

أفكار قابلة للتنفيذ

الدكتور حامد طاهر

تقديم

لهذه المجموعة من الأفكار قصة ،
بدايتها ترجع إلى السنوات التي عشتها في فرنسا مبعوثاً من الحكومة
المصرية للحصول على دكتوراه الدولة في الفلسفة ومناهج البحث من
جامعة السوربون .
كان ذلك في السنوات 74 - 1981 .
وأيامها وقفت مشدوهاً - كما حدث لرفاعة الطهطاوي من قبل - أمام
التقدم الذي حققه الغرب عموماً ، وفرنسا على وجه الخصوص .
ومع ذلك فإني لم أجد فيه سوى نتائج لمقدمات سبق وضعها ، وثمار
لأشجار تم بالفعل غرسها .
والواقع أن التقدم الغربي لم يحدث بمعجزة ، وإنما بعمل جاد . ومتابعة
يقظة ، وصيانة مستمرة .
البيئة هناك أقسى منها عندنا ، والطقس هناك أسوأ منه عندنا ، ولعل
الظروف هناك غير مواتية تماماً كما هي عندنا . . ومع ذلك . وربما بسبب

ذلك ، قدفع الإنسان الغربى لكي يجعل الحياة أكثر مواءمة للعيش فيها بصورة سليمة وكريمة.

وعندما تساءلت : كيف فعل الغرب ذلك ، ونجح فيه ؟

تبين لى أن هذا كله إنما جرى بأسلوب بسيط للغاية ، خلاصته أن كل عقبة صادفته ، أو مشكلة ظهرت أمامه ، عكف على فهمها وفحصها ، ودراستها وتحليلها ، ثم راح يقترح لها حلاً ، ويقوم بتطبيقه . فإذا فشل ، بحث عن حل آخر ، (أى عن فكرة أخرى) حتى استقر أخيراً على الحل المناسب تماماً.

وهكذا . . دون معالجة مشكلات زائفة ، أو الدخول فى مناقشات عقيمة ، أو الاشتباك فى جدل نظرى ، أو التمسك بأراء مسبقة ، أو الاعتماد على حلول عتيقة - نجح الغرب فى بناء حضارته ، التى أقرت أسلوباً معيناً فى الحياة ، ما لبث أن انتشر فى عموم القارة الأوربية، ثم عبر المحيط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا . .

أما فى الشرق ، ونحن جزء منه ، فقد ظللنا نتحدث عن المشكلات ولا نواجهها ، ونختلف حول الفرعيات ولا نحسمها ، بل إننا كثيراً ما اختلفنا حول القواعد والأسس، الأمر الذى أضاع علينا وقتاً طويلاً دون أن نحقق ما كان ينبغى أن نحققه .

وبيان ذلك أننا وقفنا على مظاهر التقدم الغربى منذ مطلع القرن التاسع عشر وكندا ننتقل فى مضماره ، غير أن توقفاً كبيراً حدث . وكان ذلك بسبب الاستعمار الغربى ، الذى أجهض محاولتنا فى التقدم ، وكان له دور كبير فى البلبلة التى وقعنا فيها بعد رحيله .

لكن مصر - والحق يقال - كانت وما زالت هى رائدة المنطقة العربية فى البحث عن طريق النهضة . ولولا ما اضطرتها إليه القوى الدولية ، والظروف الإقليمية لكنت فى نفس مستوى أى دولة أوروبية .

ومع ذلك ، فإن ما تحقق فيها خلال القرن العشرين يعد بكل المقاييس إنجازاً كبيراً ، وخاصة إذا ما قارناه بالقرون التى سبقتة .

تبقى لمسة هنا ، وأخرى هناك . .

وهذا ما تدعو إليه هذه الطائفة من الأفكار التى جمعتها فى هذا الكتاب ، بعد أن نشرتها - يومياً - فى جريدة الجمهورية .

ولا يسعنى بهذه المناسبة إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ سمير رجب ، رئيس مجلس إدارة دار التحرير ورئيس تحرير الجمهورية ، الذى أتاح لى فيها الفرصة لنشر عامود يومى ، الأمر الذى ألقى على مسئولية كبيرة . فقد أصبح - إلى جانب عملى الإدارى بجامعة القاهرة كنائب لشئون التعليم والطلاب - يمثل بالنسبة لى متعة وعذاباً فى نفس الوقت :

أما المتعة فترجع إلى نشر أفكارى ، التى أحسب أنها إصلاحية ، على أكبر عدد من القراء بصورة يومية ،

ولما العذاب فيعود إلى قننى حرمت نفسى من حقى فى أوقات الراحة ، وخصصتها لكتابة هذا العامود اليومى .

وكم تعجب الكثير من زملائى : كيف أجد الوقت لأفعل ذلك ؟ فلم أكن أرد إلا بأنه عون من الله ، وهو تعالى إذا شاء هيا الأسباب . .

من بين أكثر من ستمائة مقال نشرتها حتى اليوم ، تخيرت حوالى 250 مقالا يتضمن كل منها (فكرة قابلة للتنفيذ) . بعضها يعالج سلبية معينة ، أو يحل مشكلة حقيقية ، وبعضها يدفع لمزيد من التقدم ، وبعضها يضيف لمسة جمالية . وهى كلها لا تخرج عن إطار الفكر الفلسفى النابع من الواقع ، والمتجه إلى الارتقاء به . وقد كان هذا وما يزال هو تخصصى العلمى ، الذى فتاحته لى مصر ، وأدين برد الجميل فيه إلى شعبها الطيب الأصيل .

وفقتنا الله لما يحب ويرضى

حامد طاهر

إنتاج الأفكار

الأفكار مثل عسل النحل الذى لا يكون إلا بعد رحلة طويلة يقوم بها النحل بين الحقول والبساتين لامتصاص الرحيق من الزهور ، ثم يعود به إلى الخلية ، وقد تحول فى أحشائه إلى ذلك المنتج الرائع ، الذى جعل منه الله تعالى شفاء للناس . وهذا يعنى أن الفكرة الجديدة لا تنشأ بالصدفة أو من تلقاء نفسها كما يتصور معظم الناس، لأنها تتطلب من المفكر بذل الجهد فى القراءة والإطلاع وإجراء التجارب وسؤال الخبراء والاستفسار المستمر وتقليب الموضوع الذى يشغل باله على كل الوجود . وفى خلال ذلك يتحمل الكثير من الإرهاق ، والسهر ، وقد يرى فى نومه - إذا نام - الأحلام المزعجة والكوابيس ، ثم فجأة تأتى إلى ذهنه (الفكرة) مثل إشعاع الضوء التى تغمر المكان ، فيرى الأمور بوضوح كامل ، وتبدو عناصر الحل متماسكة بعضها مع الآخر ، ولا يكون هناك مجال للخلط أو الاضطراب . وعندئذ يصبح على المفكر أن يصوغ فكرته فى عبارات قليلة وبسيطة وواضحة . ولا يبدأ فى الإحساس بالضيق إلا عندما يواجه المجتمع بفكرته فيجده رافضاً ، أو مبالغياً ، أو حتى مهاجماً !

ليس كل مفكر ولا كل باحث بقادر على إنتاج الأفكار . فهناك الكثيرون جداً ممن يتعاملون يومياً مع أفكار الآخرين ، ويحسنون أحياناً عرضها ، ولكنهم يعجزون عن الاتيان بفكرة واحدة جديدة . وهؤلاء يشبهون (النمل) الذى تنحصر مهمته فى البحث عن الطعام وتكديسه فى الجحور لاستخدامه فى الوقت المناسب . وقد أشار علماء المنهج إلى أن البحث العلمى فى حاجة مستمرة لكلا الطائفتين : طائفة النحل التى تنتج الأفكار ، وطائفة النمل التى تجمعها وتكديسها . . ومن الواضح أن الطائفة

الأولى هى التى يتوقف عليها التطور العلمى الذى عرفته الإنسانية ، وكان له تأثير ملموس على حياة الناس . وليست الاختراعات والابتكارات سوى أفكار جديدة جاء بها عدد قليل من الأفراد ، الذين منحهم الله تعالى تلك القدرة على إنتاجها .

لكن تاريخ الأفكار يثبت أن بعض الأفكار الصحيحة قد تطرح فى عصر من العصور ، ولا تجد من أهله الاستجابة اللازمة ، فتتروى فى أحد الأركان حتى يأتى أهل عصر آخر فيستخرجونها ، ويطبقونها . وقد حدث نفس الشيء بالنسبة لفكرة المنهج التجريبى الذى طرحه روجر يستكون فى القرن الثالث عشر ، ولم ير النور وبالتالى النجاح إلا على يد معاصره البريطانى روجر بيكون فى القرن السادس عشر .

وعندنا فى مصر ، أفكار جديدة كثيرة ، طرحت خلال القرن الماضى ، القرن العشرين ، و لكن الناس أسرعوا برفضها والوقوف فى وجه أصحابها ، فما كان منهم إلا أن سكتوا وتراجعوا ، وماتوا حزناً وغمماً ، ثم ما لبثت هذه الأفكار أن تم إحيائها بعد ذلك ، بل وجرى تكريم أصحابها وإعادة الاعتبار لهم . ومن ذلك فكرة تحرير المرأة التى حورب من أجلها قاسم أمين ، ولم يكد ينتهى القرن حتى أصبحت موضع احترام ، ولم يعد أحد يجرؤ على محاربتها !

والخلاصة أن المجتمعات الذكية هى وحدها التى تدرك قيمة الأفكار الجديدة ، وتسرع باحتضانها ، فى حين أن المجتمعات الخاملة هى التى تدوس على ما يظهر فيها من أفكار ولذلك فإنها تظل ضعيفة وفقيرة ومتخلفة .

لماذا أكتب ؟

يتساءل كل من ألتقى بهم ، وخاصة من أساتذة الجامعات : كيف تجد الوقت لتكتب هذا العمود اليومي ؟ والواقع أنني أشعر بالسعادة من سؤاله ، لأنه يتابع ما أكتبه وبالفعل أجد له العذر لأنه لا يعرف أنني منذ نشأت في أحد أحياء القاهرة الشعبية ، وعينى تتابع ما فى الحياة اليومية حولى من سلبيات وإيجابيات ، وأنى كنت أختزنها لنفسى ، وأحياناً كنت أعبر عنها فى شعرى الذى صدر منه حتى الآن خمسة دواوين ، ثم حدث أننى درست الفلسفة الإسلامية ، وأتيحت لى الفرصة للسفر إلى باريس للحصول على الدكتوراه فى الفلسفة ومناهج البحث من جامعة السوربون. وهناك تابعت هوايتى القديمة ، وهى ملاحظة الناس والأشياء . وطرحت على نفسى ذلك السؤال الذى طرحه من قبل رفاعة الطهطاوى : كيف تقدم الغرب ؟ ولماذا تأخرنا؟ ورغم أن هذين سؤالان إلا أنهما مثل وجهى العملة الواحدة . لذلك فإننى رحت أتابع حركة التقدم الغربى من فرنسا فى سائر أوربا كلها ، كما أننى لم أفقد خلال ما يقرب من سبع سنوات نظرتى إلى بلادى التى كنت أقرأ عنها فى الكتب ، والصحف ، والمجلات ، وأسمع أخبارها من الراديو ، وأشاهدها مشاهدة حية فى التلفزيون . . ومن الطبيعى أن تتكون لدى مجموعة هائلة من الملاحظات ، كنت أدون بعضها ، وأحتفظ ببعضها الآخر فى الذاكرة . . وعندما عدت إلى مصر فى بداية الثمانينات كان لدى شعور عميق بضرورة مصارحة الناس بما لدى من تلك الملاحظات، لكننى وجدت نفسى غارقاً فى مشكلات العمل والسكن

والسيارة والنادي والتأقلم من جديد فى الحياة المصرية الجارية . .
وبعد أن تحقق ذلك ، رحت أنشر بعض تلك الملاحظات فى كتبى التى
يدرسها الطلاب فى الجامعة ، وكان من أهمها فكرة المشكلات الحقيقية
والمشكلات الزائفة ، أى أن المجتمع قد يخدع أحياناً ببعض المشكلات
التي يظن أنها حقيقية فيروح يتحدث عنها ، ويفكر فى حلها ، ثم ينتهى
به الحال إلى اكتشاف أنها كانت مجرد مشكلة زائفة ، وأنه قد أضاع
وقته وجهده فى محاولة إيجاد حل لها . ومن ذلك أزمة الثقافة ، وأزمة
المسرح ، وأزمة الهوية ، وأزمة الأصالة والمعاصرة، ومنها فى الوقت
الحاضر : أزمة الفكر العربى والعولمة . أما المشكلات الحقيقية فهي
أزمة المواصلات ، وأزمة الإسكان ، وأزمة زيادة النسل التي تبتلع كل
عوائل التنمية ، وأزمة التعليم الذي يخرج منه شباب مسطح الثقافة ،
وأزمة الترجمة التي تفصلنا عن العالم الخارجى . . وكان طلابى فى
الجامعة يفهمون الفكرة ويناقشونها معى ، ويقتنع الكثير منهم بها . .
ثم يقولون : المفروض أن يدرك الناس ذلك . كيف ؟ ولأئنى كنت من
المؤمنين دائماً بدور الإعلام فى التثقيف والتوجيه وخاصة فى الدول
النامية ، فقد وجدت فى ترحيب جريدة الجمهورية وشهامة رئيس
تحريرها الأستاذ سمير رجب ، نافذة رحت أطل منها على القراء
الأكفاضل ، محاولاً تعظيم الإيجابيات التي لا يدركها كل الناس فى
مجتمعنا ، ومنبهاً إلى ما لدينا من سلبيات ، أرجو أن يقوم المسئولون
بإزالتها ، وأنا على ثقة من أن الكلمة لا تذهب هباء ، وأن الفكرة مثل
البذرة التي توضع فى الأرض ، لابد أن يأتى عليها يوم لتشق التربة ،
وتخرج للنور والهواء . . أما الوقت والجهد فهما من نعم الله يتيحهما
لى وسط مشاغلى الوظيفية ، وهموم العمل.

التطور والتطوير

فرق كبير بين التطور والتطوير . أما التطور فهو تدرج (طبيعى) يحدث ذاتياً وبدون تدخل من الإنسان . وأما التطوير فهو فعل إنسانى يتدخل بصورة أو بأخرى لجعل الأشياء تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أرقى منها . فارق آخر : أن التطور يتم على فترات طويلة جداً ، قد تتجاوز مئات وآلاف السنين إلى ملايين السنوات . أما التطوير فإنه سريع الحدوث بسبب مثابرة الإنسان على تحقيقه فى أقصر وقت ممكن . ومن أمثلة التطور ما يحدث فى الطبيعة من ظواهر ، مثل انفصال القارات بعضها عن بعض ، وتجمد القطب الشمالى والقطب الجنوبى ، وتوزيع الغابات فى مناطق هطول الأمطار الغزيرة ، والتحات فى الصخور أو التحولات فى مجارى الأنهار ، وتكون البحيرات . . وفى هذه الإطار حاول (دارون) أن يثبت نظريته فى تطور الإنسان الحالى من حالة القرد أو الشمبانزى ، وهى النظرية التى ثبت فشلها ، دون أن تفشل بعض جوانبها فى حالات أخرى تتعلق ببعض مظاهر الطبيعة والنبات .

أما التطوير المرتبط بالفعل الإنسانى فهو الذى يتمثل فى إقامة المجتمعات العمرانية ، وإنشاء المدن ، وصنع الأعمال الفنية والأدبية ، والإنتاج العلمى والفكرى . والاستمرار فى تحسين وسائل معيشة

الإيمان ، وتوفير وسائل الراحة الممكنة له . وهنا لابد من الاعتراف بأن التطور العلمى قد وصل إلى مستويات مذهلة ، وجرى تطبيقه فيما يسمى بالتكنولوجيا الحديثة . ومن أمثلتها : ما نشاهده فى أعمال بناء العمارات التى كانت تتطلب الكثير جداً من الأيدى العاملة ، والقوى العضلية المبذولة فى حمل الرمل والزلط والمونة من الأرض إلى الأتوار العليا . . الآن أصبح هذا كله يتم ميكانيكياً ، وبعدد قليل جداً من المهندسين والعمال . بل إن فتاحة العلب تحولت من المستوى الميكانيكى إلى أن أصبحت تعمل بالكهرباء ، ولا تحتاج من الإنسان أن يحرك أصابع يده لفتحها . وكذلك عصارة البرتقال التى أصبحت هى الأخرى كهربائية . وطبعاً نحن جميعاً ندرك قيمة الأسانسير الذى يحملنا إلى الأتوار العليا ونحن واقفون تماماً دون أن نبذل جهداً فى طلوع السلم.

لكن ماذا عن التطوير فى المجال الاجتماعى ؟ يظل من أصعب الأمور ، فليس من السهل تغيير بعض العادات السيئة التى استقرت فى مختلف المجتمعات . أما المجال السياسى والاقتصادى فالتطوير فيه يسير بخطى متاثرة ومتعثرة . ولم يصل العالم حتى الآن إلى إجماع على أفضل نموذج له . صحيح أن الكل يحاول . وما زال يحاول حتى الآن . . ويبدو أنه سيظل يحاول حتى نهاية العالم . وهو الأمر الذى يدل على أن النظام المثالى فى هذا المجال لن يتحقق إلا فى عالم آخر .

بماذا تتقدم المجتمعات ؟

جلسنا نتحدث حول أهم عوامل التقدم فى المجتمعات . قال أحدنا :
إنه العلم ولا شئ سواه ، فكلما أخذ المجتمع به ، وتعمق فيه ، ونشره بين
أبنائه ، وطبق مناهجه على قضاياها نجح فى حل مشكلاته ، وحقق أفضل
معدلات التنمية على كافة المستويات.

وقال الثانى : إن العلم بدون العمل لا يساوى شيئاً . فلا بد من بذل
الجهد ، وضخ العرق لإقامة الأبنية ، وشق الترع ، وتمهيد الطرق ، وإقامة
الكبارى ، ومذ الأنفاق ، وفلاحة الأرض ، وتشغيل المصانع . .

أما الثالث فقال : لكن العلم وحده لا يكفى ، كما أن العمل وحده لا
يكفى ، بل إن الإثنين لا قيمة لهما إذا لم يتحصن الإنسان بالدين ، الذى
يربطه بخالق الكون ، ويحدد له مصيره وغايته ، والهدف الأساسى من
وجوده ، لأن هناك فرقاً كبيراً جداً بين المجتمع الإنسانى وبين مجتمع النمل
أو النحل مثلاً ، فهذه المجتمعات تعمل طوال الوقت ، وبإتقان شديد ، لكنها
مجتمعات آلية أو ميكانيكية ، بمعنى أنها تسير على وتيرة واحدة ، منذ
نشأت وحتى اليوم ، وستظل كذلك للأبد . أما المجتمع الإنسانى فإنه يتطور
باستمرار ، وهذا التطور مرتبط دائماً باقترابه أو ابتعاده عن الله .

وقال الرابع : الدين بالفعل عامل أساسى ، وهو دافع للتضامن من
أجل العمل المشترك لإقامة مجتمع فاضل . لكن الأخطاء التى تحدث فى هذا
الميدان تأتى من عدم الفهم الصحيح له ، وأحياناً من الفهم غير المتكامل .
وكم شهد العالم من خلافات ، وعاتى من صراع فرق الناس إلى أحزاب
وشيع ، وأدى أحياناً إلى قتال وقتل - وهذا بالطبع ما لم يدع إليه أى دين
من الأديان .

وهنا قال الخامس : فى رأى أنه لابد من توافر روح وطنية تجمع الناس على هدف واحد ، وهو ما يطلق عليه البعض المشروع القومى الذى يعتبر إطاراً يضم كلاً من الحكومة والشعب ، ويتفاعل فيه الجميع من أجل تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف ، يتم من أجلها التضحية بالمصلحة الخاصة للفرد فى سبيل تحقيق المصلحة العامة للجميع . ومن المؤكد أن هذه الروح هى التى بنت المجتمعات القوية ، وأقامت الحضارات الكبيرة .

وكان سمعنا صديق أكبر منا سنأ وخبرة فقال : لقد تحدث كل واحد منكم عن عامل معين ، وأنا أقول لكم : لماذا لا تكون هذه العوامل كلها مجتمعة هى التى تحقق التقدم المنشود للمجتمع ؟ قلنا له : لا شئ يمنع من ذلك ، لكن كلاً منا حاول من وجهة نظره الخاصة أن يركز على عامل معين يرى أنه هو الدافع الأكثر فعالية ، والأقوى تأثيراً . .

فقال : حسناً لكن ينبغى ألا تغفلوا عن أمر هام ، هو أن المجتمع الذى يرغب فى التقدم ينبغى أن يتوافر فيه قدر كبير من الذكاء ، والحيوية، والرغبة الحقيقية فى تحسين وسائل الحياة ، والارتقاء بالبيئة المحيطة به . كذلك ينبغى لهذا المجتمع أن يشجع طاقة الخيال ، التى ينمو فيها الإبداع والابتكار من أجل تحقيق نماذج جديدة ، وأنماط مستحدثة ، وهذا ما يتيح له أن يسبق أمثاله من المجتمعات التقليدية ، وينطلق على الدوام لآفاق غير مطروحة .

واتفقت الجلسة على أمل أن تكون لدينا كل هذه العوامل ، أو معظمها ، خاصة وأن مصر كانت دائماً مولداً للحضارات ، ونصيرة للتقدم .

النظام فى حياتنا

حياتنا بحاجة شديدة إلى النظام . للنظام فى كل شئ . فى الأكل والملبس والسكن والعمل ، وحتى فى الترفيه . وعلى الرغم من زيادة الوعى بأهمية النظام، والدعوة إليه فى التعليم وفى كل وسائل الإعلام إلا أن مجتمعنا ما زال بعيداً عنه . ويعتبر المرور من أهم المظاهر التى تكشف عن أن شعباً ما يلتزم أو لا يلتزم بالنظام. بدءاً من احترام الألوان الثلاثة للإشارة ، إلى الالتزام بإرشادات السرعة ، ومنحنيات الطرق ، ووجود المدارس . وكفى أن تلتقط صورة من الأعلى لمنظر شارع تجوبه عربات السرفيس لتجد الفوضى منتشرة بكل شبر فيه ، فليس هناك تتابع فى السير، ولا احترام لصاحب الحق ، كما لا يوجد أى اعتبار للمشاة ، الذين أصبحوا هم أيضاً جزءاً من حركة المرور العشوائية .

أما النظام الغذائى ، فلا يأخذ به أحد منا إلا عندما تقع الواقعة ، ويحدد الطبيب ما نأكل ، وما لا نأكل . وفى كل الأحوال فإن الاهتمام بالكمية يتغلب على نوعية الطعام ، كما أن الإفراط فى تناوله يوقع فى العديد من الكوارث الصحية . فإذا حاولت أن ترى الموزايك فى الملابس وكفى أن تنظر إلى لوحة مجلس الشعب ، حيث يتجاور فى القاعة من يلبس البدلة الأفرنجية ، مع من يلبس الجلاباب البلدى ، ومن يلبس الكاجوال مع من يلبس العقال . . وتكاد تخرج من هذا بأنك لا تعيش فى بلد واحد ، وإنما فى دولة فيدرالية تضم عدة جمهوريات مختلفة ، وشديدة التباين .

وبالنسبة إلى المساكن ، تجد الشارع الذى يضم بيوتاً لا تزيد عن دور واحد أو دورين ، إلى جانب عمارات ترتفع إلى أربعة عشر طابقاً . أما فى الداخل ، فهناك الطراز البلدى الفسيح والمرتفع الأسقف ، إلى جانب

الطراز الأفرنجى المضغوط . وفى الآونة الأخيرة أضيف ما يسمى بالفيلأ أى الشقة ذات الدورين . وفى كل الأحوال تبدو المساحات غير متناسقة ، كما أنها غير مستغلة على النحو الأمثل .

وما زالت لدى المصريين الرغبة فى إجاب أعداد كبيرة من الأطفال ، بناء على أن الأولاد " عزوة " ، كما أنهم يساعدون الآباء عند الكبر ، مع أن القليل جداً منهم هو الذى يفعل ذلك . وفى حين تبدو الحاجة إلى الأولاد الذكور فى الريف أقوى فقد انتقلت إلى المدينة ، وأصبح المثقفون لا يقلون عن الريفيين فى كثرة الإنجاب ، الأمر الذى جعل تلك الزيادة السكانية المنفلتة تعصف بكل عوائد التنمية التى حققها المجتمع خلال السنوات الماضية.

وفى مجال العمل ، ما زال النظام مفتقداً فى العديد من المصالح والإدارات . بدءاً من عدم احترام مواعيد بدء العمل أو انتهائه ، مروراً بعشوائية الأداء والتكاسل فى إجاز المهام ، وتكديس الموظفين بدون داع ، وعدم الالتزام بالتعليمات التى من شأنها أن تحدث السيولة اللازمة للإدارة الجيدة .

وحتى الترفيه لا يوجد فيه نظام . فما من رحلة مدرسية أو جامعية خرجت ورجعت فى موعدها المقرر سلفاً . وما من سينما أو مسرح قدم عرضه فى موعده المعلن عنه . فإذا تابعت التلفزيون ، أراهنك على أن يذاع برنامج فى موعده المحدد تماماً، بل أن نشرة الأخبار ، التى لا تتأخر ثانية واحدة فى كل بلاد العالم ، يتم إرجازها عندنا خمس أو عشر دقائق .. وبدون إبداء الأسباب ، أو مجرد اعتذار.

يا سادة .. بهذا الأسلوب فى عدم احترام النظام ، لا يستطيع أى مجتمع أن ينهض ، ولا أى دولة أن تتقدم ، ولا أى إنسان أن يحقق شيئاً ذا قيمة فى حياته .

المواصلات والاتصالات

لا يمكن أن يتحقق ازدهار اقتصادى فى أى بلد فى العالم إلا إذا توافرت له (بنية أساسية) تقوم من بين ما تقوم على شبكة مواصلات برية وبحرية وجوية ، جيدة ومترابطة ، وكذلك شبكة اتصالات يعمل القائمون عليها بكفاءة عالية .

وهذا الأمر ملاحظ بصورة واضحة للغاية فى كل بلاد أوروبا ، والولايات المتحدة وكندا ، وكذلك فى بلدان جنوب وشرق آسيا ، التى أطلق عليها مجموعة دول النمر . وقد شاهدت بنفسى فى بعض البلاد الأوربية كيف تتواصل شبكة المواصلات على الأرض من خلال قطارات سريعة ومنظمة ، ومن خلال شاحنات تنقل البضائع من وإلى أماكن مختلفة ، على طرق سريعة وجيدة التجهيز ، وكذلك من خلال النقل النهري الذى يقوم هو الآخر بدور هام فى عملية نقل البضائع ، مقدماً بذلك خدمة إضافية إلى النقل البرى . ومما لاحظته أيضاً هو أن شبكة المواصلات الأرضية ينبغى أن تحتوى على طرق رئيسية ، وإلى جانبها طرق فرعية متعددة ، حتى إذا حدث أى اختناق ممرى على أحدها ، انفتح أمام السائق أكثر من طريق فرعى يوصله إلى هدفه .

فإذا جئنا إلى النقل الجوى ، أمكننى أن أطرح السؤال التالى : ما الذى منع ويمنع حتى الآن إنشاء شبكة جوية بين جميع محافظات مصر ؟ ولماذا لا ينشأ حتى الآن فى كل محافظة مطار يساعد على سرعة التنقل من محافظة إلى أخرى فى أقل من (ساعة زمن) ؟ إننى على ثقة من أن وزير الطيران الجاد الفريق أحمد شفيق قادر على أن يدرس هذه الفكرة ، وأن يقوم بتنفيذها ، خاصة ونحن فى عصر ، أصبح النقل الجوى يغطى العالم

كله من شرقه إلى غربه ، فكيف نتعايش مع هذا العالم ، ونحن بدون مواصلات جوية بيننا ؟ يقال إننا أنشأنا العديد من المطارات ، فى الإسكندرية ، وفى الأقصر ، وفى الغردقة . . هذا جيد ، بل إنه ممتاز ، لكنه لا يكفى لتحقيق عملية تواصل أكثر سرعة ونشاطاً بين جميع محافظات مصر . .

نأتى للجانب الثانى من الموضوع ، وهو المتعلق بشبكة الاتصالات . والواقع أننا فى هذا الصدد أصبحنا أمام ثورة تكنولوجية غاية فى الذكاء والتميز ، لكنها أيضاً غاية فى تسهيل الأمور والإجراءات . فلولا العتب لقلت أن عهد الخطابات العادية والمسجلة والتي يعلم الوصول قد انتهى أو كاد ، وحل محله البريد الإلكتروني الذى يتخاطب فيه المتعاملون وكأنهم يحدثون بعضهم بعضاً . لم يعد هناك إذن مجال لعدم وصول الخطابات أو المعلومات أو تأخيرها عن موعدها . ولم يعد يستطيع بنك فى العالم أن يقول للعميل أن إخطار الشيك المحول إليك من بنك آخر أو من جهة أخرى لم يصل حتى الآن ، لأن الفاكس يقوم بالمهمة فى نفس اللحظة ، وإذا كانت خطوط التليفون الأرضى مشغولة ، فإن التليفون المحمول المتصل بالإنترنت الصناعية يقوم بالمهمة . لكن المسألة لا تنحصر فقط فى الأجهزة الإلكترونية الرائعة التى أصبحت عنصراً أساسياً من النظام الاقتصادى فى أى بلد متقدم فى العالم ، وإنما أيضاً فى العاملين على هذه الأجهزة ، والذين يتقنون أداء وظائفهم بكفاءة عالية .

قال لى صاحبى : هل رأيت بنك كذا ؟ إن التعامل فيه يتم على أفضل نحو . قلت له : هذا جيد ، لكن المسألة لا تتعلق بكفاءة بنك واحد ، أو مؤسسة واحدة . فالالاقتصاد مثل جسم الإنسان ، يحتوى على الكثير من الأعضاء ، التى ينبغى أن يكون كل منها سليماً ، وفى نفس الوقت ، على اتصال جيد بباقى الأعضاء .

فن إدارة المؤسسات

لكى تحكم على إدارة مؤسسة ، حكومية أو خاصة ، بأنها ناجحة أو فاشلة ، سوف أشير عليك بعدة معايير قلما تخطئ فى هذا الصدد .

المعيار الأول : هو العمل فى صمت ، وبدون ضجيج . ولا شك أن ذلك يعنى أن كل موظف أو عامل فى المؤسسة يعرف جيداً مسئوليته ، وأنه ينفذها بدقة وكفاءة . لأن ما يدعو الموظفين إلى الزعيق ورفع الصوت أثناء العمل هو تنازع الاختصاصات ، والتقصير فى القيام بالمسئوليات المحددة لكل منهم . المعيار الثانى هو ترتيب الملفات ، أى وضعها فى نظام بحيث يسهل على أى موظف أن يرجع إلى ما يحتاجه منها بسرعة وسهولة ، وبذلك يتمكن من إجابة رؤسائه وزملائه وكذلك المواطنين المتعاملين معه ، عن أى معلومة تطلب منه ، وبذلك لا تتعطل الأعمال ، ولا تستراكم ، ولا تشتبك المصالح بعضها ببعض فتضطر المؤسسة إلى ازدحام الناس فيها ، وبحثنهم دون جدوى عما يريدون . المعيار الثالث: أن يكون باب المدير مفتوحاً لتلقى الشكاوى ، وليس يعنى هذا أن يرد بنفسه على كل الشاكين ، وإنما الغرض هو أن يشعر مروضيه بأنه يتابع موظفيه فى أداء عملهم على النحو الأكمل ، لأن الشكوى لا تأتى غالباً إلا من تقصير أو فساد ، وكلاهما ينبغى القضاء عليه أولاً بأول حتى لا يستشري ، وبالتالي يتيح وجود أنواع من مراكز النفوذ التى تستحكم فى المواطنين ، وتضطرهم أحياناً إلى اللجوء للرشوة من أجل

تمرير مصالحهم . المعيار الرابع أن تكون هناك لافتات إرشادية ،
وبيانات مطلقة لكى يستضى بها المواطنون القادمون للمؤسسة ، وبذلك
يوفرون على موظفى المؤسسة كثرة الإجابات المكررة على أسئلتهم
واستفساراتهم . و ينبغى أن توجه التحية هنا لإدارات المرور لدينا التى
تستخدم هذه الوسيلة ، لكننى ما زلت أتعجب من ازدحام المواطنين بها !
المعيار الخامس ويتمثل فى أن كثرة السعاة فى مؤسسة يدل على
مدى الفوضى فيها . فكلما رأيت سعاة يحملون صواتى الشاي والقهوة
والليمونادة ، وهم يروحون ويجيئون فى ممرات المؤسسة وداخل
مكاتب الموظفين ، أدركت على الفور أنك فى دار ضيافة أو مقهى
ولست فى مؤسسة عاملة جديده . ومن الواضح أن هذه الظاهرة تتعلق
بسلوكيات شعبية لم نستطع أن نتخلص تماماً منها ، وخاصة فى أثناء
العمل . فكثيراً ما يأتى للموظف فى مكتبه أحد الضيوف من أقاربه أو
أصدقائه ، وكثيراً ما لا تكون لديه حاجة فى المؤسسة فيشغل الموظف
عن أداء عمله وتمنعه من استقبال المواطنين من ذوى الحاجات
الملحة . أذكر عندما زرت منظمة اليونسكو فى باريس ، أدهشنى عدم
وجود سعاة على الإطلاق . وهناك صالة مفتوحة يستقبل فيها
الموظفون ضيوفهم ، وفيها ماكينة يضعون فيها العملة ، ويحصلون
على الشاي والقهوة بأنفسهم . وأتعجب أن هذا (القانون) ينطبق على
صغار الموظفين ، وكذلك على الكبار حتى درجة وزير !

التنفيذ والمتابعة

يعرف جيداً كل من يعمل في الإدارة ، سواء في مصر أو في أى مكان فى العالم ، أن الهدف من اتخاذ القرار هو تنفيذه ، ولكى يتم التنفيذ بالصورة اللاتقة ، وعلى أكمل وجه لابد من متابعة مراحل التنفيذ التى قد تطول أو تقصر ، ولكنها تظل بحاجة إلى من يشرف إشرافاً مباشراً على إتمام كل مرحلة منها ، وعلى النحو المطلوب بالضبط حتى يمكن الانتقال من مرحلة إلى المرحلة التالية على أسس صحيحة . إذن المسألة تحتاج إلى ثلاث جهات أو عناصر : الأول يتخذ القرار والثانى يقوم بالتنفيذ والثالث يتابع التنفيذ حتى اكتماله . وهنا نقطة فى غاية الأهمية هى أن بعض الناس يظنون أن متخذ القرار تنتهى مهمته بمجرد توقيعه . أبدأ فالمتابعة يمكنها أن توجه نظره إلى جانب أو أكثر من العيوب فى قراره ، وهو الأمر الذى يتطلب منه المراجعة والتعديل ، بل وأحياناً الرجوع عن القرار واتخاذ قرار آخر بديل . كذلك فإن المتابعة هى العين الساهرة على مراقبة من يقوم بالتنفيذ ، والتأكد من صحة الإجراءات ، وسلامة الخطوات ، ودقة الأداء ، إلى جانب جودة المواد ، وكفاءة الآلات والأجهزة .

وقد جرى العرف عندنا أن نخصص فى كل مصلحة حكومية إدارة نطلق عليها إدارة التخطيط والمتابعة - ومع أنه من اللازم فصل الجانبين عن بعضهما - إلا أن هذه الإدارة تكون غالباً فاقدة التأثير ، قليلة الأهمية ، يلقي فيها غالباً - أقول غالباً - بالموظفين الخاملين ، أو الموظفين غير الراغبين فى العمل ولديهم أطفال يحتجن إلى

الرعاية، أو بعض من تلفظه الإدارات الأخرى بسبب التقصير أو عدم الاستطاف . ومن العجيب أنه بمجرد أن ينتقل الموظف أو الموظفة إلى تلك الإدارة لن تسمع له صوتاً ، ولا تكاد ترى اسمه بعد ذلك إلا في كشوف المكافآت ، أو التقارير السنوية التي يأخذ فيها عادة الدرجة النهائية .

بالطبع ينبغي أن تكون إدارة المتابعة هي عين مدير المصلحة على كل ما يجرى من أعمال داخل مصلحته أو خارجها ، تلك العين التي يرى بها تقدم المشروعات أو تعثرها ، جدية العمل أو التراخي فيه، شفافية المصروفات أو التلاعب بها ، بل إنها العين التي تحدد من هو المقصر الذي يتطلب عقاباً ، ومن هو المجتهد الذي يستحق مكافأة.

ما أكثر القرارات التي يتم إصدارها ، ونفرض جميعاً بصورها ، كما نسعد أحياناً بمشاهدة وضع حجر الأساس لها ، ولكننا ما نلبث أن نفاجأ بالنتائج هزيلة ، وبالثمار معطوبة ، وأقول لنفسى : لو كانت هناك متابعة جيدة لتنفيذ هذا المشروع أو ذاك ما وصل به الحال إلى ما أصبح عليه . وأخيراً فإننى أعتذر للقارئ عن عدم تقديم أمثلة عن هذا الموضوع وأكتفى بالخطوط الرئيسية له ، لأن ما أرجوه هو أن يتنبه بعض مديري المصالح إلى أهمية إدارة أو قسم المتابعة من أجل إحيائه أو إبعاشه أو استبدال العاملين فيه . المتابعة الصحيحة هي الطريق الطبيعي إلى التنفيذ الصحيح .

التغليف

لدينا منتجات كثيرة جيدة ، وتستطيع أن تنافس على مستوى عالمي . . فقط ينقصها شئ واحد ، وهو أن نضعها في غلاف يتساوى مع قيمتها من حيث الجودة . ولا أدرى ما الذى يجعلنا نهمل التغليف مع أنه جزء لا يتجزأ من البضاعة المعروضة للبيع أو التداول . ويبدو أن هذا الإهمال يرجع إلى عادة مصرية قديمة تعتقد فى أن الجوهر أهم من المظهر . هذا صحيح . لكن المظهر أيضاً ضرورى ، وهو الذى يلتفت نظر المشتري ، ويجذبه لاقتناء السلعة .

عندما تذهب فى باريس لشراء رغيف خبز ، من النوع الطويل الممتلئ الذى يسميه الفرنسيون (بان) أو النوع الأرفع المسمى (باجت) لا يمكن أن تقدمه لك البائعة، التى هى فى الغالب زوجة أو ابنة صاحب المحل ، إلا ملفوفاً فى ورقة سلوفان بيضاء حتى لا تمسه الأيدي ، سواء كانت يديها أو يديك . وآه إذا طلبت قطعة جاتوه من المحل : وجدتتها تسرع لتلفها فى علبة ، ثم تزينها بما يشبه ربطة العنق ، وهى تقوم بذلك كله بهمة ونشاط وتقدمها لك مع ابتسامة حتى ليخيل إليك أنك تشتري المحل كله ، أو كائنك الزبون الوحيد الذى يستحق الخدمة !

إن كل ذلك ليس إلا جزءاً من عملية تقديم البضاعة للزبون ، وهى عملية ضرورية للغاية ، ولا بد أن ننتبه لها جيداً وأن نعطيها اهتماماً خاصاً ، بل وأن ندرسها للصناع والبائعين وندربهم عليها ، ونحن بصدد تنمية كبرى فى المجتمع .

منذ سنوات ، أصبح اللبن يباع فى علب ورق مقوى ، ويومها فرحت جداً حتى نتجنب تلوثه من خلال الأكسايط والمواعين التى ينقل من بعضها إلى بعض . وبالمنااسبة اللبن من أعظم نعم الله على الإنسان فى لونه ونظافته ، فضلاً عن فائدته ومحتواه ، وكنت فى البداية أجد صعوبة فى فتح علبه اللبن بمقص حتى نستخدمه عدة مرات ، لكن أصحاب الشركات - مشكورين - وضعوا على كل علبه غطاء من البلاستيك وأغلقوه بورقة معدنية ، تشدها من طرفها فتفتح العلبه . كل هذا جيد . لكن المشكلة أن الغطاء لا يكون عادة مضبوطاً ، وأن الورقة المعدنية تكون ملتصقة بقوة بحيث تتطلب سكيناً لتخزقها !

وخذ عندك أيضاً باكور البسكويت الذى لم تستطع المصانع المصرية حتى الآن أن تساعد الزبون فى طريقة سهلة لفتحه ، فإذا حاولت ذلك تمزق الغلاف وتكسر البسكويت وتتأثر . فكيف الحال بطفل صغير يريد أن يفتحه ليأكل منه دون أن يتسخ المكان !

وكثيراً ما تذهب لشراء بضاعة من محل ، فتجده يلقبها إليك ، ولا يقدم لك كيساً تضعه فيها حتى تطلبه بنفسك . أنكر أننى ذهبت مع زائر أجنبى إلى خان الخليلى فانبهر الرجل من روعة المنتجات المصرية ، وراح يشتري من هنا وهناك ، ولكننى لاحظت أنهم يلفون له الأطباق النحاسية ، والتمائيل الرخامية فى ورق جرائد!

إن التغليف يعتبر جزءاً من الإتقان الصناعى ، كما أنه يعد فى نفس الوقت جزءاً من الحرفة التجارية . ويعلم الله أن العالم يمتلئ ببضائع سيئة الصنع ، ولكن أصحابها يقدمونها فى غلاف جيد أو جذاب فتروج بين الناس . فما بالك بأصحاب السلع الجيدة ، ذات المادة الخام الأصيلة حين يقدمونها بشكل يتناسب مع جودتها وأصالتها ؟

التليفزيون التعليمى

هل يريد المجتمع فعلاً حل مشكلة الدروس الخصوصية ؟ هناك حل حاسم وسريع ، يمكن أن يتعاون كل من المجتمع والدولة لإجازه على أن يبدأ من العام الدراسى القادم . ويتمثل هذا الحل فى إنشاء تليفزيون تعليمى متكامل ، يكون منفصلاً تماماً عن التليفزيون الموجود حالياً فى ماسبيرو . ويحتاج إلى خمس قنوات أولاًها للحضانة ، وثانياتها للابتدائى ، وثالثتها للإعدادى ، ورابعتها للثانوى ، وخامستها للجامعة . فى كل قناة تشرح مفردات المنهج الدراسى على مدار العام ، بواسطة مدرسين وأساتذة متخصصين ، يعاونهم فنيون ومخرجون على مستوى عال ، وممثلون مديرون يقومون بالأعمال الدرامية التى تخدم المناهج الدراسية ، بل ومطربون ومطربات للأناشيد والأشعار المراد تحفيظها للتلاميذ . ومن الضرورى أن يصدر هذا التليفزيون التعليمى مجلة أسبوعية أو شهرية لتحديد مواعيد إذاعة البرامج، على أن تراعى الدقة الكاملة فى إذاعتها .

وكما فعلت اليابان ، فإن برامج الحضانة والابتدائى يمكنها أن تذاع فى الفترة الصباحية لكى تبث مباشرة فى كل دور الحضانة ، أو المدارس الابتدائية لتصبح برامجها هى أساس المادة التعليمية التى يتم الحديث عنها طوال اليوم للتلاميذ بواسطة المدرسين والمدرسات .

أما الفوائد العظيمة لإنشاء مثل هذا التلفزيون التعليمي فسوف تتحقق على المدى الطويل ، لأنها ستفتح الطريق واسعاً أمام الذين يريدون إكمال تعليمهم لكي يتابعوا هذه البرامج ، بل ويمكن أن يحصلوا على الشهادات التي يرغبون فيها من خلالها . وهذا العمل هو الذي سيحقق ما تهدف إليه الدولة من إشاعة الأنماط الحديثة في التعليم ، كالتعليم الذاتي، والتعليم المفتوح، والتعليم المستمر ، والتعليم عن بعد.

ثم يأتي السؤال الهام : من الذي سوف يمول هذا التلفزيون ؟ وأسارع فأقول: أولاً كل المواطنين من خلال اكتتاب عام ، كما فعل المصريون عندما تمت دعوتهم إلى إنشاء جامعة أهلية فقاموا بذلك على أفضل نحو ممكن ، ثانياً رجال وسيدات الأعمال الذين ينبغي أن يدركوا جيداً أن تعليم أبناء الشعب المصري هو صمام الأمان لاستقرار مشروعاتهم وزيادة ازدهارها ، ثالثاً توجيه جزء من عائدات الزكاة التي لا يعرف أصحابها أين تذهب بالضبط ، وأخيراً لابد أن تدعم الدولة هذا المشروع ، لأنه بدون دعمها المادي والمعنوي لن يتحقق له النجاح المنشود .

أما أن نظل في دائرة مغلقة نشكو من سوء حال التعليم ، وما أصبح يهدد مستواه ، وتفريغ جيوب العائلات المصرية على الدروس الخصوصية ، فهذا ما لم يعد مقبولاً ، في ظل ما أصبح يتيح التقدم التكنولوجي الهائل في مجال البث التلفزيوني من وسائل توضيح وتشويق وجذب .

مشروع المليار نخلة

رأيت فيما يرى النائم حلماً جميلاً جداً ، لكننى مع الأسف لم أجد لدى أحد تأريلاً له . . رأيت كأننى أعبر النيل من أسوان حتى مصبه فى البحر المتوسط ، وأن الناس على كلا الشاطئين منهمكون فى غرس فسائل النخيل عليهما . . وعندما توقفت لأسأل واحداً منهم ، أجبني على الفور بأنه قد صدر مرسوم حكومى ، صادف رغبة حقيقية فى قلوب الناس ، بأن يتم غرس النخيل على شواطئ النيل ، وجميع ترعه، ومصارفه ، وأن كل محافظ سيكون مسئولاً مسئولية مباشرة عن نمو ورعاية النخيل الواقع فى (كوردون) محافظته ، وأن الدراسات الأولية قد حصرت عدد النخيل الذى سيتم غرسه بأنه يزيد قليلاً عن مليار نخلة!

تركزت الرجل يعود إلى عمله ، وسرت فى طريقي مندهشاً ولا أكاد أصدق مدى الحماسة التى لدى الرجال والنساء ، والشيوخ والشباب والأطفال ، وهم يقومون بهذا العمل الجليل على شواطئ النيل الخالد ،

ورحلت بالفعل أحسب أننا بعد عدة سنوات سيكون لدينا مليار نخلة ،
تطرح البلح الزغول والسمانى والأمهات والإبريمى . . ونستخرج منها
الجريد والخصوص ، ومواد أخرى كثيرة ، تقام بها وعليها صناعات
متعددة ، ونصنع منها منتجات محلية ، تنفعنا من ناحية ، ويشتريها
السانحون عندما يتجولون فى مدن مصر وقراها . .

وسعدت أكثر عندما ظهر فى الحلم فجأة أحد أساتذة النبات وقال
لى : هل تعلم أن البلح هو الفاكهة الوحيدة التى لم تصل إليها أصابع
الهرمونات حتى الآن ، فى الوقت الذى وصلت فيه إلى كل أنواع
الفواكه الأخرى ؟ !

وصحوت من نومي وأنا أقول : اللهم اجعله خيراً ، واملأ شواطئ
النيل بالنخيل ، ويستز لهذا الحلم الجميل من يحققه .

مشروع السنابل

أعترف بعض أهل الخير ، الأغنياء ، الذين رزقهم الله من حيث يحتسبون ومن حيث لا يحتسبون ، وكثيراً ما سمعتهم يشكون من عدم معرفتهم معرفة دقيقة بالأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الحقيقية . وبالطبع جرب هؤلاء تقديم جزء من أموالهم إلى جهات متعددة ، تعلن عن نفسها أنها تقبل التبرعات والزكاة ، ولكنهم أدركوا بعد وقت طويل أن ما يقدمونه لا تظهر نتائجه أمامهم . لذلك فإننى أقترح على هؤلاء وأمثالهم مكاناً ينفقون فيه (فائض أموالهم) وهم واثقون تماماً من نماء شجرتها ، وظهور ثمارها فى موسمها الذى لا يزيد عن أربع أو خمس سنوات .

أقترح أن يتكفل كل إنسان قادر مالياً بنفقات الدراسة الجامعية لأحد الطلاب أو الطالبات منذ بداية دخوله الجامعة إلى حين تخرجه منها ، على أن توافيه الكلية التى يلتحق بها خلال فترة الدراسة بنتائج امتحاناته فى كل عام ، وهكذا يصبح لدى الشخص المتبرع بيان بحالة الطالب الذى يرعاه ، ويكون على معرفة كاملة بمستوى أدائه ، وكذلك بالعقبات التى قد يتعرض لها . وبهذا الشكل سوف يجد أنه بعد أربع أو خمس سنوات (حسب الكليات النظرية والعملية) قد ساهم فى تخريج أحد أبناء المجتمع ، بعد إعداد الإعداد العلمى والثقافى الذى يؤهله للعمل المنتج فى المجتمع . وفى تصورى أن مثل هذا الطالب سيظل يذكر بالعرفان ذلك الإنسان الكريم الذى تكفل بنفقاته ومصروفاته خلال المرحلة الجامعية، دون منة أو استعلاء، وبعيداً عن الدعاية والإعلان .

بهذا الشكل يمكن أن يتقارب أبناء المجتمع الواحد ، وأن يتعاونوا على السير والتقوى ، وأن يوضع المال الفائض من حاجة شخص فى مكانه المناسب تماماً لدى شخص آخر محتاج . وليس أثقل فى ميزان الحسنات من الإتفاق على طلب العلم، وتسهيله لأبنائه الراغبين فيه ، وتحسين المجتمع بالمتخرجين منه .

وبالمناسبة ليست هذه فكرة خيالية ، وإنما هناك نموذج تطبيقي لهذا شهدته بنفسى فى جامعة القاهرة . طبيب عظيم توقف منذ سنوات عن ممارسة المهنة ، وقام بتوزيع أمواله على مستحقيها من أسرته ، ثم وجد لديه فائضاً ، فتكفل بمصروفات عدد من طلاب كليتى الطب والهندسة ، تجاوزوا حتى الآن الثلاثين . وبمناسبة تخرج عدد منهم ، زارنى الرجل وزوجته وهما فى غاية السعادة من رؤية الثمرة التى زرع شجرتها يانعة ومزدهرة . وعندما عرضت عليه فكرة لقائه بهم رحب كثيراً ، وأقيم حفل شاي حضره كل الطالبات والطلاب الذين أنفق عليهم ، وقام بعضهم فتكلم وشكر صنيع الرجل ، وعندما نظرت فى عينيه لاحظت دمعتين صافيتين تترددان فيهما ، فكانتا أبلغ تعبير عن رده على كلمات الشكر والعرفان . ساعتها تحققت من صدق قوله تعالى (كمثل حبة أنبت سبع سنابل ، فى كل سنبل مائة حبة ، والله يضاعف لمن يشاء) لذلك فإننى أقترح أن يطلق على هذا المشروع اسم برنامج أو " مشروع السنابل " .

مشروع المطبات الصناعية

وصلتني العديد من رسائل القراء مطالبة بأهمية الكتابة عن المطبات الصناعية، وأن أصحاب السيارات يعانون منها بشدة ، نتيجة حالتها الصعبة. فهي إما عشوائية، مرتفعة بصورة يصعب على أى سيارة أن تعبر فوقها بأمان حتى ولو كانت فى غاية البطء ، وإما موضوعة بدون ضوابط، حيث يمكن أن تجدها فى مكان غير مزدحم بالمارة ، بينما المكان المزدحم خال منها . وقد لاحظت هذا بنفسى أمام جامعة القاهرة، حيث يوجد فى مواجهتها من الجانب الأيمن المدينة الجامعية التى يسكنها حوالى سبعة آلاف طالب ، وهؤلاء مضطرون لعبور الشارع إلى الجامعة ، ولا توجد أى مطبات صناعية تجعل السيارات المسرعة والمنفلتة والمجنونة تهدئ من سرعتها، الأمر الذى يترتب عليه من الحين لآخر كسر رجل طالب ، أو وفاته !! وقد سبق أن كتبت هنا مقالاً بعنوان (مصرع طالب) كان موجهاً بالدرجة الأولى إلى المسؤولين عن هذه الأمور فى محافظة الجيزة ، لكن أحداً لم يستجب . وليس معنى الاستجابة أن يجرى الاتصال بى ، وإنما أن يتخذ إجراء سريع وملمس وخاصة عندما يتسبب الوضع الخاطئ فى ذهاب أرواح ! وطبعاً المسئول المحترم الذى لم يفقد ابنه فى حادثة طريق لا يمكن أن يشعر بمدى المأساة التى تعيشها أسرة فقدت ابنها الجامعى ، الذى كانت معلقة عليه الآمال ، فى مثل هذا الحادث الشنيع !

الحالة تحتاج إلى لدراسة على المستوى الوطنى كله . فلا بد أن تنشأ (إدارة للمطبات الصناعية) ، هى التى تحدد الحاجة إليها ، وأماكنها ، وشروط ومواصفات وضعها وأحجامها ، ولا شك أن هذه الإدارة سوف تحد من كثرة الحوادث ، وخاصة التى تحدث أمام القرى ، وعند المدارس

والجامعات . .

أنكر أنني كنت عقداً ذات يوم من طريق بنى سوف - القاهرة وقبل
وخلال محافظة الجيزة ، وحتى حلوان وما بعدها ، صانفت العديد من
المطبات العشوائية التي يرتفع بعضها أكثر من اللارم ، وينكسر بعضها في
مكان ، ويتعرج في مكان آخر . وكلها مطبات لا معنى لوجودها في أماكنها
المقامة فيها ، بينما الأماكن التي تحتاج إليها بالفعل خالية من المطبات
الصناعية . .

وإنني أدهش من أن الفكرة الصحيحة عندما تنشر على الناس في
صحيفة محترمة ، لماذا لا تناقش في دوائر المسؤولين ؟ ويؤخذ بها ؟ وأكاد
أقول لنفسى : فى ماذا بالضبط يفكر المسؤولون عن سلامة المواطنين على
الطرق ، والمتابعين لحركة السيارات الجارية عليها ؟ وكيف يطيب لهم
النوم ، والمآسى الناجمة عن حوادث الطرق تزداد يوماً بعد يوم ؟

ويدهشنى أن مراقبة السرعة على الطرق تتم بأحدث الوسائل
التكنولوجية والإلكترونية (الرادار) ، حيث يتم تصوير لوحة السيارة
المتجاوزة للسرعة لمواجهة صاحبها بذلك ، وعلى الفور يقوم بدفع الغرامة
وإلا . . طيب لماذا لا يتخذ إجراء سريع وحاسم فى مجال المطبات
الصناعية ، وفاندتها معروفة للجميع ، وهى تحمى المارة ، وأرواحهم ،
بنفس تلك الكفاءة ؟

أتمنى أن تبدأ محافظة واحدة بهذا العمل ، كما أقترح على (الحزب
الوطنى) أن يتبنى هذا المشروع (مشروع المطبات الصناعية فى مصر) لكى
يقيمها بصورة صحيحة وحضارية . وأنا أضمن له أنه بذلك سيسجل اسمه
فى التاريخ !

كتاب يعلم الانتماء

هل يوجد لدينا حتى الآن كتاب مصرى واحد يتحدث عن تاريخ مصر وأهم معالمها الحضارية ، وأبرز الشخصيات التى ظهرت فيها ؟ وإذا كان هناك بالفعل بعض الكتب القليلة جداً فى هذا المجال ، فهل هى مكتوبة بأسلوب مبسط ، بحيث تتمكن الأجيال الصاعدة من قراءته ، أو الرجوع إليه عند الضرورة ؟ وفى كل الأحوال ، هل يوجد مثل هذا الكتاب الذى تعرض فيه الحقائق ، وتقدم فيه الصور ، وتتوالى فيه الحجج والبراهين على صدق القضايا ، وصحة المعلومات ؟

إننى أكاد أزعم أن مثل هذا الكتاب لم يكتب حتى الآن ، وقد اقترحت ذات يوم على إحدى الجهات القادرة ، فتعقدت الأمور ونشأت اللجان التى انتهت إلى لا شئ . ثم فكرت وحدى ، وما زلت أفكر فى تأليفه ، لكن الوقت لا يسعف ، والمشاكل أكثر مما أتحمل . وأخيراً قلت لنفسى لماذا لا أطرح الفكرة فى هذا العامود لعل وعسى تصل إلى قلب إنسان مصرى متحمس ، فتتحول إلى مشروع يقوم به ، وهو فى مقتبل العمر ، وفورة الشباب .

ولكى أقدم له كل التسهيلات فى هذا الصدد ، فإنى أستطيع أن أقترح عليه أن يكون الباب الأول عن جغرافية مصر أى موقعها بالنسبة للعالم ، ثم بالنسبة إلى المنطقة المحيطة ، ثم خريطة التى تمتد من السودان جنوباً حتى البحر المتوسط شمالاً ، ومن ليبيا غرباً حتى البحر الأحمر ونهاية سيناء شرقاً . . أما الباب الثانى فيتناول باختصار واضح تاريخ مصر الفرعونية ، والقبطية ، والإسلامية ، وما تعرضت له من غزو أجنبي على أيدي الهكسوس والفرس والإغريق والرومان ، ثم الفتح العربى، والاستيلاء التركى عليها حتى العصر الحديث الذى بدأ بحملة نابليون، وانتهى بالاحتلال

الإنجليزى . وفى كل ذلك لابد من إظهار الوجه المشرف للكفاح ضد الأجنبي، ومحاولات التخلص من الاحتلال فى مختلف صوره ، وكافة مظاهره . أما الباب الثالث فيركز على المدن المصرية وأهم معالمها الأثرية والسياحية . ويمكن تخصيص الباب الرابع للريف وكيفية الحياة فيه ، وطريقة الفلاح المصرى فى العمل بالحقول ، وأسلوب حياته فى القرية . كما يمكن أن يخصص الباب الخامس لصحراء مصر ، وما تحتوى عليه من جبال وسهول وكثبان ، وكذلك ما يرقد بباطنها من معادن وكنوز وأما الباب السادس فيرصد أهم المعارك التى خاضتها مصر لتحرير أرضها بدءاً من طرد الهكسوس على يد أحمدس ، ومروراً بدحر التتار فى عين جالوت، وانتهاء بعبور أكتوبر المجيد . وأما الباب السابع فيمكن تخصيصه لزعماء الإصلاح فى مصر سواء كانوا حكاماً أم عسكريين أم مفكرين أم أدباء أم فنانيين . ولا شك أن لدينا الكثير من تلك الشخصيات التى برزت فى مختلف المجالات ، وكان لها أثر واضح على الحياة المصرية عبر العصور .

ثم بعد ذلك : هل يمكن أن تضاف أبواب أخرى ؟ نعم بكل تأكيد . يُضاف كل ما من شأنه أن يقدم للنشء نماذج وطنية يفخر بانتمائه إليها ، ويمكن أن يحاكيها إذا ما عاش فى نفس ظروفها . لكن الشرط الأساسى هو أن يكتب الكتاب بلغة سهلة ، ذات طابع أدبى وعلمى فى نفس الوقت ، وأن يخلو من المبالغات ، ويتجنب الموضوعات المختلف حولها ، والشخصيات التى تعرضت للقليل والقال . وألا يتحدث إلا بالحقائق ، وعن الحقائق ، كما لابد أن يستعين بالصور الجيدة من الناحية الفنية حتى يكون مشوقاً للقارئ والناظر فيه على السواء .

إن مصر بها من الكنوز ما لا يحصى ، لكن أهلها حتى الآن لا يتقنون عرض تلك الكنوز ، وفى اليوم الذى سيتعلمون فيه فن العرض سيجعلونها درة من درر العالم الحديث ، وليس فقط درة المنطقة التى تحيط بها .

حى للسفارات

فى الظروف الراهنة ، والتى تمر فيها دول العالم كله بحالة من الخوف والحذر، تصبح الحاجة ماسة إلى تأمين سفارات الدول الأجنبية، والتى تتسائر عشوائياً فى وسط المبانى السكنية داخل المدن المكتظة بالسكان . وقد كان وجودها على هذا النحو فى الماضى أمراً طبيعياً ومألوفاً ، لكنه فى الوقت الحاضر ، ومستقبلاً، سوف يضيف أعباء كبيرة على أى وزارة داخلية ، لكى تحرس مبنى السفارات ، وتحمى العاملين فيها، وتراقب المترددين عليها .

لهذا فإننى أتقدم هنا باقتراح بسيط ، شهدت مثله فى بعض البلاد العربية الشقيقة ، وهو يتلخص فى إنشاء حى خاص بالسفارات ، يقع فى أحد أطراف العاصمة ، ويكون مجهزاً بكل وسائل الراحة والأمان ، كما يكون مربوطاً على نحو جيد بالعاصمة من خلال طرق سريعة ومتعددة . وفى تصورى أن المسألة لن تكلف الدولة كثيراً ، لأن حصيلة بيع أراضى السفارات الحالية يمكن بكل بساطة أن يقيم هذا الحى المقترح ، وبكل المواصفات المطلوبة .

ومن أهم مزايا هذا الاقتراح أنه لا يستثنى سفارة دون أخرى ، بل إن كل واحدة سوف يتاح لها قطعة مناسبة من الأرض ، ويترك لها وضع التصميم الذى يحلو بها ، كما يمكن أن تختار كل سفارة جارتها التى تحب أن تقيم إلى جانبها . كما أن من ميزات هذا الحى أنه سيوفر

للدولة أماكن فى مناطق هامة جداً وسط المدينة ، بحيث تستفيد منها فى مشروعات أخرى ، كإنشاء جراجات متعددة الطوابق ، أو نقل مصالح حكومية تهم المواطنين . ولا أريد أن أتطرق إلى أن بعض السفارات الأجنبية تحتل فى الوقت الحاضر أماكن لا تتناسب معها على الإطلاق ، مثل السفارة التشيكية التى تحتل مساحة رهيبه أمام حديقة الأورمان ، ولا تتناسب مساحتها مع مساحة التعاون الدولى بين مصر وتشيكوسلوفاكيا السابقة . أما السفارة التى وضعت خطأ منذ البداية فهى السفارة الإسرائيلية ، التى تفسد على سكان المنطقة المحيطة بها حياتهم، وتطل مباشرة على جامعة القاهرة ، الأمر الذى يثير فى نفوس الطلبة الكثير من الاستياء والغضب ، وخاصة كلما زادت الممارسات الإسرائيلية الفاشمة ضد الشعب الفلسطينى الشقيق .

وهكذا فإن إنشاء حى للسفارات سوف يقضى على بعض السلبات المتمثلة فى وجودها حالياً داخل الكتلة السكانية المكتظة ، كما أنه سوف يتيح لأجهزة الأمن المعنية حماية السفارات الأجنبية من أى حادث إرهابى أو حتى عشوائى قد يتعرض له مبنى السفارة، أو يصيب أحد العاملين فيها .

إننا فى عصر قلق ، ولا يعلم إلا الله وحده ماذا يخبئه القدر . وبالتالى فإن الإنسان عليه أن يأخذ حذره جيداً ، وأن يحتسب لكافة الظروف .

ألغامهم وحقوقنا

ما ذنب مصر ، وهى لم تشارك فى الحرب العالمية الثانية التى اندلعت فى أوروبا ، ثم انتقلت إلى شمال أفريقية ، وراحت تشتعل فى مناطق أخرى من العالم ؟ ما ذنبها وقد زرع الخصمان المتحاربان فى صحرائها الغربية وعلى الساحل الشمالى عشرات الملايين من الألغام ، تشير الإحصائيات إلى وجود 22 مليون لغم منها ما زال قابلاً للانفجار حتى اليوم ؟ ومن المؤكد أن عدداً المصريين قد فقد روحه أو جزءاً من جسده بسبب هذه الألغام ، ولأننا طبيون ومهذبون فلم نطالب الغرب المتقاتل بتعويضنا عن الخسائر ، ولا حتى بمساعدتنا فى إزالة تلك الألغام . ويقال إن تكلفة إزالة اللغم الواحد تصل إلى ما يعادل 250 دولاراً ، وأن المساحة التى تنتشر فيها الألغام تبلغ مليون ونصف المليون فداناً ، وبالطبع لن نجرؤ على المشى فيها أو حتى الاقتراب منها إلا إذا أزيلت الألغام . يعنى أن الحرب العالمية الثانية قد سببت لنا خسارة بالغة، حيث حرمتنا من استغلال تلك المساحة منذ ما يقرب من خمسين سنة . ومن العجيب أن أقارب ضحايا الحرب العالمية الثانية يأتون إلى مصر كل عام لزيارة قبور قتلهم فى منطقة العلمين ، مؤكدين بذلك حزنهم المتواصل على ذويهم ، دون أن نسمع منهم أحداً يتحدث عن الخسائر التى لحقت بأهل تلك الأرض التى جرت عليها معارك لادخل لهم فيها ، أو كما قيل فى وصفها بحق " لا ناقة لنا فيها

ولا جمل .

وهكذا فإن لنا ثلاثة حقوق على الغرب : أولاً التعويض عن أى حادث يقع لإنسان مصرى بسبب انفجار أحد تلك الألغام التى زرعوها فى بلادنا . وثانياً التعويض عن خسارتنا الناتجة عن عدم استغلال تلك المساحة الشاسعة من الأراضى الملقومة خلال فترة تقرب من نصف قرن . وثالثاً المساعدة فى إزالة تلك الألغام بواسطة التقنيات الحديثة المتوافرة لدى الغرب .

إن المثل المصرى يقول إنه لا يضيع حق وراءه مطالب ، وإذا كنا قد سكتنا طويلاً عن المطالبة بحقوقنا تلك ، وهى حقوق أساسية وعادلة، فلا بد أن نعمل على إحياء المطالبة بها من جديد . وسوف يكون من المفيد ألا تقتصر تلك المطالبة على المستوى القانونى وحده ، وإنما ينبغى أن تتم على المستوى الثقافى من ناحية عن طريق منظمة عالمية مثل منظمة اليونسكو ، وعلى المستوى الإعلامى من ناحية أخرى ، حيث من الضرورى مخاطبة رأى العام العالمى باللغة التى يفهمها ، وبالأسلوب الذى يؤثر فيه . وكل هذه المستويات لا ينقصنا فيها الخبرة ، لكنها تحتاج فقط إلى بعض التنسيق حتى تصل بسرعة ومن أقرب الطرق إلى الهدف المنشود ، وهو أن تملأ أرضنا الطيبة من ألغامهم ، وترجع لنا حقوقنا .

أكاديمية للمرور

على الرغم من أنني قد سبق أن هاجمت إطلاق لفظ (أكاديمية) على بعض المعاهد الخاصة التي تهدف إلى الربح ، حفاظاً على هذا المصطلح الرفيع القيمة أن يهبط إلى هذا المستوى ، فإنني أدعو اليوم إلى إنشاء أكاديمية تعلم التلاميذ بعد حصولهم على الثانوية العامة أصول مهنة المرور وآدابها بهدف الارتقاء بها ، وتفعيل دورها في شوارعنا داخل المدن ، وطرقنا الصحراوية والزراعية . وطبعاً لابد أن يُسند الإشراف على هذه الأكاديمية لوزارة الداخلية ، وفيها من الكفاءات من يستطيعون التدريس فيها ، كما يمكن لها أن تستعين ببعض الخبرات من الدول المتقدمة ، لتكوين جيل جديد من رجال المرور ، ونسائه أيضاً ، وذلك لسد النقص الشديد في هذا المجال ، وعدم رضا المواطنين وخاصة أصحاب السيارات ، عن مستوى الجنود المجندين الذين تكاد تنعدم صلاحيتهم تماماً عند حدوث مشكلة مرورية في الشارع .

إن الحاجة إلى مثل هذه الأكاديمية تأتي - في تقديري - قبل الحاجة إلى إنشاء كليات للسياسة . فالمرور هو عنوان الدول المتحضرة. وحكمه ينبغي أن يكون قاطعاً ومحترماً من الجميع . وكفى أن تتابع منظر مفترق طرقات عندما يخلو من عسكري المرور . ماذا تجد ؟ الفوضى والتسيب والاحتمال الكبير لوقوع حوادث مؤسفة .

أما الحاجة العامة لمثل هذه الأكاديمية المقترحة فتتمثل في ضرورة تكوين أجيال جديدة من رجال المرور ، لا تقتصر مهمتهم فقط على تنظيم عملية مرور السيارات ، وإنما أيضاً إرشاد المارة إلى الأماكن التي يرغبون في الذهاب إليها ، ومساعدة أصحاب السيارات التائهة أو العطللة ، وإعطاء الأولوية في الطريق للعاجاز والمكفوفين وتلاميذ المدارس .

فإذا جئنا إلى مظهرهم ، ينبغي أن يكون لائقاً بسمعة مصر كلها . لأنهم هم ممثلو سلطة الأمن الأولى ، ووجودهم لابد أن يطمئن ويريح المواطنين والسياح على السواء .

تبقى مسألة درجاتهم الوظيفية ، وهي مسألة يمكن لوزارة الداخلية أن تضع لها اللامحة المناسبة ، على أن يكون من أهم بنودها أن من يحصل على شهادة من أكاديمية المرور لا يعمل في أى عمل آخر سوى المرور ، سواء كان دورية متحركة أو في المكاتب المركزية .

وفي تصوري أننا من خلال إنشاء أكاديمية للمرور سوف نستغنى عن حشد كبير من أمناء الشرطة التي لم تكن مهمتهم موجهة أساساً لهذا العمل ، وكذلك الجنود المجندين الأدنى من المستوى . . وتكون بذلك قد استجبتنا لحاجة حقيقية من حاجات المجتمع في الوقت الحاضر، ولفترة طويلة قادمة .

انطلاقه النشاط الاقتصادى

يحتاج النشاط الاقتصادى فى أى مجتمع إلى مجموعة من العوامل لكى يصبح أكثر حيوية ، وقدره عالية على التفاعل والازدهار . ومن العجيب أن هذه العوامل لا تقتصر فحسب على مجموعة العوامل المادية مثل توافر التمويل والأجهزة والمواد والإدارة والكفاءات البشرية ، وإنما تشمل أيضاً مجموعة من العوامل النفسية التى تتعلق بالرغبة ، والثقة ، والالتزام ، والأمل الأكيد فى مستقبل أفضل . .

خذ مثلاً هذا النموذج : حدثنى أحد الأصدقاء أنه لاحظ فى أحد شوارع القاهرة التجارية محلاً يبيع الخبز وصاحبه رجل عجوز ، لا يوجد عنده صبى لكى يساعده . وعندما سأله بصراحة : ما الذى يجعلك محتفظاً بهذا المحل ، المتواضع الربح ، وسط محلات تجارية تفوقه ربحاً ؟ ولماذا لا تبيعه وتضع ثمنه فى البنك حتى يأتى لك بعائد أكبر مما تكسبه من بيع الخبز ؟ أجاب الرجل على الفور : ومن الذى يقدم الخبز لهؤلاء الناس ؟ ! وأشار بيده إلى العاملين فى المحلات المجاورة. يقول صديقى : لقد صدمنى الرجل العجوز بإجابته الصارمة ، التى جعلتنى أنتقل إلى أفق آخر تماماً لم أكن أتوقعه . .

وفى المقابل من ذلك ، مثال آخر : حدثنى شاب طموح ، عمل لفترة فى البلاد العربية ، واستطاع أن يكون ثروة متواضعة ، اشترى بجزء منها ماكينة من الخارج لصنع البلاط . وميزة هذه الماكينة أنها لا تحتاج سوى عامل واحد فقط ، يضع فيها المونة اللازمة ، ويضبط أزرارها على الشكل المطلوب . وعندما بدأ يشغلها فوجئ بموظفى

التأمينات يداهمون المكان ، ويسألونه عن العمال ؟ قال لهم : لا يوجد عمال، وأنا لا أحتاج إلى أحد . فقالوا له : هذا مخالف . لابد أن يكون فى المصنع على أقل تقدير ثلاثة عمال ، كما ينبغي أن تدفع عنهم التأمين المقرر . جلس الشاب متفكراً فى أجر العمال ومبالغ تأمينهم فوجد أن المسألة تفوق إمكانياته فأسرع بإسكات الماكينة ، وإغلاق المكان ، وأراح نفسه من وجع الدماغ !

من هنا ، فإننى أتمنى أن يخصص للمشروعات الصغيرة قانون خاص بها ، يكون هدفه تنظيم آلية عملها ، مع إتاحة كل الفرص الممكنة لازدهارها ، دون أن نثقلها بالجهات المتعددة التى تتعامل معها، وبحيث تكون الضرائب المقررة عليها ذات طبيعة مختلفة تماماً عن الضرائب التى تفرض على المشروعات الكبرى أو العملاقة . وإننى على ثقة من أن الازدهار الاقتصادى فى أى مجتمع لا ينهض إلا على أمثال هذه المشروعات الصغيرة ، التى ينشئها فرد أو أسرة ، ويتربى فيها عادة أولئك المتميزون الذين يصبحون فيما بعد من كبار رجال الأعمال . . لكن أن يقتصر المجتمع فقط على تشجيع هؤلاء (الكبار) فهذا خطر ، لأن أى هزة أو سقوط لأحدهم يعتبر هزة اقتصادية للمجتمع كله ، فى حين أن تشجيع القاعدة الاقتصادية المكونة من المشروعات الصغرى هو الذى يظل صمام الأمان ، لأنه يحقق معظم الاكتفاء الذاتى من ناحية ، ويقضى إلى حد كبير على ظاهرة البطالة من ناحية أخرى.

القطار العربى

لست أدرى ما الذى يجعل فكرة إصلاحية تستولى على كيان الإنسان فتتلقى راحته ، وتطير النوم من عينيه ، ويروح يتحدث بها وعنها مع الأصدقاء والمتخصصين ، فيجمعون كلهم على صوابها وجدواها . . لكن ، لكنهم يقولون إن الظروف غير مواتية ، والعقبات قد تكون كثيرة ، وأصحاب القرار لا يتقبلون بسهولة أن يأخذوا عن المفكرين ، لأنهم يفضلون دائماً أن يتعاملوا فقط مع موظفيهم التقليديين.

والفكرة التى أطرحها هنا تتمثل فى إنشاء خط سكة حديد يبدأ من المغرب وأريتريا ويمتد عبر الجزائر وتونس وليبيا ومصر بينما يرتبط بخط سكة حديد آخر يمتد من اليمن ومسقط عابراً السعودية ومتصلاً بالإمارات وقطر والبحرين متجهاً إلى سوريا والأردن والعراق ثم الكويت . وهذا يعنى أن هذا الخط الذى يمكن أن يتم إنشاؤه على مرحلتين إحداهما فى الجزء الغربى من الوطن العربى ، والثانى فى الجزء الشرقى منه سوف يحمل قطاراً يسهل الوصول من وإلى هذه البلاد العربية الممتدة امتداداً جغرافياً واحداً ، والقادرة - كما نعلم جميعاً - على تحمل نفقاته المالية، والنهوض بمتطلباته التقنية .

لن تقتصر خدمات هذا القطار العربى فحسب على نقل المسافرين، وتقريب المسافات ، وتواصل الثقافات ، والتقاء الأصدقاء ، وإنما سوف

يعمل على دعم التبادل الاقتصادي من خلال نقل البضائع والسلع تمهيداً لإنشاء ترابط اقتصادي قوى بين مختلف البلدان العربية، لأن الوحدة الاقتصادية المنشودة ، والتي دعا إليها مراراً الرئيس مبارك ، لا بد أن تقوم على أسس ملموسة ، وأهم هذه الأسس هو خط السكة الحديد ، الذى ربط فى الجانب المقابل لنا على البحر المتوسط معظم البلدان الأوروبية من إنجلترا إلى تركيا . . إذن على غرار القطار الأوربي ينبغي أن يتم إنشاء القطار العربى ، الذى كان يستحق أن يربط بين البلاد العربية منذ وقت طويل ، خاصة وأن أهلها يتحدثون لغة واحدة ، وتتشابه ثقافتهم ، ويلتقى تاريخهم ومصيرهم ، ربما بخلاف البلاد الأوروبية المتعددة الأعراق والمختلفة اللغات والثقافات . أى أن القطار الأوربي قد ربط بين مختلفين فى حين أن القطار العربى سوف يدعم شعوباً وحكومات هى بالفعل متقاربة ومتشابهة و (متصافية) .

وأستطيع أن أؤكد وألح فى التأكيد على أن الروابط السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية إنما تدعمها بالضرورة بنية أساسية، ومن أهم عوامل هذه البنية: تمهيد وسائل الاتصال بين البلاد التى ترغب فيها. نفس الشئ يمكن أن ينطبق على الاتحاد الأفريقى الذى أسرع الأفارقة بإقامته قبل أن يقيموا شبكة مواصلات تربط بين بلادهم . يا سادة . . فى أوروبا تمهدت فى البداية المواصلات ، ثم حدث كل شئ جميل بعد ذلك !

مترو الاتفاق

من أروع الإنجازات التي سوف تحسب لعهد مبارك ذلك المشروع الضخم ، الذي ترددت مصر طويلاً في الأخذ به ، ولكنها صممت أخيراً على تنفيذه ، وافتتح له خطان ، سوف يتبعهما بإذن الله خطوط أخرى ، حتى تصبح القاهرة بالفعل عاصمة العالم العربى ، ليس فقط بعراقتها ، وإنما أيضاً بروح الحدائثة التي تقدم عليها بكل شجاعة ، فتسبق بها الآخرين .

عشت في الغرب طويلاً ، وكنت (أحسد) أهل العواصم فيه على المترو الذى يقرب البعيد ، وينظم المواعيد ، ويساعد على حركة العمل والإنتاج على المزيد والمزيد . . فى باريس مثلاً ، لا يمكن أن ينغلل موظف بتأخر المواصلات ، كما لا يمكن لصديق أن يعتذر عن إخلاف مواعده بحجة المواصلات ، لأن المترو يسير بانتظام وبدقة متناهية ، كانت تغيظنى أحياناً !

أى والله . . أذكر أننى كنت أسكن منطقة قريبة من باريس ، مثل المعادى بالنسبة للقاهرة . وكان المترو يقطعها فى (11 دقيقة ونصف)، وكنت أنتظره على المحطة للذهاب يومياً إلى جامعة السوربون ، وعينى فى كل مرة على الساعة الكبيرة المعلقة بالمحطة . وعندما يقترب عقرب السؤانى من الدقيقة المحددة تظهر مقدمة المترو من الطرف

الآخر للمحطة - أحياناً كنت أتمنى أن يتأخر قليلاً ، لعدة دقائق أو حتى لدقيقة واحدة . . لكنه لم يفعلها أبداً !

وفى جامعة القاهرة ، كان الأساتذة والموظفون والطلاب الذين يسكنون فى شبرا الخيمة مثلاً يضطرون لأخذ موصلتين أو ثلاث موصلات إلى منازلهم ، ويقتضى ذلك منهم ساعتين ذهاباً ، وساعتين عودة . . الآن أصبح كل من الذهاب والعودة فى المترو لا يزيد عن (35 دقيقة) . وأجمل من ذلك أنك تراهم قادمين إلى العمل والدراسة بالجامعة وهم فى حالة جسدية وذهنية جيدة جداً !

أتمنى أن يستمر مترو الأنفاق فى النمو والتمدد والانتشار حتى يعم أجزاء القاهرة الكبرى ، ثم يتم تنفيذه فى المدن الرئيسية كالإسكندرية وطنطا والمنصورة وأسيوط . . وأؤكد أن التكلفة مهما كانت باهظة - بأسعار اليوم ، فإن العائد منها سوف يكون مضاعفاً بأسعار الغد . هذا إذا حسبنا المسألة بمقياس الأرباح ، أما إذا نظرنا إليها فى إطار حضارى ، فإن المترو يقوم دائماً بفعل السحر فى الارتقاء بسلوك المواطنين ، وتحديث الإدارة ، وكفاءة الإنتاج ، وتدعيم أواصر الانتماء ، والانطلاق نحو مجالات أخرى أكثر تقدماً وازدهاراً.

معهد للتحوار الدولى

يسعدنى أن أتقدم من هنا باقتراح إنشاء معهد جديد ، تكون (مهمته التعليمية) تزويد الطلاب ، الذين يتم اختيارهم من حملة الشهادات الجامعية ومستوفى الثانوية العامة ، بمجموعة المعارف والمهارات اللازمة للدخول فى حوار مع الآخرين ، وذلك بالاعتماد على حسن الإصغاء ، وفهم وتفهم وجهات النظر المخالفة ، والرد على الأسئلة والاستفسارات فى الوقت المطلوب وبالطريقة المناسبة ، وعدم رفع الصوت أو التشويح بالأيدى ، أو الانسحاب من الجلسات عندما يواجه المحاور المصرى بمعارضة لرائيه أو استخفاف به ، بل أن المعهد يمكن أن يزوده بالأسلوب الأمثل لمواجهة الشخص العدوانى ، أو المستفز !

أما (مهمة المعهد البحثية والحضارية) فتتمثل فى الاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية ، ودراسة المناهج وإجراء البحوث والدراسات ، وعقد ندوات الحوار التى يجرى فيها تدريب الجانب المصرى على الحوار الفعلى من أجل تحقيق المصلحة العليا لمصر ، والتعامل على قدم المساواة مع المحاور الأجنبى.

لماذا أَدعو إلى إنشاء هذا المعهد ؟ أولاً : لأن الأوضاع العالمية أصبحت تتطلب أشخاصاً يكونون مؤهلين على مستوى رفيع للدخول فى مفاوضات ، وعقد صفقات ، والاشتراك فى صياغة معاهدات ، وتحرير اتفاقيات فى ظل نظام عالمى لم تعد فيه أى دولة تستطيع التواجد بمفردها ، أو التوقع داخل حدودها . وبالطبع لا حدود لعلاقات مصر

مع سائر دول العالم فى مختلف المجالات : السياسية والاقتصادية ،
والعسكرية والفنية ، والاجتماعية والثقافية .

ثانياً : لأن الذين يقومون بهذا العمل حالياً عبارة عن كفاءات
شخصية علمت نفسها بنفسها ، أو وضعت فى ظروف معينة ساعدتها
على حسن التصرف والإجادة ، ولكن الأجيال الصاعدة لم تتوافر لها
نفس القدرات والامكانيات ، لذلك لابد أن يتم تعليم وتدريب جيل جديد
من المحاورين الذين يدرسون إلى جانب اللغات الأجنبية الاقتصاد وعلم
النفس و اجتماعيات الشعوب ، وأن يكونوا على إلمام كاف بقضايا
مجتمعهم ، وبأحوال العالم المعاصر .

ثالثاً : لأن الدراسة فى الجامعات لا يوجد بها حتى الآن ، وحسب
معلوماتى ، مثل هذا التخصص النادر الذى تتطلبه الظروف الحالية ،
والذى سوف نظل محتاجين إليه لفترة طويلة قادمة .

رابعاً : أن الذين يظهرون فى وسائل الإعلام لا يبدو أنهم يجيدون
فن الحوار، بل كثيراً ما نجدهم يتهاوشون ويتناشون حتى يصل بهم
الأمر إلى التشويش على أنفسهم وعلى المشاهد ، الأمر الذى ينبغى
إيقافه من خلال إنشاء معهد ، يمكن أن يتلقى فيه أمثال هؤلاء (آداب
البحث والمناظرة) وهذا هو عنوان علم قديم كان علماءنا الأفاضل
يستخدمونه عند الحوار العلمى فيما بينهم .

وتبقى أخيراً تبعية هذا المعهد المقترح لجهة ما . . وطبعاً لابد أن
تكون جهة محترمة تليق بمكانته . فمن الذى يقبل الاقتراح ؟ ومن الذى
يا ترى يتبنى تنفيذه ؟

ألف باء التحديث

جلسنا كالعادة نشرب الشاي ، والقهوة ، والنعناع ، ونتحدث في أمور الوطن وأحوالنا الحاضرة . وجرى الحديث وتشعب حتى وصل إلى موضوع تحديث مصر . قال أحدنا : التحديث مشروع مهم جداً . وقد بدأه محمد علي ، ونجح فيه إلى حد كبير ، لكنه أهمل أموراً أساسية . فقد اهتم بالجوانب المادية وأهمها تحديث الجيش المصري ، ولم يهتم كثيراً بتحديث المجتمع المصري . والدليل على ذلك أن المدارس كانت كلها موجهة لخدمة الجيش فقط ، وكذلك المستشفيات . والواقع أن نصف القرن الذي حكم فيه محمد علي يمكن أن نطلق عليه تحديث الجيش المصري ، وليس تحديث المجتمع المصري . عقب الثاني قائلاً : لكنني أرى أن تحديث الجيش هو المدخل الضروري لتحديث المجتمع . لأن الجيش القوى المتطور هو الذي يحمي مكاسب الشعب ، ويدفع عنه عدوان الغزاة الطامعين فيه . ولذلك فإن الرجل في رأيي بدأ فعلاً بالخطوة الأولى . وقال الثالث : أنا اتفق معك تماماً في ذلك . والمشكلة إنما جاءت من أبناء محمد علي وأحفاده الذين لم يواصلوا مسيرة جدهم الكبير ، صحيح أن إسماعيل باشا كان لديه تصور حضاري متقدم للمجتمع المصري على غرار النموذج الفرنسي ، لكنه لم يتمكن من تطبيقه بالكامل ، وما لبثت القوى الخارجية أن تدخلت في أمور مصر فعرقلت مشروعاته ، بعد أن كبّلتها بالديون وفوائدها الثقيلة ، قال الرابع : ولا تنسوا يا جماعة أن وقوع مصر في براثن الاحتلال الإنجليزي الذي استمر من 1882 حتى 1952 قد فرمل عجلة التقدم ، التي كان الشعب

المصري يسعى بكل جهد ممكن لانطلاقها . وهنا قال الخامس : المهم الآن يا سادة هو منهج التحديث وآلياته في مطلع الألفية الثالثة ، فقد رحل الاستعمار ، وتحلّت الإرادة المصرية من سيطرة الأجانب ، وتأكّدت لمصر مكانتها الإقليمية ، وأصبحت لها سمعتها العالمية . كما أنّها قد استكملت بنيتها الأساسية ، ولم يبق أمامها سوى أن تخطو تلك الخطوة المنشودة على طريق التحديث . سأل الأول : وما هي في رأيكم تلك الخطوة ؟ قال الثاني على الفور : التعليم العصري الذي يملأ عقول التلاميذ بالمعلومات، ويحرك أيديهم بالمهارات ، ويضعهم على طريق الكفاءة ، كما يدفعهم إلى الابتكار والإبداع . وقال الثالث : في رأي أن الإدارة هي نقطة البدء الحقيقية ، فهي التي تدفع عجلة الإنتاج بالسرعة اللازمة ، مزيلة من أمامه كل العوائق ، وموجهة له إلى آفاق واسعة في الداخل والخارج . أما الرابع فقال : لكن ينبغي ألا تنسوا احترام قيمة الوقت ، ومزايا الإتقان . وقد ورد في ثقافتنا العربية أن الوقت من ذهب كما أنه كالسيف . إن لم تقطعه قطعك . ونحن نشاهد الكثير من الأوقات المهدرة فيما لا ينفع، كما أن الإتقان غائب مع الأسف في كثير من المجالات ، لذلك ينبغي أن توضع القوانين لمحاسبة من يهدر الوقت، أو يتسبب في الإخلال بالإتقان في العمل . وعاد الخامس يقول : وقبل ذلك كله وبعده ، لابد من إيقاظ ضمائر الناس ، لكي يعملوا من أجل الصالح العام كما يعملون لصالحهم الخاص . وفي تقديرى أن الهدفين لا يتعارضان. فالإنسان الذي يراعى مشاعر أسرته لن يضره في شيء أن يراعى مشاعر الغرباء . والذي يحرص على نظافة منزله يمكنه أن يساهم في نظافة الحي الذي ينتمى إليه . والذي يعنف ابنه على شرب السجائر عليه أن يبدأ أولاً بنفسه !

فن السباكة

ماذا أقول عن المعمار المصرى الذى يرجع تاريخه إلى آلاف السنين ، وتشهد بروعته ودقته تلك الآثار الشامخة التى ما زالت تقوم أمامنا ، وأمام العالم كله ، شاهدة على كفاءة المهندس المصرى القديم ، ودقة الصانع المصرى القديم ؟ لا شئ يقال أكثر من أن التصميم الهندسى قد تم وضعه على أكمل وجه ، وأن التنفيذ قد اكتمل إنجازاً بمنتهى المهارة ، فلا نكاد نجد عيباً هنا ، أو نقصاً هناك ، بل على العكس كل ما نراه يدفعنا إلى الاتحناء إعجاباً وتقديراً لأجدادنا العظام .

لماذا إذن أقف أمام العمارات الحديثة فتقع عيني أول ما تقع على مواسير الصرف الصحى التى تطل منها كنيبة المنظر ، ملفوفة بالصدأ ، وحولها على الجدران يقع سرطانة تؤذن بالخراب وتشير إلى قرب الانتهاء ؟ إننى لا أجد فى هذا المنظر إلا تخطيطاً هندسياً ، غاية فى السوء وقلة الذوق ، وخاصة حين تطل مواسير الصرف الصحى على الشوارع ، وتكون على مرأى من عيون المارة . أما تنفيذها فتقف وراءه ضمانات خربة ، وسواعد غير مدربة ، ومن المؤكد أنها لم تعط للمكان حقه من العمل والأدوات اللازمة لاستمراره سليماً معافى . المسئولية إذن تتوزع بين المهندس والمقاول والسباك ، وقبلهم بالطبع صاحب العمارة الذى لا ينظر إلا تحت قدميه ، ولا يكلف نفسه أن يشاهد

عمارته وقد امتلأت بلطخات الصرف الصحى ، وقامت بين المساكن
كياناً مشوه الملامح ، ممسوخ التكوين .

إننى أتساءل : لماذا السبابة لدينا متدنية إلى هذا الحد ؟ هل لأننا
أهملنا دراسة أصولها ، والتدريب على أعمالها ، وتطوير أدواتها ؟ أم
هل لأننا لم نهىء الفرصة للعاملين فيها بزيارة الدول المتقدمة ليتعرفوا
على تجاربها فى هذا الفن الهام ، الذى لا تكتمل بدونه العمارة الحديثة؟
أم هل لأننا نظرنا إلى مهنة السباك وما زلنا ننظر إليها نظرة استعلاء ،
حتى فاجأنا صاحبها بأهميته ، عندما راح يطلب منا مبالغ طائلة لقاء
إصلاح حنفية ، أو تسليك ماسورة ؟ أم هل لأننا لم ننشئ لها تخصصاً
جامعياً مثل باقى التخصصات الأقل أهمية فى حياتنا اليومية ؟

فى رأى أن هذا كله قد حدث . وهو السبب وراء الضعف
الواضح فى هذه المهنة ، التى ينبغى أن يعاد النظر إليها باعتبارها فناً
مكماً لباقى فنون العمارة ، التى تقف وراء التشوهات التى تحدث فى
المبنى قبل أن ينقضى عام أو عامان على إنشائه . الذى يدهشنى بحق
هو أمر المهندسين ، الذين يصممون أو يشرفون على التنفيذ ، ولا
يبدو عليهم أنهم مستأعرون لرؤية عملهم وهو يشوه بهذه الصورة .
وأقول لنفسى : أين هذا من عمل أجدادنا الفراعنة الذين تركوا لنا
آثارهم الرائعة بدون أدنى عيب أو تشويه ؟ !

جامعة للتميز العلمى

أعتقد أنه لا يكاد ينكر أحد أن جامعاتنا قد لعبت دوراً كبيراً فى مجال التنمية البشرية ، التى قامت على أكتافها نهضة مصر فى العصر الحديث . وأن التوسع فيها يستجيب بحق لمطلب شعبى جارف ، لا ينبغى على الإطلاق أن نحد منه أو نقف فى سبيله . لكننا فى المقابل لابد أن نعترف بأن الجامعات المصرية تعاني من ازدحام هائل بالطلاب ، قد لا تواكبه فى نفس الوقت أعداد كافية من هيئة التدريس أو الإمكانيات التعليمية ، وبالتالي فإن مستوى الخريجين لا يحقق ما يتمناه الحريصون على الجودة المنشودة ، كما أنه لا يتمشى مع المستوى العالمى وخاصة فى جامعات الدول المتقدمة . ومن هنا شاع القول بأن الشهادة الجامعية قد أصبحت عبارة عن (شهادة اجتماعية) أى أنها تؤهل الشاب إلى التقدم إلى خبطة فئاة جامعية أو غير جامعية وهو رافع الرأس ، حتى وإن لم يحصل على وظيفة فى المجال الذى تخصص فيه !

لكن هذه الأحكام العامة لا تنطبق بالتأكد على عدد لا بأس به من الشباب الجامعى ، الذى يحب الكلية التى التحق بها ، ويعشق التخصص الذى كرس له جهده خلال أربع أو خمس سنوات ثم حصل فى النهاية على تقدير مستقدم ، يؤهله عادة لمواصلة الدراسات العليا ، وإجراء البحوث المتعمقة من أجل التوصل إلى حلول محددة لبعض مشكلات المجتمع . ولا شك أن هذا العدد المحدود هو الذى ينبغى أن يتجه إليه اهتمام الدول ، لأنه يمثل (الخميرة العلمية أو البحثية) التى يتكون منها فيما بعد كبار العلماء والباحثين . ومن المقرر أن رصيد أى دولة من العلماء الباحثين هو الذى يمكنها من أن تصمد فى المنافسة مع باقى الدول ، كما يفتح أمامها آفاقاً واسعة من التقدم والازدهار .

من هنا فإن فكرة إنشاء جامعة للتميز العلمى ينبغى أن تطرح من جديد ، وأن يشترك فى مناقشتها كل ذوى الشأن ، والحريصون على تحديث مصر ، ووضع أساس مكن لمستقبلها .

وتصورى المتواضع لهذه الجامعة يتمثل فى عدم الإسراف فى منشأتها ، وإنما يتم التركيز فقط على توفير تجهيزاتها العلمية المتقدمة ، واختيار أفضل الكفاءات التدريسية لها ، ثم وضع نظام دقيق لالتحاق الطلاب، الراغبين من الجامعات المصرية فى البحث العلمى (فعلاً) إليها . وهنا لا ينفع تهاون أو تفيد واسطة . وإنما يكون معيار الكفاءة والأهلية والقدرة على المواظبة والاستمرار هو المعيار السائد والمحترم من الجميع . أما الجانب الإدارى فلا يقل عن الجانب الأكاديمى أهمية ، وليس بمستحيل على مصر أن تقتبس أى نظام إدارى فى أى جامعة من جامعات أوروبا وأمريكا ، ثم تقوم بتطبيقه دون خلل أو تسبب !

إننى على ثقة من أن هذا العمل - إذا ما تم بهذا التصور البسيط - يمكنه أن يقدم للوطن بعد أربعة أو خمسة أعوام عدداً من الخريجين الذين لا يقلون فى شئ عن أمثالهم فى الدول المتقدمة ، كذلك فإنه سيعيد تجديد الدم فى قلب الجامعات المصرية ، ويدفع بقوة حركة البحث العلمى خطوات واسعة إلى الأمام .

بقى أن أشير إلى أن مثل هذه الجامعة لا ينبغى أن تبدأ مكتملة الكليات والأقسام ، بل يمكن أن تبدأ ببعض الكليات ذات الأهمية الأولى فى احتياجاتنا ، أو حتى ببعض الأقسام العلمية ، ولا عيب أبداً من أن تبدأ العمل فى شقة ، أو دور من مبنى حتى لا تبتلع المنشآت الضخمة ما يمكن أن يخصص لها من تمويل .

إنقاذ جامعة الدول العربية

بعد كل ما حدث ، أظن أنه لم يعد هناك أحد يمكنه الآن أن يدافع بحماسة عن وجود جامعة الدول العربية ، التي أطلقنا عليها - تبركاً - بيت العرب ، أى المكان الذى يلجأون إليه لطرح مشكلاتهم ، والبحث عن حلول لها ، والعمل على تنفيذها ، من خلال التعاون والتضامن الذى يفرضه تاريخهم المشترك ، وواقعهم المتشابه ، ومستقبلهم الواحد . . وقد سبق أن كتبت محذراً عن تساقط شرفات ونوافذ الجامعة العربية فى مناسبات عديدة ، ثم ها هى تتعرض لسقوط البناء نفسه ، وينبغى ألا يحمل حديثى هنا على محمل الشماتة أو التشفى ، لأتنبأ فى الواقع كنت من أشد المتحمسين لهذه البناية الرائعة فى حياتنا العربية ، والتي كان من الممكن أن تقوم بأدوار متنوعة فى طريق الوحدة العربية المنشودة ، تلك الوحدة التى لا تعنى إزالة الحدود بين الدول العربية ، وإنما تخفيف القيود على انتقال المواطنين من إحداها إلى الأخرى . . كان يمكن لجامعة الدول العربية أن تقيم سوقاً عربية مشتركة كما دعا إلى ذلك مراراً الرئيس مبارك ، ولو حدث هذا لكنا قد أصبحنا فى موقف جيد عند التفاوض مع دول الاتحاد الأوروبى فى مسألة الشراكة التى تسعى كل دولة عربية على حدة أن تدخل فيها بشروط ليست عادلة تماماً ، بل لكان لنا موقف آخر إزاء ما يحدث ضد الأمة العربية كلها فى الوقت الحاضر .

أما الآن ، فدعونا لا نبكى على اللبن المسكوب ، ونحاول أن
نحتفظ بالقطرات المتبقية منه في الكوب ، ومن يدرى فلعل وعسى أن
تكون الفكرة التي أطرحها اليوم على جامعة الدول العربية بداية عمل
جاد ومثمر ، بدلاً من وقفها جرداء كنيبة في الصحراء العربية
القاحلة ! !

أدعو بكل وضوح إلى تحويل كل أنشطة الجامعة العربية إلى
المجال التعليمي، بدءاً من دور الحضانة ، والمرحلة الابتدائية ، حتى
المراحل الجامعية المتقدمة . وهذا معناه أن تحاول هذه الجامعة أن
تصل إلى نظام تعليمي فعال ، يتم الاستفادة في بنائه من تجارب الدول
المتقدمة ، ويخلو من نظريات النصابين الذين يدعون المعرفة بأصول
التربية وهم فارغون منها ، ثم يجرى بعد ذلك تعميمه في مختلف الدول
العربية . ولكي يكون البناء الجديد صحيحاً لا ينبغي التسرع فيه ،
وحسبنا أن نركز في البداية على المراحل الأولى من التعليم ، ثم ننتدرج
خطوة خطوة حتى نصل إلى مرحلة الليسانس أو البكالوريوس ، انتهاء
بالمجستير والدكتوراه . . وبذلك نضمن تكوين أجيال قادمة ، يكون
بينها أساس معرفي وتربوي مشترك ، يجمعهم على الخير، ويوحد
بينهم في مواجهة التحديات .

يا جامعة الدول العربية ، أرجو أن (تلحقى نفسك) بهذا المشروع
قبل فوات الأوان !

أوقاف أم شئون دينية

لا أدري حتى الآن لماذا لم تفكر (وزارة الأوقاف) عندنا فى تغيير اسمها ليصبح (وزارة الشئون الدينية) على أساس أن مهمتها الأساسية هى إعداد الدعاة ومتابعة عملهم ، وتقييم أدائهم ، وصرف مرتباتهم وحوافزهم . أما مسألة الأوقاف فهى عملية تجارية ذات بعد دينى ، لم يعد واضحاً بصورة كافية ، وخاصة بعد أن أنشئت وزارة بكاملها مهمتها الرعاية الاجتماعية وهى وزارة الشئون الاجتماعية . لقد مر وقت طويل ولدينا وزارة الأوقاف وهى الأملاك التى يخصصها أصحابها فى حياتهم لأعمال الخير التى تجرى بعد وفاتهم على الفقراء والمساكين. والواقع أن هذا العمل الخيرى ، الذى له جزاء دينى كبير ، من اختصاص وزارة الشئون الاجتماعية ، أو ينبغى أن يكون كذلك أما أن نرهق وزارة الشئون الدينية ، ذات المهام التثقيفية بأمور متابعة الأراضى والمحلات الموقوفة ، وكيفية استثمارها ، وجمع إيراداتها ، وتخصيص عوائدها فهذا ما لم يعد مقبولاً ولا معقولاً . بل إننى أذهب أبعد من ذلك لأضم إلى الإشراف على الأوقاف وزارات أخرى مثل وزارة الاقتصاد ، ووزارة الحكم المحلى ، وحبذا لو أصبحت هناك مؤسسة تحمل اسم (مؤسسة الأوقاف الخيرية) وتتفصل بالتالى عن وزارة الشئون الدينية التى - كما سبق القول - مهمتها الأساسية نشر

التوعية الدينية الصحيحة فى المساجد وفى وسائل الإعلام ، إلى جانب الرد على الشبهات التى توجه ضد الدين من خصومه الملحدون أو الحاقدين . إننا بهذا التشكيل الجديد سوف نعطي دفعة كبيرة للتوعية الدينية التى وصلت فى العصر الحاضر - ومنذ ثلاثين سنة تقريباً - إلى حالة من السدنى والعشوائية غير مسبوقة . فهناك الدعاة الذين لا يصلون إلى قلوب الناس . وهناك الدعاة الذين يتحدثون بلغة عفا عليها الزمن . وهناك الدعاة الذين يخطنون فى قراءة القرآن الكريم . وهناك الدعاة الذين لا يتحققون من صحة الأحاديث النبوية التى يذكرونها . وهناك الدعاة الذين يصرخون فى الميكروفونات ، بينما حديثهم خال من أى مضمون إيجابى . وهناك الدعاة الذين لا يعيشون قضايا مجتمعهم ، ولا مشكلات عصرهم ومن المعروف أن مستوى هؤلاء الدعاة هو الذى أخرج وما زال يخرج دعاة غير مؤهلين ، ما لبثوا أن استولى بعضهم على قلوب الناس ، وصاروا نجوماً فى مجال الدعوة ، ويعلم الله أنهم يلحنون فى اللغة العربية ، فكيف يفقهون ما نزل بها فى القرآن الكريم والسنة النبوية؟

إننى أعلم أن اقتراحى هذا سوف يفضى القائمين على شئون الأوقاف ، والمستولين عن (أموالها) ، لكننى أهدف إلى خدمة المجتمع بالفصل بين وظيفتين متداخلتين بدون داع إحداهما عن الأخرى . وعلى الله قصد السبيل .

مقرر الأمثال الشعبية

أقترح على وزارة التربية والتعليم أن تخصص مقررًا للأمثال الشعبية المصرية، وهى تلك العبارات المختصرة والمسجوعة ، التى استخلصها حكماء الشعب المصرى من تجاربه خلال القرون الطويلة التى عاشها على ضفاف النيل ، وهو يبنى حضارته الرائعة ، أو يتعرض لحكم الغزاة، أو يعانى من مشكلات الحياة ، أو يتأمل دوران العصور ، واختلاف الليل والنهار.

هذه الأمثال التى تتجاوز الألف وثلاثمائة مثل يمكن اختيار عدد منها يغطى مختلف جوانب الحياة . وميزة هذه الأمثال أنها تابعة من ضمير الشعب ، وما زالت دائرة على لسانه . يعرفها الكبار ، ولابد أن يتعلمها الصغار . إنها سوف تقدم لهم ببساطة نظرة آباءهم للأمور ، وتكشف لهم صدق الكثير منها . ومن الواضح أننا لا نعرف بالضبط من قال هذه الأمثال أو من صاغها ، لكننا نعرف بالتأكيد ما تهدف إليه ، والطريق الذى تدلنا عليه.

إننا حين نعلم أننا هذه الأمثال فإننا نربطهم أولاً بتراث الشعب المصرى الأصيل ، وثانياً نختصر لهم طريق المعرفة ، فنقدم خلاصتها المركزة لهم ، حتى إذا خرجوا للحياة طبقوها فوجدوها صائبة . فإذا أردنا أن نتقدم خطوة إلى الأمام قمنا بمقارنة الأمثال المصرية بأمثال الشعوب الأخرى . وفى هذا العمل من المتعة الثقافية والفائدة ما يجعل التلاميذ ينفثون على مختلف التجارب الأخرى ، ويستقبلون تراث العالم وهم متسلحون بتجربة مجتمعهم الغنية . وفيما يلى باقة من الأمثال المصرية الأصلية :

- ابن آدم ما يملأ عينه إلا التراب .
- ابن يومين ما يعيش تلاته .
- صاحب بالين كداب .
- اقعد أعرج واتكلم عدل .
- اللي من نصيبك يصيبك .
- اللي يخاف من العفريت يطلع له .
- اللي يعمل ضهره قنطرة يستحمل الدوس .
- اللي يعيش يا ما يشوف ، واللى يمشى يشوف أكثر .
- إن غاب القط العب يا فار .
- إن مال عليك الزمان ميل على ذراعك .
- توب الغير ما يدقى
- جه يحلها عماها .
- جبال الكحل تفنيها المراود ،
- وكتر المال تفنيه السنين .
- جحر ديب . . يساع ميت حبيب .
- الجوع كافر .
- حاميها حراميها .
- حرس من صاحبك ، ولا تخوته .
- حمارتك العرجا ولا سؤال اللنيم .
- مال الكنزى للنزهى !

اتحاد للكتاب العرب

فى مقابل اتحاد الناشرين العرب ينبغى أن ينشأ اتحاد للكتاب العرب . والسبب ببساطة أن الناشرين قد وحدوا جهودهم وعملوا لأنفسهم منظمة تدافع عن حقوقهم ، وتطالب لهم بحقوق أخرى . أما الكتاب المساكين فما زالوا مبعثرين لا يجدون مَنْ يدافع عنهم ، أو يحمى حقوقهم . وعندما تقابل واحداً منهم تجده يشكو لك بدم القلب ، قبل دمع العين من أن الناشر يأكل حقوقه ، ولا يعطيه منها ، بعد المطالبة وإراقة ماء الوجه ، سوى فتات الفتات ، متعللاً بأن نسخ كتابه لم توزع ، وأنها ما زالت مكدسة فى المخازن ، وهى بهذا تكلفه حفظاً وتخزيناً وحراسة ، وبالتالي فعلى الكاتب أن يسكت عن المطالبة ، بل إن عليه أن يرثى للناشر الذى يتحمل الكثير ! والواقع أن علاقة الناشر بالكاتب تشبه علاقة الذئب بالحمل الوديع . فهو يتغذى على لحمه ودمه، بل إنه يمصص عظامه . والدليل على ذلك أنك لا تجد مؤلفاً وصلت ثروته إلى عدة آلاف بينما ترى معظم الناشرين قد جمعوا مئات الآلاف بل إن بعضهم قد أصبحوا مليونيرات . وبالطبع لا نشاهد هذه اللوحة الكئيبة إلا فى الوطن العربى ، حيث يخفى الناشر العدد الحقيقى للنسخ التى يطبعها ، كما يتستر على مبيعاته ولا يطلع عليها المؤلف ، وهكذا فإن الشفافية فى هذا المجال معدومة ، وكثيراً ما يعتمد جشع الناشرين على حياء المؤلفين فلا يعطونهم شيئاً على الإطلاق . . أما

فى الغرب ، الذى لا تشرق فيه الشمس كثيراً ، فإن دور النشر عبارة عن مؤسسات محترمة ، لها قوانينها وسمعتها واستمرارها . . وبعضها تجاوز القرنين والثلاثة ، وما زال مستمراً فى مكانه ، ولا يمكن أن يتم خداع مؤلف ، أو أكل حقوقه ، أو عدم إعطائه أقساطه التى يستحقها فى موعدها تماماً . . لأن الناس يعرفون أن الكاتب يعيش من قلمه ، وأنه إذا لم يحصل على أجره من عمله مات جوعاً . . لكن الناشرين العرب يظلون يراوغون المؤلف ، ويسودون فى وجهه الحياة ، حتى إذا مات انقضوا على مؤلفاته فراحوا يطبعونها بالآلاف ، ويجلدونها أفخر تجليد ، ويقسمونها إلى مجالات ، ويعلنون عنها فى الصحف والتلفزيون . . وما ذلك إلا لأن عائد هذه العملية كلها ستكون من نصيبهم وحدهم . وإذا ظهر للمؤلف بعض الورثة أسكتوهم ببعض اللقيمات . . لهذا كله ، أطالب بإنشاء اتحاد للكاتب العرب تنحصر مهمته الأساسية فى الأخذ بحقوقهم من الناشرين العرب !

وسوف أكشف هنا عن حيلة للناشرين ، حدثنى عنها أحد العارفين ببواطن أمورهم . قال لى : إن الناشر يتفق فى العقد مع المؤلف أنه سيبيع من كتابه ثلاثة آلاف نسخة ، بينما يطبع فى الواقع خمسة أو سبعة أو عشرة آلاف . ويظل يبيع منها على مدى عدة شهور أو سنوات ، وعندما يطالبه المؤلف بجزء من حقه يقول له إن الكمية المطبوعة (ويقصد الثلاثة آلاف) ما زالت مكدسة بالمخازن . عندئذ يطاطن المؤلف رأسه خجلاً ويأساً ، وحزناً من عدم إقبال القراء على شراء كتابه . . جزى الله الناشرين عن المؤلفين شر الجزاء ! !

ازدواج الجنسية

قال لى صاحبى منفعلاً : كيف يسمح لمزدوجى الجنسية أن يصبحوا نواباً فى مجلس الشعب ، أو وزراء فى الحكومة ؟ وهل يمكن أن يتجرد هؤلاء من ولايتهم للدول التى يحملون جنسياتها ويخلصوا لوطنهم الأم ؟ وما هو المعيار الذى يجعلنا نحكم عليهم بصدق الانتماء لمصر ، وتغليب مصلحتها على أى مصلحة أخرى ؟ وماذا يفعلون إذا عرضت اتفاقية أو حدثت خصومة بين مصر والدولة التى ينتسبون إليها ، فإلى أى جانب ينحازون ؟ وأخيراً فهل نقص عدد المصريين الكاملى الولاء حتى نسمح لمزدوجى الجنسية بالتصديق لكل من السلطة التشريعية والتنفيذية ؟

قلت له : أرى أنك متحامل على تلك الشريحة التى لم تعد - فيما يبدو - قليلة العدد فى المجتمع ، وإذا نظرت معى إلى المسألة بقدر من الموضوعية وجدت أن الذين يحملون جنسية أخرى مع الجنسية المصرية قد تعددت أسبابهم فى ذلك . فمنهم من أتيح له فرصة الإقامة والعمل لعدة سنوات محددة فى البلد الأجنبى ، والقانون هناك يسمح له بحملها . ومنهم من ولد على أرض أجنبية والقانون هناك يمنحه حق الجنسية ، ومنهم من تزوج أجنبية فانتقل إليه حق جنسيتها ، لكن ذلك كله لا يلغى تماماً ولاءه لبلده الأصيل ، ولا يحو جذوره المصرية . وإذا شئنت رجعت معك إلى تاريخنا الذى يؤكد أن العرب تزوجوا من الفرس والهنود والآتراك والزنوج ونتاجت عن هذه الزيجات أجيال ممتزجة الدماء ، وليس فقط الجنسيات ، لكن المجتمع العربى نجح فى

صهرهم داخل بوتقته ، وأحسن معاملتهم ، حتى برز منهم أعلام فى شتى المجالات العسكرية والاقتصادية والعلمية ، بل أن بعض الخلفاء المتميزين ، كالمأمون مثلاً ، كانوا كذلك : من أب عربى وأم فارسية .

وهنا اعترض صاحبى : لكن هل تنكر أنه كان هناك ميل من الخلفاء نحو الشعوب التى ينتسبون إليها من جهة أمهاتهم ؟ والدليل على ذلك زيادة النفوذ الفارسى فى عهد المأمون نفسه !

والواقع أننى لم أجد ما أرد به عليه ، سوى أن العصر قد تغير ، وأن الجنسية المزدوجة ليست أكثر من أوراق يحملها الإنسان معه ، وجواز سفر يمكنه أن يسافر به من بلد إلى آخرى ، ومع ذلك يبقى صحيحاً أن مزدوج الجنسية إذا كانت مصر قد أعطته كل حقوق المواطنة ، ولم ينتزع منه الدستور شيئاً من حقوقه - مع أن هناك بلداً عربية مجاورة تمنع ذلك تماماً - فإن عليه " واجباً أدبياً " ينبغى أن يقوم به ، وهو ألا (يهرج) المجتمع من خلال إقدامه على تولى عمل عام ، وخاصة إذا كان تشريعياً أو تنفيذياً ، لكى يبعد عن نفسه أى شبهة تتعلق بولائه للوطن الأم ، لأن أسمى ما يواجهه المجتمع أن يجد الدولة الأخرى التى ينتسب إليها هذا الشخص تتدخل لحمايته ، عندما يقع فى خطأ ، أو يرتكب جريمة !

أما الحجة التى أسكتنى فيها صاحبى تماماً ، فهى حصول عدد من الشباب المصرى على الجنسية الإسرائيلية ، نتيجة الزيجات التى يعلم الله وحده مدى خطورتها على الأمن القومى .

استراحة الطرق السريعة

على الطرق السريعة ، التي تحسن مستواها كثيراً فى الفترة الحالية ، أصبح من حق مستخدميها أن يتوقفوا لبعض الراحة فى استراحات نظيفة ومهيأة بكل الوسائل اللازمة للمسافرين على تلك الطرق السريعة ، وفى مقدمتها مقهى بسيط ، ومطعم للوجبات الخفيفة، وسوبر ماركت حديث لشراء المستلزمات الضرورية ، إلى جانب دورة مياه جيدة الإنشاء . وبالطبع توجد بعض تلك الاستراحات ، ولكنها استراحات عشوائية ، أقامها البعض بصورة رديئة المظهر، سينة الخدمات .

وهنا أطرح على السادة المستثمرين المصريين فكرة إقامة سلسلة موحدة النموذج من الاستراحات على الطرق السريعة ، كما هو الحال فى الدول الغربية، وأن تكون ملاصقة أو مجاورة لمحطات التزود بالوقود ، وعلى مسافات مدروسة جيداً ، حتى توفر لسائقى السيارات الخاصة والنقل تلك الخدمة الضرورية لإراحة أجسادهم المرهقة ، وتهذنة أعصابهم المتوترة ، وبذلك نتجنب العديد من الحوادث التى

يتسبب فيها الجوع والعطش والتعب والإرهاق .

لقد عجبت كثيراً من غياب هذه الفكرة ، ذات النتائج المربحة جداً، من أذهان المستثمرين المصريين ، وكذلك الأجانب ، وقلت لنفسى: لو أننى أملك التمويل الكافى لأقمت هذا المشروع الذى سوف يضرب أربعة عصافير بحجر واحد : الأول توفير خدمة ضرورية لسائقى المركبات على الطرق السريعة ، والثانى تشغيل عدد كبير من الشباب فى هذه الاستراحات ، والثالث إشاعة قدر هام من العمران للمناطق الصحراوية أو النائية عن المدن والقرى . . أما العصفور الرابع فهو عصفور الربح الوفير ، وفى رأى أنه سيكون بحجم الدجاجة التى تبيض ذهباً . .

يبقى أمر أخير ، وهو أن تتاح الفرصة لأصحاب الاستراحات العشوائية الحالية أن يدخلوا فى المشروع بشرط أن يطبقوا مواصفات النموذج الخاص به، الذى يمكن نقله ببساطة من أى دولة أوروبية ! خوفاً من أن يأتى مهندس متهور ويصنع لنا نموذجاً كئيب الواجهة ، أو غير مريح من الداخل . وما أقصده ليس أكثر من الاستفادة من تجارب الآخرين ، وخاصة إذا كانت ناجحة .

الأخبار وتحليلها

لم يعد إنسان فى العالم يستغنى عن الأخبار . سواء كانت سياسية أو اقتصادية، أو رياضية أو ثقافية . وفى العصر الحديث الذى شهد ثورة المعلومات وتطور وسائل جمعها ونقلها وتوزيعها على كل مكان فى الأرض أصبحت (الأخبار) جزءاً من ثقافة أى شخص ، حتى ولو لم يشاهدها أو يسمعها بنفسه من مصادرها الإعلامية . لأن من يسمعها أو يشاهدها يتطوع بنقلها إلى غيره ، وهكذا لا يمكن لإنسان أن يتجنب معرفة الأخبار ، وكذلك التعليق عليها . وهنا لابد من التوقف لإلقاء نظرة.

فليس كل مواطن فى العالم يحظى من وسائل إعلامه بالقدر المتساوى من تحليل تلك الأخبار . فهناك بعض وسائل الإعلام تستضيف شخصية أو أكثر لكى تعلق على بعض الأخبار ، وبذلك تلقى مزيداً من الضوء على أهميتها، وتكشف عن مدى تأثيرها فى حياة الناس . وهناك وسائل إعلام أخرى تستضيف أحد أو بعض صناع الأحداث أنفسهم لكى يفسروا الأحداث ، ويبينوا للناس أسبابها ونتائجها. لكن هناك وسائل إعلام (تستخسر) هذا وذاك وتقوم بنفسها بالتعليق على الأخبار ، بواسطة أحد محرريها أنفسهم . ولا شك أن هذه أضعف وسائل الإعلام ، لأنها تترك مشاهدتها فى حالة تعميم إخبارى ، وبذلك تتيح لكل شخص أن يفتى برأيه الخاص ، ويلون الأخبار باللون الذى يرتضيه . وفى مثل هذا الجو تنمو الإشاعات وتنتشر التكهنات وربما تتحول دلالة الخبر إلى الضد منها تماماً . .

القناة الفضائية الفرنسية تستخدم أسلوباً جيداً فى التعليق على الأخبار ، فعندما تتضمن النشرة أخباراً عن تركيا والمغرب وكندا تستضيف صحفياً يجيد التحدث بالفرنسية من كل بلد من هذه البلاد ، وغالباً يكون من المقيمين بفرنسا ، ثم تترك كل واحد منهم يعلق بنفسه عن الخبر الذى يتعلق ببلده . وهنا يتحول مذيع النشرة إلى مستفسر عن أحوال تلك البلاد ، ولا يقتصر فقط على حدود الخبر الوارد فى النشرة .

إن تحليل الأخبار فى رأى جزء لا يتجزأ من تنوير المواطنين بما يجرى فى العالم من أحداث ، ومدى تأثيرها عليهم . واعتقد أنه قد أصبح من واجبات الإعلام المعاصر أن يبصر الناس بأحوال العالم الذى يعيشون فيه ، ويتنفسون هواءه ، ويتأثرون بكل ما يحدث فيه من خير أو شر .

والذى ألاحظه بوضوح أن معظم القنوات التلفزيونية العربية تستعين بالكثير من الشخصيات المصرية فى التعليق على الأخبار ، وتنوير مجتمعاتها بأرائهم وتحليلاتهم لتلك الأخبار ، وذلك فى الوقت الذى لا نرى أمثال هؤلاء وغيرهم على الشاشة المصرية . قد يرجع السبب فى ذلك إلى ضعف الإمكانيات ، لكننى أرجو أن يتم تدارك هذا الأمر ، نظراً لما يقدمه لكل أفراد المجتمع ، المثقف والامى ، من فائدة، لا تقتصر فقط على فهم الخبر ، وإنما تتجاوزه إلى استيعابه ، وتكوين رأى صحيح حوله .

الإدارة . . الإدارة

الإدارة الناجحة تشبه تماماً الدورة الدموية فى جسم الإنسان .
فكما أن الجسم السليم هو الذى يتمتع بانتظام حركة الدم وسيولة
جريانه فى سائر الشرايين والأوردة، فإن الإدارة الناجحة هى التى
تتوالى فيها الخطوات بانتظام ، وتتحرك الأوراق بسهولة حتى يتم إنجاز
العمل ، وتحقق الفائدة للمواطنين .

فى جسم الإنسان يقوم كل عضو بوظيفة محددة له ، وهو فى
نفس الوقت مرتبط بما يجاوره من الأعضاء ، متناسق مع غيره فى
الأداء ، وفى الإدارة الناجحة يعرف كل واحد واجبه ، بدءاً من المدير
حتى أصغر موظف فى المكان .

فى الإدارة الناجحة تدخل المصلحة الحكومية أو الشركة الخاصة
فلا تسمع ضجيجاً ولا تشاهد حركة زائدة ، ويسرع إليك موظف مهذب
ليسألك عما تريد ويدلك على طريقة الحصول عليه فإذا دخلت على
موظف قابلك باحترام ، وساعدك على تقديم طلبك ، محدداً لك اليوم
والساعة التى تعاوده فيه لكى يكون الأمر قد تم والمهمة قد أنجزت .

فإذا حدث أن تعطلت الأوراق عند موظف ما فاعلم أن الإدارة
مصابة بما يشبه الجلطة ، التى تحدث فى شرايين الجسد ، فتؤدى إلى
الشلل الجزئى ، وأحياناً الكلى ، وهناك بعض المصالح التى يدخلها
الإنسان فيجدها بهذا الشكل : تعقيد فى الإجراءات عبوس من الموظفين

تهاون فى استقبال الجمهور إهمال فى تخليص الأوراق ، وتباطؤ فى إرسالها إلى الجهات الأخرى ، وهنا يجد المواطن نفسه تائهاً بل ضائعاً. فيستند على حائط ، ثم يمشى ببطء حتى يوفيه المصلحة ، ليشرب شيئاً بيل ريقه ، فيستقبله عامل البوفيه بالكثير من التعاطف والثناء ثم يظهر له التأييد والمساعدة ، عندئذ يجد المواطن المسكين فى هذا الشخص (الشهم) طرق النجاة الذى يتعلق به فيؤكد له أن يكافئه إذا تم المراد . وما هى إلا فترة شرب الشاي أو القهوة حتى يعود عامل البوفيه الشهم بأوراق المواطن وعليها كل التوقعات اللازمة وأيضاً ممهورة بخاتم النسر .

أين مدير المصلحة من كل ذلك ؟ وهل يعلم به ؟ وماذا عليه لو أنه قام بالتجول فى مكاتب المصلحة وطرقاتها ؟ أو دخل من الباب الذى يدخل منه المواطنون ومشى معهم فى الطابور ؟ ثم كيف يتصرف إذا تأكد أن أحد موظفيه يعطل مصالح الناس ويتعمد إيذائهم ؟ أليس هذا المدير مسئولاً بالدرجة الأولى عن حسن سير الإدارة فى مصلحته ؟ وألا يعلم أن هذه المسئولية ليست فقط تجاه الدولة والمجتمع وإنما هى أساساً أمام الله تعالى . .

إننا ننسى فى زحمة الحياة . وبريقها أحياناً أن العمل الذى نقوم به - أياً كان قدرة - نعمة من نعم الله على الإنسان وأنه كما يتطلب منا على كل نعمة شكراً متواصلاً بالقلب واللسان فإن شكر نعمة العمل بالذات هى فى إتقانه أولاً ثم فى فائدته للناس ثانياً .

إصلاح الدرجة الثالثة

طالب مجلس الشورى ، واستجابت الحكومة مبدئياً ، بسحب جميع عربات الدرجة الثالثة ، غير الصالحة فنياً ، والتي لا تليق بالاستخدام الآدمي من خطوط تشغيل السكة الحديد فوراً ، والقضاء على جميع مظاهر التسبب من العاملين بالهيئة ، وتطبيق العقوبات اللاتحية على المقصرين ، وإعلانها للمواطنين فى أماكن ظاهرة ، واستصدرا قرار وزارى بتشكيل لجان لدراسة التشريعات الحالية ، لتشديد وتقليظ العقوبات الحالية ، وإضافة عقوبات جديدة .

وخلصه هذا الموقف أن حالة من اليقظة والاستنفار سوف تبدأ فى سكك حديد مصر ، نرجو أن تتخلص فيها من الإهمال والفوضى ، وأن يحل محلها روح جديدة من الدقة والانضباط ، سوف تؤدى بالضرورة إلى احترام آدمية المواطن ، أياً كانت قيمة تذكرته التى يسافر بها ، لأنه ما دام استقل القطار فقد أصبح من حقه أن يتوافر له الأمن والسلامة تماماً مثل راكب الدرجة الأولى والثانية ، ويقتصر الفارق بينهما فقط فى تقديم بعض التسهيلات لركاب هاتين الدرجتين لقاء المبلغ الزائد الذى يدفعونه. أما أن يحشر ركاب الدرجة الثالثة حشراً فى عربات خالية من كل وسائل الأمان ، إلى جانب حالتها المزرية سواء فى المقاعد أو الشبابتيك أو دورات المياه فهذا أمر لم يكن من الممكن قبوله . وعلى الرغم من ارتفاع بعض الأصوات

بمراعاة ذلك إلا أن هيئة السكك الحديدية في الماضي كان تصمم أذاتها عن سماع أي نقد ، ولا تستجيب بالتالي لأي مطلب من مطالب الجماهير ، حتى وقعت كارثة قطار الصعيد ، الذي هزت الرأي العام ، وكشفت عوار هيئة السكك الحديدية ، التابعة لوزارة النقل . وكما يقول مثل هندي قديم إن الخير قد يخرج من الشر ، فإن هذه الكارثة الأساسية كان من خيراتها أن تنبئ المجتمع ، وحدث تعديل وزارى ، وها هو مجلس الشورى (العاقل) يدعو بكل حسم إلى ضرورة تلافى السلبيات ، ويطالب بخطة إصلاح تركز على عربات الدرجة الثالثة ، لكى تخرجها من حالة التسبب والفوضى التى تشملها، وتخلصها فى نفس الوقت من (المافيا) التى تتحكم فى ركبها . وقد قرأت مؤخراً أن الركاب الذين يتعاملون مع شبك تذاكر الدرجة الثالثة لا يصلون إلى 6% ، فى حين يتعامل الباقى مع أولئك (الفتوات) الذين يقطعون لهم التذاكر ، ويحجزون لهم الأماكن سواء على المقاعد أو فى الأمكنة المخصصة للحقائب ، كما أنهم هم الذين يزودونهم بالشاى والقهوة والأطعمة الفاسدة طوال رحلتهم الشاقة إلى الصعيد . .

أنا متفائل ، وينبغى أن أكون كذلك ، لأن خط الإهمال عندما يصل إلى مداه لابد أن تنكسر رقبتة بسيف الإصلاح .

الإرهاب والمقاومة

أما الإرهاب فهو عمل تخريبي يتمثل في قتل الأبرياء ، وتحطيم المنشآت، بهدف إشاعة الذعر في المجتمع ، وهزّ مكانة السلطة القائمة. وقد يكون الباعث عليه سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو دينياً ، وهو يصدر في كل الحالات من جماعات لا يتاح لها في الغالب أن تعبر عن رأيها أو تفرض اتجاهاتها من خلال القنوات المشروعة ، ولهذا تلجأ إلى العنف كوسيلة لتحقيق هدفها ، أو على الأقل : لفت الأنظار إلى قضيتها حتى ولو كانت غير عادلة .

أما المقاومة فهي مجموعة الأعمال العنيفة التي يقوم بها شعب ، أو جماعة منه لكي تطهر أرضها من الاحتلال . ومن المفروض أن توجه المقاومة ضرباتها إلى قوات العدو ، أو منشآته العسكرية ، أو تحصيناته الحربية . وقد شهدت مصر هذا النوع من المقاومة الباسلة أثناء الاحتلال الإنجليزي لمصر ، وكذلك أثناء العدوان الثلاثي على منطقة قناة السويس ، فكان شباب المقاومة يضربون أو يخطفون الضباط والجنود حتى أجبروهم في الحالة الأولى على الانتقال من العاصمة إلى منطقة القناة ، ونجحوا في الحالة الثانية من كسر شوكتهم، وخلو الشوارع منهم تماماً في بورسعيد إلى أن حان موعد الجلاء الكامل عن الوطن .

بهذا الشكل تبدو الحدود واضحة وقاطعة بين الإرهاب والمقاومة. الإرهاب عمل ترفضه كل الأديان والقوانين والأخلاق والأعراف . أما المقاومة فهي مباحة لأي شعب يعتدى على أرضه محتل أو مستعمر

غريب . الإرهاب يقضى على أرواح المدنيين أما المقاومة فتززل كيان العسكريين المعتدين . الإرهاب يمكنه أن يلجأ لأساليب أخرى من التعبير عن رأيه ، أما المقاومة فليس لها إلا طريق واحد هو استخدام السلاح ، لأنها تواجه عدواً مدججاً بالسلاح . الإرهاب لا مستقبل له ، لأنه يضع المجتمع كله حكماً ومحكومين فى سلة واحدة ، ثم يلقي بها إلى الجحيم ، أما المقاومة فإنها لا تواجه إلا من اعتدى على شعبها ، ولذلك فإنها تحافظ على أرواحه وتصون ممتلكاته ، وربما ألغت بعض عملياتها حرصاً على هذه أو تلك . الإرهاب على مدى تاريخ العالم لم يغير نظاماً ، ولم يسقط دولة ، ولم ينشئ حضارة ، أما المقاومة فإنها تفتح أمام شعوبها طريق الحرية ، وما يتبعها من الدخول إلى طريق البناء والتعمير وإقامة الحضارات .

وأخيراً فإن الدولة الوحيدة التى تتجاهل الفروق الواضحة بين المقاومة والإرهاب هى إسرائيل ، وتكاد تكون هى الشذوذ الوحيد فى القاعدة ، عندما تطلق على مقاومة احتلالها لفلسطين إرهاباً ، وتسمى شباب المقاومة وشيوخها إرهابيين . ومن المؤكد أنها تفعل ذلك من موقع القوة العمياء ، وليس من منصة الحق المبصر ، وتعتمد فى ذلك على إعلامها المزيف الذى ينتشر - مع الأسف - فى كل أنحاء العالم ، لكنه لا يلقى صدًى إلا لدى الحمقى والجهلاء . أما العقلاء والمنصفون فسوف يدركون - إن عاجلاً أو آجلاً - أننا مهما أطلقنا على الخروف لقب خنزير فإن ذلك لن يخرجهُ أبداً عن فصيلته .

الارتقاء بالتعليم

أكد السيد الرئيس بصورة واضحة للغاية فى خطابه الهام بمناسبة انعقاد الدورة الجديدة لمجلس الشعب والشورى على أهمية الارتقاء بالتعليم باعتباره المدخل الحقيقى لتحقيق نهضة شاملة فى المجتمع من ناحية ، وللحاق بركب التقدم الذى تحقق خلال العقود الأخيرة فى الدول التى نجحت فى منافسة الدول المتقدمة من ناحية أخرى . وهنا نقطة هامة ينبغى التركيز عليها ، وفتح صفحة جديدة للتفكير فيها، وهى أننا قد عشنا لعدة سنوات نعلن أننا لا بد أن نلحق بركب الدول المتقدمة ، ونقصد بذلك الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، لكن دعوة الرئيس وجهت الأنظار إلى ضرورة التوجه أيضاً إلى مجموعة الدول الآسيوية التى استطاعت أن تحقق قدراً من التنمية ، أدهش العالم كله ، بما فيه الدول المتقدمة ذاتها ، بسرعه وضخامته وانطلاقه الوائى من نفسه ، والمتزايد باستمرار .

وقد كنت دائماً أقول لمن حولى : إن التجربة المصرية فى التقدم عمرها مائتا عام ، لكنها أولاً لم تنطلق طوال هذه المدة بمعدل واحد ، فقد كانت تتعثر من تلقاء ذاتها أحياناً ، كما كانت تتوقف تماماً بسبب ظروف قاهرة فى أحيان أخرى ، كما حدث مثلاً خلال فترة الاحتلال الإنجليزى . ثانياً إن التجربة المصرية ليست تجربة سطحية أو هزيلة ، بل إنها تجربة محملة بخبرات السنين ، وليس أدل على ذلك من الثقافة الزراعية التى يتمتع بها أى فلاح مصرى يعرف الفروق الدقيقة جداً بين مختلف أنواع النباتات، وحالات الطقس التى تنمو فيها ، وكمية

المياه المناسبة لكل نبات . ثالثاً أن التجربة المصرية فى التقدم والتنمية تتميز بالتدرج الهادئ ، وتنفر دائماً من التحولات المفاجئة . وهذا ما يجعل أى إصلاح ينبغى أن يمر بمراحل الإعداد، والنشأة ، قبل أن يصل إلى حد النضج الكامل . رابعاً إذا كانت التجربة المصرية رائدة فى منطقتها العربية المحيطة بها ، والتي قد تتسع أحياناً لتشمل القارة الأفريقية كلها ، فإنها فتحت نوافذها دائماً للاستفادة من تجارب التقدم فى العالم، وخاصة فى أوروبا التي ارتبطت معها بعلاقات كانت تتراوح بين العداء والصداقة، وتتأرجح بين الحرب والسلام ، ولكن مصر ظلت حريصة على عدم إغلاق أى نافذة يدخل منها أى ضوء يقيد ، واستطاعت أن تبقى على صلاتها المتميزة مع كثير من المجتمعات التي تعاونت معها من أجل بناء نهضتها الحديثة ، وتنمية شعبها . خامساً تجتمع فى العالم حالياً ظروف جديدة ، تفرض علينا أن نتوجه ناحية الشرق ، حيث تجربة البلاد الآسيوية الناهضة، والتي استطاعت أن تحقق معدلات عالمية فى التنمية ، ولعل هذه البلاد أقرب إلينا فى الروح، والثقافة ، والظروف من الدول الغربية . ولا شك أن دراسة تجربتها سوف تضيف إلى التجربة المصرية بعداً جديداً ، وتمنحها دفعة قوية لمواصلة مسيرتها على نحو أكثر سرعة وإتقاناً .

والنتيجة أننا ينبغى - فى مجال تطوير التعليم بالذات - أن ننظر جيداً إلى تجربة التعليم فى الدول الآسيوية الناهضة ، لكي نطعم بها تجربتنا المصرية الأصيلة .

الانتماء

الانتماء عملة ذات وجهين . فهو لا يشمل فقط أن يحب الإنسان وطنه ، ويخلص في خدمته ، ويتفانى من أجل التضحية في سبيله ، وإنما يشمل أيضاً أن يحتو عليه الوطن ، وأن يصونه المجتمع ، وأن تقدره الدولة . لكن المسألة ليست عملية بيع وشراء أو تبادل منافع ومصالح ، وإنما هي حركة تفاعل مادي وروحي ، تتعمق فيها جذور المواطن بين أهله وجيرانه ومعارفه ، وينشغل عقله بكيفية تنمية مجتمعه ، وحل مشكلات واقعه ، ويتطلع خياله إلى ما يحقق الخير والازدهار للوطن .

ومن المقرر أن الانتماء شعور يوجد لدى كل أفراد المجتمع تقريباً ، لكنه قد يزيد وقد ينقص ، كما أنه قد يقوى وقد يضعف . ومن هنا كان علينا دائماً أن نعمل على زيادة نسبته وتقوية عناصره في أعماق الأجيال الجديدة ، لكي تكون مؤهلة لحمل الأمانة ، وقادرة على تحمل المسؤولية . فكيف نفعل ذلك ؟ أولاً بتقديم القدوة الحية التي تغنى عن أى مقال ، وتكون أبلغ من أى قصص أو أشعار . ثانياً استعراض التاريخ العريق للأمة ، والوقوف بإعجاب أمام أبطالها الشوامخ في كافة المجالات السياسية والعسكرية ، والثقافية والفنية ، ثالثاً تعريف الجيل بمعالم الحياة المصرية في الريف والمدن ، ويكون ذلك من خلال

المعاينة والمشاهدة الواقعية لها . وأنا أتذكر هنا كم كان تأثير الرحلة إلى الأقصر وأسوان علينا بالغاً ، فقد وقفنا على عظمة الحضارة المصرية القديمة وجمعنا معها مشاهدة السد العالي الذى أنجزه الشعب المصرى بيديه فى فترة من أصعب فترات تاريخه الحديث . رابعاً تعزيز الأجيال الجديدة على متابعة الإنجازات الكبرى التى تقوم بها الدولة ، مثل إنشاء الكبارى والأنفاق وشق الطرق وتشبيد المدن الجديدة ، ومشروعات تعمير الصحراء ، وحركة المال والاقتصاد ، والتعرف المباشر على الحياة البرلمانية ، وصروح القضاء ، ودور الشرطة فى أمن المجتمع ، ورسالة القوات المسلحة فى حماية حدود الدولة .

وهكذا تتفتح أمام الرحلة المدرسية مجالات أخرى واسعة ، غير تلك التى تعودنا أن نخصصها فقط للترفيه . فما أجمل أن توجه رحلة مدرسية إلى دار القضاء العالى لتقضى يوماً فيه ، وما أروع أن تخصص رحلة أخرى إلى مجلس الشعب أو الشورى لسماع جلسة كاملة منه ، وأنا واثق أن أبنائنا التلاميذ سوف يجدون فى تلك الأماكن كل الرعاية والترحيب ، كما أنهم سيخرجون منها بذكرى لن تنمحى من أذهانهم طوال العمر .

أريد من الحزب الوطنى

أولاً : أن يقدم النموذج العملى لممارسة الحوار السياسى فى داخله ، وبالتالي يتيح لكوادره مزيداً من التثقيف السياسى ، والمتابعة المستمرة لقضايا المجتمع ، والتطورات التى تحدث فى العالم .

ثانياً : أن يتبنى الحزب عدداً من المشروعات الحديثة ، وخاصة فى مجالات الصحة والتعليم والبيئة ، وبذلك يقدم للمواطنين شيئاً ينفعهم فى حياتهم اليومية ، ويربطهم بالتالى بأهداف الحزب ومبادئه .

ثالثاً : أن يتجه اتجاهاً ملموساً إلى توفير فرص عمل للشباب ، من خلال مساعدتهم على إنشاء المشاريع الصغيرة ، وتزويدهم بالخبرة اللازمة لكيفية إدارتها ، وتسويق منتجاتها .

رابعاً : أن يساهم الحزب فى القضاء على بعض الظواهر السلبية التى تعطل مسيرة التنمية فى المجتمع مثل الدروس الخصوصية ، ومشكلة المرور ، والأمية ، وزيادة النسل ، والقمامة ، وسوء الإدارة .

خامساً : أن يقوم الحزب بدور بارز فى حماية المستهلك من خلال تيسيره بالنظام الغذائى الصحى ، وتحذيره من الإسراف ، والإفراط ، والعادات الغذائية السيئة، ومراقبة الارتفاع العشوائى للأسعار ، والغش الصناعى للسلع .

سادساً : أن ينشئ الحزب مجلة أسبوعية أقترح أن يكون اسمها (الوطنى) تضم أخباره ، وتتابع إنجازاته ، وتحلل الأحداث الجارية من وجهة نظره ، وانطلاقاً من توجهاته.

سابعاً : أن يقيم على مدار العام ندوات حول قضايا محددة ، يشاركه فيها مختلف الأحزاب الأخرى ، بهدف تبادل الأفكار ، وبلورة المفاهيم ، والخروج بحلول واضحة .

ثامناً : أن يفتح الحزب أبوابه لقبول أى مواطن يرغب فى الانضمام إليه ، مع وضع خطة لجذب الشخصيات ذات السمعة الطيبة للاستفادة من خبراتهم .

تاسعاً : أن يقوم الحزب أولاً بأول بتطهير مجراه من الأشخاص الذين يعوقون حركته ، أو يسيئون لمبادئه ، بحيث يظل الانتماء ، والإيثار ، وخدمة الصالح العام هى الصفات الأساسية للأعضاء والقيادات معاً .

عاشرأ : أن يصوغ الحزب (شعارات) واضحة مستمدة من توجهاته ، وأن يكون له (رمز) خاص به ، وكذلك (لون) يميزه عن غيره من الأحزاب الأخرى ، وذلك على غرار الأحزاب الكبرى فى دول العالم.

التدخين على الشاشة

لم يعد هناك أدنى شك فى أن التدخين ضار بالصحة ، بل إنه مدمر للحياة نفسها ، وبذلك ينبغى أن نقول بحسم إن التدخين قاتل للإنسان وليس ضار فقط بصحته . وقد بدأ العالم كله يتنبه لخطورة التدخين ، فمنعوه فى المطارات والطائرات والقطارات ووسائل النقل العامة والمصالح الحكومية والأماكن المغلقة لأنه ثبت أن من يدخن لا يؤذى نفسه فقط ، وإنما يؤذى من يتنفسون حوله ، على أساس أنهم يستنشقون الدخان الملوث الخارج من صدره ، وغالباً ما يكون مريضاً مرضاً معدياً . .

لذلك كان من الضروري أن نحارب تلك العادة الخبيثة بكل ما نملك من وسائل ، وأبسطها طبعاً وسيلة الإعلام ، التى تؤثر كثيراً على سلوكيات الناس ، وخاصة مشاهدى التلفزيون ، فقد جرت العادة فى الأفلام الأجنبية والمصرية أن الأبطال المحبوبين من الجمهور يدخنون السجائر فى مختلف المواقف ، الأمر الذى يسهل انتقال هذه العادة السيئة إلى المشاهدين بتأثير المحاكاة ، و تقليد النجوم ، وكذلك بترسيخ تلك العادة فى سلوكيات المجتمع ، أما الأمر الذى يمكننا ببساطة أن نتدخل فيه فهو ما يتعلق بالسادة ضيوف التلفزيون ، أو المتحدثين فى ندوات ينقلها التلفزيون ، ثم يعرضها على المشاهدين ،

وبعضهم يدخن بشراهة ، ولا مبالاة . . مثل هذه المشاهد لابد أن تحذف تماماً من التلفزيون حتى لا يراها المشاهدون ، ويتأثر بها الجيل الجديد . صحيح أن بعض أفراد هذا الجيل قد تجاوزوا مرحلة تدخين السجائر ، إلى تدخين الشيشة ، بل إنهم وقعوا أحياناً فى المحذور فتورطوا فى البانجو القاتل الشرس ، لكننا ينبغى أن نحافظ على صحة الأغلبية التى نعتمد عليها اعتماداً أساسياً فى بناء مصر الحديثة ، وتحقيق التنمية الشاملة بين ربوعها .

لقد أثبتت الدراسات والإحصائيات وحتى التجارب أن مشاهدى التلفزيون يسرقون من طباعة الكثير . ونحن نعلم من ثقافتنا الدينية أن من يجاور الحداد يتسخ ثوبه ، ومن يجلس مع بائع الطيب يشم رائحة حسنة . . وقد أصبح التلفزيون فى عصرنا مثل الجليس الصالح أو الجليس الرديء ، ومن هنا كان علينا أن نتنبه جيداً لآثاره الضارة ، وأن نحمى الأجيال الناشئة من عروض الشر التى يقدمها أحياناً .

وكلمة أخيرة للمدخنين : رجاء أن تراعوا مشاعر الآخرين ، وإذا كنتم قد اخترتم لأنفسكم الدمار التدريجى فما ذنب غيركم ممن صان نفسه من هذا الدمار ، وهداه الله إلى أن يجعل رنته نظيفة ، والهواء الذى حوله نقياً ، والبيئة التى يعيش فيها صالحة للحياة !

وزارة تنمية الصعيد

أرجو أن تسمحوا لى باقتراح إنشاء هذه الوزارة فى التشكيل
الوزارى القادم ، أياً كان وقته وزمانه ، بحيث يكون الهدف منها
تحديث البنية الأساسية فى صعيد مصر ، بدءاً من توفير مياه الشرب ،
وتعميم الصرف الصحى ، وتوزيع الكهرباء والغاز على المدن ، وكذلك
على القرى بقدر الإمكان ، مع الاهتمام الخاص بشبكة الطرق
والمواصلات ، وبناء السنترالات الكافية لتسهيل عملية الاتصالات .

وأن يتوازى مع ذلك إقامة المدارس والجامعات والمستشفيات ،
ثم المصانع التى ترتبط بالبيئة ، وتعمل على المواد الأولية بكل
محافظة، مع تشجيع الاستثمار فى الصعيد ، والعمل بالتدريج على نشر
السياحة الداخلية التى من الممكن جداً أن تتسع لتستقبل السياحة
الخارجية فيما بعد .

إن الصعيد قد شهد فى عهد الرئيس مبارك الكثير من عمليات
التنمية والتحديث ، ونحن لا نشك فى أنه يحتل من الدولة مكاناً خاصاً
فى الموازنة والتخطيط ، لكن مثل هذه الوزارة المقترحة ستكون بمثابة
تجميع الجهود فى مكان واحد ، ومن حقنا عليها أن نحاسبها على
أساس برنامج متكامل تقوم بتنفيذه على مراحل زمنية محددة . وطبعاً
لا بد أن يتولى هذه الوزارة وزير صعيدى يكون على وعى عميق

بمشكلات الصعيد ، ويستطيع أن يقدم لها الحلول المناسبة ، ويحقق لأبنائه الآمال التي ظلوا يتطلعون إليها منذ مئات السنين . أما عن مكان الوزارة المقترحة فلا بد أن يكون في إحدى مدن الصعيد وأن يكون لها مقرات للتنفيذ والمتابعة في سائر مدنه . ومن المسلمات أن يكون الوزير المكلف بهذه الوزارة على علاقة طيبة بكل المحافظين في محافظات الصعيد ، لكى يساعده على تقديم مقترحاتهم ، وتحديد أولوياتها ، والعمل على تحقيقها بأسرع وقت ممكن .

لقد كان الصعيد وما زال جزءاً عزيزاً من أرض مصر ، ومنه جاء إلى العاصمة العديد من الشخصيات التي نتج عنها تحول حضارى كبير في النهضة المصرية الحديثة ، بدءاً من رفاعة الطهطاوى ومروراً بطله حسين ومصطفى عبدالرازق ، أما آباء هؤلاء وأجدادهم فهم الذين أقاموا معابد الكرنك ، ونحتوا المسلات ، وقطعوا أحجار الأهرامات وجاءوا بها إلى الجيزة . . وما زال العالم كله ينظر إلى وجوه أبناء الصعيد فيرى فيها ملامح متواصلة مع أجدادنا العظام ، بناء الحضارة المصرية العريقة .

أرجو أن يتحقق اقتراحي هذا بإنشاء وزارة تنمية الصعيد ، وأن يستعد أحد أبنائه منذ الآن لتولى مسئوليتها ، بشرط أن نحاسبه عليها بعد خمس سنوات على الأكثر .

التلفزيون ومواعيده

عندما عينت السيدة ميرفت رجب رئيساً للتلفزيون كتبت عنها فى هذا المكان مقالاً باسمها ، لسبب بسيط هو أن ألقت نظرها إلى أمر هام، وهو ضرورة أن يلتزم التلفزيون بمواعيده فى دقة بالغة ، وفى مقدمة ذلك نشرة الأخبار التى ينبغى أن تبث فى موعدها بالدقيقة والثانية . وليس هذا مستحيلاً على إدارة التلفزيون المصرى ، حتى لا يكون أقل من تلفزيونات العالم المتقدم ، وكذلك الكثير من التلفزيونات العربية المجاورة.. ثم ذهبت السيدة ميرفت رجب دون أن تفعل شيئاً فى هذا الموضوع ، وجاءت بعدها السيدة زينب سويدان وهى مذيعة قديرة مثل سابقتها ، لهذا فإننى أطرح عليها نفس الطلب السابق ، وهو ضرورة التزام التلفزيون بمواعيد برامجه دون أى تأخير ، وإذا حدث بعض التأخير فلا بد أن يتم الاعتذار عنه للمشاهدين . والأمر الذى يدهشنى بحق هو إعلان التلفزيون فى الجرائد والمجلات عن برامجه مصحوبة بمواعيدها ، ثم عند التنفيذ يحدث التأخير الذى لا أجد له مبرراً سوى التسبب والإهمال، وعدم محاسبة المسئول عن ذلك .

أذكر وأنا فى باريس أننى كنت أشتري كل أسبوع مجلة التلفزيون، وبالمناسبة توجد أكثر من مجلة تتنافس فيما بينها على تقديم البرامج ، وتحليل مضمونها ، وإرشاد المشاهد إلى أفضل ما

يختاره منها . . فى هذه المجلة توجد مواعيد البرامج محددة بالساعة والدقيقة . وأشهد صادقاً أنني لم أفاجأ خلال عدة سنوات بأى خلل فى بث البرامج فى مواعيدها بالضبط . والناس هناك يعملون حساباً لمن يريد أن يسجل برنامجه المفضل بالفيديو فى ساعة معينة ، وأحياناً يكون خارج المنزل ، أو حتى نائماً، فيضبط جهاز الفيديو على الوقت المحدد لكى يبدأ التسجيل أوتوماتيكياً .

الميزة فى هذا النظام الدقيق ليست فقط فى احترام المشاهد ، وإنما فى تعويده على ضبط الوقت واحترامه ، فلا يعقل أن أعلن له أن برنامجاً سيذاع فى تمام الساعة ثم لا أبثه له إلا بعد خمس أو عشر دقائق . والأدهى من ذلك أن أعلن له عن برنامج معين أو فيلم معين ثم أقوم - دون أى اعتذار - بإذاعة برنامج آخر ، أو فيلم آخر . .

أنا أعلم أن التلفزيون توجد به إدارة خاصة بمراقبة البرامج ، ولست أدري هل يدخل فى اختصاصها وأساليب تقييمها إذاعة البرامج فى مواعيدها أم لا ؟ وإذا كانت ملاحظاتها تسجل فهل يأخذ المسئولون على أساسها بمحاسبة المقصرين ، ومكافأة الملتزمين ؟ كل هذا أضعه أمام الرئيسة الجديدة للتلفزيون ، فلعل وعسى أن تهتم بهذا الموضوع الذى يشغلنى من ناحية تربوية أكثر مما يهمنى من جانبه الإعلامى!

العقاب بالنقل

جرت العادة فى الجهاز الإدارى المصرى منذ زمن طويل أن يعاقب الموظف المخطئ أو المهمل بالنقل . وفين ؟ إلى الصعيد ، وقديماً كان إلى السودان . وما زلت أذكر للشاعر إسماعيل صبرى ، عندما نقلوه من القاهرة إلى قنا ، قصيدة جميلة مطلعها : قالوا نقلت إلى قنا / يا مرحبا بقنا وإسنا . وفيها راح يغيظ رؤساء بأنهم قد أراحوه من هموم العاصمة ، وارتفاع الأسعار بها (كان هذا منذ حوالى سبعين عاماً) ، وأنه فى قنا أصبح مرتاحاً من رؤية وجوههم الكنيية ، بل إنه أصبح يوفر ثمن تسخين الماء ، لأن الماء هناك ساخن من حرارة الجو ، ولا يحتاج لشراء وقود من أجل تسخينه كما يحتاج إلى ذلك أهل العاصمة !

ومن العجيب أن هذا التقليد على عدم معقوليته ما زال يجرى حتى اليوم فى كثير من الوزارات والهيئات والمؤسسات ، إلى درجة أن كلمة (سوف تنقل إلى الصعيد) أصبحت تمثل تهديداً حقيقياً لأى موظف، وفى هذا من الإهانة للمكان ما فيه، إلى جانب ما يمكن أن يتركه ذلك فى نفوس أهله من إحساس بأنهم فى آخر الدنيا ، أو أنهم يعيشون فى وادى الغضب ، الذى يتم قذف المخطئين إليه لكى يتأدبوا ويتعظوا . وكل هذا بالطبع غير صحيح فالصعيد هو نصف مصر ، وعلى أرضه قامت الحضارة المصرية القديمة ، التى أنشأها وطورها أجدادنا العظام.

وفى الصعيد توجد المدن والقرى المليئة بالخير ، كما أن عواصم الصعيد وحواضره تمتلئ بالأبنية التقليدية المتحضرة، والفيلات الأنيقة والأصيلة التى كاد أمثالها يختفى من العاصمة . وهذا واضح للعيان فى أسيوط ، والمنيا ، وخاصة فى ملوى . وبالمناسبة أرجو أن يتم (توثيق وتصوير هذه الثروة المعمارية النادرة فى بلادنا قبل أن يجور عليها الزمن).

أعود لمسألة العقاب بالنقل لأؤكد أنه أسلوب إدارى عقيم . وهو يشبه فى مجال السياسية : النفى خارج البلاد . إلا أن المنفى خارج بلده يتمثل عقابه فى الحرمان من أهله ووطنه ، أما هذا المنقول فإنه يشعر الذين حوله بأنهم محرومون من عطف أهل المدينة ، الأمر الذى يزيدهم حزناً وكآبة . لهذا ينبغى أن تتغير اللوائح الإدارية العقيمة ، وأن يحل محلها قانون لمعاقبة الموظف المخطئ أو المقصر أو المهمل. وعقابه لابد أن يكون فى مكان عمله ، وأن تتدرج مستوياته من التنبيه إلى اللوم إلى الإنذار إلى الخصم ، حتى يصل إلى فقدان الوظيفة . وهنا لابد من الإشارة إلى أن عدم استخدام هذه العقوبة الأخيرة هو الذى يساعد على ترهل الجهاز الإدارى، وضعف الأداء فيه . ولعل هذا هو ما يميز الإدارة الغربية المتطورة والسريعة الإيقاع، من الإدارة فى بلادنا ، التى تمشى ببطء ، وتتوقف أحياناً أمام عبارات من مثل (علشان خاطرى) أو (معلش) !

كليات التربية

كان إنشاء كليات التربية والتوسع فيها استجابة حقيقية من الدولة لتوفير كوادر مؤهلة من المعلمين لى تواجه بهم الأعداد المتزايدة من التلاميذ، والمدارس الجديدة التى تم بناؤها ، وكان المأمول من هذه الكليات التى انتشرت فى طول البلاد وعرضها أن تقوم بدورها فى تخريج معلمين أكفاء يجمعون بين التخصصات المختلفة والدراسات التربوية التى تؤهلهم لتقديم خدمة تعليمية متميزة لأبناء الوطن ، فى فترة من أهم الفترات ، وهى فترة الصبا والفتوة ، التى تنطبع فيها المعلومات ، وترسخ المبادئ ، وينهيا العقل لاستقبال قضايا العالم الخارجى ، والتعامل مع قضايا المجتمع .

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل ، أرسلت الدولة العديد من البعثات ليكمل أصحابها تعليمهم فى الدول المتقدمة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، وقد عاد العديد من هؤلاء وهو يحمل الدكتوراه فى التربية ، ومناهجها ، وأسسها ، وما يرتبط بها من علم نفس الطفل ، ونظم الامتحانات ، وتقويم الأداء . . الخ . وراحت العجلة تدور ، وكليات التربية تتضخم ، وأعداد الطلاب تتزايد ، والمحاضرات النظرية تغطي على التدريب العملى ، وهو الأمر الذى أدى إلى إنتاج أجيال من الخريجين الذين لا يصلون إلى المستوى المطلوب فى المعلمين من العلم والثقافة . .

وعندما سألنا عن السبب وجدناه يتمثل أساساً فى غلبة العلوم التربوية على العلوم التخصصية ، بمعنى أن الطالب الذى يتم إعداده لتدريس الرياضيات أو العلوم أو اللغة العربية لا يحصل من هذه التخصصات المهمة إلا على قدر ضئيل جداً ، وأحياناً سطحي ، بالنسبة لما يدرسه من علوم التربية والنفس . وهكذا تحولت الوسيلة إلى غاية ،

وانكششت الغاية فى نطاق محدود ، وخرج جيل من المعلمين الذين لا يجيدون تخصصاتهم ، وإن كانوا يعرفون الكثير عن كيفية التعليم (نظرياً) وطرق التدريس (منهجياً) ، بينما اختلف الجانب التدريبى أو كاد .

ماذا كان يحدث قبل ذلك ؟ كان هناك نظام تربوى رائع . وهو أن نسمح لطلاب الجامعة أن يتخصصوا لمدة أربع سنوات فى أى تخصص يرغبون فيه، ثم بعد التخرج يلتحقون بكلية للتربية لمدة عام واحد ، ينقسم إلى جانب نظرى، وجانب آخر تدريبى . وهكذا نحصل على أفضل المدرسين، نظراً لأن من كان يقبل بمحض اختياره على هذه الكلية هم الشباب الراغب فعلاً فى التدريس ، وهكذا تكون أمامه الفرصة للاختيار ، واتخاذ القرار فى الوقت المناسب للعمل الذى يرتضيه لمستقبله المهنى .

كنت أتابع هذه التجارب وأنا صامت ، لأن الأصوات التربوية العالية كانت تملأ الساحة بضرورة أن توجد كليات تربوية تبدأ مباشرة بعد الثانوية العامة . وكنت ألاحظ مدى الضعف الذى أصاب المدرسين فى المدارس الإعدادية والثانوية - إلا من رحم ربى - وأتصّر على دقة النظام الذى كان معمولاً به ، وتخرج على أساسه أجيال من المدرسين المتميزين .

هل يمكن القول بأنه قد حان أوان الاعتراف بفشل كليات التربية ؟ أم نظل نكابى على استمرار الخطأ ؟ وهل نريد حقاً أن نعد معلمى القرن الحادى والعشرين على أساس سليم ، أم نواصل تخريج أجيال من المعلمين الضعاف، الذين لن يتخرج من تحت أيديهم سوى تلاميذ ضعاف ؟ ونحن نعلم أن الضعف لا يليق بحاضرنا ، ولا بمستقبلنا فى ظل منافسة عالمية شرسة، لا بقاء فيها إلا للأقوى. وأن مصدر القوة الأساسى فى أى مجتمع هو التعليم .

الحج وآفاقه

كم عدد الحجاج إلى بيت الله الحرام بالضبط ؟ تصوروا أن الأرقام متضاربة ، ولا يمكن التأكد من صحة أى منها حتى اليوم . البعض يقول أكثر من مليون ، وهناك من يقول أكثر من مليون ونصف ، وهناك من يقول أكثر من مليونين ، أو حتى ثلاثة ملايين !

لماذا السؤال ؟ لمعرفة عدد المسلمين الذين ساعدتهم الظروف الحسنة على أداء الشعيرة الرابعة من شعائر الإسلام . وبالطبع يوجد ملايين المسلمين الذين كانوا ومازالوا يتمنون أداء تلك الشعيرة ، التي يقومون بها ، استغفاراً لما سبق في حياتهم من ذنوب ، وتأكيذاً على فتح صفحة جديدة من أعمالهم . ولا شك أن معرفة العدد تشير إلى مدى تمسك المسلمين بدينهم ، وحرصهم على أداء شعائره . والمؤكد أن كل شعيرة يؤديها المسلم فإنها تجعل منه إنساناً فاضلاً ، أو بتعبير آخر ، عضواً صالحاً في المجتمع ، يسهم في بنائه ، ويعمل على استقراره ، ويجهد من أجل رفعة وازدهاره .

الحج له جانبان . الأول فردى شخصى يتعلق بكل إنسان على حدة . فهناك ، حيث الكعبة التي يتجه إليها جميع المسلمين من شتى أنحاء العالم في صلواتهم ، يأتي المسلم لكي يطوف حولها ، ويؤدي مجموعة من المناسك ، وفي كل ذلك يدعو الله تعالى ويبتهل إليه قاتلاً: لبيك اللهم لبيك ، أى أننى جئت ملتبساً بدعوتك لى ، خالصاً لك من أهلى وأصدقائى ، طالباً غفرانك ومحو ذنوبى ، ظامعاً فى رضاك عنى وتوفيقك لى . ومن المقرر أنه على قدر صفاء الإنسان وصدق نيته فى التخلص من أخطائه

السابقة يكون غفران الله تعالى له ، وهذا ما يطلق عليه الحج المبرور .

أما الجانب الثانى للحج ، فيتمثل فى الإمكانيّة المتاحة لجميع الحجاج من سائر بلاد العالم فى الاجتماع ، وتبادل المصالح ، وبحث الأحوال ، واتخاذ القرارات المناسبة . وهذا هو الجانب الجماعى الذى دعا الله سبحانه المسلمين إليه بقوله تعالى (ليشهدوا منافع لهم) . وإذا كانت المنافع من الألفاظ التى تشمل كل ما فيه مصلحة للمسلمين ، فإتينا ينبغى أن نلاحظ كيف تم التمهيد لها باجتماع المسلمين . ولا يمكن أن تتم منفعة بدون اجتماع يتلوه اتفاق وتراض ومصالحة . وإذا كانت هذه الأمور تتم فى الحياة العملية من خلال مؤتمرات ومباحثات وإعداد وترتيبات ، فإن المسلمين ، وقد تطهروا بالحج ، يكونون فى الوضع الأفضل تماماً لمثل هذه المؤتمرات . فلا يعقل مثلاً أن تتغلب المصلحة الشخصية على الصالح العام ، أو يعلو صوت السيطرة والغلبة على أصوات المساواة والعدالة ، كما لا يعقل أبداً أن تتم موالاة الأعداء ، ومحاربة المسلمين أو الإيقاع بهم ، كذلك لا يعقل التخلي عن نصرة المظلومين والذين تعرضت أوطانهم لاحتلال الأجنبي . أما المعاهدات الاقتصادية ، والاتفاقيات السياسية ، والتنسيق الأمنى ، واحترام حقوق الجوار ، والتبادل الثقافى ، وتقوية العلاقات الاجتماعية ، فهى كلها أمور ينبغى على المسلمين أن يتدارسوها عقب أداء فريضة الحج ، وأن يصلوا فيها إلى حلول إيجابية . .

أما أن يندفع الحجاج بعد انتهاء الفريضة إلى شراء السبج والبخور والسجاجيد والجلاليب الصينيّة والعبايات التايوانية . . فهذا أمر آخر !

الحزام أم العادم

استبشرنا جميعاً حين قررت وزارة الداخلية ضرورة استخدام حزام الأمان لكل قاندى السيارات ، حفاظاً على حياتهم ، وخاصة عند وقوع حادث . فقد أثبتت الإحصائيات أن نسبة الحوادث البشرية تقل جداً عند اصطدام السيارات أو انقلابها وخاصة حين يكون السائق ومن يجلس إلى جواره ملتزمين بربط الحزام الواقى من الارتطام . وعلى الرغم من أن الكثير من السائقين كانوا فى بداية صدور هذا القرار مستائين من ربط أنفسهم بمقعد السيارة لكنهم ما لبثوا أن أدركوا أن القرار إنما وضع ونفذ من أجل الحفاظ على حياة السائقين إلى جانب أرواح من يصحبونهم فى نفس السيارة . واعتقد أن المجتمع المصرى قد اقتنع الآن بصواب القرار والحكمة منه . وتلك خطوة جيدة على طريق المرور الطويل .

أتمنى الآن أن تستم الخطوة الثانية وهى تتعلق مباشرة بصحة المواطنين ، وخاصة المشاة ، أو ساكنى البيوت التى تمر السيارات بينها وأقصد بها عادم السيارات الذى ينفث الجسيم نفسه لكى يستقر فى رئة المواطن المسكين ، ولا يقتصر فقط على من يمشى فى الشارع ولا لسكان البيوت والعمارات وأصحاب المحلات التجارية ، بل حتى لسائقى السيارات الأخرى ، وإذا كانت بعض السيارات المكيفة تحاول أن تحمى نفسها من هذا العادم القاتل بإغلاق نوافذها ، فلا ينبغى أن نتجاهل أن الهواء الذى يدخل إلى أجهزة التكييف هو هواء شديد التلوث ، شديد التركيز ، وبالتالي فإنه يرهق جهاز التكييف بها ، ويجعله يعمل بصورة

مضاعفة لكي ينقى الهواء داخل السيارة .

وهنا لابد من توجيه التحية في هذا الصدد إلى قرار تحويل بعض الأتوبيسات في القاهرة من استخدام البنزين والسولار إلى استخدام الغاز ، وأعتقد أن هذا جاء من وزارة البيئة ، التي أرجو أن تتبنى مكافحة عوادم السيارات ، وأن تتكاتف مع إدارة المرور بوزارة الداخلية ، لاستصدار قرار بوقف السيارات التي تلوث عوادمها الهواء، وتعصف بصحة المواطنين . وإذا أردنا الاسترشاد بتجربة أوربية جيدة فإتهم في ألمانيا يكشفون على كل السيارات مرة كل عامين ، والسيارة التي تثبت عدم صلاحيتها للسير ، أو تتسبب في تلوث البيئة يتم إلغائها تصريحها على الفور . والمسألة بالطبع تمضي بصورة حاسمة ، ولا مجال لأي تهاون أو مجاملة فيها : فإما أن يثبت الكشف على السيارة بالكمبيوتر أنها جيدة جداً أو لا . ولا مكان لتقدير ضعيف أو مقبول أو حتى متوسط !

لهذا فإنني أتساءل : هل كان من الأجدر أن نبدأ بربط الحزام أم بالحد من خطورة العادم ؟ وعلى أية حال فإننا متفائلون . وننتظر قراراً جريئاً يخلص المدن من الدخان ، والصدور من التدمير ، والحياة من العدم أو العادم. وأملنا أن يستجيب لذلك السيد وزير الداخلية ، بحيث لا يخلصنا فقط من العوادم الدخانية بل ومن السيارات التي كادت تختنق بها المدن ، وخاصة تلك التي تستخدم السولار ، ومعها الدراجات البخارية التي لا تسير إلا حولها عاصفة من الدخان.

الدراجات . . حل مقترح

لماذا لا يقبل المصريون على استخدام الدراجات فى الذهاب إلى أعمالهم ؟ ولماذا لا نشجع تلاميذ المدارس ، وطلاب الجامعات على الذهاب من وإلى أماكن دراستهم ؟ من مزايا الدراجة أنها تحرك العضلات وتقويها ، كما أنها لا تؤذى البيئة بأى ضرر سواء كان دخاناً أو استهلاكاً للطرق الأسفلتية . أما الحوادث فإتينا لم نسمع أبداً أن شخصاً قد قتل أو جرح نتيجة اصطدامه بدراجة ! يبقى أمر هام ، وهو ضرورة تخصيص مساحة محددة لها فى الشوارع ، بحيث تصبح حركتها حرة وميسورة ، كما ينبغى أن يخصص لها مكان محدد فى الجامعات والمدارس وأماكن العمل ، وهى بالتأكيد أماكن لن تكون أكبر من الأماكن التى تركن فيها السيارات . أما سرقتها فينبغى أن يوضع لها عقاب رادع ، حتى لا يتجرأ على سرقتها لصوم متخصصون مثل الأحذية فى المساجد .

قال لى أحد الأصدقاء : كيف تريدنى أن أذهب إلى عملى راكباً (عجلة) ؟ وكيف ستكون نظرة زملائى ومن هم أقل منى فى الدرجة المالية والإدارية ؟ وهنا تكمن العقبة الرئيسية فى عدم إقبال المصريين على استخدام الدراجات، لأننا نعلم جميعاً أن سعر الدراجة ليس مرهقاً، كما أن سوء حالة الطرق لا يشكل مانعاً أساسياً ، بل إن تعلم ركوب الدراجة أسهل بكثير من تعلم قيادة السيارة . وهكذا فإن النظرة

الاجتماعية هى التى تقف وراء عدم استخدام تلك الوسيلة السهلة والبسيطة والتنظيية للتنقل من مكان لآخر . وبالطبع لا يمكن أن يتصور أحد أننى أدعو موظفاً أو طالباً يسكن فى شبرا الخيمة أن يستخدم الدراجة فى الوصول إلى ميدان التحرير أو إلى مبنى الجامعة بالجيزة . وإنما المقصود هو استخدام الدراجة فى الأماكن القريبة أو المعقولة . وإذا أردنا أن نقارن بما يحدث فى الغرب ، فإن الدراجة تقوم بدور مهم جداً ، ولا تحيط بها (دونيا) تلك النظرة الاجتماعية التى توجد لدينا . فبعض مديري المصالح يستخدمونها ، وهناك جامعة بأكملها فى إنجلترا لا يذهب إليها أستاذ أو طالب إلا مستخدماً الدراجة . ومن اللافت للنظر أننى عندما زرت أوروبا أخيراً وجدت الشباب قد تجاوزوا الدراجات إلى استخدام الزلاجات ، وهم يمرقون بها فى الشوارع مثل العفاريت تماماً ، ولديهم مقدرة فائقة على تجنب العوائق ، والقفز بها من وإلى الأرصفة ، وهى بالطبع وسيلة أسرع لكنها أخطر ، لأن الخطأ الواحد فيها قد يكلف صاحبها عدة أيام أو شهور فى الجبس !

أما لماذا أدعو الآن إلى استخدام الدراجات ؟ فلأننى عندما أنظر فى الشوارع أجدما قد اكتظت بالسيارات على نحو مخيف ، وإذا استمر المصريون فى شراء المزيد منها ، وبالتسهيلات التى أصبحت متوافرة ، فسوف نجد أنفسنا أمام أزمة حقيقية ، لن تمتلئ فيها الشوارع بالسيارات فحسب ، وإنما سوف تسد مداخل البيوت !

الدروس الخصوصية ثانية

عادت أزمة الدروس الخصوصية المستشرية بعنف في الجهاز التعليمي كله إلى الظهور في هذه الأيام حين بدأت لجنة التعليم بمجلس الشعب تناقشها ، محاولة إيجاد حلول لها ، ومن بينها ذلك الحل العجيب الذى تم طرحه ، وهو العمل على تقنينها حيث تبين عدم القدرة على القضاء عليها أو الحد منها . . ومبعث الدهشة هنا يرجع إلى أن الإنسان عندما يفشل فى حل مشكلة يضع تشريعاً لها ، أى قانوناً يقر بشرعية تلك المشكلة ، والتعايش معها . والعجيب أن هذا الأسلوب لو تم تطبيقه على مشكلات مماثلة كالمخدرات مثلاً لأراح الحكومة من المتابعة والمكافحة وبذل الجهود المضنية من أجل القبض على بعض تجار المخدرات . . ولو أننا عجزنا عن حل مشكلات المرور فقلنا إن الحوادث التى تتم على المزلقات ونتيجة لعدم الالتزام بالسرعة المحددة أو بالإشارات هى أمر طبيعى أو جزء لا يتجزأ من المرور لما أصبح هناك داع لوجود إدارات للمرور فى كل بلاد العالم . .

الحل إذن مضحك ، وهو يعبر عن فشل ذريع ، وعجز كامل عن مواجهة أزمة الدروس الخصوصية بالشجاعة اللازمة . . وأول مظاهر هذه الشجاعة إدانة الدروس الخصوصية التى يقوم بها المدرس سواء كانت فى المدرسة أو الجامعة ، ووضع عقوبة رادعة لها ، ثم تنفيذها بدون تهاون أو استثناءات . . ولا شك أن هذه العملية تتطلب من الدولة تخصيص جانب من نظامها القضائى ، وجانب آخر من نظامها الأمنى لمتابعة مخالفات الدروس الخصوصية ، والتى ينبغى أن تحارب أيضاً على مستوى المدارس والجامعات بحيث يفصل من مهنته على الفور من

يمارس هذا العمل. أما التعلل بضعف المرتبات فتلك حجة لا أساس لها ،
وإلا كان من المباح للإنسان الفقير أن يسرق ، وهذا ما لا يقبله عقل أو
دين . .

وأعود مرة أخرى فأقول إن الدروس الخصوصية (جريمة تعليمية)
يشارك فيها ثلاثة عناصر : التلميذ والمدرس وولى الأمر . فالتلميذ يطلب
الدرس الخاص لأنه لا يفهم ، والمدرس يقبل لأنه يستفيد ، أما ولى الأمر
فهو الذى يستجيب لأبنه ، ويدفع للمدرس . وهكذا ينبغي أن نفصل هذه
العناصر بعضها عن بعض . أما عدم فهم التلميذ فإنه يحتاج إلى تبسيط
المقررات ، وتحسين مستوى التأليف ، وشرح كل ما يرد من مصطلحات
صعبة فى ملحق بآخر كل كتاب . وأما المدرس فينبغى متابعتة فى
المدرسة من حيث الأداء ، والحضور ، وعدم الغياب إلا بعذر مقبول .
يبقى أولياء الأمور وهؤلاء يحتاجون إلى حملة إعلامية تؤكد لهم أنهم هم
المسؤولون أساساً عن تمويل تلك الجريمة التى تفاقم عندنا بصفة
خاصة حتى أصبحت أزمة.

هناك نكتة فرنسية ذات مغزى تقول إن شخصاً ذهب إلى الطبيب ،
وعندما دخل عليه ، وضع إصبعه على المكتب ، وأخرج من جيبه
شاكوشاً باليد الأخرى ثم هوى به على إصبعه ، وسقط يتلوى من الألم .
وعلى الفور نهض الطبيب لإسعافه ، وبعد أن أفاق من حالته صاح فيه
الطبيب : لماذا فعلت هذا بنفسك أيها المجنون ؟ فأجابه : لكى أطلعك يا
دكتور على حالتي : فأنا كلما قمت بهذا العمل حدثت لى نفس الحالة !
ولا أجد تعليقاً ساخراً على حل الدروس الخصوصية فى بلادنا أبلغ
من تلك النكتة.

الدعم العام والخاص

موضوع الدعم حساس للغاية . فانت إذا اقتربت منه اتهموك بمحاربة الفقراء، ومحاولة قتل محدودى الدخل . لكن المسألة لها تفصيل . فمن حق الفقراء ومحدودى الدخل أن يحصلوا على احتياجاتهم الضرورية بدعم كامل أو جزئى من المجتمع . أما القادرون ومن هم أعلى منهم فينبغى أن تتوقف الدولة عن دعمهم . لأنه من الظلم البين أن يحظى إنسان لديه سيارة بربع مليون جنيه ، وشقة بنصف مليون برغيف خبز مدعوم أو بكيلو سكر أو زجاجة زيت مثل الإنسان الفقير أو محدود الدخل . وإذا اتفقنا على ذلك ، وأظن أنه لا أحد يستطيع أن يختلف أو (يزايد) فينبغى أن نتقدم خطوة إلى الأمام بحيث تصدر القوانين وتتخذ الإجراءات التى تضمن قصر الدعم على المستحقين بالفعل ، كما تضمن توزيعه عليهم بصورة ميسورة وكريمة .

وبالطبع كان لدينا بطاقات التموين التى يتم تسجيل أفراد الأسرة فيها لكى تمنحها الدولة بعض المقررات المدعومة من سكر وزيت وشاى وصابون ، وقد علمت أن قراراً وزارياً صدر بإيقاف هذه البطاقات ، وكان قراراً صائباً لأن البطاقات كانت تمنح لكل المواطنين دون النظر إلى حالاتهم الاجتماعية أو مستوياتهم المعيشية ، المعتمدة على دخل شهري ، أو مستوى معين . . لذلك لابد من إعادة التفكير فى

بطاقات تموين أخرى ، تصدر على أساس دخل الأفراد ، وليس عددهم وأن تحدد لها مقررات معينة بدءاً من رغيف الخبز إلى الدقيق والسكر إلى بعض الأمتار من القماش وحتى الدواء والأحذية . . وبالطبع سوف يدعى البعض أنهم يستحقون الحصول على مثل هذه البطاقات ، ولكن المتابعة اليقظة والإجراءات المعقولة يمكنها أن تنتهي بتصفية أعداد المحتاجين بالفعل إلى دعم الدولة ، وبهذا نغنى الحكومة من عبء (الدعم العام) الذى يقدم للفقير والغنى على السواء .

إننى أتوقف كثيراً أمام منظر السيارة الفخمة جداً عندما ينزل منها صاحبها (الباشا) ويشتري كمية من الخبز الذى يباع فى حى بلدى ثم يضعها فى مؤخرة السيارة ، وينطلق . . وأتساءل : هل من حق هذا الشخص بمكانته ومركزه ودخله أن يحصل على نفس الدعم الذى يحصل عليه أبناء البلد الفقراء ؟ أم أن المسألة محتاجة إلى تفكير وترشيد ؟

وقد يمكن الاتجاه إلى دعم فئات معينة ، أو أصحاب سن معينة ، أو عائلات ذات عدد معين من الأبناء ، أو أشخاص عاجزين عن الكسب ، أو نساء أرمال ليس لهن عائل . . المهم ألا يستمر تزيف ميزانية الدولة فى (الدعم العام) الذى يضع الغنى فى نفس خانة الفقير ، وأن يصبح لهذا الأخير (دعمه الخاص) الذى يستحقه بالفعل . وعلى الله قصد السبيل .

الرياضيون وأخلاقهم

أقصر حديثي هنا على لاعبي كرة القدم ، الذين نحبه ، ونهتّم بأخبارهم ، ونتابع حركاتهم وسكناتهم في الملعب ، وتتوقف آمالنا أحياناً على ما يحققونه لمصر من مكسب ، كما نزرع الدموع على خسارتهم في المباريات . هؤلاء اللاعبون هم نجوم الرياضة في المجتمع ، وبهم يتعلق الجيل الجديد ، وينظر إليهم باعتبارهم قدوة يتمنى الآلاف بل الملايين من الأطفال أن يكونوا - عندما يكبرون - مثلهم . والسؤال الآن : هل يدرك لاعبو الكرة مكانتهم تلك في نفوس الناس ؟ وهل يعلمون أنهم بنجوميتهم قد أصبحوا يؤثرون في مشاعرهم وحياتهم ؟ أشك في هذا . . لأن سلوك البعض منهم في المجتمع لا يدل على ذلك . أحياناً نسمع عن واحد منهم يرد اسمه في قضية آداب ، أو مخدرات ، أو تجاوز للسرعة ! وقد يقال إن هؤلاء اللاعبين بشر ، وأنهم يخطئون مثل سائر البشر ، ولكن المفروض أن الإنسان إذا أصبح شخصية عامة زادت واجباته والتزاماته تجاه المجتمع ، واشتد تحفظه في جميع تصرفاته بحيث لا يظهر منه إلا الجانب الحسن ، أما الجانب السيئ فعليه أن يحرص على إخفائه قدر الاستطاعة ، وكما قيل بحق (إذا بليتّم فاستتروا) وذلك حتى لا تصبح أعمالهم نموذجاً يحاكيه الآخرون ، ويقول الجهلاء : إذا كان فلان وهو من هو قد فعل ذلك ، فلماذا لا نفعل مثله ؟

أما سلوك اللاعبين في الملعب فلا يقل أهمية عما سبق . فاللاعب الجيد دائماً لاعب مهذب : لا يعترض على قرارات الحكام ولا يثور

عليهم ولا يتشاجر مع لاعبي الفريق المنافس ، أو يتسبب في إيذائهم ، وفي نفس الوقت يتعاون مع زملائه في الفريق ، ولا يستأثر دونهم بالفرص المتاحة ، بل يؤثرهم على نفسه ، ويساعدهم على تحقيق الأهداف التي هي في النهاية مكسب لفريقه كله .

والواقع أن تاريخ كرة القدم يحفل بالنماذج المشرفة للاعبين المتميزين ، والذين سجلوا أسماءهم بجدارة ليس فقط لدى شعوبهم ، بل في العالم كله . ولدينا في هذا الصدد (بيليه) الذي ما زال متواجداً في المباريات كرمز مضى للاعب المتميز رياضياً وخلقياً ، ولدينا في مصر (محمود الخطيب) الذي لم يبلغ مكانته حتى الآن لاعب مماثل في كفاءته ودمائه أخلاقه ، وحسن سلوكه في الملعب وخارجه . وفي فرنسا الآن (زيدان) اللاعب الجزائري الأصل ، والذي ينضم إلى تلك النخبة المتألقة فنياً . أما الجانب المظلم من الصورة فيمثلته (ماردونا) الذي تآلق فنياً ولكنه سقط أخلاقياً . وعلى الرغم من إعجابنا الشديد بأدائه في الملعب إلا أن سلوكه المشين في المجتمع ، والتجاوزات التي ارتكبها قد لطخت صورته الكروية التي كانت بالفعل متميزة .

أتمنى أن يدرك لاعبو كرة القدم أن التفوق الرياضي لا بد أن يصحبه سلوك مهذب في كل من الملعب والمجتمع . وأن يدركوا أيضاً أن حب المجتمع تقابله مسئولية صعبة من جانبهم ، وهي أن يكونوا دائماً على المستوى ، وأن يتمسكوا جيداً بشعار : الرياضة أخلاق .

السياحة هي الحل

عقدنا ندوة مصغرة جداً تكونت من مجموعة أصدقائي فقط ، وفيهم الاقتصادى والطبيب والفنان والميكانيكى والفلاح . وأجمل ما فى هذه الشلة أن كل واحد فيها يحسن الحديث فى غير تخصصه ، كما أنهم جميعاً من هواة طرح الأسئلة ، والسؤال كما نعلم هو مفتاح خزان العلم . وعندما جرى الحديث عن مستقبلنا الاقتصادى فى ظل أزمة السيولة والركود الأخيرة ، توالت الأسئلة : هل هى أزمة عابرة أم أنها نتيجة تراكمات طويلة سابقة ؟ وهل تخصصنا وحدنا فى مصر أم أنها تضم معظم دول العالم ، وخاصة الدول النامية ؟ وما هى الوسائل الفعالة والسريعة للخروج منها ؟ وكيف سيكون مستوى إنتاجنا إذا ما قورن بالمنتجات العالمية التى سوف تنافسه على أرضنا فى ظل اتفاقية الجات ؟ وهل يمكن إرجاع سبب الأزمة إلى نظامنا الاقتصادى أم إلى طبيعة المصريين الذين لا يجيدون فن التسويق، بينما يتقنون أصول الزراعة والصناعة ؟ وكان من الممكن أن تستمر تلك الأسئلة الصعبة أكثر من ذلك ، لولا أن صديقنا الفلاح صاح قائلاً: يا جماعة ، المصيبة أن الجنيه الذى كان يساوى فى الماضى ستة دولارات قد هبط إلى أقل من ربع دولار ثم أضاف : لقد عاصرت وأنا صغير الجنيه المصرى يساوى الجنيه الإسترلينى بل ويزيد عليه قرشين ! وهنا قال الاقتصادى: المسألة ترجع ببساطة إلى مستوى التطور فى الاقتصاد المرتبط بعملة الدولار ، واقتصادنا المرتبط بالجنيه . قارنوا وسوف تجدون الحل فى أيديكم ؟ قاطعه الميكانيكى : أى حل . إننا لسنا أقل كفاءة من أى شعب آخر ، فى تحمل العمل الشاق، وبذل الجهد المضاعف من أجل إنجاز منتج مصرى جيد . لكن مصيبة الجات ، والمواصفات الصعبة التى وضعتها

الدول الأجنبية ، وراحت تطبقها علينا بمنتهى الصرامة جعلت منتجاتنا المصرية تخرج من المنافسة ، وبالتالي تقل قيمتها أو تصبح عديمة القيمة. وأضاف الطبيب : والأدهى من ذلك أننا إذا تفوقنا مثلهم فى سلة ، ورحنا نصدرها لهم ، أوقفوها بحجة سخيفة اسمها " الإغراق " ! لكن الفنان اعترض قائلاً : إنكم دائماً تمدحون أنفسكم ، ولا تقبلون أن تسلموا بالفارق بينكم وبين نظرائكم. وأنا أتحداكم أن تدلوني على أى سلة مصرية تتفوق على مثيلتها المصنوعة فى أى دولة بالخارج . أجاب الفلاح بحسم : جميع المنتجات الزراعية ، والفواكه تستطيع أن تنافس كماً ونوعاً . تراجع الفنان قائلاً : أنا أقصد المنتجات الصناعية . وأكد أقول إن بلاد شرق آسيا ، المتوسطة المستوى ، قد تغلبت علينا فى صناعات كثيرة جداً ، وخذ عندك مثلاً الجلابيب ، وفواتيس رمضان ! ابتسم للطبيب قائلاً : بصراحة أنا عندى فى السيارة فانوس صينى يضى ويؤذن للصلاة . . لكن الفلاح عاد يسأل : وما الحل ؟ أجاب الاقتصادى بمنتهى الثقة : الحل فى السياحة . فهى السلعة الوحيدة التى تمتلك مصر كل عناصرها ، ولا يبقى عليها سوى أن تشرع الوعى بها بين أفراد الشعب ، لكى يرتفع عدد السائحين لديها من خمسة ملايين إلى خمسين مليوناً ، كما هو الحال فى أسبانيا مثلاً . وتساعل الفلاح : وهل الوعى وحده هو السبب فى عرقلة السياحة ؟ قال الاقتصادى : أجل هو الأساس . فإذا أدرك الشعب ذلك قام من تلقاء نفسه ببناء الفنادق المتعددة المستويات ، ومن أهمها المستوى الثانى المتواضع ، ودرب أبناءه على حسن استقبال السياح ، والتعامل معهم بالشرف والأمانة إلى جانب الذوق والابتسامة ، وسهل لهم حرية الإقامة والتنقل بين ربوع البلاد سواء فى المدن والريف ، أو فى الأحياء الراقية والأحياء الشعبية. ثم أنهى حديثه قائلاً : فى كل المجالات سوف نتعرض لمنافسة شرسة ، إما فى سوق السياحة وحده فلا أحد يستطيع أن ينافسنا فيه .

السيارات الميثة

أقصد بهذه السيارات تلك التى انتهت صلاحية استخدامها ، وتركها أو هجرها أصحابها فى الشوارع ، أحياناً مغطاة بقماش قذر ومتهرئ ، وأحياناً مكشوفة تماماً وصدئة ، وأحياناً ثالثة منزوعة الأعضاء الداخلية ، وكذلك العجلات . والسؤال الآن لإدارات المرور ، والسادة رؤساء المدن إن لم يكن للسادة المحافظين : لماذا تترك هذه السيارات الميثة فى الشوارع ، مركونة بجانب الأرصفة ، بحيث تأخذ مكاناً يمكنه أن يتيح فرصة لأصحاب السيارات المتحركة أو الحية ؟ وهل تترتاح أعينكم لمنظرها وهى مخربة وقائمة بين السيارات الصحيحة وبجانب المنازل ؟ وأليس من الممكن ، القريب أو البعيد ، أن تستخدم أمثال هذه السيارات فى تخزين بعض المواد الضارة (ومنها المخدرات) ؟ إننى أتعجب من أن هناك وظيفة لشخص أو مهمة لجهة حكومية من واجبها متابعة هذه السيارات الميثة والمركونة فى الشوارع، والقيام بإزالتها وتشوينها ، أو تغريم أصحابها إذا كانوا هم السبب الرئيسى فى تعطيلها. حدثنى البعض أنهم رأوا بعض المتشردين يقيم فى تلك السيارات ويجعل منها مسكناً له . وقيل أيضاً إنها مأوى دائم للكلاب الضالة ، وأحياناً المسعورة ، التى تنقض فى أية لحظة على

أى شخص يسير بجانبها . وقيل أيضاً إنها تستخدم فى بعض الأحيان لأعمال منافية للآداب . والعجيب أننى سمعت ذلك كله من أشخاص محترمين ، وهذا معناه أن الظاهرة موجودة ، وهى تنذر بالخطر . والسؤال الآن: هل سمع المسئولون عن المرور فى الشوارع عن هذه المخاطر والأضرار التى تكمن داخل هذه السيارات المركونة ؟ ولماذا لا تبلغ سيارات الشرطة الدوارة عن أمثال تلك السيارات للقيام على الفور برفعها ، ووضعها فى مكان ما، مع تغريم صاحبها الذى يريد استردادها، وتحمله بنفقات النقل ، واشغال الطريق ؟

إن بلاد العالم المتحضرة لا توجد بها مثل هذه الظاهرة على الإطلاق . فكل سيارة بها رقم ، ولها صاحب . أما عندنا فهذه السيارات بدون أرقام ، ويبدو كذلك أنها بلا أصحاب ، ولذلك ينبغى إصدار قرارات فورية بنقلها وتنظيف الشوارع منها . وأكاد أؤكد أن بعض الشوارع فى القاهرة والجيزة سوف تتخلص من العديد من أمثال هذه السيارات من هذا النوع بها . وبذلك يعود الوجه الحضارى لشوارعنا ومدننا . وفق الله المحافظين ورؤساء المدن إلى ما فيه صالح المجتمع ، وخدمة المواطنين .

السياسة لخدمة الاقتصاد

فى عام 1913 كتب أحمد لطفى السيد مقالاً بدأه بعبارة " السياسة فى خدمة الاقتصاد " وفى رأى أنها من العبارات القوية التى يمكن أن تصلح أساساً لاستراتيجية كاملة لدولة، بل حتى لمجموعة دول. ومن العجيب أن مصر قد قضت فترة طويلة من عمرها خلال القرن العشرين ، وهى تأخذ بنقيض هذه الفكرة تماماً . فقد كان الاقتصاد دائماً فى خدمة السياسة ، أى تابعاً لها . وهذا معناه أننا إذا اختلفنا فى السياسة مع بلد معين قاطعناه اقتصادياً ، فلا نصدر له ، ولا نستورد منه ، حتى ولو كان ذلك عائداً بالخسارة علينا فى كلا الحالين .

ولأكنى من جيل ثورة 52 ، فقد شهدت ذلك بوضوح ، وخاصة عندما خاضنا المعسكر الغربى ، فتوقفت تماماً تعاملاتنا الاقتصادية معه ، واعتمدنا بالتالى على المعسكر الشرقى ، مما أدى إلى ضعف شديد فى قدرتنا التكنولوجية ، وعدم مجاراتنا للثورة الإلكترونية التى تفجرت فى الربع الأخير من القرن العشرين .

لكننا فى عهد السادات ، تنبهنا لأهمية الانفتاح على الغرب ، وبدأنا فى التعامل الاقتصادى معه ، الأمر الذى أحدث قدراً من الانتعاش، ظهرت آثاره للمواطن العادى فى توافر السلع ، وعدم حدوث مطبات فى متطلبات الاستهلاك والإنتاج .

وقد شهد عهد مبارك - والحق يقال - سياسة خارجية ناجحة قامت على أساس الانفتاح المتوازن مع كل دول العالم بدون استثناء ، وقامت سفاراتنا بدور هام فى هذا الصدد ، وهو الأمر الذى وضع مصر

على طريق صحيح ، تمت خلاله عملية إصلاح اقتصادى شامل ، واكتملت معه عناصر البنية الأساسية من الكهرباء والماء والصرف الصحى ، والطرق والتليفونات . . وكان لابد من التحول الاقتصادى الذى يخرج به المجتمع من أسلوب القطاع العام ، الذى ثبت فشله ، إلى نظام المشروعات الخاصة ، مع ضمان حقوق أصحاب الدخول المتوسطة والضعيفة . . وتلك هى المشكلة التى تسعى الدولة حالياً للتغلب عليها .

لكن يبقى أن مبدأ تطويع السياسة للاقتصاد يظل من أهم مبادئ نجاح المجتمعات المتقدمة ، وقد شاهدت ذلك بنفسى ، أثناء إقامتى الطويلة فى فرنسا ، فقد كنت ألاحظ رؤساء الدول الأوربية لا يتحركون خارج بلادهم فى الغالب إلا لتوقيع عقد تجارى فى مجال البيع أو الشراء . وكان الحصول على عقد مصدر فرحة كبرى فى المجتمع ، بينما كان فقدانه مبعث حزن وأسف ، ما يلبث أن يتحول إلى تصميم على الفوز من جديد .

لذلك فإننا نتابع باهتمام دعوة الرئيس مبارك إلى إنشاء السوق العربية المشتركة، التى هى بمثابة الركيزة الأساسية لتبادل المصالح والمنافع بين الدول العربية، بدلاً من ارتفاع الأصوات بشعارات سياسية جوفاء ، جربناها طويلاً ، ولم نجن من ورائها سوى الألم الذى انتهى بنا إلى شعور متحجر باللامبالاة .

الشاحنات المتهورة

اتصل بسى السيد محمد عبدالعليم ، المحاسب بمطار القاهرة ، والفيور على ازدهار السياحة فى مصر ، وقال لى بحزن شديد : إلى متى يستمر نزيف الدماء على الأسفلت بهذا الشكل ؟ قلت له : تقصد كثرة حوادث السيارات . قال : هذا أيضاً مهم ، لكن الأهم أن نسمع من وقت لآخر أن أوتوبيساً سياحياً قد صدمته شاحنة متهورة ، فقتلت أو أصابت بعض السياح . ألا يعلم هؤلاء أن البلد الذى يقتل أو يجرح منه سائح لديها إعلام قوى ، يقوم بتكبير الحادثة وتضخيمها ، الأمر الذى يؤثر سلباً على زيارة السياح لمصر . لم أجد ما أجيب به ، لكنى وعدته أن أناشد- من هذا المكان- سائقى الباصات السياحية أن يستشعروا جيداً مسئوليتهم ، وهذا معناه ألا يصلوا بالسرعة إلى أقصى مداها . فمثلاً إذا كان مسموحاً لهم بسرعة مائة كيلو فى الساعة، يمكنهم أن يجعلوها تسعين ، ولن تنهدم الدنيا نتيجة الوصول المتأخر ساعة عن الموعد ، ما دامت السلامة تصحب الركاب . وهنا نقطة جديدة بالاعتبار، وهى أن الذين يسرعون على الطرق لا يعملون حساباً لما قد يكون فيها من مطبات أو انكسارات أو تعرجات . وهذا كله يتطلب منهم الكثير من الحذر ، والكثير من التركيز أثناء القيادة . أذكر أننى عدت ذات يوم من الغردقة فى أوتوبيس سياحى فاخر ، لكن سائقه زاد من سرعته إلى حد ترويع الركاب، فقام أحد الأبناء مدفوعاً بصرخات أبناؤه ليرجوه أن يخفف السرعة ، لكن السائق رفض أن يستمع لرجائه ، وتدخل عدد من الركاب طالبين أن يهدئ السرعة ، لكن السائق أخذته

العزة بالإثم ، وصاح فيهم : أنا سائق خبرة ، وأعرف الطريق تماماً مثل كفى ! وأنه يعرف الطريق ، واندفع بسرعته المتهورة ، حتى وقع المحظور ، فاتفجر إطار السيارة الخلفى. وأذكر يومها أننا تأخرنا عن موعد العودة إلى القاهرة ما يقرب من ثلاثة ساعات ، قضيناها فى تغيير الإطار بعد الاستعانة بسيارة أخرى من سيارات الشركة !

أما أصحاب الشاحنات المتهورة فلا كلام لنا معهم ، وإنما الكلام مع إدارة مرور الطرق السريعة التى ينبغى أن تزيد من رقابتها لهم ، وأن تنزل بهم العقاب الذى يستحقونه ، فما أكثر ما نجد شاحنة قد خرجت فجأة من الصحراء المجاورة للطريق دون أى تنبيه ، بل أحياناً ما نجدها تسير فى الاتجاه المعاكس ضاربة بقانون المرور عرض الحائط ، أو عرض الصحراء !

وكم أتمنى أن يطبق المرور قانون الكشف عن السائقين الذين يقودون سياراتهم وقد تعاطوا الخمر أو المخدرات . فالكثير جداً من حوادث الطرق السريعة إنما يرجع لهذين السببين . ونحن نعلم أن معظم دول العالم تقوم بهذا الكشف على جانبى الطرق بواسطة أجهزة سهلة الاستعمال ، كالبالونة التى ينفخها السائق فتحدد على الفور نسبة الكحول فى دمه . هذا إذا كان لديه دم ! والواقع أن الشخص الذى قبل أن يضر نفسه لا ينبغى أن يسمح له المجتمع بضرر الآخرين . ومثل هذا الشخص تصبح المركبة بين يديه مثل المدفع السريع الطلقات يقتل به من يصادفه فى طريقه . وقانا الله شر الطريق ، وهدى سائقى الشاحنات المتهورة إلى سواء السبيل .

الشعوب السياحية

كما توجد معالم سياحية ، لابد أن توجد حولها شعوب سياحية ، تحترم تلك المعالم ، وتحافظ عليها ، وتسهل الطريق إليها ، وتحسن استقبال زائريها من كل أنحاء العالم . وأؤكد لكم أن المعلم السياحي الذى يمكن أن يراه السائح مرة واحدة ، إذا أحسن استقباله بجانبه ، ووجد من الناس المحيطين به الراحة والاحترام والمساعدة دفعه ذلك إلى زيارته أكثر من مرة ، بل ودفع غيره من الأقارب والأصدقاء والمعارف إلى زيارته ، وبذلك يتحول السائح إلى عنصر دعاية للمعلم السياحي ، ويصبح أحد عناصر الجذب السياحي لبلد معين . وهكذا فإن الشعوب عليها دور كبير فى ازدهار أو طرد السياحة من بلادها . ولا شك أن البلاد التى تروج فيها السياحة بشكل يلفت النظر ، ويبعث على الدهشة مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا بصفة خاصة يتمتع شعوبها بقدرة خاصة على حسن استقبال السائح وإجادة فن التعامل معه .

ولماذا نذهب بعيداً ، ولدينا لبنان . قال لى أحد الأصدقاء إننى لا أحب قضاء أجازتى إلا فى لبنان . لماذا ؟ لأننى عندما أذهب إليها ، أقوم بتأجير منزل بسيط فى جبلها الرائع ، وما أن ننتهى من فك الحقائب حتى يطرق علينا الباب رجل عجوز ولكنه بصحة جيدة ليسألنا عما نحتاجه فى الغد من لحوم أو أسماك وخضروات وفواكه . فنعطيه قائمة يقوم بتوريدها لنا كاملة ، ودون أن يغالطنا فى أسعارها ، أو يغالى فيها . وفى المقابل من ذلك ، حدثنى أحد الأصدقاء العرب قائلاً : إننى بعت شقتى فى القاهرة بسبب ما عانيته من الشغالات ، والبوابين ،

وسائقى التاكسى ، وأصحاب المطاعم العشوائية التى تبعث بقوائمها الخادعة إلى باب الشقة لكنها لا تفى باتفاقها معنا فى التليفون . ثم أضاف بمرارة : وأجارك الله يا أخى من السباكين والنجارين والكهربائية إذا دخلوا الشقة وقاموا بعمل بسيط ، فإتهم يطالبون بمبالغ هائلة ، ويتعاملون معنا على أساس أننا أجنب ولا نعرف شيئاً عن مصر ، مع أننا نعرف ثمن كل سلعة ، وعلى خبرة كبيرة فى البيع والشراء .

أما أسوأ ما يقابله السائح فهو الإلحاح : إلحاح البائع على أن يبيع له شيئاً لا يرغب فيه ، ومن المقرر فى (فن السياحة) أن نجيد عرض بضائعنا ، وأن نتخير منها ما يريده السائح بعد دراسة جيدة لحاجته إليها ، ولا يبقى علينا بعد ذلك إلا أن نبتسم فى وجهه . أجل الابتسامة السياحية ضرورية جداً ليس فقط فى تسويق منتجاتنا ، وإنما أيضاً فى جذب قلوب السائحين إلى بلادنا . فى مدينة نيس الفرنسية دخلت أحد محلات التحف ، ورحت أتجول فيها أكثر من نصف ساعة ، دون أن يتدخل البائع ، الجالس على مكتبه ، حتى أخذت ما أريد ، وعندئذ نهض واقفاً ، وجاء مبتسماً ليفاوضنى فى السعر . ولو كنت خرجت دون أن أشتري شيئاً لكان قد ودعنى أيضاً بابتسامة . هذا أحد فنون السياحة . فهل نحن مستعدون لإجادته ، أم نظل نتعامل بالفهلوة السياحية التى ينحصر كل فهمها فى الحصول على ربح سريع ، لمرة واحدة غير قابلة للتكرار .

الصوت المبحوح

بعد أن ينسنا من أن تقوم جامعة الدول العربية (بعمل) حاسم لإنهاء مأساة الشعب الفلسطيني فوق أرضه المحتلة ، وغير المحتلة ، فقد كنا نتوقع أن يرتفع (صوتها) على الأقل لى تستنكر وتشجب وتدين، وهذا أضعف الإيمان فى تلك الحالة، التى وصل فيها الجانب الإسرائيلى إلى أقصى ما يمكنه من اعتداء ووحشية وخروج على كل الأعراف الدولية والأخلاقية . قال لى صاحبه : وماذا تريد من الجامعة العربية أن تقول ؟ أجبتة : أريدها أن تهدد بإعادة المقاطعة الاقتصادية مع إسرائيل ، فإن لم يكن فالمقاطعة السياسية الكاملة ، فإن لم يكن فالتهديد بعدم التعامل مع الدول التى تساندها وتقدم لها الدعم الذى يساعدها على ضرب الشعب الفلسطينى ، وهذا فضلاً عن القيام بحملة إعلامية تسير فى خطين متوازيين ، أحدهما نحو إسرائيل ، والآخر نحو الرأى العام العالمى .

قال صاحبه : وهل تعتقد أن هذه التهديدات والحملات الإعلامية سوف تغير من الواقع الموجود على الأرض ؟ قلت له : إن لم تغيره ، فيكفى أن تستمر فى تذكير العالم بمأساة فلسطين ، وفى شغل الذاكرة العربية بصورة اغتصابها ، وانتهاك حقوق شعبها على مرأى ومسمع من الجميع.

لماذا مثلاً لا ترصد جامعة الدول العربية مجموعة من الجوائز لشباب الباحثين والأدباء الشباب فى العالم العربى ، بل وأيضاً لغير العرب ، تخصص لأفضل بحث أو عمل أدبى يصور المأساة ، ويقترح

حلأ لها ؟

ولماذا لا تحدد جامعة الدول العربية يوماً فى العام ، إن لم يكن فى الشهر، يسمى (يوم فلسطين) لكى تعقد فيه الندوات ، وتلقى المحاضرات ، وتعرض الأفلام ، وتتشد القصائد التى تسمع العالم العربى ، والغربى أيضاً ، صوت أكثر من مائتى مليون عربى ، يرغبون فى حل للمشكلة ، وإنهاء للمأساة.

ولماذا لا تصدر جامعة الدول العربية كتاباً ، متعدد المستويات ، يتحدث بالصور والمعلومات الموثقة ، عن تاريخ فلسطين ، ومكانة القدس الشريف ، وبداية مأساة الاحتلال ، وآثارها البشعة ، وتطور الوضع الفلسطينى حتى الآن.

وأخيراً فإننى أتساءل ، ولست أسأل : لماذا خفت صوت السيد عمرو موسى منذ تولى منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وكان مدوياً من قبل حين كان وزيراً لخارجية مصر وحدها ؟ هل هناك محاذير ، أم قيود . . أما ماذا بالضبط ؟ قال صاحبى : تعلم أن أى صوت قد يصيبه الصمم الكامل ، وقد يصاب بالحشجة ، وقد يصاب بالبحة . قلت له : أتمنى أن يسلم صوت جامعة الدول العربية من كل هذه الأعراض ، وإذا كان مبحوحاً فأرجو أن يكون ذلك لفترة قصيرة ، حتى يرجع مدوياً لكى يسمعه الجميع.

الصيانة وآفاقها

ما زالت كلمة الصيانة عندنا قليلة الأهمية بناء على أن نظرة المجتمع إلى القائمين بها أيضاً نظرة غير منصفة فمثلاً المهندس الذى يتخصص فى الإثشاءات يكون أعلى قيمة - فى نظر المجتمع - من مهندس الصيانة وكذلك الحال بالنسبة لعمال الصيانة . وهذا وضع مقلوب . فالصيانة من أهم المهن التى تحفظ الآلات فى حالة جيدة من التشغيل والإنتاج ولولاها لأسرع الفساد والعطل إلى تلك الأجهزة الأمر الذى يترتب عليه استبدالها وإنفاق المبالغ الطائلة لشراء أجهزة أخرى بديلة ، وهكذا يلاحظ أن من أسباب إهدار المال العام والخاص أيضاً هو عدم الأخذ بإجراءات الصيانة التى لا تكلفنا إلا القليل ولكنها تقوم بدور هام فى إطالة عمر الآلات والأجهزة وتوفر علينا الكثير من الجهد والمال.

أمر آخر أكثر أهمية وأريد التركيز عليه هنا وهو أن الصيانة كانت المفتاح السحرى الذى استطاعت به دول جنوب شرق آسيا أن تدخل عصر الصناعة من أوسع أبوابه وأن تصبح منافساً قوياً للدول الغربية التى كانت قد احتكرت الصناعة على مدى قرنين كاملين فمثلاً بدأت اليابان بصيانة المعدات التى كانت تشتريها من الغرب ومن مبادئ الصيانة أننا نفك الآلة ثم نعيد تركيبها بعد تنظيفها وإصلاح العاطب

منها . . وفى أثناء هذه العملية (الفك والاستبدال والتركيب) تم الوقوف على سر صناعة الآلة والجهاز وبدأ الصانع اليابانى ومعه المهندس بالطبع فى تصنيع آلات بديلة تشبه الآلة الغربية وبالتدريج تتفوق عليها .

ولابد من الاعتراف بأن الصانع المصرى من أذكى صناع العالم وأكثرهم حرفة فهو قادر على فك الآلات ومعرفة العيوب الحادثة بها ثم (خراط) المماثل لها وإعادة تركيبها وتشغيلها . هذا يحدث فى السيارات وماكينات الرى وآلات حفر الآبار وأجهزة التكييف والثلاجات والغسالات . . الخ الشئ الوحيد الذى ينقص الصانع المصرى هو إنتاج قطع الغيار اللازمة له : كيفية سبكها وتشكيلها وضبطها حتى يتمكن من استخدامها فى عمله .

وهكذا يتضح أن الصيانة هى أحد المداخل الهامة إلى تحقيق نهضة صناعية كبرى ، ومن هنا لابد أن تأخذ الصيانة مكانها اللائق بها من اهتمامنا وأن يخصص لها أماكن تعليم وتدريب وتمنح شهادات محترمة على مستوى التعليم المتوسط والتعليم العالى فهى أهم بكثير من بعض التخصصات الموجودة حالياً والتي قد يكون لها وضع اجتماعى براق مع أن إفادتها الحقيقية للمجتمع قليلة للغاية .

الضجيج فى حياتنا

لم يعد تاجر الروبائيكيا ينادى على سلعته ، التى لا تحتوى أصلاً على أى بضاعة ، إلا من خلال الميكرفون ، الذى يقلق به راحة السكان فى كل أحياء العاصمة. ولأن أحداً لا يمنعه من ذلك ، نتيجة عدم وجود قانون يردعه ، فقد راح يقلده عدد آخر من البائعين المتجولين مثل بائع الفراخ الحية ، وبائع البطيخ . . وهكذا أصبحت الشوارع سوقاً مفتوحة للإعلان عن البضائع بالصوت الحيائى المزعج، فإذا أضفت إلى ذلك طريقة موزعى أنابيب البوتاجاز ، وطرقهم بالمفك على جسم الأنبوبة ، اكتملت على أذنك وأنت جالس فى بيتك معركة صوتية تحرمك من الراحة ، وتلهب أعصابك، وتزيد من ارتفاع ضغطك . . وليت الأمر يقف عند هذا ، فهناك كلاكسات السيارات التى يستخدمها بعض الأراذل فى النداء على أصدقائهم ، ثم استريو السيارة الذى يفتحه صاحبه على آخر درجة لكى يسمع الحى كله ، ويلتذ برؤية الناس وهم متضايقون . وإذا كانت هذه المزعجات تحدث بالنهار فإن ما ينتظرك بالليل قد يكون يكون أقسى . فالويل لك إذا رجعت من عملك مرهقاً ، ونويت أن تأوى إلى فراشك فى العاشرة مثلاً ، ثم وجدت بالصدفة أن سرادقاً للعزاء قد تم نصبه ، وراحت أصوات المقرئين تتبارى فى إيصال الصدى إلى أبعد مكان على ظهر الأرض ، ظناً منهم أن الناس يسترحمون على الميت ، وهذا وهم كبير . فالميت لن ينفعه إلا عمله . وهذه المظاهرة التى

يقيمها أهله ليست من الدين فى شئ .

الظاهرة التى تحيرنى بحق هى أن الناس أصبحوا متعودين على هذه الأصوات الخارقة للأذن ، وأن الضجيج أصبح هو السمة الغالبة فى حياتهم ، وقد ظهر هذا مع الأسف فى نهر النيل الوديع ، حين تجد قريباً يعبره ، وفوقه مجموعة من الناس يهرجون ، وفى وسطهم كاسيت يصل صوته إلى الشاطئين . . . والسؤال البسيط : إذا كان الإنسان يسعد بسماع أغنية فلماذا يفرضها على غيره ممن قد لا يحبون سماعها ، أو حتى ممن يفضلون الهدوء والصمت . إننى أتساءل أحياناً هل نحن حقاً أحفاد الفراعنة الذين أنشأوا تلك المعابد الضخمة التى تلف النفس بالسكون ، وتدخل الإنسان فى قلب الصمت لكى يتمكن من أن يفكر ويتأمل ويقترب من أسرار الكون .

إن الفارق بين حى راق وحى متخلف ، أن الحى المتخلف هو الذى يتصايح فيه الصغار ، ويصرخ الكبار ، ويوجد فيه أكثر من محل سمكرى سيارات ، فى حين أن الحى الراقى هو الذى يلفه الهدوء ، وتشمله السكينة ، ويخلو من الباعة الجائلين . يقول مثل إنجليزى : كلما زاد الضجيج قل العائد ، ومثل فرنسى : الضجيج لا ينتج خيراً ، والخير لا ينتج ضجيجاً ، وأجمل منهما ما قاله الشعب المصرى نفسه فى أمثاله : هيله ، ومسكوها طبله ! !

الضريبة والزكاة

أحسنّت كلية التجارة بينها صنعاً حين عقدت ندوة بعنوان التكامل بين الضريبة والزكاة . وعلى الرغم من أن الموضوع شائك ، وليس سهلاً ، فإن ما لفت نظري في التوصيات اقترح أن يكون من ضمن مجالات الإتفاق على الفقراء : طلاب العلم الذين يحتاجون لاستكمال تعليمهم المدرسي أو الجامعي من أجل النهوض بالمستوى التعليمي للمجتمع . والواقع أن موضوع الزكاة ، وهي الركن الثالث من الشعائر المفروضة على المسلمين ، قد تعرض ، منذ دخول القوانين الغربية إلى كل البلاد الإسلامية ، إلى حالة من التوقف الكامل ، ثم حدث له خلال الثلاثين سنة الماضية انتعاشة واضحة بحيث أصبح المسلم الذي يدفع الضريبة للدولة ، يقوم أيضاً بدفع الزكاة لجهات معلومة أو غير معلومة . وهنا ثلاث احتمالات لا رابع لها : إما أن ينفقها الجامعون لها في مصارفها الحقيقية التي حددها القرآن الكريم وهي ثمانية مصارف ، وإما أن يحتجزوها لأنفسهم وتتضخم بها ثرواتهم المنظورة وغير المنظورة في الداخل والخارج . وإما أن تستخدم في تمويل أنشطة غير مرغوب فيها أو تسيء إلى المجتمع . وطبعاً نحن جميعاً مع الاحتمال الأول الذي يفرض حسن النية . لكن يبقى في نفوسنا بعض الشك الذي يمكن أن يزول بالشفافية من جانب جامعي الزكاة . فلم نسمع مثلاً عن أي جهة بنكية أو دينية ممن تعلن عن قبول الزكاة في وسائل الإعلام أنها أصدرت كشف حساب عما أنفقته بالتفصيل في مصارف الزكاة الشرعية ! ولم نسمع ثانياً عن مشروع متكامل قد قام بأموال الزكاة

التي يقال إنها تبلغ أرقاماً فلكية ! ولم نسمع أخيراً عن أن أموال الزكاة قد وجهت لخدمة طلاب العلم في مختلف مجالاته ، على أساس أن العلم من أهم مصادر قوة المجتمع ، والله تعالى يقول (وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) !

أما العلاقة بين نظام الضريبة الغربى ونظام الزكاة الإسلامى فهى علاقة لم يحسمها علماء المسلمين حتى اليوم ، مع أنها من أهم المشكلات الحقيقية التى ينبغى عليهم مواجهتها بدلاً من انشغالهم بمشكلات أقل منها أهمية كتأجير الأرحام وأمثالها !

ولأننى قد تعودت فى هذا المكان أن أطرح المشكلة مصحوبة دائماً بحلها ، أو بقدر متواضع من الحل ، فإننى أقترح على جامعى الزكاة فى عصرنا الحاضر ، سواء كانوا أفراداً تثق فيهم الجماهير ، أو بنوكاً إسلامية ، أو مؤسسات دينية محترمة ، أن يخصصوا أعداداً من المنح الدراسية لأبناء الأسر محدودي الدخل ، لكى توفر على أولياء أمورهم مشقة الإنفاق على أبنائهم طوال فترة التعليم المدرسى والجامعى ، هذه واحدة . أو أن يشتروا جهاز كمبيوتر لكل طالب لا يستطيع شراءه مع إمكانية رد الجهاز بعد أن يصبح مستخدمه قادراً على شراء جهاز آخر ، أو أن يمولوا بعض البعثات التعليمية التى ترسلها الدولة إلى الخارج لنقل الخبرة العالمية فى مجال معين . وأخيراً أقول لجامعى الزكاة فى هذه الأيام : الله الله فى هذه الأموال ، فهى أمانة فى أيديكم ، دفعها إليكم أناس يريدون أن يتطهروا ، فقوموا على توزيعها بما يرضى الله ، الذى يعلم خائنة الأعين ، وما تخفى الصدور !

الضريبة وثقة المواطن

تمثل الضرائب أكثر من 80% من موازنة الدولة ، ويأتى بعدها (دخل قناة السويس ، وعائدات الغاز ، ثم أرباح شركات قطاع الأعمال العام . .) ومعنى هذا أن الضرائب هي العنصر الرئيسى الذى ينبغى أن يتم تحصيله بدقة ، وتوزيعه بتخطيط، وإتفاقه بترشيد . هذا من جانب الحكومة ، أما من جانب المواطنين ، فلا بد أن يعتبروا الضريبة التى يقدمها كل منهم عن نشاط معين هى التى تصب فى مجال الخدمة العامة من صحة وإسكان ومواصلات وتعليم . . الخ ، وأن هذه الخدمة العامة كلما زاد تمويلها ارتقى مستواها ، وساعدت على توفير المناخ المناسب للأنشطة الاقتصادية المختلفة . وهكذا تصبح عندنا عملة ذات وجهين أحدهما الخدمات والآخر الأنشطة الاقتصادية ، ولا يمكن لوجه منهما أن يستقل بنفسه عن الآخر.

فإذا جئنا إلى الضرائب ، وجدناها تتعرض لخطر كبيرين هي التجنب والتهرب . أما التجنب فيعنى قيام المواطنين أو معظمهم أو بعضهم باستغلال الثغرات القانونية لعدم دفع الضريبة المقررة عليهم ، ويتم ذلك عادة عن طريق استئجار بعض (الشرطة) من المحامين والمحاسبين الذين ينجحون فى تقليل أرباح الشخص إلى أقل قدر ممكن، وقصصنة الضرائب إلى أكبر قدر ممكن . وبالطبع هؤلاء يرتبكون جريمة فى حق المجتمع ، لأنهم يحرمون الدولة من استمرار تدفق مصدر الدخل الرئيسى بها، الأمر الذى يترتب عليه تعطيل حركة التنمية، وتعثر مشروعات البناء والإصلاح.

وأما الخطر الثانى الذى يتهدد الضرائب فهو التهرب الضريبى وذلك بالمخالفة الصريحة لنصوص القانون. ويتمثل هذا الخطر فى المحاولات التى نقرأ عليها بين حين وآخر عن تاجر اختفى من البلد، أو فنان لم يدفع ما عليه من ضرائب الكسب، بعد أن تكون المصلحة قد حددتها بالفعل.

وعندما تحدثت مع أحد الخبراء فى الضرائب حول الإجراءات الكفيلة بتحصيل الضرائب من المواطنين على الوجه الصحيح ، أجابنى بحسم إن وضع القوانين وتنفيذ الإجراءات لن تجدى شيئاً إلى فى حدود الخمسة فى المائة على الأكثر ، وأن التجربة المصرية أثبتت وجود (فراغ فى الثقة) بين المواطن ومصلحة الضرائب ، من هنا ينبغى إعادة بناء تلك الثقة الغائبة بين المواطن والضريبة . وأولى الخطوات فى ذلك هو ما يلمسه المواطن من تحقيق الخدمات نتيجة دفعه للضريبة . وهنا بالطبع لابد من توافر الكثير من العناصر التى تأتى فى مقدمتها الشفافية، والمعاملة الحسنة ، والمساواة بين الجميع ، وعدم محاباة الأغنى على حساب متوسطى الدخل ، وملء عيون موظفى الضرائب حتى لا يقعوا فريسة للاغراءات التى لا تلف الرأس فقط ، وإنما تطيح أحياناً بها !

فى تصورى أننا بهذه الأمور يمكننا أن نحدث التصالح المنشود بين المواطن والضريبة ، وهو أساس العلاقة الخالدة بين المواطن والحكومة.

الطريق إلى أكتوبر (1)

كانت نكسة الخامس من يونية سنة 1967 كالصحوة المفزعة
التي أخرجتنا من حلم جميل . فنحن الجيل الذي تربى على شعارات
الوحدة العربية ، والقومية العربية ، ومكافحة الاستعمار فى كل مناطق
العالم . فوجدنا بأن دويلة صغيرة مثل إسرائيل تهزم جيوش ثلاث دول
أكبر منها عدداً مثل مصر وسوريا والأردن ، ويتوغل جيشها فيحتل كل
سيناء ، ويتوقف باختياريه على الضفة الشرقية من قناة السويس .

كيف حدث هذا ؟ ولماذا ؟ وبأى شكل ؟ كانت تلك الأسئلة
كالخناجر التي تغوص فى جراحنا الغائرة التي أحدثتها النكسة ، ورحنا
نتلفت حولنا فلا نجد سوى الانكسار فى العيون ، والحزن فى الوجوه ،
والسياس يشل كل حركة ، ويكاد يمتص الهواء من حولنا . ورحنا
نسترجع الأخطاء ونحاول تعليقها على بعض الأفراد ، فتبين أننا جميعاً
مدانون، وأن كل فرد فينا شارك فى صنع المأساة : إما بالفعل أو بالقول
أو بالسكوت .

ولا شك أن الجيش تحمل العبء النفسى الأكبر ، فقد كانت نظرات
الشعب إليه قاتلة ، رغم أنها صامتة . وفى قلب هذا الليل الأسود بدأت
بشائر الفجر ، وراح الأمل يتولد من جديد ، وقررت القيادة المصرية
إصلاح الفاسد ، وتقويم المعوج ، والسير على الصراط المستقيم .

وبدأت عملية كبرى لتحديث الجيش المصرى ، كان أهمها إدخال عنصر المؤهلات العليا على مستوى الجنود والضباط . وكان هذا ضرورياً لأن هؤلاء الشباب المتعلم والمتقن هو الذى كان يستطيع أن يستوعب التطور التكنولوجى الذى لحق بصناعة السلاح فى العالم ، كما يستطيع أن يتعامل مع نظرية الحرب الحديثة التى أصبحت تشترك فيها كل أنواع الأسلحة فى منظومة واحدة ، ويتوافق زمنى دقيق، ودون أى تعارض فيما بينها .

وكانت السنوات العجاف التى تواصلت منذ يونية 67 حتى أكتوبر 73 هى سنوات كظم الغيظ ، والتقص فى المعيشة إلى أبعد حد، وتحمل مرارة الهزيمة ، مع الاستعداد الهادئ للتخلص منها .

وهنا لابد من تقديم التحية لجيل كامل من خريجي الجامعات والحاصلين على الدبلومات الذين تم تجنيدهم فى الجيش ، وقضوا أكثر من سبع سنوات وهم يعيشون على الجبهة فى خنادق تحت الأرض ، ولا يأخذون أجازاتهم إلا فى كل شهر عدة أيام قليلة ، ويتحملون البرد والحر ، وتمر عليهم ليالى الشتاء والصيف ، وهم متحفزون لعبور القنطرة إلى الضفة الأخرى حتى يحرروها من الغاصب الذى احتلها ، وراح يعلن للعالم كله أنه أقام خطأ دفاعياً يستحيل اختراقه ، هو خط بارليف .. ثم كانت المفاجأة.

الطريق إلى أكتوبر (2)

قبل انطلاقة الجيش المصرى فى يوم 5 أكتوبر سنة 73 كان هناك إعداد طويل النفس ، لكنه جرى بهدوء من أجل تحرير الأرض المصرية من غاصبها اللعين. وبالطبع امتنع الغرب عن تزويد مصر بالسلاح فلجأت إلى الاتحاد السوفيتى حينئذ ، الذى أمدّها بالأسلحة الروسية ، التى كانت تتميز بالقوة ، ولكنها لا تجارى الأسلحة الغربية فى خفة الحركة والمناورة . . ولهذا كان على الجيش المصرى أن يتصرف فيما هو متاح ، وأن يفكر تبعاً للإمكانات . ولعل الشعب لا يعرف الكثير عما دار من أفكار مختلفة وأحياناً متناقضة حول أفضل وسائل الهجوم ، وكيف يكون ؟ وأين مكانه ؟ وما هو زمانه ؟ قيلت نظريات كثيرة ، ولمعت ابتكارات واختراعات . . وأذكر وأنا مترجم للغة الروسية فى هيئة البحوث العسكرية عندما طرح اقتراح الكوبرى الذى تعبّره الدبابات والأفراد على سطح مياه القناة بطريقة الفتح والتوصيل ضحك الكثيرون من سذاجة الفكرة . ويومها قلنا : وهل سينتظر العدو حتى ينتهى جيشنا من وضع الكوبرى على حافة القناة ثم تشبيك وصلاته ؟ وهل سيتحمل نقل المعدات التى سوف تتحرك عليه ، وخاصة الدبابات والمدفعات ؟ وأكد لنا الخبراء الروس : نحن جربنا هذا فى الحرب العالمية ونجحنا ، فقلنا لهم : هذا نجح منذ أكثر من ربع قرن . وهو زمان طويل فى عمر الحروب الحديثة . . وبناء على ذلك طرحت الفكرة جانباً ، وأيقن الخبراء الروس حينئذ أن الجانب المصرى لم يقتنع بها. وهنا أقول باطمئنان : لعل استبعاد تلك الفكرة التقليدية حينئذ هو الذى

أدى إلى نجاحها في لحظة العبور ، وضمان السرية الكاملة لها . لكن الفكرة العسكرية الكبرى التي تم الأخذ بها ، والتخطيط الجيد لها فهي فكرة الحرب الشاملة التي تشترك فيها كافة الأسلحة بحيث تتعاون كلها في وقت واحد ، ومن أجل تحقيق هدف محدد .

وقد أثبت المصريون - باعتراف التاريخ العسكري الحديث - أنهم قد استطاعوا أن ينشئوا منظومة متكاملة للهجوم الخاطف والساحق والممتد على مئات الكيلومترات ، شاركت فيها القوات الجوية والبحرية والبرية وقوات الدفاع الجوي ، وساهمت فيها الشئون الهندسية والطبية والتموينية ، واعتمدت على عنصر المفاجأة، كما تسلحت بالسرية ، وانطلقت بقوة معنوية ضخمة مثل هدير الموج المتدفق فاطاحت بخط بارليف ، وأسرت العديد من الضباط الإسرائيليين ، وعادت الضفة الشرقية من القناة محررة ، وتبعثها سيناء الغالية ، ومحيت آثار النكسة السابقة ، وأحست مصر بروعة النصر ، الذي على أساسه راحت تمد يدها بالسلام .

كاد يمر على نصر أكتوبر ما يقرب من ثلاثين عاماً . وصل عمر المشاركين فيها إلى ما فوق الخمسين ، وبعضهم أحيل إلى المعاش . لكن هذا الجيل الذي تحمل عذاب النكسة ما زال يشعر بالفخر والسعادة معاً لأنه ساهم في صنع النصر . . ونحن نعلم أن النصر من عند الله ، يمنحه فقط للذين ينصرونه .

محلات الخبز

كنا فى الأربعينيات نشترى الخبز فى المدن من محلات متواضعة التجهيز، ومنتشرة فى كل الأحياء الشعبية. وكان بائع الخبز رجلاً طيباً، هادئ الطبع. وكان يضع (الخبز الطرى) فى ناحية ، (والخبز الملتن) فى ناحية ، وعندما تطلب منه بعضاً من هذا أو ذاك يحضره بسعادة ، ويعطيه لكل بابتسامة . . فإذا لم يعجبك رغيف محروق ، أو غير كامل الاستدارة كان بإمكانك أن تطلب منه تغييره ، فيقوم على الفور بذلك ، لأن المسألة بالنسبة له سهلة جداً ، فمن حقه أن يعيد الخبز الذى لم يعجب الزبائن إلى الفرن وهذا يسمى (الرجوع) . والملاحظ وراء هذا كله أن الخبز فى المحل كان يغطى بملاءات بيضاء ، كما أن بائع الخبز كان دائماً يمسك فى يده (منشأة) حتى يطرد بها أى ذبابة تحدثها نفسها بالاقتراب من الأرفف أو الأرغفة . .

المهم أننا كنا نشترى الخبز بهذا الشكل البسيط ، ولكنه حضارى
إلى أبعد حد . فقد كنا آمنين على نظافة الخبز ، وحسن الاعتناء به ،
والمحافظة عليه من أى حشرات أو دخان أو ملوثات أخرى . .

ومن الغريب أن محلات الخبز راحت تختلى بالتدريج ، ودون أن
يחס بها أحد، أو يتنبه أحد لأهميتها القصوى فى مجال صحة الإنسان
المصرى ووقايته من الأمراض . . حتى جاء وقت انتقل بيع الخبز إلى
الأرصفة ، بل إنه نزل أحياناً إلى أرض الشارع نفسه . . وصار ينادى
عليه قبل مطالع الكبارى ، وعند مداخل ومخارج المدن، ولم يعد من
الشذوذ أن ترى سيارة فارهة ، ينزل صاحبها ليشتري كمية من الخبز
ويضعها داخل (الكبوت) ، ثم ينطلق بدون مبالاة . .

أتمنى أن تعود محلات الخبز ، ولكن هذه المرة بقرار من
المحافظين . . حيث ينبغي تخصيص محلات فى بعض المساكن تكون
مهمتها بيع الخبز للمواطنين ، وبحيث تكون تحت الرقابة المستمرة من
وزارتى التموين والصحة . . وبذلك نسترجع أسلوباً حضارياً يليق
بمصر . . وأهل مصر .

تعودت أن أحتفظ بالمقالات التي أنشرها في ملفات ، يختص كل منها بمجلة أو جريدة على حدة ، وذلك لسبب بسيط وهام ، هو ألا أعيد نشر ما سبق أن نشرته من قبل . وعندما راجعت ما تفضل بنشره لى في جريدة الجمهورية الكاتب الكبير الأستاذ سمير رجب وجدت أن العدد قد وصل إلى 99 مقالاً ، أعترف بأن كلمة واحدة لم تحذف منها ، على الرغم من أنني أحياناً كنت أقسو في النقد ، أو اشتط في التعبير !

وهكذا وجدتني أمام العمود رقم 100 في الجمهورية ، التي تستحق كل الشكر والتقدير على فتح تلك النافذة أمام أحد أساتذة الجامعات لى يعبر فيها عن نفسه ، ويتواصل مع المجتمع من خلال تسليط نقطة ضوء على بعض المشكلات والإنجازات ، والحق أنني لم أكتب عن مشكلة معينة إلا وحاولت أن أضع في نفس الوقت اقتراحاً محدداً بأحد حلولها . كتبت عن ضرورة إنشاء محلات لبيع الخبز ، وأسلوب صحى لبيع اللحوم ، وإعادة العمل ببنديرة التاكسى ، وطرحت مشروع تشجير شواطئ النيل بمليار نخلة، ودعوت المستشفيات الاستثمارية ألا تحجز جنث المتوفين بها ، ونبهت إلى مخاطر الذباب فى الصيف ، وسيارات السرفيس ، والشاحنات المتهورة ، وإزعاج الكلاكس للناس فى بيوتهم ، وحاولت أن أعيد الاعتبار لبعض المهن المنظور إليها نظرة متدنية من المجتمع كالتمريض ، والصيانة ، والسباكة ، وأشارت إلى بعض الأمراض المتفشية فى الجهاز الإدارى كالشلل ، والزمسة ، وغفلة المدير عن المتابعة، وغياب الأخلاق وضعف الضمير . ولم يغيب مجلس الشعب عن اهتمامى ، فوجهت إليه تحية على إيجابياته متضمنة فى نفس الوقت إشارات كافية لما فيه من سلبيات ، وقبل أن تتفجر أزمة جريدة النبأ كتبت عن " صحافتنا المتشائمة " ، وتعجب

أصدقائي من أن أكتب عن كيفية النهوض بكرة القدم ، واستراحات الطرق السريعة ، أو أطفال المرأة العاملة فقلت لهم هذه مشكلات نعيشها بالفعل ، فلماذا لا تلقى عليها الأضواء من كل جانب ، لعل وعسى أن ينصلح حالها . وما زلت معتزاً بأننى كتبت عن آداب المحمول ، وهو موضوع جديد أرجو أن يأخذ قدراً من عناية الإعلام لأنه أصبح يمثل ظاهرة لا يحسن السكوت عنها .

وهناك موضوع رآه البعض غريباً وهو الألفام التى زرعها شياطين الحرب العالمية الثانية فى صحرائنا المصرية ، ولم يكلفوا أنفسهم عناء إزالتها ، وهى ما زالت تسبب لنا الحوادث كما أنها قد منعتنا من استثمار أرضنا خلال نصف قرن ، ولا تعويضات . وكانت أخبار الانتفاضة كالمسحاة السوداء التى نصحو عليها وننام عليها - هذا إذا شعرنا بطعم النوم - فكتبت عدة مقالات عن مشكلة فلسطين ، محاولاً الوصول إلى عمقها الرئيسى وهى أن المسألة تتلخص ببساطة فى استثمار يتطلب المقاومة بكل الوسائل الممكنة حتى تتحرر الأرض ، ويتطهر العرض .

إن كتابة عمود يومى ليست بالأمر السهل ، وإنما هى مسئولية صعبة للغاية ، لكننى أعترف بأننى لو لم أكن أشعر بقدر كبير من الحب للتعبير عن نفسى أولاً ، وعن مشكلات المجتمع وحلولها ثانياً ما كنت أستطيع أن أواصل حتى الآن كتابة هذا العمود . وأنتهز هذه الفرصة لكى أحصى بكل التقدير كتابنا الصحفيين الكبار الذين يكتبون عموداً يومياً فى جرائدنا المصرية بكفاءة يعترف بها الجميع ، وهم مستمرين خلال سنوات طويلة ، وكلما تعبت أقول لنفسى : عليك أن تستمد القوة من هؤلاء ، متعمهم الله بالصحة ، وأجرى الحق على أقلامهم . أما قارئ الجمهورية العزيز فله منى كل الشكر على المتابعة ، والاعتذار عما لا يعجبه . فنحن جميعاً نسعى، والكمال لله وحده .

القربة المقطوعة

أحياناً ما ينتاب الكاتب ، أى كاتب ، ساعة يشعر فيها شعوراً محبطاً بأن كل ما يكتبه أو ينشره لا يودى إلى نتيجة ، أو كما يقول المثل المصرى الجميل كأنه (ينفخ فى قربة مقطوعة) ومعنى هذا أن القربة لن تمتلئ أبداً بالهواء ، كما أن أنفاسه هى التى سوف تنقطع من كثرة النفخ فيما لا يجدى . هذا الشعور إنسانى جداً ، بل يكاد يكون ملازماً ، ليس فقط للكاتب وحدهم ، وإنما لكل المصلحين الذين ظهوروا على مدى التاريخ ، وراح كل منهم يكرس وقته وجهده، ويتنازل عن راحتته وسعادته من أجل أن يبعث فى قومه روح الخلاص من أحوالها السيئة ، ويدفعها بالتالى إلى حياة كريمة تليق بالبشر . حدثنى أحد كبار الكتاب فى مصر قائلاً : لقد طرحت فى كتاباتى ما لا يقل عن مائة فكرة، لئو أن المجتمع أخذ بها وطبقها لأصبح فى عداد المجتمعات المتقدمة . وفى المقابل من ذلك ، قال لى كاتب آخر : المسألة غير مجدية ، ويبدو لى أن أحداً لا يقرأ ، وإذا قرأ فإنه لا يستجيب ، لذلك فإننى أفضل كسر القلم ، وترك الأوراق بيضاء ، بدلاً من ملئها بكلام ينتهى بالطيران فى الهواء ، ثم السقوط أخيراً فى أكوام القمامة! ومن العجيب أن الأنبياء عليهم السلام قد مر بهم مثل هذا الشعور ، وكان رد فعلهم يتراوح بين الغضب والرغبة فى الانتقام ، كما فعل نوح ، عليه السلام ، حين قال :

(رب لا تذّر على الأرض من الكافرين دياراً ، إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً) ، وبين الصبر والتحمل والدعاء لأقوامهم بالهداية ، كما فعل محمد ، صلى الله عليه وسلم ، حين قال : اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون .

والواقع أن شكوى المصلحين من عدم تحقيق أفكارهم ، ثم شكواهم من غباء مجتمعاتهم ، وأخيراً شكواهم من عدم جدوى ما يقومون به : كل هذه الشكوى تعبر عن مشاعر ترتبط ارتباطاً عضوياً بالرغبة في الإصلاح الذي يعلن عن نفسه في تجليات متعددة ، ومنها حرفة الكتابة . لكن الحقيقة المهمة التي قد تغيب أحياناً عن الكتاب - مهما كانوا كباراً أو حتى عباقرة - هي أنهم قد خلقوا بهذا الشكل ، أي أن يعطى كل منهم من نفسه ، ويظل يعطى حتى آخر العمر ، تماماً مثل الشمعة التي تضيئ وهي تتآكل ، والزهرة التي تفوح بالعطر وهي في طريقها إلى الذبول، والبلبل الذي يصدح وهو على مشارف الشيخوخة.. وهؤلاء هم ملح الأرض ، أي الأفراد الذين تحتاج البشرية إلى عطائهم، كما تحتاج إلى الماء والهواء ، وبدونهم تصبح الحياة فاقدة للطعم واللون والرائحة . والخلاصة أنها ليست (قربة مقطوعة) تلك التي ينفخ الكتاب ، وإنما هي فقط (قربة كبيرة جداً) تحتاج إلى أنفاس متواصلة، وإصرار على ملئها مهما كلفت من جهد صاحبها ، واختصرت من سنوات عمره .

الفصل هو الحل

وأقصد بالفصل هنا نشر قوات دولية للفصل - مؤقتاً - بين حدود الدولة العبرية والمناطق الفلسطينية التي ينبغي الجلاء الفوري عنها بعد محاولة احتلالها الأخيرة من جانب الجيش الإسرائيلي . وبالنسبة لا يأتي هذا الحل من فراغ ، أو حتى من تحيز لطرف ضد الطرف الآخر ، وإنما من واقع فشل إسرائيل في الحفاظ على أمنها الداخلي، والذي تحاول جاهدة ومنذ خمسين عاماً أن تحميه من (دبة النملة) ومع ذلك، فإنه معرض دائماً للاختراق ، وعدم الصمود أمام أى هجمة من شاب أو شابة فلسطينية ، يبلغ بها اليأس منتهاه ، فتفجر نفسها في قلب المدن الإسرائيلية المدججة بالسلاح !

لقد كان من أهم شروط شارون على السلطة الفلسطينية إيقاف الهجمات الاستشهادية (والتي يسميها إرهابية !) لمدة شهر أو حتى لمدة أسبوع ، ولم تستطع السلطة تحقيق هذا المطلب المستحيل ، لأنه في ظل الاحتلال الجاثم على الصدور والمدنس للأرض ، لا يمكن للشباب المتحمس أن يمسك نفسه عن التعبير ، الذي لم تعد أمامه وسيلة أخرى سوى التفجير . وهذا معناه ببساطة أنه ما دام هناك احتلال فسوف تكون مقاومة ، ومن حق هذه المقاومة ، بل من واجبها أن تتخذ لنفسها كافة الوسائل لإغلاق راحة الاحتلال ، حتى يجلو عن الأرض ، ويتوقف عن العسف والطغيان.

لقد ظل الإسرائيليون لسنوات طويلة يزعمون للعالم كله أنهم ضحايا مساكين ، يعيشون وسط العرب المتعصبين ، الذين يسعون لافتراسهم . ولكنهم من خلال ممارسة احتلالهم لفلسطين ، ومحاولات إذلالهم للشعب الفلسطيني ، تكشف للعالم كله أنهم لا يختلفون بل يفوقون النازيين ، إلى درجة أن بعض البلاد الأوروبية راحت تطلق عليه مصطلح (النازيين الجدد) .

ومن ناحية أخرى ، فإن البلاد العربية لم تستخدم - حتى الآن - كل أسلحتها أو حتى بعضها ضد إسرائيل ، ليس خوفاً منها ، وإنما مراعاة للدولة الكبرى التي تساندها وهي الولايات المتحدة الأمريكية . ولعل هذه الدولة قد أدركت - بعد فوات الأوان - أن الكراهية التي تتزايد في نفوس الشعوب ضدها إنما نشأت بسبب مساندتها لإسرائيل . وأنا شخصياً أتعجب : ما ذنب الشعب الأمريكي الطيب لكي يتحمل كل هذه الكراهية من العالم بسبب وقوف حكومته القصيرة النظر إلى جانب إسرائيل ؟ !

أعود للحل السريع ، والحاسم ، والذي لا أرى غيره في الوقت القريب وهو ضرورة نشر قوات دولية لحفظ السلام بين إسرائيل والفلسطينيين ، وسوف يوفر هذا الحل التهدئة المطلوبة على الجانبين : لأنه سوف يحمي الفلسطينيين من عسف الاحتلال ، ويمنع عن إسرائيل هجمات الاستشهاديين . . بعد ذلك ، يمكن أن نتحدث عن المفاوضات : متى تبدأ ؟ وكيف تدار ؟ وإلى أي هدف تتجه ؟

لا بد أن نعتزف بأن بعض القنوات الفضائية العربية قد تقدمت على القنوات الأرضية ببعض النقاط . ولم يأت ذلك من فراغ ، وإنما جاء نتيجة دراسة جيدة لواقع المشاهد المعاصر ، ومعرفة ما يرضيه وما يجذبه ، ثم تقديم ذلك من خلال تقنية عالية، وإمكانات مادية وبشرية يبدو بالفعل أنها مدعومة بدون حدود . وإذا عرفنا مثلاً كم يتكلف فريق المراسلين إلى مكان أى حدث فى العالم ، من مواصلات ، وإقامة، وموافقات مسبقة تتيح له حرية الحركة والتصوير ، وما يتطلبه ذلك من أموال وعلاقات لأدركنا أن ما تعرضه علينا قناة تلفزيونية واحدة قد يصل ببساطة إلى ملايين الجنيهات .

وفى غمرة هذا النجاح ، راح العرب - كالعادة - يضربون بعضهم بعضاً تحت الحزام ، وطبعاً هذا ممنوع فى الملاحمة ، لكنه أصبح مسموحاً به فى الإعلام الفضائى الذى تستخدمه الدول العربية ضد بعضها بل وضد مصالحها ، إلى حد أن المشاهد الذكى يمكنه أن يتبين بعض الأصابع الأجنبية الماكرة تحرك الكثير من الخيوط . وإلا بماذا نفسر مثلاً قيام قناة فضائية معينة بمواصلة الهجوم على مصر ، ومحاولاتها المتكررة التركيز على أى سلبية قد تلتقطها من هنا أو هناك، وذلك فى نفس الوقت الذى تخرس فيه هذه القناة تماماً عما يحدث فى المكان الذى تبث منه ، أو حتى فى الأماكن المحيطة به.

لقد كنا نتمنى للإعلام الفضائى العربى أن يكون على مستوى مثيله فى الغرب من حيث الكفاءة وسرعة تقديم الخبر والعمق فى تحليل

المعلومة من أجل مزيد من تنوير المواطن العربى ، الذى يحتاج بالفعل إلى أن يعيش أحداث العالم المعاصر ، وقد أصبح - كما يقال - قرية صغيرة . لكن الملاحظ أن (النوايا) معطوبة ، وأن الوسائل الجيدة قد فسدت فى أيدى البشر ، وأن الأهداف النبيلة التى ندعو إليها مثل النهضة والصمود فى عالم المنافسة الحرة مع الأخذ بوسائل التقدم الحقيقية ، قد غابت - مع الأسف - عن تلك القنوات الفضائية العربية.

وبالطبع سوف يزدى هذا الوضع إلى ردود أفعال تكلفنا الكثير . فلنكنى نواجه قناة فضائية عربية (مغرضة) لابد أن ننشئ قناة عربية تقوم بالرد عليها ، وتصحيح الحقائق التى تقلبها . وهكذا ننتقل من ساحة الصراع العسكرى على الحدود إلى ساحة الحرب الكلامية التى لا يسمعها إلا أبناء العالم العربى ، تاركين المجال مفتوحاً وواسعاً للإعلام الغربى لى يشوه الصورة العربية بأسوأ مما هى سيلة . .

هل نقول للقائمين على هذه الفضائيات : رفقاً بأبناء الوطن العربى ، وخاصة فى تلك المرحلة التى نحتاج فيها إلى التضامن بدل الفرقة ، وإلى التفاهم بدل التشردم، وإلى المسامحة بدل التعصب . . أم نقول لهم : إنكم تشترون ببيع المبادئ القومية ثمناً قليلاً ، وأنكم تلوثون السماء العربية الصافية بما تبثونه فيها من برامج العداء والكراهية . . وأخيراً لابد أن ننق فى وعى المواطن العربى الذى سوف يلفظ - عاجلاً أو آجلاً - كل ما يعارض قيمه ومبادئه .

الفيديو كليب

ظللت فترة طويلة لا أعرف بالتحديد معنى هذه الكلمة ، إلى أن علمت أخيراً أنها تعنى ببساطة إخراج الأغنية للتلفزيون ، بمعنى أن يتم تصوير المطرب أو المطربة وهي تغنى فى مشاهد متتالية ، وتكون الخلفية بعض المناظر الطبيعية ، مصحوبة بمجموعة من الراقصين والراقصات لإضفاء قدر من الجاذبية أو الإبهار على الأغنية . وقد نشأ هذا الأسلوب منذ حوالى عشرين سنة فى الغرب ، وكان الدافع إليه هو الملل من نمط المطرب الذى يجلس على كرسي ، أو الذى يظل واقفاً أمام الميكروفون لفترة قد تطول أو تقصر . ولأن الغربيين يغيرون دائماً من (الموضة) فقد اختصروا زمن الأغنية إلى ثلاث دقائق فقط (لاحظ أن بعض أغانى أم كلثوم عندما تقرب من الساعة) ، ثم عندما شعروا بالحاجة إلى شئ آخر مختلف أضافوا للأغنية المصورة فى التلفزيون عدة مناظرة أو مواقف لإبعاد الملل عن عيون المشاهدين . ثم . . ثم انتقل هذا الأسلوب إلينا ، وبالطبع رحنا نحاكبه ، ونسرف - كالعادة - فى المحاكاة ، إلى حد وصلت فيه الأغنية المصورة إلى حالة من الهيسترى ، التى يغلب فيها المنظر المساعد على الصوت والحن والأداء . ولأن أغانى الشباب تفتقد إلى عنصر أو أكثر من عناصر هذا المثلث الهام ، فقد أسرف مخرجو الفيديو كليب إسرافاً خرج بهم عن العرف والتقاليد ، بحيث أصبح النظر إلى بعض الأغانى المصورة بهذا

الشكل عبارة عن استعراض شبه عار لمجموعة من الفتيات ، اللاتي يستعرضن أجسامهن ، ولا يضمن أى شئ إلى معنى الأغنية ، أو لحنها .

والسؤال الآن : هل نلوم المطرب الذى قبل هذا العمل ؟ أم نلوم المخرج الذى صمّمه ونفذه ؟ أم نلوم الرقابة على التلفزيون التى تسمح بعرضه على شبابتنا ، من الأولاد والبنات ، الذين فى سن المراهقة ، والذين يشكو الكثير من أولياء أمورهم حين يشاهدون هذه الأغاني تعرض صباحاً ومساءً ، ودون إعلان عنها حتى يمكن تجنبها ، أو إغلاق التلفزيون عند بثها . حدثنى واحد من هؤلاء وهو غاضب جداً : كيف يقوم تلفزيون الدولة بهذا العمل ، ويرضى المسئولون فيه بعرض هذه الصور الخليعة على أبنائنا ؟ أما الآخر فقد أضحكنى بمرارة عندما قال لى : والنبي يا أستاذ ، أرجو أن تكتب عن هذا الذى يسمونه الفيديو كلب (قالها بفتح الكاف وبسكون اللام).

والواقع أن الفن لا ينبغي أن يصدّم معاصريه ، بل عليه أن يعبر عنهم ، وأن يكون بصدق مرآة حقيقية لهم . وإذا كانت هذه القاعدة تطبق بحذافيرها فى الغرب ، فلماذا لا تطبق عندنا ، خاصة وأن تاريخنا الفنى حافل بالعديد من الأعمال المتميزة ، كما أن الموروث الشعبى يزخر بمادة ضخمة ومتنوعة يمكن الاستمداد منها . وأخيراً فإن الفن الحقيقى هو الذى يسعد الناس ، وليس هو الذى يجلب لهم العكفنة !

الفيزا كارت وتوابعها

اندعش صديقى حين علم أننى لم أستخرج فيزا كارت حتى الآن .
سألته : وما فوائدها . نظر إلى باستغراب شديد وقال : إنك لا تعيش
عصرك . فهى توفر عليك الكثير من الأعباء ، وبها تستطيع أن تشتري
بالتخفيض من بعض المحلات ، كما يمكنك أن تصرف بها نقوداً من أى
بلد فى العالم دون أن تحمل فى جيبك دولارات . قلت له : هذه أهم
فائدة. وبالفعل استعلمت وسعيت واستخرجت فيزا جميلة جداً عليها
صورتي الشخصية ، ولها رقم سرى لا يستخدمه غيرى . ولم أشعر
بأهميتها الفعلية إلا عندما سافرت إلى تونس وسحبت بها نقوداً
تونسية، ثم سافرت بعد ذلك إلى قطر وسحبت بها نقوداً قطرية ،
وأصبحت قاعدتى ألا أبحث عن دولارات . ولا أحملها معى، وأظل خائفاً
على ضياعها منى فى زحام المطارات أو الفنادق .

لكن كما يقول المثل المصرى القديم : جات الحزينة تفرح ما
لقيتشى لها مطرح . والذى حدث أن عدداً من شياطين المصريين قد
أساءوا استغلال هذه الفيزا كارت ، فراحوا فى الخارج يسحبون بها
الدولارات لكى يحاسبهم عليها البنك بالسعر الرسمى ، الذى كان أقل
من بكثير من سعره فى السوق السوداء . وطبعاً فتحوا بذلك ثغرة تعتبر
الأولى فى نظام التعامل المصرفى السريع ! ! لهذا قررت الحكومة -
حفاظاً على النقد الأجنبى الذى راح يتسرب بهذه الطريقة إلى الخارج -
تحديد المبلغ الذى يصرفه المصرى بالفيزا كارت فى الخارج . ولا شك
أنه إجراء مهم . يفيد البلد . لكنه يضر أحياناً بمن يحتاج إلى مبلغ كبير

من أمواله الخاصة . وهذا يعنى أن الفيزا لم تعد صالحة لكل الأحوال ، وإنما لحالة واحدة فقط يجرى التعامل فيها بالمبالغ البسيطة ، أو كما نقول بمصروف الجيب فى الخارج ! !

ثم حدث الأسوأ . وهو زيادة نسبة العمولة التى تحصلها البنوك على كل عملية صرف يقوم بها المصرى فى الخارج ، ولذلك أصبح المبلغ الذى يدفعه المصرى بالجنيه عندما يعود مبالغاً فيه عن القيمة الحقيقية التى صرفها فى الخارج .

وسوف أضرب مثلاً واحداً على ذلك . فقد سحبت وأنا فى قطر مبلغ 2700 ريالاً ، أى ما يعادل 740 دولار وعندما رجعت - وكان ذلك قبل إطلاق حرية الجنيه المصرى - وجدت البنك يطالبنى بمبلغ 3635 جنيهاً - أى أنه حسب الدولار بما فيها عمولته ، بأربعة جنيهاً وتسعين قرشاً . . فى حين أن سعرد الرسمى حينئذ كان أربعة جنيهاً وكذا وأربعين قرشاً ! ! قلت لصاحبى ، الذى كان متحمساً للفيزا كارت: هل رأيت ؟ لقد أخذوا منى أكثر مما ينبغى . فرد ببساطة : لكن ألم تكن المسألة عصرية ومريحة لك ؟ بلغت ريقى وسكت مرغماً ، وأنا على يقين كامل من أن كل التطورات العصرية تقع بتبعاتها على المواطن الطيب ، فى حين أن الذى يستفيد منها هم الأشرار وحدهم !

بقى سؤال أخير : لماذا تصر البنوك الأهلية عندنا فى إرسال فواتير الفيزا كارت باللغة الإنجليزية ، ولا تكتبها بالعربى الفصيح ؟ !

القاهرة - الفيوم ، وبالعكس

هل رأيت طريق القاهرة الفيوم الرائع ، الذى قامت الدولة
مشكورة برصفه ، وتقسيمة إلى ذهاب وعودة ، مع جزيرة واسعة
تفصل بينهما ، يمكن أن يتم تشجيرها فتصبح جنة ، كما يمكن أن تتم
إنارة الطريق كله بالتعاون بين محافظتى الجيزة والفيوم وبالتالى يصبح
من أجمل الطرق فى مصر كلها . .

لقد اذهشت كثيرا من عدم وجود أى استراحة على جانبى هذا
الطريق الرائع! والذى تظل حركة السيارات الخاصة ، وأتوبيسات
الرحلات السياحية رائحة وغادية عليه دون أن تتوقف للحظات فى
إحدى الاستراحات للاستجمام ، والتزود لما يلزم السائح أو المسافر من
وإلى الفيوم .

ومن العجيب أن الأرض الصحراوية الجرداء هى المنظر الوحيد
الذى يصاحب المسافر فى هذا الطريق ، مما يجعل المسافة تطول جداً
عليه إلى حد الملل والقرف ، بينما هو لا يتجاوز المائة كيلو !

لقد تساءلت وأنا أعبر هذا الطريق بالصدفة منذ عدة أيام : هل
وزارة السياحة على علم بالإمكانيات الهائلة التى يمكن أن تنشأ على

هذا الطريق ؟ وأين المستثمرون الذين يبحثون عن الربح الوفير الذى يمكن أن تقدمه إليهم الفرص المتاحة على جانبيه ؟ وكم عدد الشباب الذى يمكن تشغيلهم فى الاستراحات والخدمات التى تقام عليه ؟

ثم هل حدث اجتماع واحد بين محافظتى الجيزة والفيوم حول إمكانية استغلال وتطوير هذا الطريق بحيث يرجع العائد الضخم منه على أهالى المحافظتين ؟ وإذا كان قد تم فما هى نتائجه ؟

إن الفيوم من أعرق وأجمل محافظات مصر . وأرضها الخضراء مليئة بالخير، وأهلها البسطاء يستحقون الكثير مما يمكن أن تقدمه لهم المشروعات السياحية الواعدة لبلدهم .

أتمنى أن تكون الفيوم بالنسبة لأهالى القاهرة الكبرى منطقة جذب سياحى ، ليس فقط فى المناسبات والرحلات المدرسية ، وإنما على مستوى الأسرة المصرية ، التى يمكن أن تجد فى قلب تلك البقعة الخضراء مكاناً تسعد فيه بقضاء يوم جميل ، وأن تعود منه محملة ببعض خيرات الريف المصرى ، وفى مقدمتها العنب الفيومى ، والدجاج الفيومى . . إلى جانب استنشاق قدر من هواء الحقول النقى ، والتمتع برؤية بركة قارون ، مع الاعتبار بما فعله الله بصاحبها !

القرية المنتجة

يفيظنى جداً أن يطلب أهل المدينة من القرية أن تكون منتجة ، وهم أنفسهم لا ينتجون ، بل ويقصدون أحياناً أن يأتى إليهم إنتاج القرية وهم نائمون ، وفى كل الأحوال فإتاهم يريدون أن يجعلوا القرية تكفى نفسها بنفسها كما كانت (أيام زمان) ! والواقع أن هذه (الأيام زمان) لم تعد موجودة ، كما أنها لن توجد فى المستقبل ، نظراً للتطورات التى لحقت بالإنسان فى كل من المدينة والقرية على السواء، ليس فقط عندنا ، بل فى كل أنحاء العالم . والذى يريد أن يتأكد من ذلك عليه أن يقوم بحسبة بسيطة بين عدد المتعلمين فى أى قرية مصرية منذ عشرين أو ثلاثين سنة وبينهم الآن ، وحسبة أخرى بين عدد المنازل التى بُنيت بالطوب الحجرى والمنازل ذات الطوب اللبن (النّى) ، وحسبة ثالثة بين عدد منازل القرية التى كانت تشرب من (الطرمية) والتى تشرب الآن مباشرة من الحنفيات ، ثم أخيراً عدد أجهزة الراديو والتليفزيون والفيديو التى انتشرت فى القرية ، وحلت محل (السامر) الذى لم يكن يظهر بها إلا فى أيام معدودة ، ومناسبات قليلة جداً طوال العام .

صحيح أن كل بيت فى القرية كان لديه الفرن الذى يخبز فيه ، والبقرة التى تدر اللبن ، فتخرج منه الزبدة والسمن والجبن ، ومجموعة الطيور التى تربي فى الحوش كالأوز والبط والدجاج والحمام، التى يستخلص منها اللحم الأبيض ، فإذا أضيف إلى ذلك بعض الخضر والفواكه التى تأتى من الحقول لم يعد هناك ما يدفع ابن القرية إلى شراء شئ من المدينة ، اللهم إلا ملابسه ، وأدوات عمله .

لكن سنة التطوير التي شملت كل المجالات ، لم تستثن القرية ،
التي أدخلت البوتاجاز والثلاجة والتليفزيون وكل وسائل التقدم الحضارى
الحديثة ، وهذه (الأجهزة) غيرت من بعض العادات التقاليد التي عرفتها
القرية المصرية منذ آلاف السنين ، وأدخلتها بقوة إلى قلب العصر
الحديث، بل إن أساليب الزراعة القديمة قد بدأت تحل محلها أساليب
جديدة، فمثلاً غمر الأرض بالماء ثبت أنه أقل فائدة من ريها بالرش أو
التنقيط ، وزراعة محاصيل معينة ظهر أنها تدر ربحاً أكثر من محاصيل
أخرى لم يكن يعرف غيرها الفلاح .

لقد تغير كل ذلك ، والوحيدة التي يبدو أنها لم تتغير هي نظرة أهل
المدينة للقرية المصرية . فهم يريدونها أن تظل على حالها كما كانت
بالأمس القريب ، بل والأمس البعيد ! لذلك فإتنى أقول لهؤلاء : أن القرية
المصرية كانت منتجة في الماضي ، وما زالت منتجة في شكلها الجديد .
والدليل على ذلك أنك إذا تجولت في الريف المصرى كله لن تجد شبراً من
الأرض القابلة للزراعة غير مزروع ! والدليل على ذلك أيضاً أن الإنتاج
الزراعى يتزايد باستمرار ، وقد شهدنا ما حدث لمحصول الأرز هذا العام.
فقد زاد الإنتاج عما تتطلبه حاجة البلاد . وتمثلت المشكلة في كيفية
التصدير ، وهذا من صميم اختصاص أهل المدينة ؛ فماذا فعلوا ؟

تحية للقرية المصرية التي تنتج في صمت ، وتحية للفلاح المصرى
الذى ما زالت تغطى ريشته العبقريّة أرض مصر السوداء . . باللون
الأخضر !

القصاص والثأر

فجأة وعلى غير توقع ، وجد العرب والمسلمون أنفسهم - عقب أحداث سبتمبر المروعة بالولايات المتحدة الأمريكية - فى معسكر وحد ، لا يتم التفريق فيه بين الاعتدال والتطرف ، ولا بين الصداقة والعداوة ، ولا حتى بين الحوار والمقاطعة . وإذا كانت دوافع الغضب الأمريكى متصورة لدى أفراد أو جماعات أمريكية قامت بالاعتداء على عرب أو مسلمين أمريكيان بالجنسية ، فما الذى يجعلها مبررة فى بلجيكا أو استراليا ؟ وهكذا لا يمكن أن نجد تفسيراً لذلك إلا فى روح الكراهية الكامنة فى النفوس ، والتى تنتظر أدنى فرصة لكى تدفع هؤلاء المتهمين إلى الاعتداء على العرب والمسلمين ؟ إن الجاليات موجودة فى كل بلاد العالم . ولا يتصور أحد أن يتم الاعتداء عليها بمجرد أن البلد الذى تنتمى إليه قد اتخذ موقفاً سياسياً مختلفاً مع البلد الذى تقيم فيه . وإذا أبعدنا فى الخيال ، فأقصى ما يمكن تصوره هو ترحيل الجالية إلى بلدها المعادى خوفاً على حياتها ومصالحها من اعتداءات الشعب المحلى . أما ما شهدناه أخيراً فى أمريكا واستراليا فإنه ينتمى بدون شك إلى نمط من الهمجية والوحشية وعدم التحضر . حكى لى صديق قادم من فرنسا أن ركاب الأتوبيس قد تركوا بمجرد أن صعد فيه ، وهو بالطبع يحمل هينته العربية البادية من لون شعره وعينه ! إلى هذا الحد أصبح (العربى) مخيفاً ينبغى تجنبه ، والابتعاد عنه ، وقد سمعنا أنه لا يذهب إلى أى مطار أوروبى أو أمريكى إلا ويتم تفتيشه بقسوة ، وكأنهم يقولون له : نحن نفضل ألا تصعد إلى الطائرة ؟ وهكذا تحول حادث واحد إلى تحطيم أسس علاقة تاريخية بين الغرب والمسلمين تجاوزت الألف عام ، وصلات متعددة ترجع لأكثر من مائتى عام

فى العصر الحديث.

ألا يجعلنا هذا الموقف نعيد النظر فى تلك العلاقة ، ونظروها ، وأنسبها ، ومجالاتها ، وآفاقها ؟ ألا يدفعنا ذلك إلى وقفة مع الذات ، ومع الآخر لوضع النقاط على الحروف وتحديد من المخطئ ومن المصيب ؟ ولكى تصبح الأمور أكثر وضوحاً علينا جميعاً أن نبدأ من نقطة أساسية وهى فشل كل من المسلمين والغرب فى إقامة علاقة تعايش ، على مستوى طيب ، لتتيح للطرفين معاً أن يحصلوا على أكبر الفوائد الممكنة ، وأن يتجنبوا فى نفس الوقت أكبر قدر من الخسائر .

ولكى نبدأ من البداية الحقيقية ، أطرح هنا اقتراحاً محدداً ، وهو يتمثل فى ضرورة التفرقة بين الثأر والقصاص . أما الثأر فمفهومه بدائى ، كانت تلجأ إليه القبائل المتناحرة ويتمثل فى قتل القاتل أو أى شخص آخر مساو له ، وقد يتجاوز أصحاب الثأر فيقتلون عدداً كبيراً من أفراد القبيلة فى مقابل قتلهم . والمهم أن هذا يحدث عادة بعيداً عن قانون ينتظم الجميع . أما القصاص وهو المفهوم الذى جاء به الإسلام فيعنى أن تقوم (الحكومة) بالقبض على القاتل نفسه ، وليس أى شخص من أسرته ، ثم تقتص منه ، أى تقتله فى مقابل عملية القتل الذى قام بها ، ولا يتم ذلك إلا بعد أن تعرض على أهل القتل (الدية) وهى عبارة عن تعويض مالى كبير ، فإذا قبلوه ، وعفوا عن القاتل كان بها ، وإلا فإنه يقتل . وقد عبر القرآن الكريم عن هذه العملية بالعبارة الرائعة التى تقول (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) أى أنه على الرغم من أنه قتل للقاتل إلا أنه يمنع ذلك فيما بعد من خلال الردع ، كما أنه قد يتضمن العفو ، فينجو القاتل بفضله . هذا هو أحد مفاهيم الإسلام الراقية . فهل يدركها الغرب ؟ وهل نجح المسلمون فى نقلها إليهم لكى يدركوا مدى عدالة الإسلام وتسامحه؟

القناة الثالثة . . عفواً

بدأت هذه القناة واستمرت خفيفة الظل ، سريعة الإيقاع ، خالية من التكلف والجمود اللذين يسيطران عادة على القناتين الأولى والثانية. والواقع أنها ضمت مجموعة من المذيعين والمذيعات البسيطات والبسطاء ، نجحوا فى أن يقدموا لنا لوناً متميزاً ، ويكاد يكون شبايباً ، تماماً كما سبق أن أنشأت الإذاعة المصرية العريقة إذاعة الشرق الأوسط التى كانت قريبة جداً من هذا اللون . وبهذا الشكل سبقت القناة الثالثة نظيراتها من القنوات الفضائية التى نشاهدها حالياً فى المنطقة .

لكننا فوجئنا فى الآونة الأخيرة ، وتحت رئاسة مذبة قديمة ، أن القناة الثالثة قد فقدت شكلها ولونها وحتى طعمها ، ويبدو أن قيوداً وضعت على المذيعين والمذيعات فيها جعلتهم يتصرفون بصورة غير طبيعية ، كما أن بعض البرامج التى حملت أسماء أجنبية لم تعجب الجمهور المصرى الذى قد يعجب بالمعاصرة أحياناً لكنه لا يرضى بغير الأصالة العربية .

قرأت الكثير عن انتقادات موجهة للقناة الثالثة وسمعت أكثر من الذين كانوا يشاهدونها ، واضطروا آسفين إلى إغلاقها . وقد دفعنى ذلك للتساؤل : هل يصلح المذيع ، حتى ولو كان جيداً ، أن (يدير) قناة تلفزيونية أو إذاعية ؟ وهل من الضرورى أن ينتقل نجاحه كمذيع إلى نجاحه كمدير ؟ أؤكد أن الإجابة بالنفى . وسوف يظل من أخطاء الإعلام

أن تسند المناصب القيادية فيه لأصحاب المهنة الإعلامية المحترفين .
ويكفى أن أنكر أن أبرز عيوب هذا الإسناد يتمثل في نفى أو طرد
الإعلاميين المتميزين نتيجة الغيرة ، والقضاء على التنافس الذي يكون
دائماً لصالح الجمهور . أما الأمر الآخر فهو أن المهنة الإعلامية
تتضمن قدراً كبيراً من الموهبة والمؤهلات الشخصية للنجاح في حين
أن العمل الإداري يحتاج إلى متطلبات أخرى قد لا تتوفر في الإعلامي
الناجح . وفي كل الوسائل الإعلامية الأجنبية لا يمكنك أن تتبين أسماء
من يديرون العمل ، فقط تقرأ وتسمع وتشاهد إعلاميين متألقين ، يقدم
كل منهم أفضل ما لديه لكي يمتع الناس . أما نحن فقد جعلنا الإعلاميين
الموهوبين يتحولون إلى إداريين ، فيفشلون في الإعلام والإدارة معاً .
نفس الشيء ألاحظه أيضاً في الصفحات الأدبية بالجراند ، وذلك عندما
يتولى شاعر أو قصاص رئاسة تحرير صفحة أدبية معينة ، فنجد
يحجب زملاءه وربما من هم أكثر موهبة منه في الشعر أو القصة بدافع
الغيرة من أعمالهم المتميزة ، وظناً منه بأن يتفرد وحده في الساحة .
كذلك رئيسة أو رئيس القناة الذي (يغار) ممن هم أصغر منه سناً ،
وأعلى موهبة . .

تمنياتى للقناة الثالثة أن تعود سيرتها الأولى ، في عصر إعلامي
هي أحوج ما تكون فيه إلى التلقائية ، وخفة الظل .

مرة أخرى ، راحت الهمهمات تدور حول الكتاب المدرسى : من يخصصه ؟ ومن يولفه ؟ ومن يطبعه ؟ ويبدو أن هذه الأسئلة الرئيسية الثلاثة أصبحت مترابطة ، وإذا حاولت أن تفصل بينها وجدت خيوطاً وحبالاً متشابكة ، كما أن الاقتراب منها يكاد يكون مغامرة محفوفة بالمخاطر . ومع ذلك لابد من ابداء رأى فى الموضوع من أجل مستقبل الأجيال القادمة ، والتي إذا علمناها اليوم بصورة جيدة فسوف تتحمل المسؤولية غداً على النحو المأمول . .

الملاحظ أن (الكتاب المدرسى) يخرج فى كل عام للتلاميذ ويوزع عليهم ، لكنهم ما يلبثون أن يتركوه فى ركن مهجور من البيت ، ويسرعوا بشراء (الكتب المساعدة) ، والتي أصبحت الآن متعددة . لماذا؟ لأن التلميذ يجد فيها نفس المادة العلمية التى توجد فى كتاب الوزارة ، مضافاً إليها المزيد من التبسيط ، والشرح ، والأسئلة والمصحوبة بإجاباتها الصحيحة ، وهنا أتساءل ، كما سبق أن تساءلت فى مقال سابق: لماذا لا يتم تقرير هذا الكتاب المساعد بدلاً من كتاب الوزارة ؟ ولماذا نصر على أن يظل لدينا وسيلتنا مواصلات تؤدى إلى نفس الهدف بدلاً من وسيلة واحدة أبسط وأسهل وأكثر وضوحاً ؟ ثم من الذى يولف الكتاب المساعد ؟ لو تأملت الأسماء لوجدتها لعدد محترم جداً من كبار الموجهين السابقين فى مختلف المواد المدرسية ، يعنى ناس عندهم خبرة وكفاءة وتجربة طويلة فى تقدير عقلية التلميذ ، ومعرفة ما يحتاج إليه وما لا يحتاج . . وفى نفس الوقت لو تأملت

كتاب الوزارة لوجدت أسماء مؤلفيه مجموعة من المدرسين ،
والمدرسين الأوائل ، الذين اجتاز كتابهم المسابقة التي يحكم فيها كبار
الموجهين بالوزارة ، وأحياناً من خارجها . يعنى لدينا هنا جهد مكرر
يمكن أن يختصر ببساطة إلى جهد واحد ، وسوف يؤدي إلى نفس
النتيجة ، ومن أقصر الطرق .

ليست المسألة تقف عند هذا الحد ، فإن (المدرس الخصوصي) قد
أتقن هو الآخر مهنته ، وأصبح على معرفة كاملة بمفردات المقرر
الدراسي ، بحيث يمكنه أن يلخصه للتلميذ في ورقات معدودة ، ومن
المعجب أن التلميذ يكتفى بهذا القدر ويدخل الامتحان وينجح . . وهكذا
أصبحنا نجد أنفسنا أمام ثلاث مراحل : مرحلة كتاب الوزارة الذي يتم
تسلّمه وإهماله ، ثم الكتاب المساعد الذي قد يعتمد عليه بضع التلاميذ
من ذوي الدخل المحدود ويساعدهم في قراءته أولياء الأمور ، وأخيراً
مرحلة الدروس الخصوصية التي تقفز فوق المرحلتين السابقتين ،
وتقدم خلاصة المعرفة المدرسية للتلميذ في شكل حبوب مركزة تشبه
الفييتامينات !

إنني أمام هذه المأساة أكاد أقف حائراً . فلا الوزارة تستطيع إلغاء
الكتاب المدرسي . ولا أي جهة غيرها يمكنها أن تمنع الكتاب المساعد.
أما محترفو الدروس الخصوصية فإنهم قد أصبحوا مثل النمل أو
الصراصير التي غزت المطبخ ، ولم يعد يوجد حل لها إلا في التطهير
الكامل للمكان ، بما في ذلك رش جميع أركانه بالمبيدات !

الكتاب كهدية

عندما يزور المصريون بعضهم بعضاً يحملون معهم فى الغالب أنواع الهدايا التى تتراوح بين الفاكهة ، والحلويات . وإذا كانوا قادمين من الريف حملوا معهم الخبز والأرز والبيض وبعض الطيور ، إلى جانب الفطير المشلتت والعسل الأبيض . أما فى الأحياء الراقية فيمكن أن تكون الهدية عبارة عن باقة ورد (طبيعى أو صناعى وأخيراً مجفف) وإن كان ذلك فى أضيق الحدود .

أما فى الأعياد والمواسم ، فتقوم كروت المعايدة والاتصالات التليفونية بدور الهدايا . وفى الآونة الأخيرة ، بدأت تشيع وخاصة بين الشباب رسائل التليفون المحمول لنفس الغرض وبعضها مكتوب كما أن بعضها الآخر مصور . أما هدايا القادمين من السفر الخارجى، فتتمثل عادة فى الملابس ، الحريمى والرجالى (قمصان وكرافات) ، وفيما يتعلق بهدايا الحجاج العائدين تكون تارة هى السبحة أو السجادة ، وتارة أخرى هى الجلابيب والعباءات .

وهكذا تستعد هدايا المصريين وتنوع حسب الظروف ، وتبعاً للبيئة الاجتماعية والثقافية . لكن الملاحظ أنها تخلو كلها من (الكتاب) كهدية يمكن أن تحمل معنى المودة والتآلف . ومن المعروف أن التهادى بالكتب يحتل فى الغرب مكانة كبيرة، وقد عاش بيننا الغربيون فترة طويلة ، لكنهم لم يستطيعوا أو لم يريدوا أن ينقلوا إلينا تلك العادة الجميلة . قد يقال لأن نسبة الأمية لدينا كبيرة . فليكن . لكن لدينا فى المقابل نسبة كبيرة من المتعلمين والمتقنين . وبذلك يصبح السؤال : لماذا لم يصبح (الكتاب) بالنسبة لهذه الفئة موضع تقدير ، حتى يمكن تبادله ، وإهداؤه . .

والواقع أن الكتاب يعتبر من أجمل الهدايا التي يمكن أن تحل محل الكثير من الهدايا المتداولة في مجتمعا ، خاصة وأن بعض تلك الهدايا لم يعد يتمشى مع العادات الصحية في الغذاء ، كالحلويات ، أو النشويات المليئة بالدهون . كذلك فإن الكتاب - كما هو معروف - من الهدايا التي تبقى لفترة طويلة ، بل إنه يصلح لكي يعاد إهداؤه إلى آخرين . وهكذا فإن فائدته طويلة الأجل ، ومضاعفة ، وذلك بخلاف الهدايا المتداولة التي لا تلبث سوى فترة قصيرة ، كالورود مثلاً ، التي تذبل بعد يوم أو يومين ، أو الجاتوه الذي يفسد إذا لم يؤكل في نفس المدة تقريباً .

إن دخول الكتاب في دائرة الهدايا سوف يدفع القائمين على نشره وتوزيعه إلى مزيد من العناية بشكله ، وتوفيره بصورة جميلة وجذابة ، كذلك فإن المؤلفين سوف تنفتح أمامهم آفاق واسعة ، ومجالات متعددة في سبيل الاستجابة لأذواق الناس .

عندما كنت في فرنسا وجدت الناس هناك يتهادون غالباً إما بالكتب أو بالاسطوانات . وكلاهما من وسائل الثقافة الرفيعة . ولديهم في هذا المجال طرائف . من ذلك أن صديقاً لي مرضت صديقتة ، فآلح على في الذهاب معه لشراء هدية لها . وتوقعت أنه سيشترى لها ورداً أو لعبة ذهبية ، لكنه دخل مكتبة ، وسأل البائع عن كتاب يتحدث عن استنبات الزهور والعناية بها . أما الآخر فاشترى لصديقتة كتاباً عن الفوريلا يمتلئ بالصور المرعبة ، وعندما سألته عن رد فعلها ، أجاب : كانت في غاية السعادة ، وقطعت بعض الصور منه لكي تعلقها على الحائط ! !

أتمنى أن يأتي اليوم الذي يصبح فيه (الكتاب) جزءاً من الهدايا التي نتبادلها في الأعياد والمناسبات ، فنتعلم منها ، ونعلم بها الآخرين ! !

الكتابة والاستجابة

يظن بعض الكتاب والكثير من القراء أن الكتابة عن أى خطأ فى المجتمع تعنى قيام الجهة المسئولة بإصلاحه على الفور . لكن هذا (الظن) لا يوجد له أساس من الواقع ، وإن كان يعتمد على أساس كبير من العقل والمنطق والحكمة . ومن قال أن الحياة تسير بهذه الأمور . إن اللامعقول يمثل جزءاً كبيراً مما يمارسه الناس فى حياتهم اليومية ، وما تصدره حكومات العالم من قرارات . واعترف أنني كنت من هؤلاء الذين يظنون أن الكلمة المكتوبة ينبغى أن يتم تنفيذها ، وأحياناً كنت أصرخ مع زملائي قائلاً : لماذا لا ينفذون ما نشرته الجرائد من أفكار ؟ أو لماذا لا يصلحون ما أشارت إليه من أخطاء ؟ لكن التجارب المتراكمة علمتني أنه ليس من الضروري أن يتم تنفيذ الأفكار بمجرد إعلانها ، أو إصلاح الأخطاء بمجرد التنبيه إليها . وذلك لأسباب عديدة منها أولاً أن المسئولين عن التنفيذ أو الإصلاح عادة ما يستكبرون تجاه ما يوجه إليهم ، ويقولون لأنفسهم وما الذى يدعونى لسماع كلام هذا الكاتب أو ذاك ، وهو ليس مسئولا . كما أنني لست مرعوسا له . ثانياً أن المسئول ينظر عادة أو دائماً للنقد على أنه جزء من سهام الحاقدين . وهؤلاء ينبغى عدم الاكتراث بهم . وبما يثرثرون به فى كتاباتهم التى لا تخرج عن كونها "كلام جرائد" ، وأخيراً فإن المسئول إذا ما وجد أن رئيسه لم يلفت نظره إلى المنشور فى الصحف حسب أن الأمر غير مهم، وبالتالي فإنه لا يستحق التنفيذ أو حتى مجرد الرد . وهكذا تتحول الكتابة بمرور الوقت ، وبعدم الاستجابة إلى أفكارها البناءة إلى مجرد

كلام فى كلام ، وتفقد الصحافة رسالتها الأساسية فى تقدم المجتمعات ،
والارتقاء بمستوى الأداء فيها .

صحيح أن هناك الكثير من النقد الذى يحمل التجريح ، وكذلك
الإساءة الشخصية لبعض المسئولين وهذا أمر غير مطلوب على
الإطلاق . فالذى يريد أن يصلح لا ينبغي أن يسئ إلى الأشخاص ، وإنما
يوجه اهتمامه إلى الإجراءات والقرارات والتوجهات بعيداً عن
الأشخاص ، وهناك العديد من كتابنا الصحفيين الكبار الذين لديهم مقدرة
فائقة على ممارسة هذا النقد الموضوعى البناء .

لكن الأمر الذى يظل محيراً هو أن بعض الأخطاء تكون ظاهرة
للعيان ، ولها تأثيرها السلبى على المجتمع ، ومع ذلك تظل سارية على
الرغم من كثرة التنبيه لها ، والكتابة عنها ، ومما أذكره فى هذا الصدد
أننى كتبت أكثر من مرة عن ضرورة إعلان تسعيرة محددة لبنديرة
التاكسى ، وتخصيص محلات لبيع الخبز بدلاً من الأرصفة والأكشاك
الخشبية ، والاهتمام بالسباكة عند بناء العمارات الجديدة ، وعدم وضع
مواسير المجارى فيها على واجهة الشوارع ، والقضاء على ظاهرة
التسول فى إشارات المرور ، ونزع السلالم التى يحجز بها بعض
السكان أماكن لسياراتهم من أمام العمارات ، وتوحيد شكل وحجم
المطبات الصناعية ، وتحريم استخدام الكلاكس للمناداة على الناس فى
بيوتهم ، وعدم التهاون فى عقاب مرتكبى الغش الزراعى والصناعى
والتجارى ، والتوسع فى إنشاء دور الحضانة لمساعدة المرأة العاملة .
وهذه فقط مجرد أمثلة مما نشرته هنا . وكنت أرجو وأمل وأتمنى أن
يحدث التوافق المنشود بين الكتابة . . والاستجابة !

الكلاكس

يعتبر الكلاكس فى كل بلاد العالم ، وخاصة التى اخترعت السيارات وتنتج منها على مستوى كبير ، مجرد آلة تنبيه لا يطلقها سائق السيارة إلا عن توقع كارثة ، مثل صدم أحد المشاة ، أو الارتطام المؤكد بسيارة أخرى . أما فيما عدا ذلك فإن السائق الذى يطلق الكلاكس يعتبر مخالفاً لقوانين المرور ، التى تحترم آذان الناس ، وتصونها من الإزعاج والضجة ، وكل ما يمكنه أن يؤثر على أعصاب الإنسان .

لقد عشت فى فرنسا ما يقرب من سبع سنوات ولا أذكر أننى سمعت كلاكس سيارة يتم إطلاقه بدون دأع على الإطلاق . وقد حدث أننى عندما اشتريت سيارة هناك ، كنت أخرج بها على الطرق السريعة ، أو الطرق الجانبية التى تخترق أحياناً الحقول الشاسعة والغابات ، فلا أجد سائقاً يطلق الكلاكس ! وقد حدث مرة أن صبحت بعض أصدقائى المصريين . وعندما وجدت الطريق خالياً تماماً ضغطت على الكلاكس لى أسمع صوته . وأتأكد من أنه يعمل . .

إلى هذا الحد ، كان الجميع يحترم قوانين المرور ، وخاصة فى هذا المجال الهام . وقد أسعدنى بحق أن يصدر السيد محافظ الإسكندرية قراراً بعدم استخدام الكلاكس ، وعندما زرت تلك المدينة الساحرة منذ

فترة . وجدتھا قد خلت من الضوضاء التي تسببھا كلاكسات السيارات .
بسبب أحيانا . وبدون سبب في معظم الأحيان

ومن حسن حظي أن لي صديقاً عاقلاً ، أحاول معه أن أحل تلك
الظواهر الشاذة في حياتنا ، وقد توصلت معه إلى عدة أسباب لانتشار
الكلاكس في المجتمع المصري ، منها أنه يستخدم للمناداة من السيارة
على شخص يسكن في أحد الأدوار العالية بدلاً من الصعود إليه . ومنها
أنه يستخدم بصورة عشوائية تماماً في مواكب الأفراح التي تعبر
الشوارع ، وتقلق راحة الناس في بيوتهم ، ومنها أن الكلاكس يستخدم
في (الشتيمة) . . ويحدث هذا في العادة بين أصحاب السيارات مع
بعضهم البعض . ومنها أخيراً أنه قد يستخدم لمعاكسة البنات بقصد
لفت أنظارهن . أما سيارات السرفيس وأحياناً بعض أتوبيسات النقل
العام فإنھا تستخدم الكلاكس انتقاماً من الناس . وهذا أمر يستحق
دراسته من علماء النفس لمعرفة الدوافع الكامنة وراء هذا السلوك
العدواني

حفظنا الله وإياكم من صوت الكلاكس . وخاصة عندما تكون في
حاجة إلى خمس دقائق فقط من الراحة في بيوتنا ، أو بعض التفكير
ونحن نسير على رصيف الشارع .

اللغة الأجنبية فى الابتدائى

لا شك أننا مقبلون على مرحلة جديدة من التواصل مع العالم تتطلب مزيداً من التعرف على ثقافتهم ، والاتصال المباشر بمختلف شعوبه . ولا يتأتى ذلك الأمر إلا من خلال اللغة . ولما كانت اللغة الإنجليزية بالذات قد أصبحت الآن هى اللغة العالمية الأولى ، فمن حق أبنائنا أن يتزودوا بها لكي يستطيعوا التواصل المنشود . والواقع أن مصر بحكم موقعها تمثل نقطة لقاء ثقافى وحضارى بين ثلاث قارات مباشرة ، هى أفريقيا وآسيا وأوربا . وقارتين غير مباشرتين هى أمريكا وأستراليا . ومن هنا فإنها منذ نشأة نظامها التعليمى فى القرن التاسع عشر تقوم بإعطاء أهمية للغة الإنجليزية بصفة خاصة ، تليها الفرنسية ثم الألمانية . ولست أدري لماذا أهملت كثيراً اللغة الأسبانية التى تتكلم بها كتلة هائلة من شعوب أمريكا اللاتينية . وفى الوقت الراهن برزت الحاجة إلى معرفة لغات آسيوية مثل اليابانية والصينية . إلى جانب الأندونيسية والماليزية والأردية

وقد كان المنهج العلمى التقليدى يقوم على تزويد التلميذ باللغة الأجنبية فى مرحلة الدراسة الإعدادية ، بينما يترك المرحلة الابتدائية (6 - 12) سنة لكى يتقن لغته القومية ، وهى اللغة العربية . ولا شك أن مرحلة تعليمية قد مرت فى النصف الأول من القرن العشرين شهدت

استيعاباً جيداً من جانب التلاميذ للغة الأجنبية ، وإجادة فى نفس الوقت من جانب المدرسين الذين كانوا يقومون بهذه المسئولية ، وكانت النتيجة أن تخرج عدد كبير من الجيل الماضى وهم يجيدون اللغة العربية إلى جانب لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية . وفى هذا الصدد يمكن أن أشير إلى المرحوم عبدالرحمن بدوى الذى لم يحصل على الدكتوراه من الخارج ، وكان يجيد مجموعة من اللغات أهمها الفرنسية والإنجليزية ، بالإضافة إلى الألمانية والأسبانية وطبعاً اللاتينية واليونانية . وعندما سألته أجابنى بحسم أنه تعلم اللغتين الأوليين فى المدرسة ، ثم أضاف إليهما الباقي بمجهوده الشخصى . لكن الدكتورة منى حسن بجامعة القاهرة أكدت لى أن تعلم اللغات وإجادتها يرتبطان بقدرة خاصة لدى بعض الأشخاص . وهذا يعنى أن الاعتماد على التعليم ليس إلا أمراً ثانوياً.

المهم أن قرار وزارة التربية الجديد بتعليم أبنائنا اللغة الأجنبية فى مرحلة الابتدائية من العام القادم ، نرجو أن يتحقق منه أمران : الأول أن يجيد لغة أجنبية منذ نعومة أظفاره ، وفى تلك المرحلة المبكرة من العمر ، وألا يطفى تعلمهم اللغة الأجنبية على تعلم لغتهم القومية ، وهى اللغة العربية ، وأعتقد أن الهدف إذا كان واضحاً فإن الوسائل المختلفة التى تؤدى إليه يمكن أن تكون محل نظر ، وهذا الهدف هو (إتقان اللغة العربية إلى جانب إجادة لغة أجنبية) والله ولى التوفيق .

آداب المحمول

دخل التليفون المحمول إلى مجتمعنا بغير استئذان ، وما لبث أن أصبح بسرعة جزءاً من حياتنا ، وارتبط استخدامه بالعديد من السلوكيات ، التى رأى فيها البعض مظهرية كدابة ، بينما اعتبرها البعض الآخر ضرورة عصرية من ضروريات الحياة .

لا شك أن كثيراً من الشباب يسرفون فى استخدام المحمول ، من خلال أحاديث طويلة ودريشة فارغة لا تجلب عليهم وعلى أسرهم إلا فاتورة مثقلة . ولا شك أن بعض قاندى السيارات يستخدمونه من قبيل إظهار الوجاهة والأهمية ، لكن التليفون المحمول أصبح مفيداً جداً فى حالات كثيرة ، فمثلاً توافره لدى الميكانيكى مهم جداً ، لكى نجده فى أى وقت ، ويسعفك فى أى موقف . ووجوده مع الكهربائى أو السباك من أهم ما يكون لنفس السبب . . وطبعاً التليفون المحمول مهم جداً للأطباء حتى يمكن للمرضى أن يتصلوا بهم عند حدوث أى أزمة عارضة .

لكن التليفون المحمول ، وإن كان ضرورياً فى بعض الأماكن ، فهو مرفوض فى بعضها الآخر ، ومن ذلك مثلاً وجوده مع التلاميذ فى المدرسة أو الطلاب داخل المحاضرات فى الجامعة ، أو الموظفين داخل الاجتماعات . ومن أسخف ما يحدث أن يدخل موظف إلى مكتب مدير مصلحة ، ومعه المحمول ، فيرن وهو يحدثه ، أو حتى قبل أن يحدثه ! كذلك من قلة الذوق أن يرفع صاحب المحمول الموسيقى المنبعثة منه ، وتسمع عالية داخل اجتماع لا يكون هو رئيساً له وقد شاهدت بعضهم

يترك الجرس يرن ، ولا يسرع بإسكاته إلا بعد وقت طويل ، دون أن يشعر باستياء الحاضرين ، وكظم الغيظ لدى رئيس الجلسة . .

إن تسجيل هذه السلبيات في استخدام المحمول يجعلنا نفكر جدياً في وضع مجموعة من الضوابط أو الآداب الخاصة به ، لأنه نمط غريب دخل إلى حياتنا ، فقد كنا من قبل نتوجه إلى مكان التلفون ، ولا نتحدث فيه إلا منفردين أو منعزلين عن الناس ، أما الآن فقد أصبح المحمول في جيوب الرجال ، وحقائب السيدات ، وفي أحزمة الشباب .. وليس هذا عيباً على الإطلاق ، وإنما العيب هو في سوء استخدامه، وعدم مراعاة الآداب العامة التي تدعونا إلى احترام الأكبر منا في السن والمقام ، وعدم انشغال المستمع عن المتحدث إليه أثناء الحديث ، وتجنب إزعاج الفرد لجماعة يبحثون معاً موضوعاً هاماً ، وأرجو أن تتأمل معي منظر الشخص الذي يرن محموله وهو في اجتماع ، فيتحنى عليه ، ثم يقوم متستراً لكي يتحدث فيه بعيداً عنهم ، وأحياناً يتحدث أمامهم بصوت عالٍ جداً . . وأسف من ذلك الضيف الذي يستقبله أهل المنزل فينشغل عنهم بالرد على محموله ، ويتركهم جالسين حزائي على حالهم ، آسفين لما أعطوه له من اهتمام . . أخشى إذا لم نضع آداباً للمحمول أن يتفلت الزمام ، ونجد أنفسنا في فوضى محمولية !

المال فى عيوننا

يشير تحليل المضمون المبدئى لمعظم الأفلام والمسلسلات التى يقدمها إعلامنا أن المال شر كله ، بدءاً من طريقة الحصول عليه بالعنف أو بالاحتيال ، وانتهاء باتفاقه أو تبديده فيما لا يفيد ، بل غالباً فيما يضر . والخلاصة أن المال لا يحقق السعادة ، بل إنه دائماً طريق الشقاء والتعاسة .

والواقع أن هذه نظرة قاصرة ، وهى ليست صحيحة على إطلاقها. لأنها قد تدفع الكثير من الشباب إلى كراهية المال ، وبالتالي إلى عدم الإقبال بحماسة على اكتسابه من مختلف الطرق الصحيحة التى تؤدى إليه . والحقيقة أن المال ليس شراً فى حد ذاته ، كما أنه ليس خيراً فى حد ذاته ، وإنما هو مجرد وسيلة يمكن أن يستخدمها الإنسان فى الخير أو الشر . لكن الثابت أن الناس فى كل زمان ومكان إنما يعملون ويبذلون جهودهم من أجل الحصول على المال الذى يحقق متطلباتهم أولاً ، ثم رغباتهم وأمنياتهم ثانياً . أما أن تتحول نظرة المجتمع إلى المال على أنه شر خالص، وأن الأغنياء كلهم يستحقون العقاب ، والتشقى فيهم ، فهذا ما ينبغى أن يعاد النظر فيه ، وأنا أقول ذلك لأن ثقافتنا تحتوى على الكثير ، والكثير جداً ، من مواقف الزهد فى المال ، وبالتالي احتقار من يسعى إليه ، والابتعاد عمن يحصل عليه .

وإذا كان صحيحاً أن التاريخ قد سجل لنا أسماء شخصيات ثرية جداً ، كان المال سبب طغيانها وعنادها مثل قارون الذى كانت مفاتيح خزانته يُرهب حملها جماعة من الأقوياء ، فإن التاريخ قد سكت عن

الكثير جداً من الفقراء التصماء ، الذين كان الفقر سبباً في ارتكابهم مختلف الجرائم بما فيها القتل ، والسرقه ، والخيانة والاعتصاب . وفي المقابل من ذلك هناك أمثلة مضيئة لأغنياء استخدموا أموالهم في الخير، مثل الصديق أبي بكر ، والصحابي عبدالرحمن بن عوف . إذن المسألة لا تتعلق بالمال في ذاته ، وإنما في أسلوب الحصول عليه ، وطرق استخدامه . وقد وصف القرآن الكريم المال بأنه (زينة) الحياة الدنيا ، وليس الآخرة طبعاً ، كما وصف أيضاً بأنه (فتنة) أى موضع اختبار ، يتميز فيه وبه الطيب من الخبيث ، والواقع أن نظرة الإسلام إلى المال نظرة معتدلة جداً ، فهو يعتبر أحد وسائل تعمير الأرض التي دعا إليها، لكن ينبغي ألا يتمكن من قلب المؤمن ، ويسيطر عليه ، كما قيل بحق إن المال إما أن يكون عبداً أو سيداً .

وعندما نقارن ذلك بنظرة الشعوب الأخرى إلى المال نجدها تضافى عليه قيمة بالغة . فالليونان يرون أن المال عصب الأعمال ، والتوراة تؤكد أن المال يحمى صاحبه ويصونه ، والتلمود يقول أن المال يظهر أى شئ ! وكان الأوروبيون في العصور الوسطى يرون أنك إذا بارزت بسيف من المال فسيكون النصر دائماً حليفك . ويقول الألمان : أن الله يحكم فى السماء ، والمال فى الأرض . ويرى الإنجليز أن المال هو الثمرة الناضجة فى كل مواسم السنة . ويقول الأسبان إن أفضل مؤسسة فى العالم هى المال ، والدانمركيون يرون أن المال أبلغ من دسطة خطباء فى البرلمان ، ويؤكد الفرنسيون أن المال يعتبر بالنسبة للإنسان يداً ثالثة ، ويقول الروس إن الشخص الذى لديه مال يستطيع أن يبتلع من ليس لديهم، وأقصى ما قيل عن المال إنه بدونه لا يمكن أن توجد بلد اسمها سويسرا .

المتنزهات العامة

المتنزهات العامة هى الحدائق العامة التى يجد الإنسان من وقت لآخر حاجة إلى الذهاب إليها ، ليمتع بصره بالخضرة والزهور ، ويستمتع إلى أصوات الطيور ، ويتقابل مع الطبيعة الجميلة فى لحظة ينسى فيها همومه ، ويحصل أحزان قلبه ، وليعود بعدها إلى عمله وهو أوفر نشاطاً ، وأكثر حيوية .

كم من هذه المتنزهات عندنا ؟ لا يوجد سوى مكانين اثنين ، حديقة الحيوان والقناطر الخيرية ، بينما راحت القاهرة ، والجيزة طبعاً، تطرد الخضرة ، وتصب مكانها الأسمنت والأسفلت حتى أن أشجار الشوارع كادت تختنق منهما .

لا مانع أبداً من أن تتسع المدن ، وتكبر ، وتتضخم ، ولكن من الضروري أن تحفظ لسكانها مساحة من المتنزهات العامة لكى يخرجوا إليها من بيوتهم يريحوا النفس والبدن ، ويستنشقوا الهواء والعبر .

أننى أحيى بعض المحافظات التى اهتمت بالخضرة فى شوارعها ، وبصفة خاصة فى مداخلها ، ولكنها ما زالت بحاجة إلى إيجاد متنزهات عامة لأبنائها .

ودعونى أصارحكم القول بأننى أحسد المدن الكبرى فى أوربا
كباريس وروما ولندن ، التى تمتلئ بالمتنزهات العامة فى قلبها ، وعلى
أطرافها . ومن المعلوم أن القاهرة كانت تتوسطها حديقة الأريكية ،
التي تم فى ليلة واحدة القضاء عليها حتى لا تعوق اتصال شارع الأزهر
بشارع 26 يوليو (فؤاد سابقاً) . ومن يومها انقسمت الحديقة إلى
قسمين ، حزينين ، ومنذ ذلك الوقت لم تقم لها قائمة .

أما حديقة الأورمان فلا بأس بها على الإطلاق ، ولكن الدخول
إليها مشروط برسوم يدفعها المواطن . وهذا غير مطلوب على الإطلاق
. لأننا بهذا نجعلها حديقة خاصة ، وتكاد بهذا الشكل تقترب من النوادي
التي لا يدخلها إلى المشتركين فيها .

نفس الأمر ينطبق على حديقة مسكينة فى المنيرة ، أقيمت فى
المكان القديم لكلية دار العلوم ، واشترط القائمون على الكلية حينئذ أن
يتركوا المكان بشرط أن يقام عليه حديقة تحمل اسم دار العلوم ،
وبالفعل استجابت المحافظة . لكنها جعلتها أيضاً برسوم ، وتركت
عربات النقل وورش إصلاح السيارات تحيط بها من كل جانب !

على أية حال ، لن أقول للسادة المحافظين أكثر من أن المتنزهات
هى التى تحفظ على المدن صحتها البيئية كما أنها هى التى تحفظ على
أبنائها صحتهم النفسية .

المجلات الأسبوعية والشهرية

أكاد أقول إن المجلات التى تصدر مرة كل أسبوع أو كل شهر إذا لم تطور نفسها ، وتعديل من أسلوبها ومادتها سوف (تروح عليها) ، نظراً لما أصبحت تتميز به وسائل الإعلام السريعة الإيقاع واللحظية أى التى تقدم الأخبار لحظة بلحظة من إشباع حاجة القراء إلى معرفة الأحداث من خلال عرضها الأخبار فور وقوعها.

لقد أصبحت هذه المجلات (تصعب على) عندما أجدها تتحدث عن خبر مضى عليه أربعة أو خمسة أيام ، وتزيد المأساة عندما نتحدث عن موضوع بصورة تحتل الإيجاب والسلب ، بينما يكون قد تم حسمه لصالح واحد منهما قبل أن تظهر المجلة بيوم أو يومين.

واسمحوا لى أن أقدم مثلاً أو اثنين : عندما تصدر مجلة تقول أن المعركة الانتخابية فى البلد الفلانى مشتعلة ، وأن المتنافسين عليها هما فلان وفلان ، ثم تقدم استطلاعاً للرأى لدى المختصين والجمهور حول واحد منهما ، وعندما تظهر النتيجة بهذا التحقيق الصحفى يكون أحد المرشحين قد فاز بالفعل !

مثال آخر : عندما تعرض قضية ما على مجلس الأمن ، وتنتهى بها المناقشات إلى التصويت النهائى ، وتروح المجلة تستطلع الآراء ، وتقدم التوقعات ، وأحياناً تنتهور فترجح أحد الاحتمالين ، ثم يأتى

التصويت فى الجانب المقابل ، ويعلم به الناس قبل صدورها وعلى صفحة خلافها هذا التقرير العظيم !

لهذا فأتبنى أقترح على تلك المجلات الأسبوعية ، وبالطبع الشهرية ، أن تتخلى عن تقديم الأخبار ذات الطابع المستقبلى ، وتتخصص فى التعليق على الأحداث التى وقعت بالفعل ، وفى أكثر الاحتمالات يمكنها أن تقوم بتحليل الواقع تحليلاً موضوعياً يعتمد على مختلف الآراء لكبار رجال السياسة والفكر . المهم أن تتنازل عن الأخبار السريعة تاركة إياها لوسائل إعلام أخرى أصبحت أكثر استجابة وكفاءة ، ويكفى أن نعلم مثلاً أننا أصبحنا نقرأ عناوين ومحتويات الجريدة نفسها على الإنترنت ، حتى قبل أن يتسلمها موزعو الجرائد . وهناك بعض الأصدقاء يقولون لى أنهم يكتفون بقراءة الجرائد العربية ، فضلاً عن الأجنبية على شبكة الإنترنت ، ولم يعودوا يشترونها.

لا شك أننا أصبحنا بالفعل نعيش فى عصر الصورة المتحركة ، وليس الكلمة المكتوبة . وأن تلك (المكتوبات) التى نتداولها اليوم سوف ينحصر دورها بمرور الوقت إلى العمل الأرشيفى . لكن العالم ، ونحن جزء منه ، لا يريد أن يتخلى بسهولة عن تقاليده التى اكتسبها على مدى مئات ، بل آلاف السنين ، ومع ذلك فإن التطورات الحديثة تلحق بكل جوانب الحياة ، ومن الطبيعى أن تكون لها الغلبة فى نهاية الأمر.

المصريون والمحمول

ارتفعت فواتير المحمول حتى بلغت ، فيما يقال ، ثلاثة مليارات جنيه ، تم إنفاقها من جيوب المصريين . وعلى ماذا ؟ على مكالمات أكثر من 95% منها تدور حول مسائل عائلية ، وأخبار شخصية ، وأشواق وتنهدات . . وأخيراً وجد الآباء أن الميزانية العائلية قد اضطربت ، فأسرعوا بمناشدة أبنائهم وأحياناً توبيخهم على كثرة استخدام التليفون المحمول ، أو الحديث من التليفون العادى إلى المحمول نظراً لارتفاع ثمن المكالمات (الدقائق العشرة بخمسة جنيهات . .) والواقع أن الأبناء (وهم بالفعل أولاد حلال) قد استجابوا لأبائهم ، فترجعوا خطوة للخلف ، وقبلوا استخدام الكارت الذى يحدد لهم الزمن ، وينذرهم بمرور الدقائق (وقد سبق أن قال لنا أمير الشعراء أحمد شوقى : دقائق قلب المرء قائله له إن الحياة دقائق وثوانى) .

والملاحظ أن ظاهرة انفجار المحمول قد بدأت تهدأ . وفى رأى أنها سترجع إلى حد الاعتدال ، نظراً لأن الشعب المصرى من طبيعته ذلك . فهو يرفض التطرف فى الأمور ، ويفضل دائماً الوسطية . كما أنه شعب متواضع لا يحب التظاهر والنفخة الكدابة . وقد أصابت هذه النفخة الكثيرين ممن استخدموا المحمول ، حتى إننى شاهدت أحدهم يؤكد لى أنه لم يترك تجربة نوع جديد من أجيال المحمول إلا واستخدمه ، فإذا ظهرت ماركة أحدث ، بإمكانيات أفضل سارع بالتخلي عن الجهاز القديم واشترى الحديث . وهناك من شاهده يحمل جهازين

من المحمول فى جيبه ، وذلك قبل أن يخترع جهاز واحد يمكنه أن يتحمل رقمين مختلفين . وهناك من سمعت أنه يحدث زوجته من المحمول وهو على السلم ، أو من الأساسير ، بل الأغرب من هذا كله أن هناك من يحدث زوجته من المحمول وهما فى نفس الشقة ، وأحياناً أمام الضيوف الذين يحسبون أن المكالمة خارجية .

أما أسخف مكان يرن فيه المحمول فهو أثناء الاجتماعات المهمة، ولست أدري لماذا لا يصدر قرار بإغلاقها أثناء تلك الاجتماعات كما حدث فى قانون المرور ، وأحياناً يدخل الموظف على رئيس العمل وهو يمسك بالمحمول ، الذى يمكنه أن يرن فى أى وقت . ويغيبك للغاية أن تجد إنساناً محترماً وقد اختار لجرس محموله موسيقى زاعقة وضعت خصيصاً للشباب !

لكن المحمول يظل مهماً جداً لدى الطبيب والضابط وميكانيكى السيارات ، والسباك ، والكهربائى ، وكذلك لدى الفتاة التى تضطرها ظروف عملها للتأخر عن المنزل حتى تطمئن أسرتها على أحوالها .

هناك حتى الآن شركتان للمحمول تتقاسمان الأرباح الهائلة التى يدفعها المصريون من حر أموالهم ، وقد سمعنا عن شركات أخرى تنتظر فى الغاية لى تنقض معهما على ما تبقى من اللحم الحى . لكننى شخصياً لا أتوقع أنها ستحصد نفس الأرباح ، لسبب بسيط جداً ، هو أن المصريين قد بدعوا (يعقلون) ، والعاقل هو الذى يسمع كثيراً، ولا يتحدث إلا قليلاً .

المذيع والإتقان

ماذا نفعل عندما نسمع مذيع نشرة أخبار فى التلفزيون يقول :
(يعتبر أنها محاولة) بفتح التاء وتوئنها بصورة صارخة ، وبذلك يكسر
القاعدة النحوية التى تم الاستقرار عليها منذ ألفى عام والتى تقضى
(برفع اسم إن) . . هذا مجرد نموذج صارخ لعدم تمرس المذيعين
بنطق اللغة العربية نطقاً صحيحاً ، وكذلك التدريب المستمر على أدائها
بصورة تتفق مع قواعدها المقررة . وإذا كان لكل مهنة أصولها
وآدابها، فإن أول أصول مهنة المذيع هو إجادة اللغة العربية وإعطاء
أصواتها حقها من الترقيق والتفخيم ، وكذلك حركاتها من الضم والرفع
والنصب والجر ، إلى جانب تقسيم الجملة تبعاً لعلامات الترقيم أى
مراعاة النقطة والفصلة ، وعلامة الاستفهام ، أو التعجب . . كذلك من
آداب مهنة مذيع النشرة أن يكون صوته محايداً فى كل الأحوال ، بمعنى
أنه لا يحزن فى موقف الفرح ، ولا يبتسم وهو يتحدث عن مصيبة أو
كارثة . . أما مظهر المذيع أو المذيعة فهو أيضاً مهم جداً ، لكنه ليس
الشيء الوحيد المطلوب ، وإنما هو كالعلاف للهدية المقدمة . فكيف بنا
لو استقبلنا هدية من أحد الأصدقاء وهى ملفوفة فى ورق سلوفان جميل
المنظر ، ومزين بالأشرطة والورود ، ثم فتحناها فوجدناها عديمة
القيمة أو فاسدة ؟ ! لقد سبق أن هاجمت قناة الجزيرة (اللندنية سابقاً)

عدة مرات بسبب توجهاتها ، وسياستها الماكرة ، ولكننى أظل معترفاً بأن المذيعين والمذيعات فيها ، وكذلك المراسلين ممن يجيدون اللغة العربية نطقاً وأداءً ، وهو أحد أسباب انتشار تلك القناة بين قنوات عربية عديدة فى المنطقة . والسؤال الآن : لماذا لا يتعلم المذيع أو المذيعات المصرية من الآخرين ؟ ولماذا لا يبحث عن مواطن التميز فيحاكيها ، ويتجنب فى نفس الوقت ضعف المستوى ، وسقطات الأداء اللغوى . وبالمناسبة أود أن أنبه إلى حقيقة ناصعة ، وهى شدة الارتباط بين اللغة والفكر ، فالمذيع المثقف هو الذى يمكنه أن يعبر عن نفسه ببساطة وتلقائية ، وكذلك بأسلوب لغوى صحيح ، بينما المذيع الضحل الثقافة هو الذى تراه ضعيفاً ، متردداً ، لا يكاد يستمر فى نطق جملة واحدة ، كما أنه لا يستطيع أن يربط جيداً بين جملة وأخرى . .

إن التقدم الذى ننشده لمجتمعنا ، والذى يستحقه بالفعل ، ينبغى أن يكون فى كل المجالات ، وعلى كل المستويات . ومن المعروف أن هذا التقدم لن يتم إلا بإتقان كل فرد منا لمهنته ، وإذا كان الإتقان هو دائماً أساس التقدم ، فإنه فى الوقت الحاضر من أهم المبادئ التى ينبغى التمسك بها وتحقيقها ، لأننا نعيش عصر المنافسة الحرة بين سائر الأمم ، ولكى نثبت ذاتنا لن يتم ذلك إلا بتقديم أفضل ما لدينا . ونحن والحمد لله أمة عريقة لها تاريخها الطويل ، وحضارتها الراسخة .

المرأة المصرية والخلع

أكتب الآن ، وبعد أن هدأت الزوبعة عن موضوع الخلع ، الذى جعل الرجال حينها يصرخون بصوت عالٍ ، خوفاً من انفلات الزوجات واستخدام الكثيرات منهن لهذا الحق ، فتهدم بيوت ، ويشرد أطفال ، ويسقط من عروشهم أزواج ظلوا طوال حياتهم يأمررون وينهون ، وهم على ثقة كاملة بأنهم أصحاب البيت بما فيه ، وبمن فيه ! لكن الأمور سارت فى مجراها الصحيح ، وتفهم الشعب المصرى حقيقة الوضع ، وأدرك بسرعة أن الخلع من حق المرأة كما أن الطلاق من حق الرجل. وأن المسألة ترجع لأصول دينية كما أنها تتمشى مع بداهة العقل، وطبيعة الأمور . المهم أن ظن الكثير من الرجال قد خاب ، عندما خلت المحاكم - تقريباً - من قضايا الخلع ، وثبت أن المرأة المتزوجة أعقل بكثير من الزوج الأخرق الذى يستخدم الطلاق بالحق وبالباطل ، بل إنه يتلذذ أحياناً بالنطق به دون أن يعرف عواقبه ، وما أشبهه بالطفل الذى يستخدم زماره ، أو الطفلة التى تطرقع فى فمها لبانة ! ظهرت المرأة المصرية على حقيقتها : أكثر عقلاً ورزاقاً ، وأشد حرصاً على كيان بيتها ، ومستقبل أطفالها ، وسمعة أسرته . وإذا كانت أيام الحياة الزوجية يتقاسمها الهناء والشقاء ، والفرح والحزن ، والراحة والتعب ، فإن المرأة أكثر رضا بها من الرجل ، وهى أشد تحملاً منه لمسئولياتها

ومشاكلها . وإذا كان هناك الكثير من الرجال المتزوجين الذين يتعلمون من زوجاتهم ، إما لأنهم تزوجوا عن غير حب ، أو لأن الحب قد انكمش وجف ، فإن هناك فى المقابل من ذلك العديد من الزوجات اللاتي يشعرن بنفس تلك المشاعر ، وربما على نحو أكثر حدة لكنهن يرتفعن عليها من أجل أن تسيّر بهن إلى بر الأمان سفينة الزواج . من هنا فإننى أتوجه إلى المرأة المصرية - بعد مرور وقت كاف على استقرار القانون - بكل التحية والتقدير على موقفها الصامد من المطالبة بالحصول على حق الخلع ، ثم بالمحافظة فى نفس الوقت على هذا الحق ، وعدم إساءة استخدامه ضد الزوج ، الذى كان يظن أنها بمجرد حصولها عليه ، سوف تغلق دونه باب الشقة ، وتغير الكالون . والواقع أننى ما زلت أذكر جيداً أن أكثر من صديق حدثنى عن رفضه القاطع لهذا الحق أن يعطى للزوجة ، محاولاً التعلل بأسباب تاريخية ، أو بتقاليد اجتماعية ، أو حتى بتعليلات فقهية ، لكنه كان فى حقيقة الأمر يعبر عن خوف دفين بأن زوجته سوف تعتمد على هذا الحق فى تعاملها معه ، فترفع صوتها عليه ، أو ترفض تنفيذ طلباته ، أو تتمرد على قيادته للبيت ، لكنه فوجئ بأن الزوجة المصرية ، الطيبة والأصيلة ، تمارس حياتها بنفس البساطة والطاعة والتعاون التى كانت عليها قبل صدور قانون الخلع . وهكذا ثارت الزوبعة ، ثم انتهت على خير .

المحمول فى المسجد

سبق أن كتبت هنا عن آداب المحمول ، باعتباره جهازاً دخل إلى مجتمعنا فجأة، وأصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة الناس القادرين على شرائه ودفع فواتيره ، ولأنه من مستحدثات العصر فقد بدأت على الفور تجاوزات استخدامه ، وأسرف أصحابه فى ذلك إلى حد أنك تندهش من المواقف التى يستخدمونه فيها ، وهم لا يدركون أنها مواقف لا يصح أبداً أن تتحمل هذا المحمول ! من ذلك مثلاً أن يدخل موظف على رئيسه فى العمل ، وفى يده المحمول ، ثم يرن الجرس ، ويقوم بالرد عليه فى مكتب رئيس المصلحة ! ومن ذلك أيضاً أن تعقد لجنة ، ثم تنطلق أجراس المحمول الموضوعة أمام أعضائها بموسيقى صاخبة تثير الأعصاب ، الأمر الذى يشتت انتباه الجالسين ، ويرفع ضغط رئيس الجلسة دون أن يعترض تادباً ! والأسوأ من ذلك أن يقوم عضو اللجنة بالرد على المكالمات بصوت عال يغطى على ما يجرى من مداولات . وقد أحسن قانون المرور صنفاً حين وضع غرامة على السائق الذى يتحدث أثناء قيادة سيارته فى المحمول حرصاً على حياته ، وحياة المواطنين من حوله . وإلى جانب قانون المرور ، فقد حرمت المدارس والجامعات اصطحاب المحمول داخل لجان الامتحان باعتباره إحدى وسائل الغش المحتملة . وبالفعل حدثت بعض المخالفات فى هذا المجال ، وتم عقابها على الفور . أما باقى التجاوزات فى استخدام المحمول فقد تركت للذوق

المصري ، والذي يحدده مستوى الثقافة والآداب العامة وتقاليده المجتمع.

لكن أبرز ما ظهر من تجاوزات هو انطلاق رنين جرس المحمول في المساجد أثناء أداء الصلاة ، وما ينتج عن ذلك من تشتيت لانتباه المصلين ، وإيذاء لمشاعر الخشوع التي ينبغي أن تصحب الصلاة . ولأن المحمول لم يظهر في عهد أئمة الفقه الكبار من أمثال أبي حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل ، فإننا لا نجد أحكاماً خاصة بذلك ، ومن المؤكد أنه لو ظهر في عصرهم لأصدروا فتواهم بضرورة عدم اصطحابه داخل المسجد ، أو على الأقل غلقه فيه . لكن آداب الصلاة تقرر كراهية كل ما من شأنه أن يشتت ذهن المصلي مثل زخرفة السجاجيد ، والمبالغة في تزيين جدران المساجد ، وكذلك عدم قيام المصلي بأي حركة خارجة عن أفعال الصلاة المحددة ، كالعبث بثوبه أو يبدنه أو الإشارة بيديه . والغرض من ذلك كله هو تركيز المصلي كل أفكاره ومشاعره في الصلاة ، التي هي لحظة قرب من الله تعالى ، بحيث لا يتلهى عنها بأي شئ آخر . جاء في الأثر أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عندما شاهد رجلاً يصلي في المسجد ، وهو يعبت بلحيته قال : لو خشع هذا لخشعت جوارحه ، أي لامتنع عن التلهي عن الصلاة بلحيته ، فما بالك بالتلهي بجرس المحمول !

المرأة قاضية

أتابع بالكثير من اللامبالاة كتابات أولئك الذين يعارضون بتحمس لا معنى له تولي المرأة مناصب معينة . وأتعجب في نفس الوقت من أنهم يتركونها في البيت تتولى العديد من المسؤوليات المهمة جداً ، بينما يحرمون عليها أن تقترب من المناصب التي يستأثرون هم وحدهم بها.

وقد تجلى فشل أولئك الرافضين للمرأة عندما ثارت مسألة الخلع فانزعجوا أشد الانزعاج ، على الرغم من أن حق الخلع ثابت في السنة النبوية ، ويتمشى مع تعاليم القرآن الكريم التي لا تفرض على أى إنسان ، رجلاً كان أم امرأة ، سلطة إنسان آخر، يتحكم فيه ، ولا يتيح له الانفصال عنه إذا أراد . وكما أنه لا إكراه في الدين ، فكذلك لا إكراه في الزواج ، ولا إكراه في استمراره . ولو فهم أولئك الرافضون دائماً روح القرآن لارتاحوا وأراحونا من التشنج الذى يؤدى إلى التعصب ، والذى ينتهى عادة بالإرهاب.

أما كون المرأة قاضية فهي مسألة منتهية . ويكفى أن يعلم الرافضون لتوليها هذا المنصب أنها قد أصبحت منذ فترة طويلة أستاذة في كليات الحقوق ، التى يتخرج منها المحامون ووكلاء النيابة والقضاة والمستشارون . وطبعاً لا يعقل يا سادة أن تدرس المرأة القانون وأصوله للطلاب ، ثم تحرم من المهنة التى تنتهى إليها تلك الدراسة .

أما عمل المرأة عموماً ، فأريد أن أشير فيه إلى ظاهرة واضحة كالشمس ، ولكن الراقضين للمرأة يكادون لا يرونها . وهى ظاهرة عمل المرأة فى الريف : فهى تصحو قبل زوجها وأولادها لتحلب الجاموسة ، وتشعل الفرن ، وتخبز الخبز أو الفطير، وتحضر طعام الإفطار ، وبعد أن تودع زوجها وأولادها بالسلامة إلى عملهم بالغيط ، تستمر فى تنظيف البيت ، وإعداد الغداء ، وكثيراً ما تحمله على رأسها وتذهب به إلى زوجها فى الغيط ، وبعد تناوله تعود بالمواعين لتغسلها فى التربة أو تظل معه لمساعدته فى بعض أعمال الزراعة الصعبة . وعندما تعود إلى البيت يكون من واجبها إعداد العشاء ، وتوضيب الفرشة لكل من الزوج والأولاد .ومن المعروف أنها تكون آخر من ينام ومع ذلك فهى أول من يستيقظ .

أقول لمعارضى عمل المرأة (فى المدينة) : لماذا لا تمنعون تلك الفلاحة المسكينة مما هى فيه ؟ أو تدعون إلى تخفيف بعض ما تقوم به؟ بينما تركزون حديثكم وغضبكم ومقالاتكم على امرأة المدينة حينما تخرج من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً للعمل فى المصالح الحكومية.

متى يتطابق ظاهر الإنسان الشرقى مع باطنة ؟ وأطال الله فى عمر نجيب محفوظ الذى كشف لنا عن تناقضه المشين الذى ظهر به سى السيد فى الثلاثية ! !

المصريون

المصريون شعب أصيل . يمتد تاريخه عبر آلاف السنين . وقد نجح منذ قرون طويلة في إقامة حضارة مزدهرة على ضفاف النيل ، تركت آثارها العظيمة حتى اليوم . كما شغلته مسائل الحياة والموت ففكر فيها ، واستطاع أن يتوصل إلى عدة مفاهيم دينية صحيحة ، مثل توحيد الله ، والبعث بعد الموت ، وما يتعلق بها من أفكار الثواب والعقاب والجنة والجحيم ، لذلك عندما جاءت الأديان السماوية رحب بها ، واستقبلها على الفور لأنها استجابت لحاجة كان يحس بها من قبل . . وتشير الدلائل إلى أن الشعب المصري عندما تفتح له فرصة العمل الكبير فإنه ينجزها بكفاءة عالية . والمثال على ذلك أهرامات الجيزة ، ومعبد الكرنك ، ثم قناة السويس ، والسد العالي .

صحيح أننا نشاهد المصريين كسالى على المقاهى ، يجلسون فى تراخ ، ويلعبون الطاولة أو يدخنون الشيشة ، وهذا هو ما يلاحظه أيضاً أى سائح أجنبى فيسرع إلى وصف المصريين بعدم الإقبال على العمل ، والبعد عن النشاط . لكنك تلاحظ فى نفس الوقت أن هؤلاء الكسالى على المقاهى عندما يلحاجون بوقوع حادثة فى الشارع ، كان تصدم سيارة صبيلاً صغيراً ، فإنهم يسرعون بكل همة وشهامة إلى موقع الحادث ، ويسرعون بنقل المصاب إلى أقرب مستشفى ، والقبض على مرتكب الحادث لتسليمه إلى الشرطة .

وهكذا لم يكن موعلاً فى الخيال ذلك الفنان المصرى القديم الذى أبدع تماثيل (أبو الهول) الذى جعله على هيئة أسد برأس إنسان ، يجلس على شاطئ الصحراء المترامية ، ليراقب الزمن ، ويلاحظ تقلبات العصور ، دون أن تبدو على وجهه علامات التأثر والانفعال . ولعل هذا ما جعل الفنان المصرى الكبير مختار ببذع تماثله الرائع المسمى (نهضة مصر) الذى جعل فيه الأسد ينهض بقدميه ، بينما فلاحه مصرية تضع يدها على رأسه ، وكأن مصر قد أيقظت أبا الهول من رقدته التاريخية .

ولأن المصريين قد تعودوا على الأعمال الكبرى ، فإنهم لا يقبلون عادة على الأعمال البسيطة أو الصغيرة، ويستكفون غالباً من العمل اليدوى ، مع أن الحياة المعاصرة أصبحت تتطلب تغيير عاداتهم فى هذا الميدان . وإذا قارنت بينهم وبين

المصريين مثلاً لوجدت هؤلاء يقبلون على العمل الفردي بنشاط ، ومن مجموع العمل الفردي يتكون الإنتاج الكبير . أما المصري فإنه يريد أن يبنى مصنعاً كبيراً ، وألا يكون له فيه شركاء . وهذا يتنافى مع الاتجاه العالمى الذى لم يعد ينطلق إلا بالمشاركة ، بل ودمج الشركات الكبرى مع بعضها البعض . . لكن المصريين لا يرحبون عادة بالعمل الجماعى ، وخاصة فى مجالى الصناعة والتجارة ، بل إتهم لا يقبلون كما يقبل الغربيون على تجميع أنفسهم فى نقابات ، وإذا فعلوا فسريراً ما يختلفون ويفترقون .

وبالنسبة للنظام ، أذكر أن الإمام محمد عبده كتب عن المصريين مقالاً ذكر فيه إتهم " شعب جيل على عدم حب النظام . وإذا فرض عليه ، ظل يعمل بكل الوسائل حتى يتخلص منه " - وأؤكد أفتى أحاول أن أجد ثغرة فى صحة هذه العبارة ، فلا أستطيع . ويكفى أن تتأمل منظر طابور يقف فيه المصريون ، أو تشاهد طريقة قيادتهم للسيارات وعدم التزامهم بإشارات المرور . وهنا مثل قريب ، عندما قررت وزارة الداخلية المصرية ضرورة استخدام سائقى السيارات لأربطة الأمان فى السيارات - وهذا بالمناسبة يحدث فى كل دول العالم حفاظاً على أرواح السائقين أنفسهم - فقد تذمر المصريون وما زالوا ، لأنهم يشعرون أن هناك (نظاماً) يطبق عليهم . ومن أعجب ما شاهدت بهذه المناسبة سائق تاكسى يضع حزاماً ملفوفاً من السيارة على صدره ، حتى يوهم رجال المرور بأنه ملتزم بالقتون من حيث الظاهر فقط !

تبقى الإشارة إلى قيمة الوقت عند المصريين . وطبعاً كلنا يعرف أن هنا تجاوزات كثيرة . فالذى يعدك بالحضور فى الساعة الخامسة ، يمكن بمحاولة أن يحضر الخامسة والنصف أو فى السادسة . لذلك فإنهم يفضلون أن يعدوا بالمجرى (بعد العصر) أو (بعد العشاء) حتى يظل الوقت مفتوحاً . . وهم يتمتعون جداً وأحياناً يفضيئون إذا وجدوك متشدداً معهم فى الالتزام بالمواعيد . وفى تصورهم أن تأخير ساعة لن يصنع شيئاً فى مسيرة الزمن الممتد بين الأتلية والأبدية.

المعاملة الإنسانية بالبنوك

حدثت هذه الواقعة فى المركز الرئيسى لأحد أكبر البنوك عندنا ، حيث ذهبت سيدة تفك وديعة لها من أجل العلاج ، وعلى الفور تحلق حولها الموظفون : لماذا ؟ سوف تخسرين الفوائد ؟ انتظري حتى يحين أجل الوديعة ! سمعت السيدة كل ذلك ، لكنها قالت لهم بإرهاق : يا جماعة أنا محتاجة للنقود الآن من أجل إجراء عملية عاجلة فى المستشفى . انصرف عنها الموظفون ، وتركوها لموظف الشباك ، الذى قال لها بوجه عبوسى : طيب روى صورى البطاقة الشخصية (وش وضهر) ! سألته: أين ؟ قال : خارج البنك ، لأن ماكينات البنك كلها معطلة ! ولأن البنك له سلام كثيرة ، والسيدة مريضة ، فقد وقفت عاجزة عن الحركة ، وراحت تبكى حتى عطف عليها عسكى طيب القلب ، وأخذ منها البطاقة الشخصية ، وذهب فصورها لها ، ثم استمرت الإجراءات التى تجاوزت أربع ساعات كاملة !

عندما حكى هذه السيدة تلك الواقعة ، لم أكد أصدقها . إذ كيف يتم التعامل مع عملاء البنك الذى أنشئ أهليا لخدمة الشعب المصرى بهذا الأسلوب اللاإنسانى ! وقفز لذهنى ما كنت ألاحظه فى أحد البنوك الصغيرة ببافيس ، حيث لم يكن يوجد به سوى موظفين اثنين على الشباك ، ومديرة جالسة خلفهما . فإذا بلغ عدد المتعاملين أكثر من اثنين نهضت المديرة على الفور ، وتعاملت مع الشخص الثالث على

أنها مجرد موظفة شباك . . وبهذا الأسلوب لم يكن يوجد فى البنك أى زحام على الإطلاق.

أعود لهذه المعاملة البنكية فى مصر لى أنه أهل الاقتصاد ، وخبراءه ، والمتحدثين فى ندواته ومؤتمراته ، عن أهمية (التعامل الإنسانى) داخل البنوك ، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من النشاط الاقتصادى الناجح ، وليس إلا كمالياً أو تجميلياً قد نجده فى بعض البنوك ولا نجده فى غيرها.

وأقول للسيد الهمام مدير ذلك البنك الرئيسى إذا كانت إجراءات صرف النقود للعملاء تتطلب تصوير البطاقة الشخصية فينبغى عليك أن توفر لكل موظف ماكينة يقوم هو نفسه بالتصوير عليها للعملاء.

أما موظفو البنوك فلا بد أن يفهموا جيداً أنهم يعملون فى أخطر أماكن النشاط الاقتصادى المصرى ، الذى لا يعجبه عمله فى هذا المكان يمكنه أن يغادره إلى مكان آخر وبذلك يتيح الفرصة لغيره من الشباب الذى يمكنه أن يحسن استقبال العملاء ، وأن يأخذ بأيدي كبار السن والمرضى والبسطاء ليحقق لهم ما يريدونه من البنك ، بدلاً من أن يعقد لهم الإجراءات ، ويكلفهم من أمرهم عسراً . .

وأخيراً أريد أن أقول : إن البنوك فى أى مجتمع هى تماماً مثل القلوب بالنسبة لأجسام البشر . وعلى مقدار صحتها وقوتها تكون سلامة الجسم وحيويته ، كذلك على قدر ضعفها ومرضها يكون ضعفه وانتكاسته !

المقاومة وأصولها

أى مقاومة للاحتلال فى العالم لابد أن تعتمد على جناحين أحدهما عسكرى والآخر سياسى . وكل منهما لابد أن يكون متناسقاً تماماً مع الآخر ، بحيث يمهد الجانب العسكرى الأرض للجانب السياسى ، كما يتيح الجانب السياسى فرصة الحركة والمناورة للجانب العسكرى .

تشهد بذلك كل حركات المقاومة التى حدثت فى العالم كله ضد الاحتلال . والمهم ألا يلقى الجانب العسكرى سلاحه إلا بعد أن يحصل الجانب السياسى على كل النتائج المترتبة عليه ، ويحقق الأهداف الكبرى التى تجمع الجانبين .

ولم يحدث أن شهدنا فى تاريخ المقاومة انفصلاً أو اختلافاً أو تنافساً رديئاً بين الجانب السياسى والجانب العسكرى ، بل كانا دائماً متفقين ومتضامنين . وهنا تأتى أهمية رموز الجانب السياسى والجانب العسكرى ، بحيث تكون كلها متفقة على تكتيك محدد لعمل المقاومة اليومى ، واستراتيجية كبرى لتحركها على المدى الطويل .

لكننا إذا حاولنا أن نطبق هذه الأصول على المقاومة الفلسطينية وجدنا الكثير منها غائباً أو غير متوافر بصورة كاملة . والملاحظة الأهم أن هذه المقاومة تتمثل فى جانبين أحدهما هو السلطة الفلسطينية التى

يمكن أن تطلق عليها الجانب السياسى، والآخر هو مجموع الفصائل الإسلامية (حماس والجهاد . . .) التى يمكن أيضاً أن تطلق عليها الجانب العسكرى . ومن الواضح أن الجانبين منفصلان أحدهما عن الآخر، إن لم يكونا متناقضين . ومعنى هذا أن الجانب السياسى فى المقاومة الفلسطينية يتحرك بدون أن يكون له على الأرض قوة تمكنه من التفاوض المتكافئ مع قوى الاحتلال ، بينما الجانب العسكرى يقوم بأعمال فردية متناثرة لا يتحقق من ورائها أى مردود سياسى ، الأمر الذى جعل إسرائيل فى موقف أفضل ، فهى من ناحية لا تعطى للجانب السياسى أى اعتبار ، على أساس فقدانه للسند العسكرى ، بينما تحاول بكل وسائلها أن تدمج الجانب العسكرى بالتطرف والإرهاب ، مما يفقده الكثير من التعاطف الدولى .

ما هو الحل ؟ أن تنتهز القيادة الفلسطينية الفرصة المعطاة لها حالياً لإصلاح شئونها ، فتقوم بتوحيد الصف الفلسطينى بكل فصائله ، من خلال مشاركة حقيقية فى كل من العمل السياسى والعسكرى . وبدون ذلك ، سوف يظل الجناحان منفصلين ، بحيث يتحرك أحدهما بينما الآخر ساكن ، أو يحاول أن ينهض أحدهما فلا يجد من الآخر أى دعم . وأؤكد أن أى مقاومة للاحتلال فى العالم لم تنجح إلا بتوحيد صفوفها، وتوزيع الأدوار على أبطالها ، سواء كانوا عسكريين أو سياسيين .

المقهى النموذجى

لن تنتهى وظيفة المقهى ، أو بالعامية (القهوة) من أى مجتمع . فهى المكان الذى يذهب إليه الفرد أو الشلة لقضاء وقت الراحة والتسلية ، بعيداً عن جدران الشقة، ومشكلات البيت . وفى كل مدن العالم توجد المقاهى : لندن وباريس وبرلين وروما ومديد والقاهرة . كما أنها توجد فى القرى ، لكنها تكون أكثر بساطة . وفى كل الأحوال ، لابد أن تتوفر فى المقهى كل مقومات الراحة والتسلية . فلابد من وجود الكراسى المريحة ، التى تسمح لفرد واحد بالجلوس كما تتيح الفرصة لفردين أن يجلسا متواجهين ، وكذلك تسمح لخمس أو ستة أشخاص أن يتحلقوا حول إحدى الطاولات . وطبعاً لابد من توفر المشروبات الساخنة والباردة إلى جانب بعض السندويشات أو الأكلات الخفيفة ، ومن المهم أن يحتوى أى مقهى على دورة مياه ، وكذل كابينة تلفون . أما الجرسون فينبغى أن يكون خفيف الحركة مستجيباً لتحقيق مختلف المطالب والأذواق لرواد المقهى . ولا يقتصر دوره على تقديم الطلبات ، بل إنه يساعد فى إشعال سيجارة لشخص جالس ، أو إرشاد شخص عابر إلى مكان معين.

كانت لدينا فى القاهرة العديد من المقاهى التى حصلت على شهرتها من خلال تقديم خدمة جيدة لزبائنهم . بعض المقاهى كان يجلس عليها الأدباء ، وبعضها اختص بالفنانين وأهل الطرب . وهناك بعض المقاهى التى يتجمع فيها أهل حرفة معينة، وأحياناً ما يتجمع فى مقهى معين أصحاب المعاشات ، كما أن هناك من المقاهى ما اشتهر

أساساً بتقديم الشيشة ، فإذا ما أوقعك حظك فى الجلوس على إحداها وطلبت شايًا ، نظر إليك الجرسون باستغراب .

وتختص المقاهى المصرية بتوفير الكوتشينة والطاولة لزبائنهما ، بينما تخلو المقاهى الأوربية من ذلك ، ويوجد بدلاً منها ماكينة ألعاب (فليبرز) تعمل بالعملة ، إلى جانب ماكينة أخرى لاختيار مسطوات معينة - وطبعاً تأتي أهمية المقاهى الأوربية من استيعابها للناس عند هطول المطر فجأة ، فنجدهم يسرعون للاحتماء داخلها حتى ينتهى المطر . وتبقى باريس هى أجمل مدن العالم فى خدمات مقاهيها ، وممتعة الجلوس عليها . لكن الملاحظ أن المقاهى الأوربية لا تفتح أبوابها منذ الصباح الباكر، بل إنها لا تستقبل زبائنها إلا قريباً من منتصف النهار ، حيث يمنح الموظفون والعمال ساعة راحة لتناول الغداء وعندئذ تمتلئ المقاهى بهم ، حيث يتناول معظمهم وجباتهم الخفيفة أو مشروباتهم وهم وقوف . أما المقهى المصرى فإن يفتح أبوابه منذ الصباح الباكر، وحتى قبل أن تبدأ فترة العمل الرسمية . وكثير من المقاهى عندنا تخلو من دورة المياه ، وهذا عيب كبير يؤثر فى إقبال السياح عليها . وقد سبق أن كتبت أن سائحاً لو تمشى من ميدان التحرير حتى القلعة فإنه لن يجد مقهى واحد به دورة مياه نظيفة، فضلاً عن كابينة التليفون .

إن المقاهى أصبحت الآن جزءاً لا يتجزأ من السياحة ، ولابد من الاهتمام بها ، وتشجيع إنشائها وتطويرها ، والعمل على أن يتوافر بها للزبائن كل وسائل الراحة والتسلية ، وأن تستفيد بذلك من المقاهى الأوربية ، التى لا يكاد يذهب أى سائح إليها إلا وجلس فيها ، وأنفق بها بعض نقوده ، الأمر الذى يعود بالنفع على أهل البلد جميعاً.

الورد المستورد

نشأت فى الأحياء الشعبية العريقة بالقاهرة ، حى الدرب الأحمر وحى الحسين، اللذين يخلوان تماماً من أى حديقة ، نتيجة تكثس منازلهما ، وكثرة عدد سكانهما . لذلك فإن أجمل ما كنت أفتتح به صباحى كل يوم هو سماع أغنية (الورد جميل) التى كانت تشدو بها أم كلثوم فى الراديو ، فتشيع فى نفسى الإحساس بأنواع الورد التى تتحدث عنها : الأبيض والأحمر والأصفر ، وتجعلنى كأنى أشاهد حديقة بكاملها !

ومرت الأيام ، وأنا أحلم بإقامتى فى منزل بحديقة ، تتفتح فيها الورد ، وتتنقل بينها الفراشات . لكن هذا الحلم لم يتحقق ، اللهم إلا فى فترات متباعدة ، من خلال زيارة عابرة لحديقة عامة ، أو خاصة بأحد النوادى ، أو فى بلد أوروبى . ولكى أحقق حلمى فى رؤية الورد من حولى ، لجأت مثل الجميع إلى شراء الورد الصناعى، ووضعته فى أركان المنزل ، محاولاً - عبثاً - أن أعوض به حضور الورد الطبيعى النابض بالحياة والرائحة الزكية والجمال الربانى . .

لكننى لم أكن أتصور فى يوم من الأيام أن تجار الورد الطبيعى عندنا يستوردونه من الخارج ، وبالعملة الصعبة ! أكد لى ذلك أحد أصدقائى عندما ذهب لعيادة مريض فى إحدى المستشفيات الاستثمارية، ووجد بجوارها بائع زهور ، وعندما طلب منه (بوكيه ورد) سأله : ورد

محلى أو مستورد ؟ فقال له بكم هذا وذاك؟ فأجابه : الوردة المحلى بنصف جنيه ، والمستوردة بجنيهين ونصف ، نظرت إلى صديقى بدهشة فحاول تهدئتي قائلاً : لكن بصراحة . الوردة وردة بصحيح . فهى ممتلئة وتفيض صحة ويمكن أن تبقى لعدة أيام . قلت : ومهما يكن ، فإن الورد المصرى ما زال مشهوراً بطيب رائحته التى لا يدانيه فيها أى ورد فى العالم ، لأنه قد شرب من ماء النيل . وهذا الماء له عذوبة خاصة ، تجعل النباتات التى تروى به أصح وأبرك من غيره فى شتى أنحاء العالم ! ثم هل عجز أهل الحدائق فى مصر عن حاجة السوق ، حتى يضطر تجار الورد إلى استيراده من الخارج بالعملة الصعبة ، التى نحن أحوج ما نكون إلى عدم تبذيرها فى الكماليات ؟ وماذا لو فكر المصريون قليلاً فى عاداتهم التى نشأوا عليها بحيث يضيفون إليها - ولا أقول ينقصون منها - وهى إهداء أصدقائهم وحتى مرضاهم كتاباً مفيداً ، يتسلى به المريض فى أثناء مرضه، ويضعه فى مكتبته بعد أن يشفيه الله .

ومع ذلك فسوف تظل الورود من أجمل مخلوقات الله ، ننظر إليها فنسبحه ، ونشمها فنسبحه ، ونتهادى بها فيشكر بعضنا بعضاً عليها . والحديث النبوى يقول : من لم يشكر الناس لم يشكر الله . فهى أيضاً وسيلة إلى شكره وذكره . أما الذى لا يمكن قبوله أبداً فهو استيراد الورد فى فترة تمر بها البلاد بمنعطف اقتصادى صعب، يتطلب المزيد من الحرص فى الاستيراد ، والتوسع على قدر الطاقة فى التصدير .

النسبية

عندنا فى مصر مثل شعبى جميل يقول (القرء فى عين أمه غزال) ومعناه ببساطة أن الحكم على الجمال أمر نسبى ، أى أنه يتعلق بوجهة نظر كل شخص وهى ترجع إلى التحيز ، والذوق ، ويتحكم فيها الحب والكراهة . والدليل على ذلك أن قبح القرء أمر مجمع عليه ، لكنه يبدو فى عينى أمه أجمل المخلوقات . وهناك مثل (غريقى (أى يونانى قديم) يقول (إن ماء البحر ضار بالإنسان ، لكنه نعمة للأسماك) وهنا لا ترتبط النسبية بإصدار الأحكام ، وإنما بالفائدة العملية التى تحصل عليها الأطراف المختلفة . فالإنسان لا يمكنه أن يشرب من ماء البحر نظراً لملوحته الطاغية، بينما هو المكان الطبيعى لحياة الأسماك ، فيه تتنفس، وبه تعيش . وهذا قريب جداً من مثل آخر يقول (إن الشمس تذيب الشمع ، لكنها تجفف الطين) أى أن المؤثر الواحد قد يحدث أثرين متضادين تماماً . ولدى الأتراك مثل يقول (إن الماء الذى تعبده بسهولة يمكنه أن يغرق غيرة) كذلك تبدو النسبية أوضح ما تكون فى المثل الألبانى الذى يقول (إن القط فى عيون الفئران . . أسد) والمثل الألمانى الآخر الذى يقرر (أن القزم يرى الناس كلهم عمالقة) والفرنسيون يرون أن (الصقر فى منزل ليس سوى أحمق فى منزل آخر) وهكذا تؤكد حكمة الشعوب ، المتمثلة فى أمثالها الشعبية أن الحقيقة أكبر من يحيط بها عقل واحد ، كما أن الجبل لا يمكن أن

تستوعبه نظرة واحدة . وهذا يؤكد أن أحكامنا على الأشياء تظل خاصة، وجزئية ، بل ونسبية أى مرتبطة بمدى قدرتنا ، وبسعة معلوماتنا ، وبقوة أو ضعف تعبيرنا عنها فى كلمات اللغة .

وإذا كان اينشتين قد صاغ النظرية النسبية فى مجال الرياضيات ، وكانت هى نقطة الانطلاق الكبرى فى تقدم العلوم الحديثة كلها ، فإن الشعوب بحكمتها الفطرية قد توصلت قبله بأزمان طويلة إلى أن الكون الدائم الحركة لا يمكن أن نحكم عليه حكماً ثابتاً ، يصلح فى كل الأوقات، لأنه يتغير باستمرار ، والظروف التى تحيط به تتغير كذلك ، وأخيراً فإن ملاحظتنا له لابد أيضاً أن تتابع هذا التغير . وقديماً قيل (إنك لا تضع يدك فى النهر الواحد مرتين) . ومعناه أنك إذا وضعت يدك فى ماء النهر ، فى مكان محدد ، وجدت الماء يجرى حول يدك ، ولا يتوقف ، وهذا معناه أن المكان الذى وضعت يدك فيه ليس ثابتاً ، وإنما هو متغير بتغير الماء الجارى .

لماذا أقول ذلك كله ؟ لكى أثبت لأحد أصدقائى ممن يتمسكون جداً بآرائهم ، ويعتبرونها - هى وحدها - الصحيحة أننا يمكن أن نختلف فى الحكم على الأشياء ، وأن هذا الاختلاف هو فى حد ذاته اقتراب غير طرق متعددة من الحقيقة . وقديماً قال أحد أسلافنا الأفاضل (رأى صواب يحتمل الخطأ ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب). ليتنا نفكر قليلاً فى ذلك أو نحاول أن نطبقه على أنفسنا ، حتى نخرج من الحوار الذى قد تتعدد فيه الآراء ، بل وتتناقض ، ونحن دائماً أصدقاء .

النظافة وشخصية المحافظات

أتوجه بحديثى هذا إلى جميع السادة المحافظين ، المسؤولين أولاً وأخيراً عن نظافة محافظاتهم ، ابتداء مما يسمى الأحياء الراقية حتى المناطق العشوائية . ولا شك أن بند النظافة يوجد فى ميزانية كل محافظة . فإذا كان كافياً لابد أن يتم إنفاقه على كل متطلبات النظافة ومكافآت عمالها ، وإذا لم يكن كافياً بذل المحافظ أقصى الجهد لى يوفر له ما يلزمه من البنود الأخرى ، أو دعا رجال الأعمال فى محافظته للمساهمة فى تمويل هذا البند الهام ، لى تظهر المحافظة فى أبهى صورة ، وتتمشى مع التطور الحضارى الذى ننشده لكل ربوع مصر .

ليست إزالة القذارة من المكان بالأمر المستحيل ، أو الصعب ، وخاصة إذا اتجهت الإرادة لذلك ، وتم تفعيل جهاز النظافة الملحق به أيضاً مهمة التجميل . . وبالطبع لا يوجد تجميل قبل أن تتوافر النظافة . فالمرأة لا تضع المكياج على وجهها إلا بعد أن تغسله بالماء . وكذلك المدن لا يصح أن تضع على مداخلها أقواس النصر ولمبات النيون ، قبل أن ترفع من شوارعها أكوام القمامة ، وتزيل من طرقاتها المياه الراكدة ، وتسفلت شوارعها المتربة ، وتسد ما بها من حفر وانكسارات .

وهناك قاعدة ذهبية فى هذا المجال ، وهى التى ندعو إليها كل محافظ ، بحيث يتفضل بالمرور على كل الشوارع فى محافظته ، وأن يزور كل الأحياء ، وأن يتفقد الأركان المظلمة ، والزوايا المهجورة ، لأن الموظفين المسؤولين عن النظافة والتجميل حين يرون أنه يفعل ذلك، فإنهم يقومون على الفور بأداء عملهم على أكمل وجه ، وإلا نالهم العقاب أو حتى العتاب . أما أن يكتفى المحافظ بالمرور من شوارع محدودة ، ولا يخترق موكبه سوى أحياء بعينها ، فإن ذلك يدفع أولئك الموظفين إلى إهمال ما سواها ، مع الاكتفاء فقط بتجميل ما تقع عليه عين المحافظ ، وسفلتة الطريق الذى تعبره سيارته .

لكن المسألة لا تقتصر على الاهتمام أو المرور فحسب ، بل إنها تعتمد قبل كل شئ على نظرة جمالية للمكان كله . وهذه النظرة يمكن أن يشارك فيها المتخصصون والفنانون التشكيليون من أبناء كل محافظة ، مع الاستعانة عند الضرورة بزملائهم من المحافظات الأخرى . وإذا كنت أتمنى أن تظهر كل محافظة فى مصر بطابعها الخاص ، وشخصيتها النابعة من تقاليد أهلها وعاداتهم ، بحيث إذا تجول فيها السائح، الأجنبى أو حتى المصرى ، أحس بأنه ينتقل من طابع محافظة إلى طابع محافظة أخرى ، وذلك على الرغم من أن المحافظات كلها مصرية ، تماماً مثل الإخوة والأخوات من أب وأم واحدة : يجتمعون فى النسب ، ويتميز أحدهم عن الآخر بالأسماء والملامح.

النيل يا هو ه ه !

بين جزيرة الذهب صاحبة الأزمة الشهيرة وشارع البحر الأعظم ،
يحدث فى مصر الآن ما لم يكن فى الحسبان ، وما لم يتم فى عهود
الفراعنة ، والرومان ، والشراكسة ، وهى عملية ردم (داخل المجرى
المائى) ، ولا يعنىنى على الإطلاق الهدف من الردم ، ولا مدى ما يحققه
من استثمارات أو خلافة ، وإنما الذى يعنىنى ويعنى كل مصرى فى
المقام الأول هو مجرى " النهر الخالد " الذى يجرى تضيقه وخنقه ،
والتدخل فى سريان مياهه العذبة بسهولة وسلاسة .

وبدلاً من أن نقيم على امتداد هذا النهر الخالد ضفافاً أسمنتية
لعدم تسرب مياهه فى الشطآن الطينية الرخوة ، فإننا ندخل إلى (مجراد
المقدس) ونبنى فيها بالمسلح والأسمنت ! !

ومما قرأته عن الموضوع ، وأنا مندهش ، أن هذا (العمل
الشنيع) داخل مجرى النيل لا يتبع الحكومة مباشرة ، وإنما هو لصالح
أحد الأشخاص ، لذلك فإننى أقول باعتبارى أحد أبناء النيل الخالد أن
الحكومة نفسها لا يحق لها أن تفعل شيئاً من ذلك فى وسط المجرى
المقدس للنيل ، وحتى إذا عملت استفتاء شعبياً على ذلك فى عصر

معين ، فمن حق الأجيال اللاحقة أن تعترض على ذلك فى العصور اللاحقة ، لأنه يظل حقاً أصيلاً من حقوقها على مر السنين !

لقد سبق أن كتبت عن النيل قصيدة أدنت فيها المباني الشاهقة التى أخفته عن العيون ، والنوادر العشوائية التى حجبت عن المشاة ، وسبق أن كتب أمير الشعراء أحمد شوقى قصيدته العصماء فى نيل مصر العظيم ، وهى التى تشدو بها سيدة الغناء العربى أم كلثوم ، وكانت أحد أسباب شهرتها . واليوم أقول إن النيل (ثروة قومية) بمعنى الكلمة ، لابد من (تجريم) أى عمل يتجه للمساس به ، أو تشويهه . وكل ما ينبغى علينا عمله - بعد الاستفادة العظيمة منه ، باعتباره شريان الحياة لنا جميعاً - هو القيام بتجميل شواطئه ، وتطهير مجراه ، وعدم تلويث مياهه ، والحد من الاعتداء على أى قطرة منه ، أو التبخير فيها .

إننى أناشد تدخل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك لكى يوقف ما يجرى فى النيل أمام جزيرة الذهب ، فهو القادر على إصدار القرار الحاسم فى هذا الشأن ، ما دام هناك من يخوض فى ماء النيل على هذا النحو الصامت والمريب دون خوف ولا وجل !

الوسائل التعليمية

كنت يومها لم أتجاوز العاشرة ، وراح مدرس الجغرافيا يحاول جاهداً أن يثبت لنا في الفصل أن الأرض كروية . وعندما أتاح لنا أن نسأل قال أحدنا : إذا كانت كذلك فكيف يعيش الناس الذين يسكنون في أسفلها هل تصبح رؤوسهم إلى أسفل ؟ وعندما قال أن الكرة الأرضية تتحرك : سألنا بسخرية الأطفال : ولماذا لا نتأثر من سطحها؟ وفي الحصّة التالية أحضر المدرس نموذجاً من الكرة الأرضية ، وراح يلفه فتتحرك معه الشمس والقمر ولم تدخل عقولنا الصغيرة حينئذ تلك الفكرة ، ولكننا قلنا لأنفسنا: مادام المدرس وهو من الكبار مقتنعاً بذلك، فلا بد أن تكون هذه هي الحقيقة.

وفي نفس العمر ، عرض علينا في المعمل تجربة كيميائية ، وضع في سائل أحمر على سائل أصفر ، فخرج سائل بنفسجي اللون . وأعجبنا الفكرة من حيث الظاهر ، لكننا لم ندرك حينئذ تداخل الجزيئات وامتزاجها ، وخروج عناصر جديدة مختلفة الحجم والشكل واللون منها..

أما الصدمة الثالثة ، فكانت عندما أخبرنا مدرس الجيولوجيا أن عمر الأرض يتجاوز ملايين السنين ، بينما أكد لنا مدرس التاريخ أن أقدم الحضارات الإنسانية على ظهر الأرض لم تتجاوز عدة آلاف سنة ، عشرة آلاف على الأكثر . . ويومها قال أحدنا ساخراً : ومن الذي يمكنه أن يؤكد لنا صدق هذه الملايين ؟

كانت هذه المعلومات تلقى إلينا ولا نقبلها بإجماع كامل ، ولا بتصديق كامل . وكان الكثير منا لا يفهم ، والكثير أيضاً يشك فيما يقال.. ولكنها بمرور الوقت ، استقرت في أعماقنا بل إنها أصبحت جزءاً من ثقافتنا ، وأحياناً ما نحاول أن نعرضها لأنبائنا فننجح أو نفشل. المهم أن الوسائل التعليمية قد تطورت كثيراً في العصر الحاضر، وأصبحت تساعد المدرس كثيراً في نقل المعلومات للتلاميذ ، وفي تسهيل الفهم على هؤلاء من خلال الرؤية المباشرة للنماذج المتطورة ، أو الصور المتحركة.. وبالطبع لو كان لدينا فيلم في الماضي عن صورة الأرض وهي ملتقطة من الفضاء الخارجى لكان قد أغنانا كثيراً عن النماذج البدائية التي كانت تعرض بها عملياً صورة الأرض . وكذلك الحال في رؤية الشلالات ، والبراكين ، والعواصف ، والبرق ، والرعد ومختلف الظواهر الطبيعية المتكررة والاستثنائية . من هنا تأتي أهمية الأفلام العلمية والتسجيلية التي ترصد نشأة الظواهر الطبيعية ، وتتبع تطورها ، وتبين تأثيرها على البيئة والإنسان.

في تصوري أن التلفزيون التعليمي أصبح ضرورة حيوية ينبغي أن يدخل فصول التلاميذ في المدارس ، وأن تستعين به الجامعة في المحاضرات والمعامل . لأن الحديث عن (الشيء) لن يكون أبداً على مستوى رؤيته المباشرة ، فضلاً عن أنه يوفر على الكثير من العقول التي لا تصدق ، أو التي تشك من الاستغراب والحيرة ، ويقدم لها المعلومة وهي مصحوبة بالصوت والصورة . إن تطور التعليم مرتبط باستخدام الوسائل التعليمية وفي مقدمتها التلفزيون التعليمي ، الذي ما زلت مقتنعاً بضرورته لتطوير التعليم في بلادنا.

الولايات المتحدة العربية

ما الذى يمنع قيام مثل هذا الكيان فى المنطقة العربية التى تمتد من المحيط إلى الخليج ، على قطعة أرض واحدة ، يسكنها مواطنون من جنس عربى ، يتكلمون كلهم اللغة العربية ، وتجمع غالبيتهم عقيدة واحدة ، ويربط بينهم تاريخ مشترك ، وينتظروهم مستقبل واحد ، كذلك فإن مصالحهم متقاربة ، والمصائب التى تقع على واحد منهم تؤثر بالضرورة على باقى إخوانهم ؟

فى رأى أن هذا السؤال ينبغى أن يطرحه كل منا على نفسه ، ثم يعيد طرحه على أبنائه ، بحيث يظل همأ مؤرقاً يبحث كل منا عن إجابته بالطريقة التى تحلو له . ولا مانع أبداً من أن تختلف حوله الآراء ، وتتعدد وجهات النظر ، وتقوم المذاهب وتقع ، لكن المهم أن يظل السؤال مطروحاً لأنه لا يعنى غياب فكرته فى زمن من الأزمان الرديئة غيابه من أزمنة أخرى قادمة . وإذا كان من أهم العقبات التى تحول دون الإجابة عن هذا السؤال مسألة الحكم ، أى من الذى يحكم تلك الكتلة الهائلة من السكان ، والذين تتعدد شعوبهم وتباين ثقافتهم ، فإن هذه العقبة يمكن تأجيلها لتصبح آخر جزء فى الإجابة . أما الأجزاء الأولى فينبغى أن تبدأ بالجانب التعليمى والثقافى ، يليه الجانب القانونى، ثم الجانب الاقتصادى وهكذا حتى نصل إلى الجانب العسكرى الذى يسبق مباشرة الجانب السياسى .

قال لى صاحبى الواقعى : إنك تحلم . هل تريد إحياء فكرة القومية العربية من جديد ؟ ! قلت : كلا ، وإنما الذى أقصده هو إنشاء تجمع

عربي كبير يجرى التمهيد له من الآن خطوة خطوة ، ولا يتم تنفيذه أو حتى الإعلان عنه إلا بعد اتخاذ الخطوات التنفيذية الكفيلة بنجاحه . ولا شك أن المسألة تحتاج إلى دراسات يقوم بها باحثون متخصصون ، ينطلقون من الواقع المحسوس ، ويلتزمون بالمنهج العلمي الصحيح .

عاد صاحبي الواقعي يقول لى : لا تتعب نفسك ، فإن العرب ليسوا سوى ظاهرة صوتية ، يتحدثون ولا يعملون ، وكما ترى فإن تأثيرهم فى الأحداث العالمية يكاد يكون معدوماً . قلت له : وإلى متى يظلون كذلك . إبنى من المؤمنين بأن الذى لا يتقدم مع المتقدمين لا يقف فى مكانه فحسب ، وإنما يرجع إلى الوراء . كذلك ما يجرى فى العالم من تطورات ، من أهمها النظام العالمى الجديد ، لن تدع شعباً يعيش فى راحة بال ، وإنما سوف تطرق عليه الأبواب والنوافذ ، بل سوف تفتحها عليه غصباً إذا لم يفتحها هو برضاه .

قال لى صاحبي : لقد رأينا كيف تهاوت وحدة مصر والسودان ، ثم وحدة مصر وسوريا ، ثم وحدة مصر وسوريا وليبيا ، تماماً كما تهاوى الاتحاد العربى بين مصر وسوريا والعراق ، ولا يكاد يقف على قدميه الاتحاد المغاربى ، أما اتحاد دول الخليج فقد بدأ يعانى هو الآخر.. قلت له : أن هذه المحاولات دليل على أن الفكرة حية لدى العرب . وإذا لم يحالفها الحظ مرة أو مرات ، فمن الممكن جداً أن يحالفها ذات يوم . ومن يدري ؟

بدلاً من ديلسيس

على الناصية التى يلتقى فيها البحر الأبيض مع مدخل قناة السويس ، أسقطت المقاومة الشعبية الباسلة ببورسعيد تمثال ديلسيس سنة 1956 ، بعد أن تصدت لقوى العدوان الثلاثى الغاشم على مصر ، والذى اشتركت فيه كل من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل . وكان هذا العمل الشعبى تجسيدا لرغبة المصريين جميعاً من منطلق وطنى خالص . فلا يعقل أن نرفع تمثالا لديلسيس الفرنسى ، بينما تهاجمنا دولته بهذا الشكل الصارخ . وإذا كنا قد أقمنا له تمثالا ، اعترافاً منا كدولة وشعب متحضر بأنه صاحب فكرة وصل البحرين الأبيض والأحمر بقناة السويس ، فإن الاعتبار الوطنى لا تتناقض أبداً مع السلوك الحضارى ، بل إنها توازره وتمتزج به .

والواقع أن قاعدة التمثال ما زالت حتى اليوم تعبر عن صلابة الشعب المصرى فى مواجهة أى عدوان خارجى ، لكنها ينبغى أن تكون قاعدة فى نفس الوقت لأى تمثال يعبر عن هذا المعنى فى ذلك الموقع الفريد على طرف القناة . وأضع أمام الفنانين التشكيليين عدة اقتراحات:

أولاً : نحت تمثال جماعى للفلاحين الذين حفرُوا قناة السويس بغزوسهم الصلبة ، وسواعدهم العارية ، وبطونهم الخاوية ، وطواقيمهم الصوفية ، وأرجلهم الحافية !

ثانياً : إقامة نصب تذكاري لشهداء العدوان الثلاثي يعبر ببساطة عن تلك الملحمة الرائعة التي اشترك فيها الشعب مع الجيش مع الشرطة ، وقامت فيها قوات الدفاع الشعبي بدور هام ومؤثر .

ثالثاً : ابتكار مجسم يعبر عن نهضة مصر الحديثة ، وتطلعها إلى السلام والاستقرار والازدهار .

رابعاً : اختراع مجسم يعبر عن ترحيب مصر بالقادمين إليها زائرين أو سائحين ، أو عابرين باحترام في قناة السويس .

أما تمثال ديلسبس فينبغي الإبقاء عليه ، مع ضرورة وضعه في منزله المطل على بحيرة التمساح بالإسماعيلية ليكون مزاراً سياحياً لمن يرغب زيارته من المصريين والسائحين الأجانب ، وكفانا مشاحنات بين بورسعيد والإسماعيلية حول أحقية كل منهما بالتمثال ، بل إننا بهذا الحل سوف نرضى الاثنين معاً : فالإسماعيلية تأخذ التمثال عندها وتقيم من بيت ديلسبس مزاراً سياحياً يفيدها ، وبورسعيد تقيم على قاعدة التمثال الفارغ منذ 45 عاماً عملاً فنياً متميزاً ، يصبح هو الآخر مزاراً سياحياً مفيداً لها . وهذا هو التفكير للمستقبل . . بدلاً من العناد الذي طال أمده ، ولم يأت بأي نتيجة لكل الأطراف .

برامج آخر الليل

هناك برامج تلفزيونية يضعها مصممو خريطة التلفزيون في فترة متأخرة من الليل . وحين تكون مثل هذه البرامج عديمة القيمة فلا بأس من وضعها حتى فى فترة ما قبل الفجر ، لكى لا يراها أحد . أما المشكلة فهي وضع برامج مهمة ومتميزة فى فترة متأخرة من الليل ، تترك المشاهدين فى حيرة : هل يظلون ساهرين لمشاهدتها والاستمتاع بها ، أم ينامون ويريحون أجسامهم وأعصابهم لكى ينهضوا مبكرين لاستقبال يوم عمل جديد ، يساهم فى دفع حركة التنمية بالمجتمع .

وسوف أتوقف هنا للحديث عن برنامج محترم جداً ، ومقدمته هى الأخرى غاية فى الاحترام ، وهو (نادى السينما) الذى يستضيف أحد المتخصصين للحديث حول الفيلم المختار ، وكذلك للتعقيب عليه بعد أن ينتهى عرضه ، بالإضافة إلى كثير من المعلومات الجادة حول الفيلم ، وصناعته ، وإخراجه ، والمساهمين فيه ، ومكانته فى تاريخ السينما العالمية . . البرنامج طبعاً طويل من حيث زمنه ، وهو يحتاج على الأقل لساعتين ونصف أو ثلاثة ، وهى ليست خسارة فيه . وقد كان القائمون على الخريطة التلفزيونية من قبل يدركون هذه الجوانب كلها ، لكن أسلافهم الحاليين يتصرفون بالكثير من اللامبالاة ، فيضعون البرنامج بعد الساعة الثانية عشرة ، وطبعاً تسبقه كمية لا بأس بها من

الإعلانات ، إلى درجة أنه لا يبدأ قبل الثانية عشرة والنصف أو حوالى
الواحدة . تصور معى أن يبدأ برنامج جيد فى الواحدة بعد منتصف الليل
لكى يستمر حتى الثالثة أو الثالثة والنصف قبل فجر اليوم التالى : من
الذى سيشاهده ؟ ومن الذى سيهجر فراشه ويظل صاحياً أمام الشاشة
الصغيرة ليكمل البرنامج ؟ وكيف سيقوم مثل هذا المواطن إلى عمله فى
الصباح ؟ سوف يرد أهل التلفزيون الأفذاذ أن المسألة حرية ، وأن كل
إنسان أمامه ذر الجهاز : إما أن يفتحه أو يخلقه إذا لم يعجبه شئ فيه .
وتلك إجابة غير مسئولة من أشخاص مسئولين . فالمواطن المصرى له
حق مشاهدة الأفلام العالمية لكى يتثقف ويتطور ويرى ما ينتجه العالم .
وبالتالى فإن من حقوقه على التلفزيون أن توضع له البرامج التى
يحبها ويريد رؤيتها ويستفيد منها فى الوقت المناسب له . وفى نفس
الوقت لابد من إعطاء جسده وروحه وأعصابه فرصة الراحة لكى يبدأ
اليوم التالى وهو نشيط معافى . . لكن أهل التلفزيون يريدون - فيما
يبدو - أن يقوم الناس إلى أعمالهم فى اليوم التالى وهم يترنحون من
السهر ، أو يتحسرون على ما لم يشاهدوه إذا قرروا النوم ! !

بريق الذهب

أسارع فأنسبه القارئ إلى أن هذا العنوان لا يدخل فى مجال التشبيهات البلاغية، وإنما هو على الحقيقة . فقد لاحظت أن الذهب الذى يستخدم فى الأساور والخواتم والأقراط ، والحلى عموماً ، لم يعد له ذلك البريق الخاطف الذى كان له فى الماضى ، وإنما بدأ لونه يبهت وتتطفئ لمعته ، ويقترب كثيراً من لون النحاس ، فما الذى حدث؟

قالت لى سيدة : إننى لم أعد أستخدم الذهب فى الزينة ، وأصبحت أفضل عليه الإكسسوارات ، لأنها من ناحية أكثر جمالاً ولمعاتاً ، ومن ناحية أخرى ، لا تعرضنى للسرقة أو الخطف ، وبالتالي تحمىنى من طمع اللصوص ، وتهور شباب البانجو !

وقال لى صانع : سوق الذهب نايم : والأسباب كثيرة ، ويأتى فى مقدمتها : منافسة المشغولات الذهبية الواردة من الخارج ، وفى مقدمتها الهند وإيطاليا ، وإقبال الشبابات على الإكسسوارات ، وكذلك الفضة .

وعندما أطلعنى على بعض المشغولات الذهبية المستوردة وقارنتها بإنتاجنا المحلى وجدت الفارق واضحاً ، بل صارخاً ، فالصانع المصرى لم يطور - مع الأسف - من وسائله القديمة ، ولم يبتكر أشكالاً جديدة اللهم إلا فى حدود ضيقة للغاية، بينما تطورت التقنية الأجنبية تطوراً هائلاً ، كما تنوعت مجالات الابتكار بحيث أصبح فى

الإمكان إخراج قطع فنية ، على أعلى مستوى من التصنيع المتقن ،
والذى يبهر الأبصار بجماله وروعته .

لقد رحت أتأمل فى الذهب المستورد والذهب المحلى طويلاً ، وأنا
حزين على ذهبنا الذى نبليت نظرتة ، وجف بريقه ، وتلوى وتعرج
واتبعج ، وأصبح يحمل كل مواصفات المرض ، وتجاعيد الشيخوخة !
وقلت لنفسى : لو أن الصانع المصرى الأصيل أخلص فى حب مهنته ،
وتجرد للعطاء فيها لكان قد حافظ على جمالها ورونقها ، ولو أنه
استقبل ما يحدث فى العالم بعين فاحصة ، وتأمل وتعلم وقارن ، لكان قد
دفعه ذلك إلى تطوير وسائله ، وأدواته ، ووضع نفسه على درب
الابتكار الذى لا حدود له . .

الواقع أن صياغة الذهب عمل فنى بالدرجة الأولى قبل أن تكون
صناعة وتجارة رابحتين . . من هنا لابد أن يدعى لها الفنانون ، وأن
تقام لها المسابقات ، وترصد الجوائز للأعمال المتقنة والجديدة
والمبتكرة . وفى هذا المجال ، أقترح عقد مسابقة سنوية تحت عنوان
(مسابقة توت عنخ آمون) فى صياغة الحلى الذهبية الجميلة والرائعة ،
لكى تذكر الصانع المصرى بالقناع الذهبى النادر لذلك الفرعون الذى ما
زال يخطف أبصار العالم كله بإتقانه وروعته ، ولكى نتمكن - مرة
أخرى - من الإبداع والابتكار ، فى مجال كنا قد سبقنا إليه ، وسجل لنا
التاريخ ريادتنا فيه .

بماذا يبدأ العرب

بعد الاحتلال الأمريكى للعراق ، واستمرار الاحتلال الإسرائيلى الفلسطينى ، أصبح العرب من بين شعوب العالم كله هم الأمة الوحيدة التى يوجد فيها الاستعمار العسكرى على هذا النحو المهين . ومن العجيب أنهم ما زالوا أيضاً هم الأمة الوحيدة التى لا تقبل سماع النصيحة . وإذا سمعتها مرغمة لم تعمل بها . وبالمقارنة البسيطة: ما الذى جعل شعوب جنوب وشرق أسيا التى بدأت نهضتها مع العرب ، بل حتى بعدهم ، تخرج من حالتها التقليدية المتخلفة ، وتتسابق مع أعتى الدول الغربية فى مجال التطور والتحديث ؟ الإجابة فى رأى ببساطة أن هذه الدول تتمتع بقدرة كبيرة على حسن الإصغاء ، وعلى الاعتراف بأوضاعها المتخلفة ، الأمر الذى جعلها تتعلم من غيرها ، وتحاكبهم ، ثم تتفوق عليهم . أما العرب الأشاوس ، فما زالوا حتى اليوم يستكبرون أن يقال لهم أنكم متخلفون وتحتاجون إلى الأخذ بعوامل التقدم .

وإذا استعرضنا الخريطة العربية التى تمتد من الكويت والعراق حتى الغرب لم نجد بلدين عربيين متجاورين إلا وبينهما خصومة وتنافر، ونزاع صريح أو مكتوم على الحدود التى رسمها لهم الاستعمار الغربى قبل رحيله من بلادهم . هذا موجود بين المغرب والجزائر ،

وبين تونس وليبيا ، وبين مصر والسودان ، وبين اليمن والسعودية ، وبين سلطنة عمان والإمارات ، وبين قطر والبحرين ، وبين العراق والكويت . ولذلك لابد أن تبدأ الخطوة الأولى من هنا ، أى من الاتفاق على ترسيم الحدود ، وإنهاء الخلافات ، وإلا فإنها سوف تستمر لعشرات وربما لمئات السنين ، وسوف تثار كلما ظهرت أزمة بين بلدين ، أو حدثت زوبعة بينها فى فئجان !

لا شك أن قوة العرب ، وبالتالى قيمتهم الدولية ستظل كامنة فى وحدتهم . ولا أقصد بالوحدة هنا أن يندمج الجميع فى ظل دولة واحدة ، فهذا مستحيل ، وإنما أن يتكاتفوا عند الضرورة تحت راية واحدة ، وأن يكون لهم موقف موحد تجاه التحديات . تلك أساسيات ينبغى أن تتأكد فيما بينهم ، لكى لا يتكرر ما وقع للكويت من العراق سنة 1990 . أما أن يحاول العرب التجمع بينما هم فى واقعهم متفرقون ومتوترون فتلك محاولة لن يكتب لها النجاح أبداً . نفس ما يصدق على خلافات الحدود بين الدول العربية ينطبق على المقاومة الفلسطينية التى لم تستطع حتى الآن أن توحد صفوفها العسكرية والسياسية لكى تكون لها حركة فاعلة فى الوصول إلى أهدافها . والمصيبة أن العراق الشقيق فى وضعه الحالى يحمل من عوامل التشرذم أكثر مما يحمل من عوامل الاندماج والوحدة . وأنا شخصياً غير متفائل بمستقبله السياسى الذى يعلن الأمريكيون ويؤكدون أنه سيكون وردياً ! !

بنديرة التاكسى

لا يحدث فى أى مدينة متحضرة أن يتعامل فيها الركاب مع سائق التاكسى (بالفصال) ! كما لا يحدث فى أى مدينة متحضرة أن يسألك سائق التاكسى من فتحة الشباك عن قصدك وجهتك ، فإذا لم تعجب سيادته (ساق فيها) وتركك على حافة الطريق ، تستجدى سائق تاكسى آخر ! كذلك لا تجد فى أى مدينة متحضرة أن يحشد سائق التاكسى عدة ركاب فى توصيلة واحدة ، ثم يسقط كلاً منهم فى مكان معين ، ويدور يلف بالآخرين ، ويلتقط غيرهم من الطريق . .

الذى أتوقعه ، وقد صدر قانون جديد للمرور ، وحدث قدر كبير من التزام السادة المواطنين ، وحزم السادة ضباط المرور ، أن يصدر قانون التاكسى ، يبدأ من تحديد سعر البنديرة ، ويلزم صاحبه باصطحاب أى راكب يطلبه لتوصيله إلى الوجهة التى يريد ، كما يمنع عليه بتاتا إشراك أكثر من راكب واحد أو عائلة واحدة فى التوصيلة الواحدة ، وذلك لأن التاكسى وسيلة مواصلات ، تقع فى مكانة وسط

بين السيارة الخاصة ، وبين وسيلة المواصلات العامة التى يشترك فيها
العديد من الركاب .

إننى أحزن كثيراً عندما أرى سائناً لا يعرف العربية ، وهو
يحاول جاهداً أن ينطق للسائق باسم الوجهة التى يريد أن يذهب إليها ،
ثم يتركه التاكسى ويمضى . . كما أحزن كثيراً للسيدة العجوز أو المرأة
التي تحمل طفلاً وهي تجرى وراء التاكسى لتخبره بوجهتها ، ثم يتركها
ويمضى . . إن كل هذه الممارسات غير الحضارية يتوقف القضاء
عليها بإصدار قاتون التاكسى الذى أشرت إليه ، وأعتقد أنه قد آن
الأوان بالفعل لإصداره ، حتى تظهر المدن المصرية بالصورة الحضارية
التي نريدها فى مطلع الألفية الثالثة . . لقد بدأنا أولى الخطوات ، من
تحديث وإحلال للبنية الأساسية التى تشمل مياه الشرب والمجارى
والكهرباء والتليفونات والغاز . . وأصبح الطريق مفتوحاً أمام باقى
خطوات البناء الحضارى الذى لا ينبغي أن يقتصر على المدن الكبرى
كالقاهرة والإسكندرية . . وإنما يجب أن يعم سائر المدن المصرية
الجميلة ، فى الوجهين البحرى والقبلى . .

عندما سمعت أن لدينا في مصر حوالى سبعين بنكاً ، تذكرت قول الشاعر العربى : إني لأفتح عينى حين أفتحها / على كثير ولكن لا أرى أحداً . . وقد خابت معظم تلك البنوك في إدارتها ، وسلمت أموالها لمجموعة من النصابين ، الذين أطلقوا على أنفسهم رجال الأعمال ، وهم لا يمتون لهذا المصطلح المحترم بأى صلة . والدليل على ذلك أن جمعية رجال الأعمال باعتراف رئيسها على شاشة التلفزيون المصرى لا تضم أكثر من 450 شخصاً ، بينما الذين كانوا يريدون الانضمام إليها يبلغون أكثر من أربعة آلاف . فلماذا رفضتهم الجمعية ؟ كما يقول رئيسها إن الجمعية حريصة على سمعة أعضائها الحقيقيين - أى الأربعمائة - ولذلك لم تمنح عضويتها لسائر الأربعة آلاف نصاب . .

طبعاً النصب فن قديم صحب الإنسان منذ وجد على الأرض ، وسيظل من أهم عيوبه حتى تنتهى حياته فوقها . هناك من ينصب عليك فى البيع فيعطيك سلعة معطوبة على أنها سليمة ، أو بايته على أنها طازجة ، أو منتهية الصلاحية على أنها صالحة للاستهلاك الأدمى . . وهناك من تذهب لتشتري منه كيلو تفاح فيعطيك حبتين أو ثلاثة لا تصلح للأكل ، وتضطر إلى إلقائها فى القمامة ، وهناك من يبيع لك قطعة أرض أو شقة ثم تكتشف أن بها عيباً أساسياً ، أو أنها مشتبكة مع مشترين آخرين . وهناك المحامى الذى يؤكد لك أن كسب القضية

مضمون ، ويأخذ منك أتعاباً ضخمة ، ثم تخسرها ولا تراه بعد ذلك لكى يعتذر لك . . وأنا نفسى نصبوا على فى شراء قطع غيار سيارة ، اشتريتها على أنها جديدة ومكتوب على أوراقها اسم المصنع والبلد الأجنبى ثم تبين أنها مستعملة أعيد طلائها وجلفنتها ثم عرضت للبيع ، وعندما حاولنا تشغيل السيارة لم تعمل ، فاضطرت لشراء قطعة أخرى غيرها . .

لماذا إذن لا ينصب بعض هؤلاء على البنوك التى تمتلئ بالمال ؟ والواقع أن ظاهرة كثرة البنوك فى مصر قد أغرت هؤلاء بالتفطن فى النصب عليها . والأدهى من ذلك أن عدداً من العاملين فى البنوك قد سهلوا لهم عمليات النصب ، ولابد أنهم شاركوهم فى الحصول على قدر من الغنيمة . . وهنا مربط الفرس كما يقولون . فلو أننا أمسكنا بهؤلاء الموظفين ، وحاسبناهم لأوقفنا نزيف النصب على البنوك ، ونزح أموالها بتلك الصورة التى جعلت كل المواطنين مستأعنين ، ودفعت الرئيس مبارك إلى أن يعلن عن ضرورة عقاب الهاربين بأموال البنوك دون وجه حق ، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه الدولة بمساعدة المتعثرين فى السداد ، لظروف خارجة عن إرادتهم . .

أتمنى أن تستفيد البنوك (الكثيرة جداً) عندنا من عدم الوقوع فريسة لمحاولات النصب ، وأن تضع فى داخلها لافتات تحمل المثل المصرى الصادق الذى يقول أن (المال السايب يعلم السرقة).

بيت الزكاة المصرى

عاد الجدل يدور فى الآونة الأخيرة حول أموال الزكاة : كيف يتم تنظيم عمليات جمعها من الراغبين فى إخراجها ؟ وكيف يمكن الاستفادة منها فى مشروعات التنمية وإصلاح الأحوال ؟ وتعددت الاقتراحات ، وغضب البعض ، وقال البعض الآخر : دعوا الأمور كما هى . . . والواقع أننى منذ عدة سنوات قد اقترحت إنشاء مؤسسة عامة للزكاة ، تحت اسم بيت الزكاة المصرى ، يكون على غرار بيت الزكاة الكويتى ، وفيه يمكن أن تصب كل أموال الزكاة ، مع تحديد رغبة كل مسلم فى القنوات التى تصرف فيها . فهناك من يفضل بناء المساجد . وهناك من يرغب فى بناء مدارس ، أو مصانع ، أو مستشفيات . وهناك من يريد أن تذهب إلى الأيتام ، والأرامل ، وذوى الحالات الحرجة . . . وكل هذه رغبات طيبة يباركها الإسلام ، الذى حدد عدة مصارف للزكاة فى القرآن الكريم ، ولكنه فتح الباب فى العديد من آياته لعمل الخير ، وبذل المعروف . ولعلنا نذكر أن أبا بكر الصديق خرج عن ماله كله للدولة الإسلامية الوليدة، وأن عثمان بن عفان جهز من ماله جيشاً بأكمله . المهم أن ينظم المسلمون هذا المصروف الهام الذى يمثل الشعيرة الثالثة فى الدين التى تأتى بعد الصلاة والصوم ، وقبل الحج . . .

لقد تعددت الجهات التي تتلقى أموال الزكاة من المسلمين ، سواء على أيدي أئمة المساجد (الكبيرة والصغيرة ، والتي تحت البيوت) ، أو المراكز الدينية ، والصحية . ومن الواضح أن هناك قدراً كبيراً من عدم التنظيم ، والتشويش حول هذه المسألة . ولن يحسمها كما أرى إلا إنشاء مؤسسة مستقلة تتولى استقبال أموال الزكاة ، مصحوبة برغبات أصحابها في إنفاقها على أوجه الخير والفائدة للمجتمع . ومن الضروري أن تتميز هذه المؤسسة بالشفافية الكاملة ، وأن يتولاها شخص (غير مضروب) يعاونه في ذلك عدد من الموظفين العاملين بإخلاص ، وأن توضع لها لائحة تحدد بدقة الوارد والصادر والمكافآت . وعلى من يعمل في هذه المؤسسة أن يدرك جيداً أن هذه أموال المسلمين ، وأن الله تعالى يباركها ، ويعلم كل من يعمل لإنفاقها في الخير ، وكذلك من يسعى لتبديدها في الباطل .

بهذا الشكل يمكن أن ينظم المسلمون جانباً من جوانب حياتهم الدينية والمالية، وأن يبعدوا الشبهات عن هذا المصدر الذي أصبح الغرب يتهمم على أساسه بأنه أحد مصادر تمويل الإرهاب . ومن المؤكد أنه ليس كذلك ، لكننا ينبغي أن نتقى الشبهات. أي نبعد عنها ، لأن من يتقيها فقد استبرأ لعرضه ودينه ، كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولاحظ أن كلمة (العرض) تشمل فيما تشمل سمعة الإنسان في المجتمع ، وبالتالي سمعة المجتمع في العالم .

تشفير كرة القدم

فى أوبريت (الليلة الكبيرة) ، الذى أبدعه صلاح جاهين ، ولحنه سيد مكاي وردت عبارة كانت تضحكنا ، ولكن بمرارة ، تقول (اللي حيدقع راح يقعد ، واللى ما يدفئش يبعد) وكان الموقف يصور شخصين ليس معهما نقود ، راحا يتجولان فى المولد ويتفرجان على عجائبه . وفى إحدى المقاهى التى استأجرت راقصة لجذب الزبائن حاولا مشاهدتها ، لكن الجرسون الصارم أبعدهما بتلك العبارة القاسية ، فجذب أحدهما ذراع صاحبه قائلاً له : " ياللا بينا يا مسعد . . نروح شارع التروماى " أى الشارع الذى يمكن النظر فيه إلى أى شئ مجاناً ، وبدون نقود .

استعدت هذا الموقف المضحك المبكى عندما قرأت نبأ عدم إذاعة مباراة الأهلي وأنجولا على الهواء يوم الأحد 12 أغسطس . وكان السبب هو عدم قدرة التلفزيون المصرى على دفع مليون جنيه للقناة الاستثمارية التى اشترت حقوق إذاعة المباراة . وهكذا حرم الشعب المصرى كله من رؤية أحد فرقته وهو يلعب ، بينما حظى بها أولئك الذين دفعوا لتلك القناة العربية ما طلبته منهم . وهكذا بدأ تطبيق العولمة فى العالم العربى ، وكانت مصر هى أولى البلاد التى تعاني منها . وقد كنت أحسب أن تشفير القنوات التلفزيونية فى أوروبا أمر يختص بتلك المنطقة الغنية من العالم ، وأن هذا التشفير لن يصل إلينا الآن ، وبهذه السرعة ، لكنه حدث على خلاف توقعاتى ، وأصبحت مشاهدة مباراة ، أو فيلم تلفزيونى ، أو أى برنامج جميل لا يتطلب فقط

اقتناء جهاز تليفزيون، ولا حتى منظومة دش ، وإنما لابد من الاشتراك
أى الدفع فى مقابل المشاهدة . وهكذا تسقط نظرية السماوات المفتوحة
فى الإعلام على عمومها ، وتصبح السموات مغلقة على (مسعد
وصاحبه) اللذين لم يستطيعا أن يدفعوا ثمن المشاريب فى مقهى المولدا !
وهنا نصل إلى السؤال المهم : هل يعتبر الإعلام خدمة مثل التعليم
والصحة ، وبالتالي يستحق الدعم أم أنه مجرد وسيلة ترفيهية ، يتحمل
نفقاتها بالكامل كل من يرغب فيها ؟ أجابنى أحد أساتذة الإعلام قائلاً :
المسألة تحتاج إلى تفصيل . فالإعلام خدمة ينبغى أن تقدمها الدولة
للمواطن بهدف وضعه فى قلب الأحداث ، والاستجابة لمتطلباته فى
معرفة الأخبار المحلية والعالمية ، وفى التثقيف المستمر والمعاصر ،
وكذلك فى الترفيه . وإلى جانب ذلك ، هناك القنوات الاستثمارية ، أى
التي تقوم أساساً على الربح مقابل تقديم خدمة تليفزيونية أكثر جذباً
وإبهاراً للمشاهد الذى عنده (دش) ومعه مبلغ الاشتراك المطلوب .
ومن حق هذه القنوات الاستثمارية أن تأخذ مقابل خدماتها المتميزة ما
تشاء من المشتركين فيها . وكان من الممكن أن تكون هناك حدود
معقولة بين القنوات الحكومية والاستثمارية ، لكن الواضح أن الثانية
سوف تزحف لتقتطع مساحات من الأولى . حدث هذا فى كل بلاد العالم،
وما هو يحدث عندنا الآن . قلت لصاحبى : يعنى لا فائدة . وبالتالي لا
يبقى أمام مسعد وزميله إذا أرادا أن يشاهدا برنامجاً بالمجان ، إلا أن
يذهبا إلى شارع التروماى !

تصنيع كمبيوتر مصرى

بشرى جميلة منشورة فى خبر بإحدى الجرائد ، ولا شك أنها قد أسعدت عشرات بل مئات الآلاف الذين ينتظرون بفارغ الصبر الحصول على جهاز كمبيوتر ، لكى يستطيعوا أن يتواصلوا من خلاله مع العالم عن طريق شبكة الإنترنت ، ويرسلوا أو يستقبلوا بريدهم الإلكتروني e-mail وطبعاً سوف يوفرون جزءاً كبيراً من الأسعار المرتفعة لأجهزة الكمبيوتر الأجنبية ، والتي تتراوح بين 4-6 آلاف جنيه . أتمنى أن يكون الكمبيوتر المصرى جيد الصنع ، متقن الأداء ، رخيص الثمن..، حتى يصبح وسيلة عصرية فى أيدي الجميع ، وخاصة أبناءنا من تلاميذ المدارس وطلبة الجامعات. إلى جانب أصحاب الحرف والمهن التى لم تعد تستغنى عن استخدام الكمبيوتر فى عملها مثل الأطباء ، والمهندسين ، والمحاسبين ، وحتى أصحاب محلات الملابس والطعام.

إن جهاز الكمبيوتر كما يقال عنه بحق إنه جهاز سخّاب (بتشديد الحاء) أى أنه يسحب صاحبه إلى مجالات عديدة ويدور به فى أفلاك عالمية ، وفى خلال ذلك يمكنه أن يعطيه (سره) ، فيساعده على وضع برامج جديدة ، وهنا نقطة الإبداع أو الابتكار التى يتيحها هذا الجهاز العجيب . فمن المعروف أن استخدامه إما أن يكون مجرد مستقبل لما يحتويه من مادة معرفية تزيد من معلوماته ، وتضاف إلى ثقافته ، وإما

أن يشارك بنفسه فى صنع وترتيب وتبويب مادة معرفية جديدة . وهذا ما يطلق عليه مصطلح (البرمجيات) التى برعت فيها مؤخراً شعوب من العالم الثالث، مثل الهند بالذات ، التى فرضت تفوقها فى هذا الميدان على كثير من الدول الأوروبية المتقدمة .

أنا واثق تماماً أن جهاز الكمبيوتر لو وضع تحت تصرف أبنائنا الصغار لاستطاعوا أن يقتحموا من خلاله مجالات جديدة ، ولتكنوا من الإبداع فى اختراع برامج مبتكرة يناهسون بها أمثالهم من شباب العالم. وقد كانت العقبة وما زالت تتمثل فى ارتفاع سعر الجهاز بالنسبة للصغار والشباب معاً نتيجة استيراده بالكامل من الخارج ، على الرغم من أن مكوناته لا تخرج عن مواد أولية رخيصة الثمن ، ورقائق حساسة بأسعار عالية جداً . . ولكن الآن ، أو منذ الآن ، عندما تنشأ صناعة مصرية للكمبيوتر ، فإن الحال سيتغير ، وينفتح أمامنا طريق واعد لدخول عصر التكنولوجيا بخطوات واثقة ، وتجاوز فى مستقبل مشرق بإذن الله .

إن الطريق إلى التقدم أمام مصر ليس أمامه سوى خطوات قليلة، وجهود إضافية يبذلها المخلصون لهذا الوطن ، مع عدم الالتفات إلى أولئك الذين تنحصر نظرتهم فى تحقيق مصلحتهم الخاصة فى تكوين الثروة ، أو الاستيلاء على السلطة ، دون أى اعتبار لمصلحة المجتمع، أو بناء مستقبل أبنائه على المدى الطويل.

تطوير الحزب الوطنى

كان من الضرورى أن يحدث هذا التطوير ، وخاصة بعد أن ظهرت فى هذا الحزب الكبير ، الذى يعتبر أكبر الأحزاب السياسية حجماً ، وأكثرها عدداً ، كما أنه الحزب الذى تستند إليه الحكومة فى شرعيته . وقد كشفت الممارسة أن فى الحزب الوطنى بعض السلبيات التى كان ينبغى تداركها ، ومن أهمها ضعف الاتصال بال جماهير ، وحجب العديد من القيادات الشابة عن أخذ فرصتها فى العمل الحزبى المناسب لها ، كما أن تمثيل المرأة كان وما يزال ضعيفاً . . لذلك كله أسرع الحزب بتدارك تلك السلبيات ، ونتمنى أن تكون صفحته المقبلة أكثر إشراقاً من صفحته السابقة ، وأن يساهم بفعالية فى حركة التنمية التى يقودها بكفاءة الرئيس مبارك ، ويحظى بالقبول التام والتأييد من كافة فئات الشعب ، وأحزابه السياسية الأخرى . ولعل هذه الميزة الكبيرة لرئيس الحزب هى نفسها التى جعلت العديد من قياداته يعتمدون عليها ، أو بالأحرى (يتكلمون عليها) ولا يبذلون الجهد المناسب ، الذى تتطلبه طبيعة المرحلة الهامة من تطور مجتمعنا . وقد كان هذا خطأ كبيراً ، سرعان ما تنبه له القيورون على تطوير الحزب الوطنى ، فقررروا سرعة تدارك السلبيات التى سبق أن أشرت إليها ، وفتحوا

السياب واسعاً أمام قيادات شابة جديدة ، كما أتاحوا الفرصة لتواجد المرأة ، حتى وإن لم تنتخب من القاعدة ، محدثين بذلك حركة كان لابد منها في البركة الراكدة .

والواقع أن الحزب الوطني كان ينبغي أن ينتهز فرصة وجود الرئيس مبارك على قمته ، ليزيد من فعالية أدائه ، ويطلق كل إمكانياته من أجل اكتساب المزيد من الأتباع ، واكتشاف القيادات ، والالتحام بصورة أكبر بال جماهير.

إن العمل الحزبي لا يقتصر على استخراج (كارنيه) ، ولا على عضوية لجنة أو حتى رئاستها ، ولا على تواجد شكلى ضمن الأمانة العامة ، ولكنه يتسع لعمل شخصي وجماهيري يمتزج أحدهما بالآخر ، من أجل تحقيق مصلحة للمجتمع ، وهذه المصلحة لابد أن تكون ملموسة للجميع ، من خلال أعمال حقيقية يتم تنفيذها على أرض الواقع بدءاً من إنشاء المدارس ، وبناء المستشفيات ، وفتح المصانع ، وتوفير فرص العمل للشباب ، وتحقيق الخدمات الصحية والبيئية للمواطنين . . وبهذا - دون غيره - يمكن لأي حزب سياسى أن يثبت للمجتمع من ناحية ، ولغيره من الأحزاب الأخرى ، أنه يستحق الوجود والاستمرار.

تواصل الحضارات

أعتقد أنه قد آن الأوان لكي أوضح هذا المفهوم الذي غاب عن الكثيرين وهم يناقشون موضوعات : صراع الحضارات ، وتصادم الحضارات ، وحوار الحضارات . . الخ . والواقع أن العالم لا يسمح إلا بحضارة واحدة فيه ، أما الثقافات فإنها كثيرة ومتنوعة بنفس كثرة وتنوع الشعوب . الحضارة أسلوب حياة ومجموعة من النظم التي تعم العالم كله ، أو معظم دوله التي يتعامل بعضها مع بعض . أما الثقافة فهي مجموعة التصورات الخاصة والقيم والعادات والمعتقدات الخاصة بكل شعب على حدة، بل من الممكن أن يوجد لدى كل شعب عدة ثقافات يقترب أو يبتعد بعضها عن بعض ، كما هو الحال في ثقافة أهل الريف وثقافة أهل المدن ، ثم في ثقافة أهل كل حرفة ، وطائفة .

وإذا صحّ ذلك ، أمكننا أن نتبين أن العالم تسوده حالياً حضارة واحدة، هي الحضارة الحديثة ، التي ورثت كل ما سبق من حضارات : مصرية ، ورمانية ، وإسلامية . ومن المعروف في تاريخ الحضارات أن كل حضارة تأخذ مما قبلها ، كما أنها تساهم في نشأة ما بعدها ، وأن هناك تواصلًا مستمرًا بين الحضارات، يتمثل في انتقال العديد من الأفكار والتطلعات والكثير من القيم وأماط السلوك.

أين المشكلة إذن ؟ إنها تتمثل فيما قامت به الحضارة الحديثة – التي نشأت وتطورت في أوروبا أولاً ثم انتقلت إلى أمريكا وكندا وسائر بلاد العالم بعد ذلك – من محاولة إخفاء متعمد لدور الحضارة الإسلامية الكبير الذي ساهمت به في معظم جوانب الحضارة الحديثة ، أما الدافع لذلك فقد انحصر مع الأسف في العداء الديني الذي أعقب العصور الوسطى في أوروبا بين

رجال الكنيسة والإسلام. وعلى الرغم من أن عدداً لا بأس به من علماء أوروبا قد كرسوا أنفسهم لدراسة الإسلام والمسلمين ، وعرفوا مدى مساهمتهم في نشأة وتطور الحضارة الحديثة إلا أنهم اشتركوا هم الآخرون في مؤامرة الصمت الماكرة ، التي ما زالت - مع شديد الأسف - مستمرة حتى الآن . وهذا هو السبب فيما سمعناه حالياً من الإقبال المتزايد في أمريكا على معرفة ما هو الإسلام ؟ وماذا يريد المسلمون ؟ ولو كان هناك تواصل طبيعي بين الحضارة الإسلامية والحضارة الحديثة لما وقع هذا الجهل الشنيع ، الذي يؤدي إلى قطيعة وكراهية، قد يصلان إلى صراع وحروب .

وهنا تبرز الآية القرآنية التي تذكرنا بالحكمة الإلهية من تعدد الأمم وتنوع المجتمعات حين تقول (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) ولا شك في أن (التعارف) لا يتم إلا بعد المعرفة ، والمعرفة تتطلب نزوعاً مستمراً إلى البحث عن الآخر ، وتقصى أخباره ، والوقوف على عاداته وقيمه وأخلاقه وأفكاره ، ومن المؤكد أن شيئاً من ذلك لا يتم إلا في جو من السلام والولام بين الشعوب ، وتجنب العداء ما أمكن بين الدول .

والخلاصة أننا ينبغي أن نعترف بشخصية كل حضارة تسود في العالم، في وقت معين . وأن نعترف في الوقت نفسه بأنها مجرد حلقة متصلة بما قبلها، وأنها سوف تؤدي بالضرورة إلى حلقة أخرى سوف تليها. وهذا هو مفهوم (تواصل الحضارات) الذي يحسم الجدل في كثير مما دار في الآونة الأخيرة ، وما زال يدور حالياً ، وخاصة بعد ذلك الحادث المروع الذي هز أمريكا والعالم كله ، ونتجت عنه ظروف وقعت فيها بعض أعمال الكراهية ضد العرب والمسلمين.

تطوير كليات التربية

أحد زملائي القدامى ، اتجه به التخصص إلى مجال التربية ، فأصبح أستاذاً كبيراً فيها . كتب مقالاً في إحدى الجرائد الأسبوعية بعنوان (ارفعوا أيديكم عن كليات التربية) اعترض فيه سيادته على الاتجاه الذي يدعو إلى العودة للنظام الذي كان معمولاً به في الماضي ، وهو أن يتخصص الطلاب في مجالات متنوعة ، ثم بعد تخرجهم يحصلون على سنة دراسية تربوية قبل الانخراط في مهنة التدريس . وطبعاً النظام الحالي يقوم على أن يجمع الطالب ، المكرس للتدريس ، بين دراسة تخصصه ودراسة العلوم التربوية . وقد سبق أن ندت أنا شخصياً بذلك ، وقلت أن العلوم التربوية تغطي على علوم التخصص حتى أنها تصل أحياناً إلى 70% منها. وهذا يؤدي إلى تخريج معلم تربوي جداً ، لكنه في مادته ضعيف جداً ، لأنه لا يجد في حقيقته العلمية والثقافية سوى مواد تربوية (وهي مواد وسائل تدريس) ولا توجد لديه مواد متخصصة يستطيع أن يعلمها للتلاميذ . .

ولا شك أن المسألة معقدة . فكيف نطالب بإلغاء كليات التربية التي بلغ عددها الآن أكثر من عشرين كلية ، مكتظة بالطلاب ، ولها أساتذة وبها موظفون من أجل إصلاح حال المدرس الذي يتخرج منها ؟ لكننا في الوقت نفسه مضطرون للبحث عن خريج مؤهل للتعليم ، وقد أصبح عملة نادرة . وأستطيع أن أؤكد أن أي مدرس متميز الآن لم تكونه أي كلية تربوية ، وإنما هو الذي كون نفسه . والسبب في غاية البساطة . وهو كما أشرت يتمثل في غلبة مقررات التربية على مقررات التخصص.

وفى إطار البحث عن حل لمشكلة أو معضلة كليات التربية ، ظهر مصطلحان جديداً هما النظام التكاملى (أى الجمع فى سنوات الكلية بين مقررات التخصص ومقررات التربية) والنظام التتابعى (أى تأجيل مقررات التربية إلى سنة إضافية بعد الانتهاء من الدراسة المتخصصة) وطبعاً أى شخص موجود فى كليات التربية يحق له أن يدافع عن النظام التكاملى ، من أجل بقاء هذه الكليات . التى سبق أن اقترحت أنا شخصياً إلغائها من أجل تخريج مدرس حقيقى مؤهل لهذه المهنة الأساسية فى بناء المجتمع . لكننى أعود ، ولاعتبارات إنسانية خالصة ، فأقدم حلاً وسطاً ، وهو ضرورة تنقية مناهج كليات التربية من الحشو الذى تمتلئ به ، ومن التزيد المبالغ فيه لصالح المقررات التربوية . وبذلك أطمئن السادة الأساتذة والموظفين فى كليات التربية بأن (الفكرة الثالثة) التى أطرحها هنا تحافظ على مكتسباتهم ولا تمس أى حق من حقوقهم . فقط عليهم أن يسرعوا بإحداث هذا التطوير المنشود . والواقع أن وزارة التعليم العالى جادة فى تطوير هذه الكليات كمقدمة أساسية لتطوير التعليم الجامعى ، وأعلم أنها حصلت من البنك الدولى على دعم مالى لتحقيق هذا الهدف .

كل ما أرجوه هو ألا يتمسك كل منا برأيه ويتصلب فى الدفاع عنه . فالحق أحق أن يتبع . وعندما يظهر الحق فى جانب حتى ولو كان من غيرنا فعلينا أن نسرع بالتمسك به . لكن السحابة التى ما زلت أخشى من وجودها فوق كليات التربية هى أن عدد التربويين فيها يفوق أعداد أصحاب التخصصات ، كما أن أصواتهم أعلى من غيرهم . والخشية من أنهم لن يتنازلوا عن مقرراتهم بالسهولة المطلوبة ، ولا برحابة الصدر ، التى تغلب مصلحة المجتمع على مصلحة الأفراد . والله ولى التوفيق .

تنقية المناهج الدراسية

هناك فرق واضح بين المنهج الدراسي والمقرر الدراسي . فالمنهج يعنى الأسلوب أو المخطط ، فى حين يقصد بالمقرر المحتوى أو المضمون . ولكى يتضح الفرق نستعين بمثال . منهج التاريخ للفرقة الأولى مثلاً يعنى دراسة عصر ما قبل الإسلام ، وهذا يتطلب دراسة جزء من تاريخ الدولة الرومانية والدولة الفارسية ثم حالة العرب فى شبه الجزيرة العربية . أما المقرر الدراسى لهذا المنهج فيعنى ملء هذه الخطة العامة بمادة تاريخية مناسبة بحيث تحقق أهدافها .

ومع ذلك يشاع خطأ مصطلح تنقية المناهج الدراسية فى حين أن المقصود بها تنقية المقررات . فالمناهج لا تنقى وإنما يتم تعديلها أو استبدالها بمناهج أخرى .

والسؤال الآن ، والذى بدأ يطرح بشدة على العرب جميعاً هو : هل يقومون بتنقية مناهجهم أى مقرراتهم الدراسية مما هو موجود بها من عدااء للغرب ، ودعوة للتعصب ، وحث على العدوانية بدل الحوار تجاه الآخرين ؟ أم يظلون على حالهم حتى تفرض عليهم مناهج أو مقررات جديدة من الغرب ؟

والواقع أن هناك ظلاً كثيراً وتحيزاً أكثر فى طرح هذا السؤال . لأن من يدقق فى مقرراتنا الدراسية لن يجد فيها سوى ما هو متعارف عليه فى كل المجتمعات ، ولدى سائر الشعوب من اعتزاز بالنفس ، وتكريم للقيم والأعراف ، وإشادة بمبادئ الحق والخير . صحيح أن

هناك نقصاً في تعليم كيفية الحوار ، وضعفاً في القدرة على استيعاب
الرأى المخالف ، لكن هناك مجتمعات أخرى كثيرة تمتلئ مناهجها أو
مقرراتها الدراسية بالأعاجيب ! فهناك الكثير من التعصب في كتب
القرب الدراسية ، وأيضاً الكثير من الاستعلاء وبث الإحساس بالتميز ،
ومعاملة الشعوب الأخرى على أنها أدنى حضارة ، وأقل مستوى ! بل
أن هناك في مقررات الغرب الكثير من الأخطاء حول الشرق وعاداته
ومعتقداته وأسلوب الحياة فيه .

وفي هذا المجال ، لابد أن نلفت الأنظار إلى ما يتم تدريسه في
إسرائيل ، ومعظم الناس يجهلون بالطبع ، لكنه يحتوى على الكثير جداً
مما يدعون إلى تجنبه لدى العرب ؟ فهل يستقيم الكيل بمكيالين ؟ وهل
من العدالة أن نطبق على غيرنا ما لا نطبقه على أنفسنا .

وعلى الرغم من ذلك السؤال (البايخ) الذى يطرحه الغرب علينا
والخاص بتعديل المناهج ، فمن واجبنا أن نظل متنبهين لمفردات
مقرراتنا الدراسية بحيث نطورها ونحدثها باستمرار ، من أجل أن تكون
ملائمة لظروفنا ، وغير متعارضة في نفس الوقت مع التوجهات
العالمية ، باعتبارنا جزءاً لا يتجزأ من العالم ، بل وفي قلب حركته
وأحداثه .

وأخيراً يظل المنهج الدراسى والمقرر الدراسى متوقفاً على
المدرس الذى يقدمه للتلاميذ ويشاركهم فيه . فإذا كان متفتحاً لم يغلّق
أمام عقولهم نافذة ، وإذا كان متعصباً أغلق عليهم كل نوافذ الفصل !

تلفزه مجلس الشعب

من الأمور التي كنت أتمنى أن أراها تحدث في بلادنا مشاهدة جلسات مجلس الشعب على الشاشة الصغيرة . وكان هدفى هو أن أرى رأى العين أداء النواب بعد أن ينجحوا فى الانتخابات : ماذا سيفعلون تحت القبة ؟ وهل فعلاً ما قاموا به من حملات دعائية وجذب للناخبين سوف يترجم إلى عرض مشكلاتهم ، و مناقشة قضايا المجتمع؟ وكان هدفى أيضاً أن أشاهد مدى تفوق بعض أعضاء المجلس فى مقابل تعثر آخرين . . ومع موافقة السيد وزير الإعلام على إذاعة الجلسات فى التلفزيون ، صرت من أكثر المشاهدين متابعة لها ، وانفعلاً بها . . لكنها فى الآونة الأخيرة أصبحت تصيبنى بالكثير من الاكتئاب فضلاً عن الملل والضجر ، والواقع أن ذلك يرجع إلى عدة أسباب ، من أهمها : رؤية معظم مقاعد المجلس خالية إلا من عدد قليل جداً من النواب يجلسون متناثرين ، وبعضهم غير مبالي بما يحدث . ومنها : عدم إنصات الأعضاء الحاضرين لمن يتكلم ، بل وترك أماكنهم والتجول فى طرقات المجلس ، وكثيراً ما يقوم واحد منهم ليتحدث مع زميل آخر ، ويستغرقان فى ضحك طويل . ومنها : حالة اللهفة الصعبة التى ترتسم على وجوه بعض النواب وهم يحملون فى أيديهم طلبات لتوقيعتها من الوزراء الذين يتصادف وجودهم بالمجلس ، وأتساءل : لماذا لا

يخصص المجلس قاعة يلتقى فيها أمثال هؤلاء النواب ، أصحاب
الطلبات ، بالوزراء للحصول على التوقيعات دون ظهورهم بهذا الشكل
فى التلفزيون . إنهم بذلك يعطون إحساساً للمواطن العادى بأن مقابلة
الوزير من رابع المستحيالات ، مع أننى أعلم أن عدداً كبيراً من الوزراء
يفتحون مكاتبهم لاستقبال الجمهور والاستماع لشكواه . ومنها : تركيز
الكاميرا - وهذا عيب فنى خالص - على نائب يتنأىب أو شبه نائب ،
وهو الأمر الذى يجعلنا نحس بأن المسألة برمتها لا تستحق . ومنها :
حرص بعض النواب على الظهور فى الكاميرا من خلال تعمد جلوسهم
خلف الوزراء مباشرة ، أو خلف رئيس مجلس الوزراء نفسه . ومنها :
رغبة بعض النواب فى الاستعراض الخطابى ، والذى يصل أحياناً إلى
حد الإساءة الشخصية للمسئولين ، وتوجيه كلمات لا تليق بهم . ومنها
أخيراً : الإعلان عن موافقة الأعضاء دون اكتمال العدد ، من حيث
الشكل الظاهرى على الأقل ، وعدم التأكد حقيقة ممن رفعوا أيديهم
بالموافقة من غيرهم .. لهذا كله أرجو وأمل أن يتوقف التلفزيون عن
إذاعة جلسات مجلس الشعب ، ويقصرها فقط على الجلسات المهمة
التي تناقش قضايا عامة وحقيقية ، وإذا لم يفعل فسوف أتوقف تماماً
عن مشاهدتها !!

تلاوة القرآن الكريم

المصريون باعتراف العالم كله هم أجمل من رتل القرآن الكريم وجوده . وقد برزت لديهم على مدى التاريخ أصوات عذبة ، استطاعت أن تطير بآيات القرآن الكريم إلى القلوب ، وتسكبها فيها فتستقر وتخضر . وفي العصر الحديث حفظت لنا التسجيلات صوت المقرئ (الرخيم) محمد رفعت، وعاصرنا لحسن الحظ كلاً من المقرئ (الأستاذ) مصطفى إسماعيل، والمقرئ (الجوهرة) عبدالباسط عبدالصمد واكسبهم العديد من الأصوات الأخرى التي ما زالت الإذاعة المصرية تحتفظ لهم بأجمل التسجيلات ، ولا ننسى جميعاً الشيخ الحصري الذي يجعلك تفهم المعنى وأنت غارق في ثبات تلاوته ، وصاحب البحة الجميلة الشيخ الطبلأوى . . . لكننا ينبغي ألا نفصل عن عدد كبير من المقرئين الذين لم يصلوا إلى ميكروفون الإذاعة ، واحتفظت بهم القرى يقرأون فيها فيهزون المشاعر ، ويحركون القلوب وكم من ماتم حضرته في الريف ، فاستهواني صوت المقرئ فيه ، وكلما نظرت حولي وجدت الأجساد تتحرك بتلاوته ، وتسكن بسكوته .

وقد عشنا على هذه الحال لسنوات قليلة ماضية ، حتى بدأ يأتي إلينا من منطقة الخليج سيل من أصوات لمقرئين تختلف نبرتهم عن النبرة المصرية المألوفة ، وحمل العائدون من البلاد العربية أشرطة كاست لمقرئين آخرين لا يمكن مقارنتهم على الإطلاق بأصوات المقرئين المصريين ، ثم راحت هذه الأشرطة تملأ في المحطات والمحلات وسيارات السرفيس ، حتى كادت تغطي على الحناجر الذهبية

الموجودة فى مصر . ما الدافع وراء ذلك ؟ ولمصلحة من جرى هذا التحول ؟ لم يحاول أحد أن يسأل ، ولأننا فى مصر طيبون ، ونرحب دائماً بالوافد الجديد ، فقد استقبلناه بترحاب، حتى كاد يحجب مع الأسف أصواتنا الأصيلة !

إننى أذكر أن الإذاعة المصرية كانت تخصص كل يوم قبل نشرة أخبار الثامنة والنصف لأحد كبار المقرئين ، وكذلك كان الحال طوال شهر رمضان. وكان المعجبون ينتظرون قارئهم المفضل فى يومه المحدد ، دون أن يهتموا بالطبع بالإصغاء إلى باقى زملائه . وكانت المقارنة تكشف باستمرار عن جوانب من الخصائص الجمالية لدى كل مقرئ . أما الآن فقد اختلط الحابل بالنابل ، وغزت أسواقنا أشرطة كاسيت لمقرئين غير مصريين لا تتمتع بأى سمة جمالية ، حتى كاد الذوق يضطرب ، و(السميعة) يختفون.

منذ فترة قصيرة ، ذهبت إلى باكستان ، وهناك وجدت لديهم ثلاث قنوات تلفزيونية ، واحدة منها مخصصة للقرآن الكريم على مدى ساعات الليل والنهار . والشاشة مقسمة إلى قسمين ، أحدهما باللغة الأوردية ، والآخر من المصحف العربى، أما الصوت فهو لجوهرة التلاوة القرآنية الشيخ عبدالباسط عبدالصمد . . . وعندها أدركت أن الباكستانيين لديهم تقدير صحيح للأمور ، فقد عبروا الخليج ، وتوقفوا عند مصر ، لكى يختاروا منها مقرءهم المفضل . . الذى هو أيضاً مقرئى المفضل .

جزى الله كل من قرأ القرآن بصوت حسن ، فقربه من قلوب سامعيه ، وأشعرهم بجمال بيانه ومعانيه .

تعليم الابتكار

هل يمكن أن نعلم أبنائنا الابتكار ؟ ظل العلماء لفترات طويلة جداً يعتقدون أن الابتكار موهبة ، تقتصر فقط على عدد من الأفراد الذين يظهرون في أوقات وأماكن محددة ، ويعتمدون في ذلك على أن الكثير من المبتكرين قد نشأوا في بيئات تحارب الابتكار ، وتعمل بكل الطرق على خنقه وإخماده . وهذا يعنى أن الإنسان المبتكر ليس نتيجة البيئة التى أوجدته بما فيها من تعليم وتربية وتدريب وإنما هو كالنبته الصحراوية التى تكبر وتزدهر دون أن يقوم أحد على زراعتها والعناية بها . لكن علماء المنهج إلى جانب علماء النفس والاجتماع ظلوا يبحثون فى جوهر الابتكار ، ويحللون شخصيات المبتكرين عبر العصور، ويدرسون تصريحاتهم حول نزعة الابتكار لديهم ، وكيف نشأت وتطورت حتى نضجت وأثمرت . علماء الاجتماع يؤكدون أن المبتكر ابن بيئته ، وأنه يعبر عن النتيجة النهائية لعدة مقدمات أوجدتها البيئة الاجتماعية التى عاش فيها . أما علماء النفس فيقولون إن الابتكار موهبة فردية خالصة يمكن أن تظهر فى بيئة تشجع على الابتكار ، وتهيئ الظروف المناسبة له ، ويمكن أيضاً أن تنشأ فى بيئة خائفة للابتكار وطاردة له . وقد استفاد علماء المنهج من الفريقين

السابقين، واستطاعوا أن يبلورا نظرية خاصة بالابتكار . وهذه النظرية متواضعة فى هدفها . فهي لا تدعى أنها تصنع مبتكرين ، وإنما فقط تساعد على تهيئة الظروف والعوامل الملائمة للابتكار . ومن ذلك مثلاً: تشجيع الإنسان منذ الطفولة على تنمية ملكة الخيال لديه ، إلى جانب ملكة العقل . وأن يترك للأطفال حرية التعبير عن إحساسهم دون خشية من لوم الكبار أو الاستهزاء بهم . ومن ذلك عدم التركيز فى تقويم أداء الطلاب على الحفظ والاستذكار ، وإنما على إبداء وجهة نظرهم فيما تعلموه ، مع فتح الباب واسعاً أمام النقد والاعتراض . ومن ذلك أيضاً احترام وتشجيع كل المبادرات الخاصة التى يقوم بها التلاميذ فى أنشطتهم المختلفة سواء كانت رياضية أو ثقافية أو فنية أو حرفية . . مع التركيز بصفة خاصة على هذه الأخيرة ، وضرورة أن يحرك التلميذ أصابعه ، بدلاً من الاقتصار فقط على تحريك عقله أو ذاكرته . ومن أهم العوامل التى تشجع على وجود الابتكار تزويد التلاميذ بقصص الاختراعات والاكتشافات العلمية والاتجاهات التكنولوجية ، وإلقاء الضوء على تاريخ حياة أصحابها ، وكيف بدأوا ، وتعبوا حتى كتب لهم الفوز ، وأصبحت أسماؤهم محفورة فى تاريخ العالم كله . تلك بعض الأمثلة . وهناك غيرها لمن يريد أن يمهد الأرض للمبتكرين ، أولئك الذين يصنعون التفوق لأى بلد ويرتبط ظهورهم بتقدم الإنسانية كلها .

ثقافتنا الغذائية

أجمع الأطباء الكبار الذين التقيت بهم - وكنت دائم الحديث معهم عن مبدأ الوقاية الصحية ، وأنه دائماً خير من العلاج - على أن مشكلة المشاكل عند المصريين ترجع إلى عدم الوعي الكافي بنوعية غذائهم . فهم يكثرون من أطعمة لا يحتاج منها الجسم إلا إلى بعض الجرامات ، ويقتلون من أغذية أخرى يحتاجها الجسم بكثرة . وما ذلك إلا لعدم الوعي بما يمكن أن نسميه التوازن الغذائي المتكامل . وعندما سألت قيل لى أن الله سبحانه وتعالى قد جعل غذاء الإنسان يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية . الأول خاص ببناء الجسم وهو (البروتينات) والثاني مهمته إمداد الجسم بالطاقة وهو ما يطلق عليه مصطلح (الكاربوهيدرات) أما العنصر الثالث فهو للوقاية ويتمثل فى (الفيتامينات والأملاح المعدنية) وبناء على ذلك ، فإن كل عنصر من هذه العناصر ينبغى أن يقدم للجسم بصورة مركزة فى المرحلة التى يحتاجها ، وكذلك فى الوقت الذى يتطلبه . فمثلاً الطفل يحتاج إلى قدر من البروتينات التى تعمل على بناء الجسم أكثر مما يحتاج إلى ذلك الرجل الكبير السن ، وأن عنصر الغذاء الذى يمد الجسم بالطاقة ينبغى أن يعطى لأصحاب المجهودات الأكبر من غيرهم ، أو الذين يتحركون كثيراً . أما عنصر الوقاية فهو لازم للجميع ، وفى كل الأعمار والأحوال .

وبالطبع لا يمكن أن نقول أن وجبات الإنسان ينبغي أن تكون على النحو التالي، ثم نحدد أصنافاً من الأغذية قد لا تتوافر للإنسان العادى ، وهو الإنسان الذى نخاطبه ونهتم به . لكن يكفى أن يدرك هذا الإنسان أن عناصر الغذاء ثلاثة ، وأن كلاً منها يقوم بوظيفة محددة ، ثم نترك له حرية التعامل مع أنواع الأغذية . فمثلاً إذا أكل (فول مدمس) فى الصباح كان عليه أن يدرك أنه قد أخذ كفايته من البروتين (النباتى)، وأنه يحتاج طوال فترة العمل لبعض الكاربوهيدرات ، أى السكريات والنشويات التى تمد الجسم بالطاقة ، وخاصة إذا كان يبذل جهداً عضلياً وحركياً متزايداً . لكن يبقى عليه أن يتناول بعض الخضروات والفواكه التى تمتلئ بالفيتامينات لدعم مقاومة الجسم ضد ما يمكن أن يتعرض له من أمراض . وقد ثبت مثلاً أن ثمرة الجوافة تحتوى على مقاومة عالية لنزلات البرد أكثر بكثير من البرتقالة أو الليمونة . وتلك حقيقة غذائية غائبة عن معظم الناس . ومن نعمة الله علينا فى مصر أن موسم الجوافة يأتى قبل حلول فصل الشتاء ، فإذا تناول منها الناس كمية معينة أصبحوا محصنين ضد أمراض الشتاء وأهمها الأنفلونزا .

هذه الثقافة الغذائية مطلوب تلقينها لأبنائنا فى المدارس ، ونشرها بين الناس من خلال وسائل الإعلام ، وهى ثقافة ضرورية ، لأنها تتعلق بصحة الجسم ، التى هى شرط أساسى لصحة العقل . كما أنها هى التى سوف تؤدى بالمصريين إلى مزيد من النشاط والحيوية ، كما يمكنها أن تقضى على ما شاع بينهم من ظاهرة البطون المنتفخة ، والكروش المتضخمة .

حال الترجمة الفورية

الترجمة الفورية هي فرع واحد من فروع الترجمة بصفة عامة .
والترجمة تعنى ببساطة نقل المعنى من لغة إلى لغة أخرى. ومن
الواضح أن هذا النقل ينبغي أن تراعى فيه الدقة والوضوح ، وبذلك
ينبغي لمن يتصدى لهذه المهمة الصعبة أن يكون متمكناً من اللغة
المنقول منها ، وكذلك من اللغة المنقول إليها ، حتى تخرج ترجمته
أقرب ما تكون إلى الدقة ، والصحة ، والسلامة .

ومن الطبيعي أن المترجمين يمثلون جماعة مهمة جداً في كل بلد.
فليس من المطلوب أن يتعلم شعب بكامله لغة أجنبية أو عدة لغات لكي
يعرف محتواها ، لكن يكفي أن يتخصص عدد من أبنائه في معرفة تلك
اللغات ، وإتقان النقل منها وإليها حتى يحدث التواصل المنشود بين
شعوب العالم ، ويتحقق ما دعانا إليه ديننا الحنيف من التعارف بين
الأمم ، ولا شك أن اللغة من أهم مفاتيح هذا التعارف .

فإذا ألقينا نظرة على حال الترجمة العربية (من وإلى) اللغات
الحية الموجودة حالياً ، لاحظنا أنها ضعيفة جداً ، والسبب في ذلك أن
المتخصصين في الترجمة لا يخرجون عن ثلاث أصناف : الأول يجيد
اللغة الأجنبية ولا يجيد العربية ، والثاني قد يجيد العربية ولا يجيد
الأجنبية ، والثالث لا يجيد الاثنين معاً . أما الصنف الرابع الذي يجيد
اللغتين فإنه نادر جداً ، أو غير موجود . أقول هذا من خلال تجربة

طويلة مع مترجمين من كل لغات العالم ، وأحزن جداً من هبوط المستوى إلى درجة يصعب معها أحياناً إحداث التواصل بيننا وبين الوفد الأجنبي الذى نتحدث معه . ولا شك أن هذا يؤدى أحياناً إلى خسارتنا بعض الفوائد التى كان من الممكن أن نحصل عليها لو كان التواصل عن طريق الترجمة كاملاً وصحيحاً .

ولعل مشاهدى التلفزيون قد لاحظوا جميعاً ضعف الترجمة فى افتتاح مكتبة الإسكندرية ، هذا الافتتاح الرائع الذى حضره عدد لا بأس به من رؤساء الدول الأجنبية ، وتحدث فيه عدد من ممثلى هذه الدول ، والحائزين على جائزة نوبل ، وكانت الترجمة المصاحبة لهم وهم يتحدثون غاية فى الرداءة ، حيث حصل المترجمون مسبقاً على الأوراق الملقاة ، ولم يستطيعوا أن يصاحبوا المتحدث فى كل عبارة ينطق بها ، وقد تابعنا ما يؤسف له حين راح المترجم أو المترجمة يستكمل بعد انتهاء المتحدث عبارات كاملة من الورقة التى سبق أن حصل عليها .

والخلاصة أن عصر العولمة الذى نتغنى بالدخول فيه يستلزم مزيداً من إعداد أجيال قوية فى مجال الترجمة عموماً ، والترجمة الفورية على نحو خاص ، حتى نستطيع أن نتعامل مع العالم لحظة بلحظة ، وليس بمجرد الابتسامات ، والإيماءات .. والإشارات !!

جوائز بدون إعلان

أتمنى أن تنشأ في مصر مثل تلك الجوائز الأدبية والثقافية التي يفاجأ من يستحقها بحصوله عليها دون أن يكون قد قدم لها إنتاجه ، وراح يسعى لكي يحصل عليها دون غيره من المتسابقين . طبعاً يتطلب الأمر تكوين جهاز متخصص في جنس أدبي معين مثل الشعر أو الرواية أو المسرح ، يتابع من خلال لجنة من النقاد والفاحصين ما ينشر من إنتاج أدبي ، ثم يقوم بتقييمه ، والاتفاق على المتميز منه ، ومفاجأة أصحابه بإعلان أسمائهم وأعمالهم الفائزة في يوم محدد من العام أو الشهر.. أهم ما في مثل هذه الجوائز أنها تمنع محترفي الحصول على الجوائز بالحق أو بالباطل من ملاحقة المحكمين ، أو استخدام الوساطة ، أو التزلف وإظهار الحاجة والمسكنة لكي يحصلوا على الجائزة حتى ولو لم يكن لهم حق فيها . أذكر أن شاعراً قدم إنتاجه في إحدى الجوائز الكبرى ، وراح يدور على المحكمين قائلاً لهم إنه مريض بالقلب ، وأن أيامه في الحياة معدودة ، ومن حقه أن يسعد بالجائزة قبل أن يموت . وقد تأثر الكثيرون بكلامه نظراً لكبر سنه ، وعند التصويت أعطوه أصواتهم وهم في غاية التأثر . وبالفعل حصل صاحبنا على الجائزة ، وما زال حياً يرزق ، بينما توفي العديد ممن خدعهم بتلك الحجة الذليلة !

وقد اقترحت ذات يوم على أخى الأكبر المرحوم إبراهيم الترنزي أمين مجمع اللغة العربية أن ينشئ في المجمع عدة جوائز بدون إعلانات مسبقة : إحداها لأفضل ديوان شعر ، والثانية لأفضل رواية ،

والثالثة لأفضل كتاب يتم تحقيقه من التراث العربى ، والرابعة لأفضل مسرحية ، والخامسة لأفضل مجموعة قصص قصيرة . وقلت له : إن مجمع اللغة العربية هو الأجدر بمثل هذا العمل ، بناءً على سمعته الطيبة من ناحية ، وعلى تواجد العديد من العلماء المنصفين فيه من ناحية أخرى ، كما أنه جهاز علمى منظم ، ولا ينبغي أن يقتصر نشاطه فقط على جلسات بحث فى جذور الألفاظ ، ومدى أحقيتها فى الحياة ؛ وإذا كان الموت قد احتضن إبراهيم الترسى الذى تحمس كثيراً لهذا الاقتراح ، فإننى أعيد تقديمه مرة أخرى إلى رئيسه الحالى ، العالم الجليل الدكتور شوقى ضيف .

والواقع أن الدولة لم تقصر على الإطلاق فى إنشاء الجوائز الأدبية والعلمية ، وقد زادت قيمتها المادية أخيراً بصورة جيدة ، كما جاءت جائزة مبارك لتكون تتويجاً لجهود بعض الشخصيات المتميزة جداً فى مجالات الأدب والثقافة والعلوم . . وبالطبع يوجد نظام محدد للحصول على تلك الجوائز ، ويتم الترشيح لها من خلال مؤسسات محترمة ، وهى تمنح غالباً لمن يستحقها بالفعل، لكن تبقى الشكوى من المرشحين الذين لم يصانفهم الحظ السعيد . وهنا لابد من تكرار الترشيح أكثر من مرة لعل وعسى . . أما الاقتراح الذى قدمته هنا فهو يقضى تماماً على تلك الشكوى وما يرتبط بها من الحزن والإحباط . . لأن أحداً من المرشحين لا يعرف مسبقاً أنه مرشح. لذلك فإن عدم ظهور اسمه لا يحزنه على الإطلاق . بل إنه يدفعه إلى مزيد من تجويد عمله وتحسينه ، وعليه أن يؤمن بأن الله تعالى لا يضيع أجر من أحسن عملاً .

جمعية أصدقاء الشعب الفلسطيني

فى غمرة الصمت العربى الرهيب أمام ما يجرى على أرض فلسطين ، والممارسات الوحشية التى يقوم بها الجيش الإسرائيلى (البطل) ضد الشيوخ والنساء والأطفال ، مستخدماً الصواريخ من البحر ، والقنابل من الجو ، والمدافع من الدبابات ضد شعب أعزل ، لا يملك ما يدافع به عن نفسه سوى الأحجار فى أيدي الصبية ، أو أرواحه التى وجود بها تعبيراً عن رفض الظلم ، وإدانة الاحتلال .

وفى غمرة الصمت الدولى الذى خرست برلماناته وجمعيات حقوق الإنسان فيه عن إدانة الظلم ، ومساندة الشعب المعتدى عليه ، ولم يحدث ذلك مع الأسف سوى مجاملة للولايات المتحدة الأمريكية ، التى أعلنت نفسها الراعى الرسمى لعملية السلام فى الشرق الأوسط ، فممنعت أى طرف آخر أن يتدخل ، وتركت عمليات القمع والذبح والهدم والتشريد تجرى فى فلسطين .

فى غمرة هذا الصمت المضاعف ، أتساءل بكل جدية : لماذا لا تتكون فى كل بلد عربى ، أو أجنبى (جمعية أصدقاء الشعب الفلسطيني) تكون أقل مهماتها التعاطف مع مأساة هذا الشعب الذى يكاد يكون هو الشعب الوحيد المحتلة أرضه فى العالم كله، العالم المعاصر الذى وصل

إلى التعاطف ليس فقط مع البشر ، وإنما مع الحيوانات ، والنبات ،
والجماد . . هذه الجمعية فى تصورى يمكن أن تنشأ بسهولة ، وأن
تجمع حولها كل الشرفاء الذين يرون الحق حقاً ويقفون إلى جواره ،
ويرون الباطل باطلاً ويتبرأون منه.

هذه الجمعية التى ينبغى أن تتواصل فروعها فى مختلف أنحاء
العالم ، وأن تقسيم من وقت لآخر مؤتمراً تستعرض فيه أحوال الشعب
الفلسطينى ، وتقدم رؤيتها الخالية من أى تعصب أو تحيز أو مصالح
سياسية أو اقتصادية لحل عادل وشامل يعيد الحق إلى نصابه ، ويرفع
عن أبناء هذا الشعب ذلك الكابوس الجاثم على صدره ، وهو يئن
ويتلوى ويصرخ ولا من مجيب !

فى غمرة الصمت الذى يسود جامعة الدول العربية ، والجمعية
العامة للأمم المتحدة وسائر منظماتها ، وكذلك منظمات المجتمع المدنى
التي أكلت القطة لسانها - كما يقول التعبير الغربى - ولم نعد نسمع
عن أى منها أية إدانة ، أو أى استنكار ، والجميع يرى يومياً على
شاشات التليفزيون أبشع مظاهر العسف والتنكيل .

دعوة جادة إلى قيام (جمعية أصدقاء الشعب الفلسطينى) استجابة
لضمير العالم الحر ، وحفاظاً على ما حققه الإنسان المتحضر فوق هذه
الأرض من إنجازات.

أنا والسودان

بينما العرب مشغولون بأحداث القضية الفلسطينية ، التى اصطبغت منذ عامين بلون الدم ، وبينما هم مشغولون بتوقع ضربة أمريكية للعراق تقضى على البقية الباقية منه ، وبينما هم مشغولون بجزيرة ليلى ، وما كانت تخفيه وراءها من الاحتلال الأسباني لمدينتى سبتة ومليلة المغربيتين . . إذا هم يصحون فجأة على نأب اتفاق ملغوم ، وقعته فى 20 يولية الماضى الحكومة السودانية مع متمردى الجنوب ، وجرى تعمد إتمام إجراءاته بعيداً عن كل من مصر و ليبيا بالذات ، ومحفوظاً برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ، وتقرر أهم بنوده إمكانية إعطاء (شعب جنوب السودان) (هكذا ! !) حق تقرير المصير من خلال استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلى . وذلك بعد مرور فترة انتقالية تبلغ ست سنوات . . وقد حدد الاتفاق مجموعة دول أفريقية هى (جيبوتى وإريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا) وطبعاً استبعدت مصر ، ومجموعة عربية هى (إيطاليا والنرويج وبريطانيا وأمريكا) لتقوم بدور التقييم والمراقبة خلال تلك المدة المنصوص عليها . .

وطبعاً المسألة بهذا الشكل تبدو (عملية مطبوخة) على نار ليست باردة ، لأنها تهدف ببساطة إلى تقسيم السودان الحبيب بعد ست سنوات إلى دولتين إحداهما شمالية ، تظل ترفع شعارات الدين والحماسة الثورية وتبدأ عباراتها بـ (لا بد ، وينبغى) ودولة جنوبية سوف تحظى بدعم لا حدود له وتقوم فيها مشروعات عملاقة، وترتبط مصالحها مباشرة بمصالح الدول الغربية . وبهذا الشكل يضرب الاتفاق أكثر من

عصفور بحجر واحد ، فهو يقسم السودان إلى دولتين ، ويعزله عن مصر ، ويفتح الأبواب للعبث بمنايع النيل .

إننى كمواطن مصرى أرفض أولاً تقسيم السودان ، كما أرفض ثانياً أن يستبد شماله بجنوبه ، وأرفض ثالثاً أن يسعى الجنوب إلى تمزيق وحدة الوطن الواحد . ولا شك أن هناك الكثير من الأخطاء والتجاوزات وأوجه القصور والتقصير ، ولكن هذا كله لا يعنى أن انفصل إقليم من الوطن حتى ولو بلغ النصف عن باقى الأقاليم ، والأفضل لجميع الأطراف أن يتم حل جميع المشكلات من خلال الإصغاء الجيد للشكاوى والتعرف على أسبابها ، والقيام فوراً بإزالتها لكى يشعر الجنوب بالأمان الذى يطلبه ، وبحرية العقيدة والشعائر التى هى من حقه .

وإذا كان لى من كلمة أقولها بصفة شخصية لأبناء الجنوب الأشقاء فهى أن اقتسام الرغيف مع أخوتكم فى الشمال أجدى ألف مرة من الانفراد مغموساً بالعسل فى ظل هيمنة أجنبية ، كما أقول لأبناء الشمال الأشقاء : إن أهل الجنوب لهم مطالب فى المساواة وحرية العقيدة ينبغى أن تقدموها لهم عن طيب خاطر ، بدلاً من أن يأتى أجنبى عنكم لكى يفرضها عليكم . إننى أسمح لنفسى أن أقول لكم هذا ، لأننى مصرى، تربيت قديماً على شعار كنت أنشد فيه مع زملائى فى المدرسة: السودان لمصر ، ومصر للسودان .

ثقوب فى الإعلام الغربى

لا ينكر أحد أن الإعلام الغربى متقدم جداً ، وأنه يستخدم أحد وسائل التكنولوجيا فى المعلومات ، ولكنه مع الأسف يحتوى على الكثير من الثقوب التى يأتى فى مقدمتها أولاً السياسة الإعلامية التى قد تظهر أحياناً ، وتختفى عن الأنظار فى كثير من الأحيان ، ولكنها موجودة وجوداً يشعر به أى ملاحظ لديه قدر متوسط من الذكاء . فأنت عندما تقول للغربيين أن إعلامكم يسئ إلى العرب والمسلمين يجيبون على الفور بأن الإعلام لديهم حر . وهو فى الواقع ليس كذلك . فهناك محاذير، وهناك ثوابت ، وطبعاً هناك مساحات متاحة للحديث والحوار وعرض مختلف الآراء باستثناء أمر واحد هو إعطاء أى صورة حسنة، أو نقطة إيجابية للعرب والإسلام .

ثانياً العنصر البشرى الذى يعمل فى مجال الإعلام الغربى ، والذى تنحصر ثقافته فى حدوده الضيقة ، دون محاولة الافتتاح على الشعوب الآسيوية والأفريقية ، كما أنه لا يريد أو لا يرغب فى محاولة التعرف على ثقافات العالم المختلفة ، ويكتفى - مع الأسف - بالمرور العابر عليها دون التعمق فيها ، وبالتالي نجده يعرضها عرضاً خاطئاً ، وفى أفضل الأحوال ، عرضاً سطحياً من الخارج فقط . فمثلاً عندما يحاول أى تليفزيون فى الغرب نقل صورة حى شعبى فى القاهرة سوف تجده يركز على وجوه الناس وملابسهم ، وما يعرضونه للبيع فى الدكاكين أو يشربونه وهم جالسون على المقاهى . لكنه لا يستطيع أن ينقل الجو الودى الذى يربط بين هؤلاء الناس . ومدى التعاطف الذى يكنه بعضهم

لبعض ، والشهامة التي يسارعون بها إلى مساعدة من يطلب منهم المساعدة سواء كان مصرياً أو من الساتحين .

ثالثاً : الإعلام الغربى لا يقدم إلا ما هو جميل ومبهر عن الحياة الغربية ، وهو يطيل فى ذلك ويعيد ، لكنه يسكت تماماً أو يمر مروراً عابراً عن مظاهر القبح والدمامة التي توجد فى أشهر مدنه وعواصمه ، والتي لا يعرفها سوى من ذهب إلى هناك وعاش بينهم لفترة طويلة . إن مدن الغرب تحتوى على أحياء بكاملها تمتلئ بالقمامة ، وينتشر فيها العاطلون والمتشردون ، بل يوجد فيها من يبحث فى أكوام القمامة عن بقايا طعام لكى يأكله ، وهناك من ينام بصورة دائمة على الأرصفة . وقد بدأت ظاهرة التسول فى السنوات الأخيرة تغزو أشهر المدن الأوروبية مثل لندن وباريس وروما . . فما هو موقف إعلامهم من ذلك؟ لا شئ سوى السكوت أو المرور السريع حتى لا يقال إنهم يفتقدون الموضوعية ، وذلك فى حين أنهم يبحثون عن كل سلبية فى الشرق لكى يبرزوها لديهم . أذكر أننى شهدت فى باريس مسابقة تليفزيونية لمن يقدم أفضل ريبورتاج ، وكان من بين الفائزين شاب فرنسى جاء إلى مصر ، وصور حياة الزبالين فى حى البساتين ، منذ اللحظة التى يستيقظون فيها مع أذان الفجر حتى يجمعوا القمامة فى عربات الكارو ويعودوا بها عند الضحى ! ويومها كنت أتمنى أن أكون مصوراً لكى أنقل للعالم العربى صورة من أحد أحياء باريس تكون رداً مفحماً على تلك الصورة السيئة عن مصر ، التى تمتلئ بألوان رائعة من الجمال !

حجز الجثمان

سبق أن كتبت فى هذا المكان عن مأساة حجز جثمان المتوفى الذى تقوم به المستشفيات الاستثمارية فى حالة عدم دفع أهله باقى فاتورة المستشفى . والمساءلة محرجة بالفعل . لأن المستشفى تعلم علم اليقين أنه بمجرد خروج الجثمان من ثلاجة المستشفى لن تجد من أهل المتوفى من يتولى دفع مستحقاتها . وأهل المتوفى أنفسهم بمجرد استلام راحلهم الكريم لن يكلفوا أنفسهم عبء سداد الفواتير . وطبعاً المشكلة هنا لها بداية . وبدايتها تتمثل بصراحة فى توجه مريض غير قادر مالياً إلى مستشفى استثمارى (أى يهدف إلى الربح من خلال علاج مرضاه) ، يظل يعالج فيه حتى الموت. طبعاً الأعمار بيد الله ، وكل مريض يتوقع ويأمل الشفاء ، وأن يخرج من المستشفى ماشياً على قدميه ، لكنه فى أغلب الأحوال ، يخرج محمولاً على الأعناق ! ولو أن كل إنسان ذهب للمستشفى التى تناسب حالته المادية ، بما فيها المستشفى المجانى ، لما حدثت أى مشكلة . لكننا فى مصر لا نحترم القوانين ، ونسعى دائماً للتحايل على الأنظمة واللوائح .

لقد سبق أن اقترحت إنشاء صندوق خيرى لمثل هذه الحالات التى يتوفى فيها شخص فى مستشفى استثمارى ويثبت أن أهله غير قادرين على دفع تكاليف علاجه . كما يمكن أن أقترح على أى مستشفى استثمارى بأن يتخذ الضمانات الكافية لحماية حقوقه المالية ، بأن

يشترط على المريض قبل علاجه دفع مبلغ تحت حساب الوفاة ! ! وهذا اقتراح ساخر لكنه واقعى .

ويبقى أن نناشد أهل المريض ألا يذهبوا إلى مستشفى استثمارى (من أولها) ، لكى لا يقعوا فى هذا المحذور المحرج جداً ، والذي يتمثل فى حجز الجثة حتى يتم الدفع !

أما أنا شخصياً فأقول لأهلى إذا حدث مثل هذا الموقف أن يتركوا جثتى فى المستشفى ، عقاباً لها على فشلها فى العلاج الذى انتهى إلى الوفاة ، وإراحة لهم من البهدة فى أقسام الحسابات التى تكون دائماً غاية فى التجهم والردالة بالمستشفيات الاستثمارية .

إن هذا الاقتراح الشخصى الأخير - فى رأى - هو الذى يقضى على المشكلة، فماذا ستفعل المستشفى فى الجثة ؟ سوف تضطر إلى حفظها فى ثلاجة الموتى ، وهذا أفضل من وضعها فى مقابر ترابية ، تحرقها الشمس ، وربما يكون بعض الأحياء فى حاجة إليها .

ما الذى يدفعنى إلى ذلك ؟ ما حدث للفنان الساخر أبولمعة الذى سبق أن أضحك مصر كلها من خلال البرنامج الإذاعى الكوميدى (ساعة لقلبك) . . وقد قابلته ذات مرة على شاطئ الإسكندرية ، وكان بيده آيس كريم ، فسألته مع أصدقائى عن آخر نكتة ، ففكر لحظة ثم قال : والله ما أنا فاكسر . . لأن النهارده حر قوى . حتى الآيس كريم التى اشتريته طلع ساخن ! رحمه الله ، وفرج كريته فى القبر ، بعد أن أفرجت المستشفى - بعد فضيحة - عن جثمانه !

حضارتنا فى ثقافتنا

إلى متى تظل معلوماتنا عن الحضارة المصرية القديمة ، لا تخرج عن كونها أهرامات ومعابد وتمائيل (حجرية) وفوقها بعض نقوش اللغة الهيروغليفية، التى أصبحت هى الأخرى رمزاً على الغموض وعدم البيان ؟ وإلى متى تظل ثقافتنا عن حياة المصريين القدماء ، وهم أجدادنا الحقيقيون ، محصورة فى الموميאות التى كان أصحابها يعيشون أنصاف عرابا ، ولهم آلهة متعددة بعدد ما كانوا يأتسون إليه أو يخافون منه ؟ وأخيراً إلى متى يتفرج أبناؤنا على السياح الأجانب وهم يقفون منبهرين على الآثار المصرية ، ويأتون إليها من جميع أنحاء العالم ومعهم الكاميرات، ليحصلوا على صور تذكارية بجوارها ؟ إلى هذا الحد هذه الحضارة مثيرة للأجانب وليست مذهشة بالنسبة إلينا !

طبعاً لا يعرف قيمة الحضارة المصرية القديمة لدينا سوى من درسوها ، وتعمقوا فى نشأتها وتطورها ، ووقفوا على مظاهرها ومعالمها، وعرفوا أن تلك الآثار المعمارية التى تركها لنا أصحابها ما هى إلا (الوجه الظاهر) لحضارة ذات عمق دينى وأخلاقي ، وذات بعد تنظيمى على مستوى عالٍ جداً من الدقة والإتقان . أما غالبية الشعب المصرى فقد ظل يعيش بجانب آثار حضارته القديمة أو حتى فى وسط معالمها ، ولا يعرف عنها إلا أقل القليل ، وعلى الرغم من محاولة الفرنسيين كشف أسرار الحضارة المصرية القديمة خلال وبعد حملة بوناپرت على مصر منذ مائتى عام ، وما أحدثوه فى العالم كله من ثورة معرفية حول الحضارة المصرية نتج عنه إنشاء علم جديد هو علم المصريات Egyptologie إلا أن الشعب المصرى ظل بمنأى عن الاهتمام بهذا العلم اهتماماً عاماً وشاملاً ، واقتصر فقط على بعض الأفراد - العلماء الذين استطاعوا أن يواكبوا علماء الغرب المخضرمين فى هذا المجال .

لقد كان من أروع ما توصل إليه أجدادنا المصريون القدماء (فكرة الحكومة) التي نبعت أساساً من (فكرة الأسرة) وعلى أساسها تم توحيد البلاد في دولة متماسكة تمتد جنوباً من النوبة حتى البحر المتوسط . وعرضا من الحدود الليبية حتى مشارف فلسطين . ويجمع المؤرخون أن نشأة الحكومة المصرية في ذلك التاريخ البعيد تعد أول تجمع إنسانى معروف يضم ملايين الناس ، ويشكل مسرحاً اجتماعياً ، خرج فيه الإنسان منتصراً من كفاح طويل مع قوى الطبيعة ليبدأ كفاحه الشاق مع نفسه ، وهو الكفاح الذى ما زال مستمراً حتى اليوم .

أما الفكرة الرائعة الثانية التى توصل إليها أجدادنا القدماء فكانت (فكرة الدين). ومن الطبيعى أن الدين لا ينشأ ويتطور إلا فى ظل حكومة مستقرة ، وبعد أن يكون الإنسان صاحب المتطلبات الطبيعية قد نظمها وفرغ منها. وعندما تلقت المصرى القديم حوله وفوقه وجد أن أكبر قوتين تمنحانه الخيرات هما الشمس والنيل ، لذلك فقد راح يصوغ حولهما الكثير من معتقداته الشخصية والاجتماعية ، وكان أجمل ما توصل إليه فى هذا المجال : (فكرة خلود النفس) ، و (فكرة البعث بعد الموت) . ولا شك أن الفكرة الأخيرة هى التى دفعت إلى تحنيط الجسد ، وصنع التوابيت الحصينة ، وتشيد المقابر الضخمة والأهرامات لحفظ الجسد إلى حين عودة الروح إليه من جديد .

ومن المؤكد أن أى نظام أخلاقى لا يمكن أن يقوم ويستقر إلا إذا آمن المجتمع الذى يتبناه بفكرة البعث بعد الموت ، وإلا أصبح هذا النظام الأخلاقى فارغاً من المضمون . لأن القانون الوضعى للحكومات هو الذى يختص بالمجازاة على الأعمال والأقوال ، أما حساب النوايا وما يجول فى الضمير فهو من شأن خالق الأرض والسموات ، المطلع على خبيئة كل إنسان . وهذا من أروع ما توصل إليه أجدادنا حتى قبل أن يصل إليهم أى دين منزل من السماء .

تحية لبناة حضارتنا المصرية القديمة ، ودعوة عاجلة لدمجها فى ثقافة المجتمع المصرى المعاصر .

حقوق المشاة

كثرت أعداد السيارات في المدن كثرة هائلة ، ساعدت عليها عوامل متعددة منها ارتفاع القدرة الشرائية لدى الطبقة المتوسطة في المجتمع ، وإنشاء الطرق الجديدة ، وسفلتة الطرق القديمة ، كما أننا لا ينبغي أن ننسى دور الإغراءات التي تقدمها شركات السيارات للمشتري ، والغزو الآسيوي للسوق بسيارات جميلة المنظر، ورخيصة الثمن . وهكذا اكتظت المدن المصرية بالسيارات ، وخاصة العاصمة التي لا تكاد توجد فيها " حارة سد " إلا وهي مليئة بالسيارات المكدسة. وقد اعترف لي أحد خبراء المرور بأن المشكلة لم تعد فقط صعبة الحل، بل مستحيلة ، لأن الشوارع نفسها تحولت إلى جراجات . والواقع أن هذا الأمر لا يختص بالقاهرة فحسب ، بل إننا نجده في باريس وروما ولندن . . لكن يبقى أن المشاة ، الذين لا يستخدمون السيارات ، يظل من حقهم أن يسيروا فوق رصيف مخصص لهم ، أو يتجولوا في أماكن لا تدخلها السيارات . وقد شاهدت في بعض مدن العالم نماذج لذلك ، فعندما يجدون أن منطقة ما تزدحم بالمشاة يقومون على الفور بإعادة تخطيطها من أجل المشاة فقط ، بحيث يحظر على السيارات الدخول إليها ، أو العبور فيها . وقد قامت إدارة مرور القاهرة مشكورة بشئ من ذلك في منطقة الألفي ، وشارع الشواوي ، لكنها لم تفعل ذلك بعد في شارع السكة الجديدة أو الموسكى مثلاً . ويجوار مسجد الحسين

شوارع ضيقة تسير فيها السيارات على هواها فتزعج المارة ، ومنهم
سائقون يحتاجون إلى قدر من الهدوء لكي يتأملوا الأماكن والمحلات ،
ويشتروا من البضائع المعروضة .

وهناك بضع أصحاب العمارات قد تجردوا من مراعاة مشاعر
الآخرين ، فجهزوا مداخل عماراتهم بحيث تصبح ممرات سهلة
لسياراتهم ، وتسببوا بذلك في تقطيع رصيف الشارع تقطيعاً يؤذي
المشاة ، الذين يضطرون إلى النزول إلى نهر الشارع ، فيعرضون
حياتهم للخطر !

أما الشكر كل الشكر فهو لكل من محافظة القاهرة والجيزة التي
أزالت من فوق كورنيش النيل ما كان يعوق حركة السير عليه ، فجعلت
منه ممشياً للناس ، وخاصة أولئك الذين يرغبون في تحسين صحتهم ،
والتخلص من مشاكل الدهون ، ومتاعب القلب .

وهكذا نظل في حاجة مستمرة لتخصيص أماكن محددة للمشاة ،
سواء في الطرق ، أو على شواطئ النيل الخالد ، وكذلك على شواطئ
البحار التي تحيط بمصرنا الغالية . أما أن نعد الطرق فقط للسيارات
والباصات والشاحنات دون اعتبار للمشاة فهذا ما ينبغي على مهندسي
الطرق ، ومنظري التخطيط العمراني - وهم كثير عندنا - أن يتجنبوه ،
من أجل بيئة يتقاسم فيها الحقوق كل من راكب السيارة ، والماشي على
قدميه .

حقيبة المدرسة

أذكر أنني من التلاميذ الذين كانوا يحملون كتبهم إلى المدرسة في مخلاة ! وأشرحها لتلاميذ اليوم فأقول إنها عبارة عن كيس من القماش المتين ، يشبه قماش الستائر ، وتمتد منه حمالتان لكي يسهل على التلميذ تعليقها في كتفه . . وكانت المخلاة لا تقتصر فقط على حمل الكتب والكراسات والأقلام والممحاة ، بل إنها كانت تتسع أيضاً لوضع طعامي الإفطار والغذاء جنباً إلى جنب مع أدوات العلم ووسائله . .

المهم في الموضوع أن الجدول الدراسي بالمدرسة كان منضبطاً إلى حد كبير ، فمن الثابت أنه في يوم السبت مثلاً توجد الحصص التي تتطلب كتباً معينة ، وفي يوم الأحد كتب أخرى . وهكذا لم تكن نحمل في المخلاة إلا الكتب المقرر دراستها في نفس اليوم . وبالطبع كان هناك عقاب مدرسي للتلميذ الذي لا يحضر معه كتب اليوم المحدد . .

ثم دار الزمن ، وتطورت المدرسة كثيراً ، وحل محل المخلاة : حقيبة بلاستيكية أو جلدية فخمة الصنع ، وطبعاً غالية الثمن ، وفيها أصبح مطلوباً من التلميذ أن يحمل -رائحاً وغادياً من المدرسة- " كل "

الكتب والكراسات والأدوات بدون استثناء. لماذا ؟ لأن الجدول المدرسى غير منضبط ، فمن الممكن أن تكون هناك حصة عربى يتم إلغاؤها وتحل محلها حصة رياضيات ، ولذلك أصبح يقال للتلميذ : ضع كل كتبك فى حقيبتك حتى تكون دائماً على أهبة الاستعداد لإخراج أى كتاب يطلب منك فى حصة مفاجئة !!

بالطبع ثقلت حقيبة المدرسة على أكتاف التلاميذ ، وأصبحت تمثل عبئاً يمكنه أن يؤذى فقرات ظهورهم ، ويسبب لهم آلاماً فى الغضاريف، وصار التلاميذ ، الذين كانوا يسرعون خفافاً إلى المدرسة ، يسيرون إليها متثاقلين متباطئين ، ويخرجون منها متهاكين ومنهكين.. كان الله فى عون تلاميذ اليوم ! فعليهم أن يحملوا " أسفراً " ضخمة ، وأن يحفظوا معلومات ومعلومات . . ومطلوب منهم فى الامتحان أن يعيدوا - بدون تفكير - ترديد ما حفظوه ، حتى يحصلوا على أعلى المجاميع ، ويدخلوا ما يسمى بكليات القمة . ولاحظوا معنى : كيف يصعد هذا التلميذ ، الذى أثقلته حقيبة المدرسة ، إلى القمة ؟ !

حوار حول مجانية التعليم

قال لى أحد خبراء التعليم الأجانب : أرى أنكم ما زلتم متمسكين بمجانية التعليم، وهى قد أُلغيت من كل بلاد العالم ، حتى البلاد المتقدمة أصبح التعليم فيها بمصروفات . صحيح أن بعض الدول تساعد وتدعم ، ولكن الدعم لا يصل أبداً إلى حد المجانية الكاملة ، وذلك لسبب بسيط هو أن تكلفة التعليم قد زادت زيادة رهيبة فى السنوات الأخيرة ، ولم تعد هناك ميزانية فى أى دولة تتحمل القيام بها ، لذلك لابد لمن يريد أن يحصل على خدمة تعليمية متميزة أن يدفع مقابلها أو ما يقرب من مقابلها ، مع استمرار المنح المجانية طبعاً للمتفوقين والمتميزين، قل له: لكنك تنسى أننا بلد نام، وأننا قد تعرضنا طويلاً لفترات ركود واستعمار ، لم يكن يوجد فيها تعليم مدنى حديث ، لذلك عندما فتحت أبواب التعليم أمام أبناء الشعب المصرى أقبلوا عليه بحماس شديد ، ولعلك تلاحظ أن الجامعات لدينا تستقبل فى كل عام ما يزيد عن ثلث مليون شاب وفتاة ، كل واحد منهم يرغب فى استكمال تعليمه العالى . قاطعنى الرجل قائلاً : وتلك هى مشكلتكم لأن نظام التعليم فى أى بلد لا يصعد منه إلى الجامعة سوى عدد قليل يشبه رأس الهرم ، أما الغالبية فإنها تكتفى بالتعليم المتوسط والفنى الذى يؤهل الشاب لمختلف الأعمال فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة . وقد سمعت أن هذا النظام كان موجوداً عندكم ، ولكنه بدأ يتهاوى نتيجة فتح أبواب الجامعات أمام المتخرجين منه ، مع أن هؤلاء هم الذين ينبغى أن يمثلوا عصب العمل اليدوى والحرفى ، والذى لا يقل قيمة وراتباً عن العمل المكتبى الذى يمارسه خريجو الجامعات ، قلت له : لكن مجتمعنا ما زال ينظر لخريج الجامعة نظرة تقدير واحترام لا يحظى بمثلها خريج الدبلومات الفنية ، حتى

ألك إذا سألت فتاة مخطوبة عن تقدم إليها أجابتك بفخر : بكالوريوس هندسة ، أو ليسانس حقوق ، بدلاً من أن تقول لك ماذا يعمل ، أو أين ؟ قال الرجل : هكذا تدخلون مع الأسف اعتبارات اجتماعية عارضة في البناء التعليمي الخالص الذى ينبغى أن يعلنو بثبات لتحقيق التنمية البشرية الصحيحة ، والتي سوف تعود فائدتها على الحياة الاجتماعية ذاتها .

انتهى حديثنا عند هذا الحد ، لكن الذى لم أنكره للخبير التربوى أننا إذا لمسنا قضية مجانية التعليم فإن العديد من الأصوات سوف ترتفع قائلة : إن التعليم حق كالماء والهواء . هكذا أعلن طه حسين منذ أكثر من خمسين عاماً . كذلك فإن مبدأ تكافؤ الفرص يقضى ألا نحرم طالباً من التعليم بسبب ظروفه الاجتماعية . والواقع أن هذا صحيح ، وأن قوانيننا ينبغى أن تتبع من واقعنا . لكن الذى يمكن مناقشته هو أنه لكى ننهض بالعملية التعليمية على خير وجه لابد أن نوفر لها إمكانياتها البشرية والمادية ، وقبل كل ذلك ومعه توفير التمويل اللازم للارتقاء بمستوى الأبنية ، والمعامل ، والأجهزة العلمية والمعملية (إلى جانب إنشاء وصيانة الملاعب الرياضية ، والمدن الجامعية ، ومن المؤكد أن تكلفة الطالب فى الاستفادة من كل هذه الإمكانيات تستزايد باستمرار ، ومهما أنفقت الدولة من مبالغ طائلة على التعليم - وهى بالفعل تقوم بذلك - فإنها لن تستطيع المواصلة ، أو حتى الحفاظ على المستوى المطلوب ، ويبقى أخيراً أننا موافقون على مبدأ تكافؤ الفرص فى المجتعية ، لكن السؤال الذى يطرحه البعض دائماً : وماذا عن الطالب الذى يرسب ، ويعيد السنة أكثر من مرة ؟ ثم السؤال الأهم : كيف نجعل الأسرة المصرية تتمتع بمجانبة التعليم التى تضمنها الدولة ، دون أن تنفق مالا يعلمه إلا الله . . على الدروس الخصوصية ؟

حماية اللغات

تعتبر اللغات من أهم العناصر المكونة لشخصية المجتمع . كما يعد تمسكه بها مؤشراً على مدى حرص المجتمع على تماسكه الوطني واعتزازه بشخصيته بين سائر المجتمعات . وبالطبع لا يعنى حرص المجتمع على لغته انغلاقه عليها ، بحيث لا يتعلم لغات أخرى ، بل إن معرفة اللغات الأجنبية يؤكد اللغة القومية ويدعمها . . بل إنه يثريها ويجعلها أكثر تدفقاً وحيوية . وهناك بعض المجتمعات تتعدد فيها اللغات مثل سويسرا دون أن يفقد المواطن السويسري شيئاً من هويته ، كما أن الألمان يجيدون إلى جانب لغتهم اللغة الإنجليزية ، ولم يقل أحد في يوم من الأيام إن الألمان غير متماسكين لغوياً أو وطنياً . وفي تاريخنا القديم ، كان الكثير من علماء العرب وأدبائهم يجيدون إلى جانب اللغة العربية اللغة الفارسية .

ومن المشهور في العالم أن الفرنسيين من أحرص الشعوب على لغتهم ورغبتهم في ازدهارها داخل بلادهم ، وكذلك في مختلف أنحاء العالم . ومع ذلك فقد اضطروا أخيراً إلى تعلم اللغة الإنجليزية باعتبارها حالياً هي اللغة العالمية . وفي اجتماع شيراك وبلير الأخير قرر الرئيسان أن يتم تعليم كل من اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية في كلا البلدين كعلامة على حسن الجوار ، وإنهاء لتاريخ طويل جداً من العلاقات المتوترة بينهما .

وقد أدهشنا ذات يوم قرار فرنسا بعدم استخدام أي لغة أجنبية في مؤتمراتها العلمية ، والاقتصار على اللغة الفرنسية وحدها ، وهو الأمر الذي ضايق كثيراً من العلماء الذين لا يجيدون سوى الحديث بلغات بلادهم الأصلية . وأذكر أنني عندما كنت أدرس في فرنسا خلال السبعينات ، كنت ألاحظ أن المرأة أو الرجل الفرنسي لا يجيب عليك إذا طرحت عليه سؤالاً أو استفساراً باللغة الإنجليزية ، بينما يسمح لك أن تتلعثم بالفرنسية لكي يجيب عليك بها .

وفى روسيا ، وريثة الترماتة النووية الهائلة فى الاتحاد السوفيتى السابق ، طالب نواب البرلمان فى اجتماع حديث جداً عدم استعمال الكلمات الدخيلة على لغة البلاد ، وذلك من خلال قانون لغة الحكومة الفيدرالية الروسية . وتبنى النواب مشروع هذا القانون اللغوى بعدما تمت قراءته لثلاث مرات ، ومن أهم بنوده منع استخدام الكلمات الدخيلة التى لها مرادف فى اللغة الروسية . وحدد القانون على كل من يستعمل هذه الكلمات غرامة مالية ، وفترة سجن تتراوح بين 15 يوماً وشهرين . تصور ! ! كما منع القانون أيضاً استعمال الكلمات المسيئة للأعراف والأجناس والطبقات الاجتماعية والمعتقدات الدينية والسياسية .

ماذا يعنى هذا ؟ أن المجتمعات تزداد تمسكاً بلغاتها ، وأن أسطورة العولمة الحديثة سوف تزيد من الشعور بالقوميات على عكس ما قيل إنها تلغيها . ثم يبقى أمر هام جداً ، وهو أن لغة الإنسان هى عنوانه ، تماماً كما يعتبر ملبسه ومظهره دليلاً على شخصيته . بل إن اللغة هى الأكثر تعبيراً عن شخصية أى إنسان ، وبها يمكنه أن يترقى فى السلم الاجتماعى ، وينجح فى حياته العملية . فالتاجر الشاطر هو الذى يقتنعك من خلال لغته بشراء السلعة ، والسياسى الناجح هو الذى يحدث الجماهير فتتق فى كلامه ، والمدرس المتميز هو الذى يشد التلاميذ بحسن بيانه ، والمحامى البارع هو الذى يقنع المحكمة بروعة دفاعه ، بل أن صاحب الحاجة إذا أجاد عرضها أمكنه أن يحققها لدى المسئولين . ولعلنا نذكر الفلاح الفصيح فى مصر القديمة الذى وصلت شكواه إلى فرعون نفسه ، بسبب ما احتوت عليه من فصاحة وبلاغة . فهل يمكن بعد ذلك كله أن نعيد الاعتبار إلى لغتنا العربية ، بدءاً من اعتزازنا بها ، وانتهاء بحسن استخدامها لها . أرجو ألا يتأخر ذلك كثيراً .

حلم ليلة خريف

رأيت فيما يرى النائم أننى صحت ذات صباح ، فسحبت الجريدة من تحت باب الشقة لأجد على صفحتها الأولى العديد من العناوين الملونة ، أكبرها يقول (الوحدة العربية تتحقق) ثم تحتها ببسط أقل : (قيام السوق العربية المشتركة، توحيد العملة بين جميع البلاد العربية - تفعيل دور مجالس الشعب والشورى فى البلاد العربية - السفر بين البلاد العربية بالبطاقة الشخصية وليس بالبسبور - موقف موحد أمام القضايا التى تهتم العرب جميعاً . .) لم أصدق عينى ففركتها أكثر من مرة ، وغسلت وجهى بماء بارد ، ثم أعدت النظر فوجدت ما سبق صحيحاً . ناديت على البواب ليحضر لى بعض صحف المعارضة فوجدته يقول لى : لا توجد جريدة واحدة عند البائع يا أستاذ.. الجميع اشتراها . ثم صائحاً : هل عرفت ما حدث ؟ أدركت على الفور أن المسألة جد ، وليس بها هزل . . ورحت أرتدى ملابسى بدون إفطار وأنا أقول : يعنى الآن سوف تتحل كل المشكلات ، ويبدأ عصر مجيد ، تعود فيه للعرب المتفرجين الضعفاء مكانتهم بين دول العالم الكبرى ، وكذلك بين مجموعاته الأخرى . وفى الأتوبيس ، سمعت الناس يتحدثون عن قيمة العملة الموحدة الجديدة وشكلها ، وكيف يتم استبدالها بالعملة المحلية. قال بعضهم : منذ الآن سوف يصبح لنا صوت مسموع فى الأمم المتحدة . وعقب شخص آخر : ونطالب بمقعد دائم فى مجلس الأمن. وسأل شخص : طيب ، وماذا يفعل العرب فى المشكلات الثنائية بينهم ؟ أجاب أكثر من شخص : سوف يتم تسويتها

حوار مع خريج جديد

- كيف أتجح فى حياتى ؟
- حدد لى أولاً مفهومك للنجاح ، لعننى ألك على الطريق.
- أن تتوافر لى وظيفة محترمة بدخل جيد ، وأنزوج الفتاة التى أحبها. وأسكن فى شقة بحى راق .
- أنت تخلط بين البدايات والنهايات.
- كيف ؟
- لأنك تريد أن تصل إلى الأدوار العليا بدون الصعود على السلم .
- يعنى ؟
- أنك تريد وظيفة محترمة بدخل جيد ، وهذا تناقض ، فلا توجد مثل هذه الوظيفة إلا فى نهاية حياتك العملية .
- لكنها هى الطريق الذى يضمن لى الزواج .
- وها أنت تريد أن تصل إلى نهاية أخرى بدون مقدمات .
- إذن الموضوع بهذا الشكل مغلق !
- على العكس . أنت الذى تغلقه على نفسك.
- كيف وأنا متفتح على الحياة ، ولدى الطاقة التى تجعلنى أتحدى المستحيل ؟
- حسناً ، ولكن لابد أن تبدأ الخطوة الأولى قبل الثانية .
- ماذا تقصد ؟
- أن تبحث أولاً عن وظيفة . فقط وظيفة ، ثم تحشد طاقاتك للنجاح فيها.
- هل تقصد أن أظل أعمل لسنوات ، من أجل الحصول كل سنة على علاوة

- لا تتجاوز حفة من الجنيهات ؟ !
- إذن لا تبحث عن وظيفة ، وإنما اتجه إلى عمل حر .
 - العمل الحر يحتاج إلى رأس مال ، وأنا خريج جديد بلا نقود .
 - ليس من الضروري أن تكون أنت صاحب العمل ، اعمل عند شخص آخر ، حتى تكون نفسك ، وتستقل . .
 - هذا يتطلب سنوات . .
 - هل رأيت . . لك تريد كل شيء قبل أن تبدأ .
 - لكنك تنسى أن الفتاة التي أحبها لن تنتظر حتى أكون مستعداً لها .
 - وهنا أيضاً خطأ آخر . . فلا يكفي أن تحب فتاة لكي تحصل عليها ، المقروض أن تحبك هي أيضاً.
 - وما الفرق ؟
 - عندما تحبك لن تضيع منك ، بل إنها سوف تنتظرك ، وتساندك.
 - ما أصعب الحياة ! !
 - أبدأ يا بني . . الحياة سهلة ، ولا يصعبها سوى الإنسان .
 - إننى لا أرغب فى الكثير ، ومع ذلك فإن الطريق مغلق أمام تحقيق القليل.
 - أؤكد لك أنه لا يوجد فى الحياة طريق مغلق . . أنت فقط الذى تغلق عينيك عن رؤية الطرق العديدة التى أمامك.
 - كيف ، والعصر الذى نعيشه لا توجد فيه نافذة للأمل ؟
 - الأمل يولد فى قلبك وليس فى العصر . . حاول فقط أن تبدأ بتحقيق رغباتك البسيطة ، وسوف تحقق ما هو أكبر منها تبعاً . .
 - ليتنى أستطيع أن أفعل ذلك !

حول القطار العربى

وصلتني عدة رسائل من السادة القراء حول ما سبق أن اقترحت في هذا المكان ، عن ضرورة إنشاء قطار ، يعبر العالم العربى من أقصاه إلى أقصاه ، ليكون بذلك أول همزة وصل (حقيقية) يمكنها أن تربط بين البلاد العربية ، وعواصمها المتعددة ، ويكون باستطاعته نقل الركاب والبضائع ، وتقريب المسافات الأرضية ، وتبادل الثقافات، وامتزاج ما هو قابل للامتزاج بالفعل . وقد سبقتنا أوروبا بالطبيع إلى هذا العمل ، فانشأت قطارها الذى يربط بين إنجلترا وتركيا عابراً القارة الأوروبية ببلدها المختلفة اللغات ، والتى كانت متنافرة من قبل ، ولكنها أصبحت كما نرى متقاربة ومتفاهمة وشبه موحدة .

قال أحد القراء : فعلاً أنا أتفق معك تماماً في هذه الفكرة ، لكن قادة العرب لن ينفذوها بسبب الخلافات السياسية القائمة بينهم . وقال قارئ ثان: القطار العربى حلم عربى قديم ، وقد كاد يتحقق بين استنبول ومكة ولكن الاستعمار هو الذى أفشله . ويقول قارئ ثالث : ليس لدى أى أمل في مثل هذا العمل ، لأننا بلاد كلام وپس ! ويقول قارئ رابع : ليتنا انتبهنا لهذا الفكرة منذ خمسين عاماً ، عندما كانت القومية العربية في بداية قوتها ، أما الآن ، فأنت ترى أن العقيد القذافى نفسه فقد الأمل في الوحدة العربية واتجه إلى أفريقيا ! وهناك ثلاث أو أربع وسائل أخرى تؤيد الفكرة بدون تحفظات .

إننى أشكر كل السادة القراء ، الذين تجشموا عناء الكتابة لى ، كما أشكر لهم تلك الروح التى برزت عندما نشرت مثل هذه الفكرة ، التى أردت بها فقط أن ألفت الأنظار إلى أن حلم الوحدة العربية الشاملة إذا كان من

الصعب تحقيقه في ظروفنا الحالية، فليس أقل من أن نتمسك ببعض الخيوط التي تربط العالم العربي على نحو صحيح ومتين . وإذا كان الإعلام بقتواته العابرة للحدود أصبح يمثل إحدى الروابط الهامة بين الشعوب العربية ، فلا بد أن ندعم تلك الرابطة بما هو أمتن وأبقى . صحيح أن الخطوط الجوية (الطائرات) والبحرية (السفن) تربط البلاد العربية بشبكة متماسكة، ولكن (القطار) أكثر أهمية ، وأعمق ثراً في التقارب المنشود بين تلك الشعوب . فالقطار كان وسيظل هو وسيلة الاتصال الأرخص ثمناً ، والأضخم استيعاباً من الطائرة والسفينة . وميزته أنه يعبر الصحارى والمزارع ، ويمر على البحيرات والأنهار ، ويمكن أن يخترق الجبال من خلال أنفاق ، ويستطيع راحته أن يستوعب المكان ، وأن يتواصل مع ساكنيه ، كما يمكنه أن ينزل في محطاته المتعددة ليتزود بما يريد . إنن قبل أن نتحدث عن وحدة عربية كبرى ، أو اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوربي ، أو حتى وحدة اقتصادية عامة أو جزئية ، يمكننا أن نمهد بهذا الشريط الحديدي كالذي تجرى عليه عجلات القطار ، وأستطيع أنؤكد أنه لا حدود للفائدة بل الفوائد التي يمكن أن تجنيها البلاد العربية التي يمر بها مثل هذا القطار .

إن القطار العربي كما أتصور الآن ، وبعد أن استنفدت من ملاحظات السادة القراء ، يتطلب ثلاثة عوامل أساسية ، أولها إرادة سياسية تتبناه وتدعمه ، ثانياً تكتيك متطور يبدأ من حيث انتهى الآخرون ، وأخيراً تمويل مشترك يؤكد أنه لن يضيع هباء ، ولكنه سيعود على أصحابه بأفضل عائد ممكن في أسرع وقت .

أتمنى أن أرى ذات يوم قريب هذا القطار العربي ، وهو يقطع المسافة بين مختلف العواصم العربية في ساعات محدودة ، وحينئذ لن نكون بحاجة إلى أغنية لمطرب يسأل قائلاً : يا واور قل لى رايح على فين ؟

رش الشوارع

يقال فى الأمثال المصرية أن رش الماء عداوة . والمقصود رشه على شخص ، مع أننى لا أعرف تماماً لماذا يكون هذا الفعل عداوة ، مع أنه فى الصيف بصفة خاصة يمكن أن يخفف من حرارة الجسم ، ويرطب البدن ؟ المهم ليس هذا هو الموضوع ، وإنما الذى ألاحظه هو قيام أصحاب المقاهى ، والمحلات وأحياناً أصحاب البيوت برش الماء فى الشوارع التى أمامهم ، وبالطبع هم يهدفون بذلك إلى أمرين : أولاً ترطيب المكان وخاصة فى الصيف ، وثانياً إخماد التراب حتى لا تثيره الأرجل العابرة . . وبالطبع كلنا يشاهد (الخراطيم) التى تستخدم فى هذا العمل ، وكمية المياه – المقتطعة من مياه الشرب – اللازمة لذلك .

من المؤكد أن الذين يقومون بهذا العمل (الأهوج) لا يدركون مدى حاجة المجتمع إلى كل قطرة ماء ، ولا يستشعرون حجم الخطر الذى تتوقعه المنطقة العربية كلها فى السنوات المقبلة من قلة موارد المياه ، وارتفاع ثمنها ، حتى يقال إنها سوف تعادل سعر البترول ، بل إنها قد تعلق عليه !

إن الماء هو الحياة . وبالتالى فإن الحفاظ على الماء يعد حفاظاً على الحياة ، وصيانة لها . لذلك ينبغى – وعلى الفور – أن يمارس

السادة المحافظون سلطاتهم فى منع هذا التذير فى مياه الشرب ، الذى يلقى فى الشوارع بدون حساب ، وكل الغرض منه أن يرطب الجو أمام الجالسين على المقاهى ، أو يمنع التراب المتناثر . وأقول لنفسى : بدلاً من أن يكرر هؤلاء رش المناطق التى أمامهم فى الشارع يمكنهم أن يقوموا بإزالة التراب منه ، أو يعملوا على رصفه بالتعاون مع بعضهم البعض ، خاصة ، فى حالة عجز البلدية ، وبذلك فإنهم يساهمون فى نظافة البيئة المحيطة بهم ، وتنقية الهواء الذى يتنفسونه . .

وإنه فعلاً لأمر عجيب . أن يترك الناس التراب يتراكم فى شوارعهم ، ويظلون - بدون نهاية - يقومون برشه ، ويذكرنى ذلك بأسطورة تسمى أسطورة سيزيف . وفيها حكمت آلهة الإغريق القديمة على سيزيف الإنسان عقاباً له على إفشاء الأسرار بأن يحمل صخرة على كتفيه ، ويصعد بها تلاً ، فإذا وصل إلى قمته ، نزل من الناحية الأخرى ، ويظل يكرر الصعود والهبوط بدون نهاية . .

وهكذا يبدو لى رشاشو الشوارع بالماء ، الذى عالجه الدولة لى نشربه، والفارق الوحيد بينهم وبين سيزيف أنهم هم الذين أنزلوا هذا العقاب بأنفسهم . . بعد أن تركوا الأتربة تملأ الشوارع التى أمام ممتلكاتهم ، ثم راحوا يرشونها بالماء كل يوم !

رأيت فيما يرى القارئ

أستاذ القارئ العزيز أن أستبدل بالتعبير المشهور ، والذي أحبه فعلاً (رأيت فيما يرى النائم) ذلك التعبير الآخر الذي جعلته عنواناً لهذا المقال ، معتمداً على أن الذي يقرأ يرى أكثر بكثير مما يرى النائم، كذلك فإنه يرى شيئاً ملموساً يستطيع أن يتأكد منه المخاطبون ، بخلاف النائم الذي يظل ما رآه خاصاً به وحده. كذلك فإتني أفتح بهذا التعبير مجالاً واسعاً للكتابة عما يقرأه الإنسان ، ويعجبه أحياناً ، ثم يظل حبيس ذاته ، أو مقصوراً على عدد قليل جداً من أصحابه ، في حين أننا لو نشرناه لأتاح لنا الفرصة لتعميم فائدته على كثيرين . . وأخيراً فإن التعبير الجديد يتضمن رواية الحقائق والخيال معاً ، بينما يقتصر ما يرويه الصاحي من النوم على الخيالات فقط. لهذه الأسباب كلها ، فقد نويت (مجرد نية) أبدأ سلسلة من المقالات التي أحاول فيها أن أقدم بعض ما أقرأه ، وأجد فيه شيئاً من الفائدة أو المتعة أو التسلية التي أحسست بمثلها عند القراءة أو بعدها . ولأننا في هذا العصر ، الذي يطلق عليه بحق عصر الصورة المتحركة ، لم نعد نقرأ كثيراً ، أقصد قراءة الكتب المطولة أو المتعمقة أو المتخصصة ، وأصبحنا نأخذ المعلومات والثقافة من التلفزيون وبعض الجرائد والمجلات ، فسوف يكون من المفيد أن تظل هناك قناة موصولة بين تلك الكتب وبين

الإنسان فى العصر الحديث ، وذلك من خلال تبسيط محتوى تلك الكتب ،
وتقديمها بصورة سريعة وجذابة ، لعل وعسى أن تجذب بعض
المهتمين فيرجعوا إليها .

وقد صارحنى أحد الأصدقاء إنه لم يقرأ كتاباً واحداً خلال العام
الماضى. وعندما سألته: وكيف استطعت أن تتحمل ذلك ؟ أجابنى : إننى
أصبحت من مشاهدى التلفزيون ، وأحياناً أسمع الراديو ، وخاصة
عندما أكون فى السيارة ، وفى آخر اليوم إذا كان لدى بعض الوقت
ألقى نظرة خاطفة على جريدة أو اثنتين من جرائد اليوم . وأؤكد لك
أننى لا أتصفح المجلات إلا عند الحلاق ، أو لدى طبيب الأسنان .
والواقع أن صديقى هذا إنسان عصرى ، أى أنه يعيش زمانه لحظة
بلحظة ، وفى تصورى أن مثله مثل الكثيرين ، الذين لا ينبغي أن
نلومهم فى شئ ، ويبقى علينا أن نساعدهم بتقديم بعض التجارب
والمختصرات المعرفية لهم من خلال مقالات سريعة وخاطفة . وهنا
بالمناسبة لابد أن أوجه أنظار السادة الكتاب أصحاب المقالات الطويلة،
والطويلة جداً ، إلى أن العصر الحاضر لم يعد يحتفل مثل هذا التطويل .
وقد تابعت بعضهم فوجدت القراء يعجبون بهم فى البداية ، ثم لا يلبثون
أن يهجروهم بعد ذلك . لهذا فإننى أدعو إلى الكتابة المختصرة ،
والمقالات القصيرة . . وليقل كل كاتب كلمته ويمضى . . حتى يفسح
الطريق لغيره . ومن الثابت والمؤكد أن خير الكلام . . ما قل ودل .

دولتان لا محالة

إن عاجلاً أو آجلاً ، فسوف تقوم دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل . وبالتالي فإن كل ما تفعله هذه الأخيرة من مصادلة ، وتهرب من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، ثم من ممارسات عنوانية بشعة على الشعب الفلسطيني ، ومحاولات يائسة لإخماد روح المقاومة فيه – سوف يذهب أدراج الرياح ، ولن يتبقى منه سوى الذكريات المؤسفة ، والتي لن تزول سريعاً وبسهولة من نفوس النساء اللاتي تملن ، والأبناء الذين أصبحوا أيتاماً .

لم يكن من السهل أبداً أن تعترف الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة دائماً إلى إسرائيل بضرورة وجود دولتين في تلك المنطقة المشتعلة ، والتي أضاع شرارتها الحقيقية أطفال الحجارة ، ثم تحولت إلى انتفاضة باسلة من كل أبناء الشعب الفلسطيني، بذلوا فيها أرواحهم، وضحوا بأمن واستقرار بيوتهم ، وفقدوا فيها منازلهم وتجارتهم وأعمالهم .

لقد أسقطت المقاومة الفلسطينية كل أفتنة الزيف والخداع التي عاش الإسرائيليون ومن خلفهم الصهيونية العالمية ، تضعها على وجوههم ، زاعمين للعالم كله أنهم شعب يريد السلام ، وأن العرب من حولهم هم الذين يدقون طبول الحرب . وإذا كان الإسرائيليون فيهم بعض الأنكباء ، فقد خانهم نكاؤهم هذه المرة ، لأنهم لم يضعوا اعتباراً

لتطور وسائل الإعلام ، التي استطاعت أن تنقل بالصوت والصورة وعلى الهواء مباشرة ما يرتكبونه من مجازر ، جعلت الكثيرين في الغرب يصفونها بأنها ' نازية جديدة ' أى أنهم أصبحوا مجرمين فى حق الإنسانية . وتعالى الأصوات مطالبة بمحاكمة قادتهم السياسيين والعسكريين معاً فى محاكم العدل الدولية .

لقد جعلتنا إسرائيل نعيش ليلاً كنيباً طويلاً ساعات ، بسبب تعنتها وخطورتها وخروجها عن كل ما تعارف عليه العالم من مبادئ ، وما وصلت إليه الإنسانية من تقدم . ولكن إسرائيل لن تخرج من إطار القوانين التاريخية ، والتي تقرر أن (وصول العدوان إلى ذروته يؤذن بنهايته) وأن (الاعتماد على القوة العسكرية وحدها لن يسكت أبداً أصحاب الحق من المطالبة به) وكل الدلائل تشير إلى ذلك ، فقد كان شعب فلسطين بالأمس القريب ملقى فى هامش اهتمام العالم فأصبح اليوم فى بؤرته ، وكان لا يحظى إلا بدعم بضع البلاد العربية ، فأصبح اليوم فى قلب كل عربى من الخليج إلى المحيط ، بل إنه بصموده المتواصل أجبر أصدقاء إسرائيل إلى نقدها وكانوا بالأمس لا يجرأون على أن يوجهوا إليها كلمة عتاب !

إننى على ثقة من أن النهار كما يخرج من الليل ، فسوف يخرج الشعب الفلسطينى من محنته الحالية ، وهو أقوى وأصلب وأقدر على مواصلة الحياة الحرة الكريمة.

حول تطوير التعليم

بحسب كثير من الناس أن تطوير التعليم يتكون من إجراء يبدأ من قرار ، ويمكن أن ينفذ في مدة زمنية محددة . وهذا مع الأسف تصور خاطئ. لأن التطوير عبارة عن عملية مستمرة يمكن أن تتم يومياً ، بل في كل حصة أو محاضرة ، كذلك فإن التطوير عمل ممتد طالما كان هناك تعليم على ظهر الأرض . ولكي يتضح ذلك نقول أن التعليم ليس إلا جزءاً من تكوين الأفراد ، وخاصة في سن الطفولة والشباب ، لكي يتزودوا بكمية من المعلومات والمعارف ، ويكتسبوا على استخدام مجموعة من الأساليب والمناهج التي يمكن أن يطبقوها بعد ذلك في حياتهم العملية .

وإذا كانت العادة قد جرت في كل بلاد العالم أن يخصص للتعليم أماكن أساسية معينة مثل المدارس والجامعات ، فإن التطورات الحديثة التي نتجت عن ثورتى الاتصالات والمعلومات ، قد بدأت في سحب الأهمية من تلك الأماكن الأساسية التي لن يصبح لها في المستقبل نفس الدور الحاكم في عملية التعليم . ولعلنا بدأنا نلاحظ نشأة وانتشار أشكال أخرى من التعليم تختلف عن النظام التعليمي التقليدي في المدرسة والجامعة مثل (التعليم عن بعد) الذى لا توجد فيه ضرورة لجلوس التلميذ أمام المدرس في الفصل ، طالما أنه يستقبل عن طريق الوسائط الإلكترونية الحديثة كالفديو والإنترنت كل ما كان المدرس يريد أن ينقله إليه وهو في الفصل .

ولا يقتصر التطور الذى بدأ يلحق بالتعليم على الشكل وحده بل إنه تطرق أيضاً إلى المحتوى والمضمون . فبعد أن كان حجم المعلومات التي يحصلها الطالب وحسن استذكاره لها وقدرته على إعادة عرضها كما هي - مقياساً لنجاحه وتفوقه ، حل محل هذا المقياس التقليدي مقياس آخر جديد ،

يتمثل في قدرة الطالب على حسن التصرف أمام مشكلة جديدة ، ومحاولته الخاصة في التوصل لحلها . وهذا بالطبع دفع مصممي البرامج التعليمية أن يركزوا على طرق البحث عن الحلول المحتملة والمعلومات الجديدة ، بعد أن كان كل منهم هو تقديم أكبر حشد من الأجوبة الجاهزة، والمعلومات الثابتة.

في كل يوم يحدث جديد ، وعلى التعليم أن يكون مستوعباً لذلك ، وسريع الاستجابة له . وهذا ما يلقي على أهله مسئولية صعبة للغاية . فالمعلومات المكتوبة تصبح عديمة القيمة عند ظهور معلومات أخرى أحدث منها . وتفسير الحقائق العلمية أو الأحداث التاريخية التي تقدم للطلاب لابد أن يتطور بتطور النظريات الجديدة ، والرؤى الأكثر حداثة ، ولابد للتعليم التقليدي أن يراعى ما تبثه وسائل الإعلام المختلفة من تحليلات قد تكون أكثر معقولة مما يوجد في بطون الكتب ، أو حتى في الوسائل التعليمية التي أصبحت هي الأخرى قديمة .

وقد أحسنت كل من وزارتي التعليم العالي ، والتربية صنفاً حين أصبح لها قنواتها التلفزيونية الخاصة بها ، لكي تقدم عليها بعض برامجها التعليمية التي تساعد الطلاب والتلاميذ على متابعة التطور العلمي الذي لا يحسن عرضه إلا من خلال الصورة المتحركة ، وليس عن طريق الكلمة المطبوعة وحدها .

ويبقى من المهم ، أن تطوير التعليم لا ينبغي أن يحدث في إطار محلي ، مغفلاً ما يحدث من تجارب في الدول الأخرى . فلا بد أن تكون القنوات بين مراكز تطوير التعليم عندنا مفتوحة على مثيلاتها في البلاد المتقدمة حتى نضمن التواصل المنشود بين الطالب المصري وزملائه في كل أنحاء العالم .

رقابة أكثر وعياً

نشرت إحدى مجلاتنا القومية تحقيقاً صحفياً عن تباطؤ البنوك في علاج قضية المتعثرين ، وفيه تم الاعتراف بمدى القصور والتقصير في أخذ الضمانات الكافية من العملاء لقاء ما طلبوه أو حصلوا عليه من قروض فلكية . والواقع أنني شخصياً متعجب بل مندهش من كيفية حصول من حصل من البنوك على تلك الأرقام التي تجاوزت الملايين إلى المليارات دون أن تكون تلك البنوك قد حصنت قروضها بصكوك ضمان تستطيع بها أن تحصل على حقوقها عند تعثر العميل أو هربه خارج البلاد . وذات يوم طرحت السؤال التالي على الأستاذ الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء : إذا كانت هناك قلة منحرفة ومعدومة الانتماء قد استولت على الأموال من البنوك ، وهربت بها إلى الخارج ، فما هو موقفنا من العاملين في البنوك ، الذين سهلوا لهؤلاء حصولهم على تلك الأموال ، بدون ضمانات كافية أو لازمة ؟ وطبعاً ما زال هذا السؤال يحتاج إلى إجابة ، ليس من الأستاذ الدكتور عاطف عبيد وحده ، ولكن من كل المسؤولين عن البنوك ، ولذلك فإنني أدعو إلى ضرورة إنشاء جهة رقابية تتخصص في متابعة أى قرض يصل أو يزيد عن المليون جنيه ، بحيث تتم مراجعة أوراقه ، والتثبت من طالبه ، مع التأكد من واقعية مشروعه وأقصد بذلك وجوده الحقيقي على أرض الواقع . وقد حدث من فترة أنني كتبت عن الممثلة التي استولت على

14 مليون جنيه لشركة مقرها شقة مستأجرة ، وليست تملكاً . . كيف حدث هذا؟ وهل ما زال يحدث ؟ لابد من وقفة .

الأمر المحير بحق فى هذا الموضوع أن هؤلاء الأفراد الذين استولوا على أموال البنوك وهربوا بها لن يملأ أعينهم غير التراب . فالإنسان يمكنه أن يطمع فيما يسد رمقه ، ثم يزداد طمعاً ليحقق لنفسه بعض الشهوات الدنيوية العابرة ، وكل هذا يمكن أن يتحقق بمبالغ معقولة ، أما الذين أخذوا مئات أو آلاف الملايين فلا أدري ماذا سيفعلون بها ؟ وهل لديهم يقين بأن أعمارهم ستمتد لينفقوا خلالها كل هذه المبالغ؟

يبقى المقترضون المتعشرون ، هؤلاء يستحقون الرحمة ، لكنهم لا يستحقون العفو ، فلابد أن يسددوا ما أخذوه من أموال البنوك لأنها أموال المجتمع ، وينبغى أن يتحملوا عاقبة سوء إدارتهم للمشروعات التى أنشأوها أو قاموا بتشغيلها على أسس غير صحيحة . وهنا لابد من الفحص والدراسة والتقييم . أما المسئولية التى لا ينبغى للمجتمع أن يتسامح فيها على الإطلاق ، فهى مسئولية العاملين فى البنوك : بدءاً من رئيس مجلس إدارة البنك حتى أصغر عامل فيه . هؤلاء هم موضع التهمة ، وأس البلاء الذى ساعد على نزع أموال البنوك ، وسوف أظل - وحدى - أتهمهم ، وأشك فيهم ، حتى يجرى التحقيق القضائى معهم (والله سريع الحساب).

روائع القاهرة

- الذى لم يشاهد (مبنى) عمر أفندى فى شارع الجمهورية محروم من رؤية تحفة معمارية رائعة الحسن، لا تتكرر كثيراً فى بلادنا . رجاء.. ضعوا هذا المبنى فى قائمة الآثار ، واحفظوه مما حوله من منقصات.
- مبنى المحكمة الدستورية العليا الذى أنشئ على النيل فى طريق المعادى هو الآخر تحفة معمارية رائعة يستحق عليها المصمم والمنفذ كل التقدير ، ولهما منا كل الإعجاب.
- مبنى دار القضاء الإدارى ، وخاصة بعد توسيع شارع فؤاد أصبح يرى من بعيد .. فقط يحتاج عنوانه إلى أن يكتب بلون ذهبى حتى يلمع ويتألق . القضاء دائماً يستحق الكثير !
- كوبرى 6 أكتوبر أصبح شرياناً رئيسياً للمواصلات فى القاهرة ، لقد امتد إلى مناطق كثيرة ، وأصبح معبراً مباشراً للطريق الصحراوي والزراعى أيضاً ، ولأماكن أخرى كثيرة . . شكراً لمن فكر فيه ، ولمن تابعه بهذا الجهد الواضح.
- أقترح على محافظ القاهرة أن يقيم سوراً يحجب المقابر عن السائرين فى شارع صلاح سالم . . هذا السور ستكون له فائدتان: يوفر إعلانات للمحافظة، ويترك موتانا فى هدوء !

- سبيل أم عباس . . هل تعرفونه ؟ إنه فى أحد الشوارع المؤدية إلى القلعة ، أنشأته تلك السيدة الفاضلة لكى يشرب منه العطشى ماء بارداً ومعتراً ، وخاصة فى أيام الحر . أرجو أن يحظى هو وأمثاله بمزيد من الاهتمام ، وإعادة تذهيب واجهته ، فهو من معالم حضارتنا التى نفخر بها.
- تسمال عبدالمنعم رياض عمل وطنى مشرف ، أتمنى أن يرتفع فى ميدان التحرير تمثال آخر. وإذا كان هناك خلاف ، فإبنى أقترح نقل مسلة مصرية إلى هذا المكان الذى لا ينزل سائح فى مصر . . إلا ويمر عليه.
- قبة جامعة القاهرة تحتاج إلى ما تم فى قبة القلعة . . أن يتم طلاؤها باللون الفضى الذى تنعكس عليه الشمس ، فتبعث بأشعتها فى كل مكان ، كما تفعل الجامعة من خلال معاملها ومدرجاتها . .
- لا ينبغي أن نتضايق من شوارعنا الضيقة . فى إيطاليا شوارع أضيق منها . لكن الفارق الوحيد أنها نظيفة . . والمرور بها فى اتجاه واحد .
- أتمنى أن يأتى اليوم الذى أشاهد فيه النيل من أوله إلى آخره مبطناً بالحجارة والأسمنت من الجانبين ، حتى لا نفقد منه قطرة ماء واحدة . وأيضاً حتى يبدو فى صورة حضارية يستحقها بالفعل !

روشته للنجاح

كل أولياء الأمور يتمنون أن ينجح أبنائهم في المدارس والجامعات ، بل ويدعون لهم بالتفوق حتى يحصلوا على أعلى الدرجات، وهم مستعدون أن يحرّموا أنفسهم ويوفروا لهم ما يحتاجون إليه من أجل النجاح والتفوق . وبالطبع هناك تلاميذ كثيرون يستشعرون تلك الرغبة الأبوية الحانية فيبذلون أقصى جهدهم لكي يسعدوا أولياء أمورهم ، وكثيراً ما نرى تلميذاً يحصل على أحد المراكز الأولى ، وهم يتيم الأب ولا ترعاه سوى أم متوسطة الحال ، لكنها غنية العواطف .

وهناك نوع آخر من التلاميذ الذين لا يحسون بمشاعر آبائهم ولا يستجيبون لقلقهم وخوفهم على مستقبلهم . وهؤلاء هم الذين يهتمون ويتكاسلون ولا يأخذون الأمر مأخذ الجد ، فتتراكم عليهم الواجبات ، ويصعب عليهم الفهم والاستذكار ، فيلجأون إلى طلب المساعدة من الدروس الخصوصية ، ولا يهتمهم إرهاب ميزانية أولياء أمورهم ، ولا حتى استداناتهم أحياناً لتوفيرها لهم .

من هنا أقول للتلميذ الذي يريد أن يحقق النجاح لذاته ، والسعادة لأسرته ، أن يبدأ أولاً بتنظيم وقته من خلال تحديد ساعات للنوم ، وأخرى للعب ، وثالثة للاستذكار . . وفي هذا المجال الأخير لابد أن يضع جدولاً تتوزع الكتب المقررة عليه، بحيث يفضل أن يمر عليها مرتين في الأسبوع . ولكي يفهم كل كتاب على حدة لابد أن يبدأ بقراءة مقدمته ثم يستعرض الفهرس ليتعرف على الموضوعات الرئيسية والفرعية ، فإذا أمسك بموضوع قرأه كله مرة واحدة ، ثم يقوم بعد ذلك

بتلخيصه فى ورقة أو اثنتين أو ثلاث ورقات على الأكثر . وهكذا لا يكاد ينتهى من الكتاب حتى يتوافر لديه عدد من الأوراق التى تلخص الكتاب كله ، وبذلك يصبح لديه كتابان فى كل مقرر ، كتاب المدرسة ، وكتابه الشخصى الذى كتبه بنفسه . وهذا هو الذى يتيح له بمرور الوقت فرصة أكبر للمراجعة ، وللمقارنة بين الاثنين ، وبذلك تتأكد المعلومات فى ذهنه ، بل ويصبح قادراً على استيعابها وضمها ، ويسهل عليه فى النهاية عرضها بصورة جيدة .

إننى أؤكد أن هذه الوصفة البسيطة لا تصلح فقط للنجاح ، وإنما للتفوق الذى ينشده كل تلميذ ، وتتمناه كل أسرة. فما الذى يمنع من البدء بها ، والاستمرار عليها؟ لا شك أن هناك عقبات كثيرة ، أهمها أننا قد تعودنا على إهمال توزيع أعمالنا على ساعات اليوم ، كذلك فإننا لا نحترم كثيراً خصوصيات بعضنا البعض ، فمن الممكن جداً أن يكون الشخص نائماً ثم يفاجأ بصديق يطرق عليه الباب دون موعد مسبق ، ومن أهم إفساد وصفة النجاح تلك أن التلميذ قد ينضم إلى (شلة) يشيع بينها الاستهتار ، وبالتالي فإن الجاد فيها يعتبر شذوذاً عن القاعدة ، ويصبح موضوع سخرية واستهزاء ! كذلك فإننى لا أستبعد عدداً من أولياء الأمور الذين قد يشجعون أبناءهم على عدم الاعتماد على أنفسهم، واللجوء إلى الدروس الخصوصية ، من أجل الوجاهة الاجتماعية لأن ابن فلان وبنت فلان تأخذ دروساً خصوصية ، وأخيراً فإن الأسرة ينبغي أن توفر للتلميذ الجو المناسب للمذاكرة مع إتاحة فرصتى اللعب والنوم حتى يكتمل نموه الجسدى والذهنى ، وبذلك يضع قدميه على الطريق الصحيح للنجاح والتفوق .

سر تقدم الأمم

قال أحدها : المشكلة تتمثل في ضرورة امتلاك قوة عسكرية هائلة، تردع من تسول له نفسه الاعتداء علينا ، أو المساس بحقوقنا ، وبالتالي حقوق أصدقائنا . وهنا رد الثاني قائلاً : طيب ، وكيف تنظر إلى حالة روسيا الآن ، فإن لديها مخزوناً من السلاح يكفى لتدمير العالم كله ، وليس فقط تدمير من يعاديه ؟ لكنها على الرغم من ذلك السلاح تكاد تفتقد أى تأثير ، ولا قدرة لها على تحريك السياسة الدولية . وبهذوء تدخل الثالث قائلاً : يا جماعة ليست القوة العسكرية هي كل شيء وإنما القوة الاقتصادية هي التي تفرض الاحترام على الجميع ، وليس من الخطأ أبداً المثل المصرى الذي يقول " اللي معاه جنينه يساوى جنينه " وعاد الأول يقول : لكن القوة الاقتصادية وحدها لا تكفى، فهي تجعل أى بلد يمتلكها وحدها مسلوب الإرادة السياسية ، ولدينا اليابان وألمانيا ، كل منهما قوة اقتصادية هائلة ، لكن لا يوجد لها أيضاً أى تأثير فى السياسة الدولية ، وأقصد بالتأثير هنا المبادرة لتحقيق فكرة ، أو تنفيذ رؤية معينة . وكان رابعنا يجلس غير مهتم بما نتحدث فيه ، فسألناه عن رأيه فقال : إنكم تنظرون إلى عوامل القوة من منظور ضيق ، فالقوة لها وجوه كثيرة ، منها القوة العسكرية ، ومنها القوة الاقتصادية ، لكن إلى جانب ذلك توجد قوة العلاقات التي تستطيع الدولة أن تقيّمها مع أكبر عدد ممكن من دول العالم ، وبذلك تضمن تواجدها عند اتخاذ القرارات المصيرية ، أو حتى المشاركة فيها . وخذوا مثلاً على ذلك أسبانيا . فهي دولة متواضعة فى داخل أوروبا ،

ولكنها ناجحة جداً في إرساء علاقات ثابتة ومتطورة مع سائر دول العالم ، ونادراً ما يحدث تجاهلها. وظهر لنا بالفعل صواب هذا الرأي ، لكننا عندما نتساءل بدهشة عما جرى ويجري لروسيا التي كان العالم يتوقع أن تظل محافظة على التوازن العالمي ، الذي يعتمد على تعدد الأقطاب ، أي ضرورة تواجد قوتين ، أو أكثر لكي لا تتفرد قوة واحدة بالعالم ، وبالتالي يتحول الخطأ الواحد منها إلى كارثة.

الواقع أن روسيا معذورة ، فقد ورثت تركة مثقلة بالأخطاء الفادحة والفاخشة عن الاتحاد السوفيتي . يكفي أن نشير هنا إلى كبت الحريات ، وشيوع الرشوة ، وهما عيبان ظلا ينخران في بنيان الاتحاد السوفيتي حتى تهاوت قوائمه ، ولم يعد فيما يبدو قادراً على النهوض ، فضلاً عن ملاحقة العالم الغربي الذي كان يرتعش منه.

أما الصين فقد تعلمت الدرس جيداً . فهي تعمل على النهوض باقتصادها بينما تحافظ في نفس الوقت على قوتها العسكرية التي لا يستهان بها . ولأننا لا نعرف جيداً ما يحدث فيها من الداخل ، نظراً لندرة المعلومات عن المجتمع الصيني ! فإننا نتوقع أن الرشوة على الأقل ليست واسعة الانتشار كما كانت عليه في الاتحاد السوفيتي . .

قال أحدنا : أن الوعي بهذه الأمور ينبغي أن نغرسه لدى الأجيال الناشئة ، حتى يكونوا قادرين على تمييز الأمور ، وإصدار الحكم الصائب فيها . لكن الآخر رد عليه متسائلاً : وفي أي مادة دراسية يمكن أن تضع ذلك. أجابه الثالث على الفور: في مادة جديدة نطلق عليها : " سر تقدم الأمم " ! !

ستريو السيارات

لا مانع أبداً من أن يتمتع صاحب السيارة الخاصة بسماع الموسيقى أو الأغاني التي يستريح إليها وهو يقود السيارة ، لكن من الرذالة والغلاسة أن يرفع صوت الاستريو فيزعج به السائقين حوله ، لأنهم من ناحية قد يكونون في حاجة إلى التركيز وهدوء الأعصاب ، ومن ناحية أخرى قد لا يرتاحون إلى سماع نفس الأصوات التي تعجب صاحبنا .

كنت أحسب أن هذا العمل الذي ينتهك حرية الآخرين قاصراً على الشباب الأهوج ، والمعقد الذي يريد أن يلفت إليه الأنظار ، تماماً مثل الطفل الصغير عندما يستخدم البكاء لكي يسترعى الانتباه ، لكنني بدأت ألاحظه عند الكبار ، أو ممن نتوقع أنهم ناضجون !

والواقع أن ممارسة الحرية الشخصية لها ضوابط ، كما أن لها آداباً . ومع الأسف فإننا لا نهتم بتوعية أبنائنا منذ الصغر على ممارسة حقهم في الحرية الشخصية دون الاعتداء على حريات الآخرين ، أو على خصوصياتهم . ومن الغريب أنك مهما وضعت القوانين ، وطبقت اللوائح فإن هذا الجانب الذي يتعلق بالذوق العام سوف يظل مرتبطاً بثقافة الأفراد ، ومدى ما يظهر من تلك الثقافة في سلوكهم .

وأتساءل : ماذا لو أن كل صاحب سيارة رفع من صوت الاستريو الخاص به بأغنية على مزاجه الخاص ؟ وهل يمكن تصور شكل الشارع

وهو يمتلئ بهذا الخليط الغنائى والضوضاء الموسيقية ؟ إن القانون المصرى يجرم الأفعال المنافية للآداب التى قد تحدث فى السيارة ، حتى ولو كانت خاصة ، وفى رأى أن يمتد مثل هذا القانون إلى الضوضاء المنبعثة من السيارة ، لا سيما وأن بعض المحافظات المحترمة قد وضعت غرامة مرورية على من يستخدم الكلاكس ، مع أن الكلاكس لا يستمر صوته كما يستمر صوت الاستريو الزاعق من سيارة شاب متهور ، أو كهل غير ناضج .

إننا نقول إن مصر أم الحضارات . وهى فعلاً كذلك . فقد ترك لنا الأجداد على جدران الأهرامات والمعابد وعلى أوراق البردى والمسلات، تاريخهم الذى يتضمن أدق التفاصيل . ومنها يتبين أنهم كانوا بالفعل على درجة عالية من الذوق فى التعامل الاجتماعى ، والتحضر فى السلوك . وكان من وصيائهم أن يحترم الصغير الكبير ، وألا يرفع صوته أمامه (فما بالك بصوت الاستريو؟) وأن يراعى شعور الجيران ، ويساعد الناس فى الطريق العام (فما بالك بتوجيه الأذى إلى أسمعهم؟) وأتصور لو أن استريو السيارة كان فى عهدهم لكتبوا فى وصيائهم : يا بنى لا ترفع صوت هذا الجهاز لتزعج به الآخرين ، أو لكى تلفت أنظار البنات ، وإذا اضطرت لاستخدامه فأغلق عليك نوافذ سيارتك لكى تسمع نفسك فقط ، لأنك إذا لم تفعل ذلك غضب عليك آمون ، ونهشتك تماسيح النيل !

ريان يا فجل

كان بائع الفجل ينادى على بضاعته بهذا النداء الجميل ، الذى يدل على أن بضاعته خضراء وطازجة وأنها آتية مباشرة من الحقل إلى المدينة . ثم تطور النداء فأصبح جزءاً من مثل شعبى يدل على أن الموعظة أو النصيحة التى لا يستجيب لها الناس تصبح نوعاً من النداء الذى لا صدق له ، تماماً مثل (النداء فى مالطة) وأنا شخصياً لم أعرف حتى الآن سبب كون النداء فى مالطة لا يؤدى إلى نتيجة !

أقول هذا بمناسبة رسالة وصلتني من أحد القراء الأفاضل تضمنت سؤالاً استنكارياً يقول فيه : هل تتصور أنك بكتابتك سوف تحقق أى نتيجة ؟ إن الناس فى بلادنا لا يقرأون . وإذا قرأوا لا يبالون !

طبعاً مثل هذا الكلام يؤدى إلى اليأس ، ومن الممكن جداً أن يدفعنى إلى إلقاء سلة الفجل على جنب الطريق ، ثم أمضى فى طريقى مريحاً ومستريحاً . . مريحاً الناس من هم القراءة ، ومستريحاً من هم إجهاد الفكر ، وضياح الوقت .

لكننى عدت مرة أخرى فتذكرت أننى كنت من أشد المعجبين ببائع الفجل وهو ينادى على بضاعته - وما زلت أعجب بالبائع صاحب الصوت الرخيم وهو يجوب شوارع القاهرة وحاراتها منادياً على الفاكهة والخضراوات ، بينما يضايقتنى جداً بائع الروبائيكيا الحالى وهو يستخدم ميكروفوناً مزعجاً وخاصة فى صباح يوم الجمعة . . لكننى عدت أقول لنفسى : إن بائع الفجل كان ينادى بالصوت العالى والجميل

على بضاعته التي لم تكن تساوى (الحزمة) منها سوى مليمين (هل تذكر المليم!) ومع ذلك كان يجوب الشوارع والحواري غير يانس من عدم استجابة جميع الناس له ، فلم يكن يقبل على الشراء منه سوى أحد العابرين ، وبين وقت وآخر قد يطول أحياناً ولا يقصر . . وكان الرجل يبدو سعيداً بما يفعل ، وأتصور الآن أنه كان بإمكانه أن يهجر بيع الفجل إلى مهنة أخرى ، خاصة وأنه كان صحيح البدن ، متماسك الأعضاء . فلماذا لم يكن يفعل ؟ يبدو بالفعل أنه كان مهيناً لذلك . ونحن نعلم أن كل واحد منا ميسر لما خلق له . وهذا معناه ببساطة أننا موزعون على الأعمال . لكل واحد منا وظيفة يقوم بها من أجل أن يفيد نفسه ، ويفيد الآخرين في نفس الوقت . ولو أن كلّا منا ترك وظيفته التي يسره الله لها لتكدست أعداد كبيرة منا في وظيفة واحدة ، بينما تخلو وظائف أخرى من شاغليها . ومن ناحية أخرى فإن كل فرد في المجتمع عليه أن يقوم بواجبه في حدود إمكانياته وأن يعلن رأيه بالصوت الذي لديه . تماماً كما نرى في الغابة أن الأسد يزأر ، والحصار ينهق ، والعصفور يغرد . وهناك بعض المخلوقات التي لا تكاد تصدر صوتاً مثل الثعبان أو العقرب أو النملة . .

وبالتالى فإننى أقول لهذا القارئ العزيز إننى أكتب ما أشعر به ، وما أجد فيه فائدة للناس . ولا يعنى هذا أن أفرض رأياً ، أو أحقق إنجازاً ، وإنما هو مجرد نداء على بضاعة متواضعة ، ربما تجد في يوم ما عابراً يتوقف عندها ويهتم بها . أما إذا مر الجميع عليها دون اهتمام ، فحسبى أننى أعلنت عنها كما يعلن بائع الفجل !

رياضة الممارسة والمشاهدة

الرياضة ضرورة لكل الأعمار فى المجتمع ، والأصل فيها أن تجرى ممارستها يومياً بدءاً من المشى ، وانتهاء بالألعاب العنيفة والمعقدة . ولكى يحدث هذا لابد أن تتوفر المساحات والساحات الرياضية التى تتيح لكل من الأفراد والفرق أن تمارس أنشطتها المتنوعة . وقد شهدت محافظتنا القاهرة والجيزة أخيراً شيئاً من ذلك على كورنيش النيل ، حيث أصبح يسمح لهواة المشى ممارسة تلك الرياضة الرائعة دون عوائق ، مع الاستمتاع بمنظر النيل الخالد . وهناك بعض النوادي راحت تقيم فى الأخرى حول المساحات الخضراء بها مشى (تراك) يرتاده الناس من جميع الأعمار ، ويضم الأصحاء إلى جانب المرضى الذين يوصيهم الأطباء برياضة المشى من أجل تحسين مستوى قلوبهم ، واعتدال الدورة الدموية فى داخل أجسامهم . والواقع أن جسم الإنسان يحتاج إلى قدر من الحركة فى كل يوم . بل إن عقله أيضاً بحاجة إلى هذا القدر لكى يستريح من ناحية ، ويجدد نشاطه من ناحية أخرى.

أما موظفو المكاتب فهم أحوج الناس إلى ذلك القدر من الرياضة اليومية ، وبدونه فإن أجسامهم تتضخم ، وظهورهم تنحنى وتعرج ، ونفسياتهم تسوء مع تكرار الروتين اليومي ، وبالطبع ينعكس ذلك كله على معاملاتهم مع الجمهور .

ومما يؤسف له أن رياضة الممارسة قليلة جداً عندنا ، وما زال الناس ينظرون إليها بإهمال ، ولا يحسون بقيمتها إلا عندما يتلقون

إنذاراً من الطبيب !

لكن النوع الآخر من الرياضة ، وهو رياضة المشاهدة فإنه يكاد يعم المجتمع كله . لأنه سهل ، ولا يكلف الإنسان شيئاً . لأنه يمارسه جالساً أو متندداً ، ويتابعه وهو يشرب أو يأكل أو يقزّز اللب . .

وقد يكون لرياضة المشاهدة بعض المزايا مثل التسلية ، أو قضاء وقت فراغ بدون ملل ، أو المشاركة في جلسة ودية مع الأهل والأصدقاء ، لكنه يحتوى أيضاً على بعض العيوب ، ومن أهمها أن الإنسان يستغنى عن تحريك عضلاته بما يراه من تحريك اللاعبين لعضلاتهم ، وفي هذا نوع من التعويض النفسى يشبه إحساس الجائع عندما يشاهد إنساناً يلتهم الطعام ، أو العاشق المحروم عندما يرى حبيبين يتناجيان .

أما العيب الآخر والأهم فهو ارتباط الإنسان المشاهد للرياضة بفريق معين ، وتشجيعة الأعمى له ، وفرحته الغامرة بانتصاره ، وحزنه المأساوى على خسارته . وهنا تتحول رياضة المشاهدة إلى مصدر للنكد والكآبة وتحميل الإنسان نفسه بما لا يطيق . ويؤسفنى جداً أن ألتقى بالعديد من الأصدقاء ، الذين اعتبرهم عقلاء ، وهم في غاية الحزن والانتكاس بسبب هزيمة الفريق الذى يشجعونه ، مع أن هؤلاء المساكين ليس لهم دخل على الإطلاق في هزيمته .

لذلك فإننى أهيب برياضى المشاهدة أن يترفقوا بأنفسهم ، وأن يمارسوا أى نوع من الرياضة ، بدلاً من البكاء على تعثر الرياضيين الحقيقيين في الملاعب !

سوق الزواج

يقول المثل المصري الجميل إن الزواج قسمة ونصيب . وهذا حق . فالإنسان يظل يخطط ويشترط ويلف ويدور حتى يجد نفسه أخيراً في (موقف زواج) ينسى فيه كل ماضيه ، ويبدأ منه حياة جديدة مع فتاة جديدة ، يصبح جزءاً من أسرتها ، فيفرح لفرحها ويحزن لما يحل بها . وكذلك الفتاة تظل تقول لصاحباتها : أريده طويلاً أنيقاً ، ثرياً كريماً ، حتى يفاجئها الحظ بما يبعد عن ذلك ، أو بما يتناقض أحياناً معه ، وعندئذ تجد نفسها مرتبطة به ، وعلى الرغم من كل شيء ، تسير الحياة ، وتؤكد العشرة ما تم افتقاده في الحب ، ومن الغريب أنك تجدها تعلق لغيابه عن المنزل ، وتطمئن لوجودها إلى جانبه .

يظل الزواج هو الرباط المقدس الذي تقوم على أساسه الأسرة ، ومن مجموع الأسر يتكون المجتمع ويترايط ، ويتبادل فيما بين أفراد المصالح ، كما أنه يتماسك في وجه المجتمعات الأخرى ، ويبعد عن نفسه الاعتداءات . وقد حثنا الدين على الزواج ، أولاً لأنه يتمشى مع الفطرة الإنسانية الصحيحة ، وثانياً لأنه يحمي الشباب من الوقوع في الرذيلة ، وثالثاً لأنه هو الطريق إلى إقامة حياة اجتماعية مستقرة . فالإنسان عندما يصبح له زوجة وأبناء ، يحرص على صيانتهم والارتقاء بهم ، ومن أجل ذلك يعمل ويكد حتى يوفر لهم الحياة الكريمة ، ولكي يقوم بذلك فإنه لا يؤذى أحداً ، ولا يعتدى ولا يظلم حتى لا تتعرض أسرته وأبنائه للظلم والاعتداء .

ما الذي يجعل الشباب في عصرنا الحاضر معرضاً عن الزواج ؟ أهم الأسباب هو الناحية الاقتصادية . فالزواج - كما نعلم - يتطلب مقدرة مالية معينة لفتح بيت والإتياف عليه . ولأن الشباب أصبح حريصاً على دخول الجامعة، فإنه يقضى فيها أربع أو خمس سنوات لا يمكنه بحال من الأحوال أن يقدم على الزواج خلالها . أما في الماضي ، فكان الابن الذي يعيش مع والده

عندما يتزوج يكتفى بحجرة فى البيت الكبير وتتضم زوجته إلى العائلة الكبيرة ، ولا يقتضى الحال أكثر من تجهيز غرفة نوم لهما : أما السفرة والصالون وباقى مستلزمات الشقة فهى موجودة ومتوافرة للجميع . لكن الأسرة الجديدة اليوم لابد أن تستقل بمفردها ، ولذلك تحتاج إلى (كل) ما كان يوجد فى بيت الأسرة الكبيرة. ليس هذا خطأ أو عيباً . ولكنه أصبح يفرض على أهل الزوج والزوجة الكثير من التكاليف ، التى زادت أسعارها بصورة مذهلة .

معظم القادرين على الزواج من الشباب الآن لا تقل أعمارهم عن الثلاثين كما أن معظم الفتيات لا تقل أعمارهن عن الخامسة والعشرين . وهكذا ارتفع السن . وكان المأمول أن يتوافر قدر من التقاعد والرياسة وعدم الجرى وراء المظاهر الشكلى الكاذبة من إقامة أفراح فى فنادق كبرى تتكلف الكثير جداً ، أو شراء شبكة من السولتير للافتخار بها أمام العائلات الأخرى ، أو قضاء شهر العسل فى الخارج ، حتى لا يقال إن بنت فلان قضت شهرها فى لندن أو باريس، وتلك لم تتجاوز الإسكندرية !

لا يوجد على الإطلاق معيار يحدد نجاح الزواج فى سن مبكرة ، أو فى سن متأخرة . لكن المعيار الذى لا يخطئ أبداً هو الذى يتمثل فى التوافق والقناعة . فكلما زاد التوافق والقناعة فى نفس الزوجين الجديدين كتب النجاح للزواج بينهما . وليس معنى هذا أن يظلا خاضعين للظروف الصعبة ، بل عليهما أن يجهدا ليتغلبا معاً عليهما، وإنما المقصود أن يرضيا بما يتوافر لديهما فى البداية من إمكانيات ، وأن يتأقما عليهما ، وألا يضجرا منها ، فإن الدخل القليل لا يظل مع كثرة العمل قليلاً ، وهناك الكثير جداً من الأغنياء الذين بدأوا حياتهم من الصفر ، وأحياناً من تحت الصفر . . والله يبارك للعاملين المجتهدين . أما أولياء الأمور ، فليس عليهم إلا أن يتأكدوا من صدق القادم إليهم ، وأن يقبلوا به لانيستهم إذا كان صاحب خلق ودين . وبذلك يضمنوا إقامة أسرة صالحة ، تضاف إلى المجتمع ، ولا تكون عبئاً عليه .

سوق العقارات

سمعت مثل غيرى أن سوق العقارات مضروب . والمقصود أن حركة البيع والشراء ضعيفة ، بل إنها ضعيفة جدا . والواقع أننا منذ عدة سنوات نسمع عن وجود حوالى مليون شقة فى مصر (مقلقة على الفاضى) . قد يكون السبب هو أن أصحابها يطلبون فيها أسعاراً مغالى فيها لذلك فإنهم يفلقونها منتظرين قدوم المشتري الذى يدفع لهم ما يريدون . وبالطبع المسألة تتعلق بسوء التقدير من ناحية وبعدم معرفة حقيقة السوق من ناحية أخرى . وقد حدثنى أحد الخبراء عن سبب هام لكنى غير متأكد منه تماما ، وهو أن الاخوة العرب عندما أتيت لهم فرصة التملك ، أسرعوا بشراء أعداد كبيرة من الشقق والعمارات ، وخاصة فى أحياء المهندسين والدقى ومدينة نصر ، وأن هذا الإقبال قد توقف فى السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة بسبب (الإشباع) . وكان من نتيجة هذه الحركة الشرائية أن كل من امتلك شقة قد راح يؤجرها فى صيف كل عام لأقاربه وأصحابه ، الأمر الذى ترتب عليه عدم إقبال مشترين جدد على الشراء . وهنا أتساءل : هل كان قرار حكيماً أن يتاح التملك لغير المصريين ؟ مجرد سؤال أطرحه وأنا أتذكر حكاية الدجاجة التى كانت تبيض لصاحبها فى كل يوم بيضة من الذهب ، وعندما طمع فى الكثير مرة واحدة قام بذبحها ، فلم يجد فيها شيئا !! ما علينا . أما ضرب السوق فى الداخل فيرجع بالتأكيد إلى عدة عوامل من أهمها عدم توافر السيولة الكافية ، وعدم سماح الملاك باستخدام أسلوب التقسيط . وطبعاً المسألة هنا ترجع نفسياً إلى حالة من العناد والإصرار على

الخطأ ، إلى جانب انعدام الرؤية لحقيقة الواقع وأبعاد المستقبل . فمن الذى يقول إننا قد أصبحنا فى غير حاجة لشراء الشقق، مع تزايد عدد السكان ، وكثرة حالات الزواج إلى حد ما بين الشباب ؟ إذن علينا أن نسرع بتغيير نمط تفكيرنا تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية ، وأن نتجه إلى إقامة العمارات المتوسطة المستوى ، والتي يمكن أن تجذب الشريحة التى تحتاج بالفعل إلى مسكن متواضع ، أما حكاية (الشقة - الفيلا) ذات المستويين والتي تشتمل على ثلاثة حمامات وأكثر فلم تعد - حالياً ولا فى المستقبل المنظور - فى طاقة الغالبية من أبناء الشعب. ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه ، وبالتالي عرف إمكانياته ومستوى معيشته ، ومعيشة الآخرين من حوله . . لذلك فإننى أرى أن سوق العقارات إذا أراد أصحابه أن ينتعش من جديد لابد له من انطلاقة تتمثل فى عدة إجراءات: أولاً أن يتخلى أصحاب المليون شقة المغلقة عن الأسعار الخيالية التى وضعوها لها ، وأن ينزلوا بالسعر حتى يصبح فى مستوى الإنسان المتوسط ، لئلا ينتهى بهم الأمر إلا أن يتركوها خالية كما هى لورثتهم ، ثانياً أن يتجه أصحاب العقارات إلى بناء الشقق المتوسطة المستوى والتي يكفيها حمام واحد من أجل إقامة أسرة متواضعة الدخل والحال . وأخيراً أقول لأصحاب العقارات إن الطمع يقل ما جمع . والقليل المتواصل خير من الكثير المنقطع . وملعون من عاش لنفسه فقط . وخيركم كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم أتفككم للناس .

شركات للصيانة والنظافة

لا بد من الاعتراف أن مصر تشهد في الوقت الحاضر حركة تنمية شاملة على مختلف المستويات . ولولا أن الإعلام التسجيلي ضعيف عندها لاستطاع المصريون أن يقفوا على مدى التطور والتطوير الذي لحق بالعديد من مجالات الإنتاج والخدمات والتعمير . ولا شك أن حركة التنمية ما كان لها أن تبدأ وتستمر لولا جهود كبيرة بذلت من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي ، واكبتها في نفس الوقت سياسة خارجية نجحت في إزالة التوترات وإنشاء علاقات متوازنة مع سائر الدول العربية والأجنبية..

جرى هذا الحديث في حوار هادئ وموضوعي مع أحد العقلاء في مصر ، لكننا ما لبثنا أن تطرقنا إلى السلبيات . ومن المعلوم أن أي عمل إنساني لا يخلو منها . لكن المهم هو أن يتنبه المجتمع إليها ، ويقوم على الفور بتصحيحها . وقد توقفنا عند نقطتين هامتين وجدنا فيهما السبب القريب والمباشر لمعظم ما في حركة التنمية المصرية من سلبيات ، وهما الصيانة والنظافة . وعلى الرغم من أن لكل منهما مجاله الخاص ، إلا أنهما يتوازيان بل إنها يلتقيان وتكادان في بعض الأحيان تمتزجان إحداهما بالأخرى.

قال صاحبى العاقل : لم يعد الأمر محتملاً أن يترك أمر الصيانة وكذلك النظافة للاعتراف الفردي ، بمعنى أن يظل الميكانيكي أو السباك أو النقاش شخصاً يأخذ أصول المهنة ممن قبله بمجرد المحاكاة والتقليد ، وإنما لابد أن يجرى إعداده بالدراسة والتدريب . وبالطبع لا يتم ذلك إلا من خلال مؤسسات أو شركات تقوم باستقطاب الشباب المهياً لتلك

الحرف، والراغب فيها ، ثم تعلمهم وتدريبهم ، وتواصل إعطاء دورات متخصصة لهم ، فى الداخل والخارج ، بهدف تكوين كوادر جيدة منهم على القيام بتلك الأعمال . وأتصور أن يأتى اليوم الذى تتولى فيه شركة متخصصة ببناء عقار ما ، ثم تأتى شركة أخرى لإتجاز أعمال الصرف الصحى به ، وشركة ثالثة للكهرباء ، ورابعة للسلام والمصاعد ، وهكذا تكون كل شركة مسئولة مسئولية كاملة، وبالطبع متواصلة عن الجانب الذى أنجزته . ثم تأتى شركة أخرى بعد ذلك للقيام بأعمال النظافة وما يتعلق بها من متابعة سلامة خزانات مياه الشرب ، وخلافه . .

قلت لصاحبى : لكن ألا ترى أن تعدد هذه الشركات قد تلقى بأعباء كبيرة على من يرغب فى بناء عمارة أو منشأة ؟ أجاب بسرعة : على العكس ، إنه سيوفر له أكثر مما يتوقع ، فهو حالياً مبعثر بين عمال حرفيين يختلفون من أمامه بمجرد انتهاء عملهم ، وحينما تظهر مشكلة ، وهى كثيراً ما تظهر ، فإنه يستعين بعمال آخرين. أما الشركة المسئولة فسوف تظل مسئولة عن عملها . ويكون ذلك منصوفاً عليه فى العقد المبرم معها .

ثم قال لى : هل يرضيك أن ترى العمارة قد ارتفعت أدوارها للسماء، ثم أخذت بقع المراحض تنشع فى جوائبها ؟ وهل يرضيك أن تجد العمارة بها ثلاثة أو أربعة أسانسيرات وكلها معطلة ؟ وهل يرضيك أن تصنع السلالم من الرخام ثم تمتلئ بالقمامة التى لا يرفعها أحد ؟ وهل يرضيك أن تسمع أن خزانات المياه فى أعلى العمارة تكتشف فيها من وقت لآخر قطعة ميتة أو فأر ؟

أجبت بهدوء : طبعاً لا يرضينى .

شبابنا والمشروعات الصغيرة

قال لى وهو فى غاية الحزن : لقد فقدت الأمل تماماً فى الحصول على وظيفة حكومية. قلت له : أمامك المشروعات الخاصة ؟ قال ومن أين لى بالخبرة ورأس المال ؟ قلت : تبدأ من البداية . التحق بأى عمل عند شخص لديه مشروع صغير . قال : أقوم بذلك وأنا معى شهادة جامعية محترمة ! قلت : فلنتكن الشهادة دافعاً لك لكى تتقن عملك الجديد، أياً كان نوعه ومكافأته ! قال : ولماذا إذن أنفقت كل تلك السنوات فى التعليم ؟ قلت : كانت الحكومة فى الماضى تتكفل بتعيين جميع الخريجين، والآن لم تعد هناك أماكن إلا للعشرين الأوائل فقط فى كل عام . قال : يعنى أنا من ذوى الحظوظ السيئة الذين جاءوا فى الزمن الرديء . قلت له : أبدأ والله ، فلعل عدم حصولك على وظيفة حكومية بمرتب شبه ثابت ، وعلاوة هزيلة للغاية – يكون أفضل بكثير ، عندما تتجه للأعمال الحرة والمشروعات الخاصة . قال : يعنى هل ترضى لى أن أكون صبى نجار ، أو صبى ميكانيكى أو موصل طلبات للمنازل ؟ ! قلت له : وما عيب هذه المهن ؟ المشكلة عندنا أن بعض العادات السيئة قد استقرت منذ زمن طويل، ولم تجد من يتصدى لها بجرأة لى يهاجمها وبالتالي يسقطها من عرشها . ومن ذلك فكرة أن العمل السدوى أقل مكانة وقيمة من العمل المكتبى أو الذهنى ، وكذلك فكرة أن بعض الأعمال أشرف من غيرها ، وبعضها الآخر أهون من

بعضها ، مع أن المجتمعات المتقدمة فى العالم لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا عندما أسقطت هاتين الفكرتين تماماً ، وأصبح الذى يقوم بعمل ، أى عمل ، سواء كان ذهنياً أو يدوياً ، يستحق الاحترام ، وذلك فى المقابل من العاطل عن العمل تماماً . وفى الغرب كله ، لا يوجد إنسان يعمل عملاً محترماً ، وآخر يعمل عملاً حقيراً ، لأن تلك الأوصاف لا ينبغي أن تقال على أى عمل. فالذى يكتس الشوارع ، أو يجمع القمامة ، أو ينظف زجاج العمارات يحظى بنفس الاحترام الذى يحظى به الأستاذ فى الجامعة ، والمدير فى المؤسسة ، والمحامى فى المحكمة . وهكذا فإن العمل مهما كانت طبيعته شرف للإنسان ، لأنه يجعله مساهماً فى المجتمع ، وقادراً على إعالة نفسه وأسرته ، حتى لا يمد يده للآخرين .

قال الشاب بانكسار : لكن هل تعتقد أن المشروعات الصغيرة بحالة جيدة ؟ أن الكثير منها متعثر ، وبعضها يموت دون أن يجد أى دعم ممن حوله ! قلت له : أنا معك فى ذلك . ومن حق المشروعات الصغيرة أن تكون موضع عناية الحكومة ، وأن تجد المكان والمكانة اللائقة بها فى الحياة الاقتصادية ، وكفى أن أشير إلى أن الجزء الأكبر من المنتجات الصناعية فى الصين من عمل المشروعات الصغيرة ، ولا أقصد أن يقام لأصحابها (شادر) يضم ما ينتجونه إلى جوار ما تنتجه المشروعات الكبرى ، وإنما أن تفتح نافذة أمامهم للتصدير إلى الخارج ، إلى جانب معاملتهم معاملة ضريبية رحيمة !

شبابنا والثقافة العالمية

تلعب الثقافة دوراً هاماً فى تشكيل أسلوب حياة الأفراد والمجتمعات . وهى ترسخ فى الإنسان التصورات والأفكار والمعتقدات التى على أساسها يتصرف ، ومن خلالها يتعامل مع الآخرين . وقد ثبت أن الثقافة عملية تبادلية بين الفرد والمجتمع ، فكل منهما يأخذ من الآخر ويعطى له . وإذا كان كل مجتمع قد كون لنفسه ثقافة محلية خاصة به ، فإن هناك ثقافة عالمية تأتى إليه من الخارج ، وتصبح بالضرورة جزءاً من الثقافة المحلية . ومن الملاحظ أن هذه الثقافة العالمية قد تزايدت خلال السنوات القليلة الماضية بصورة لم يحدث لها مثيل من قبل ، وذلك بفضل وسائل الإعلام ، وتكنولوجيا الاتصال التى أتاحت لأى إنسان فى العالم ، إذا ما عرف كيف يتعامل مع هذه الوسائل، أن يتواصل مع الثقافة العالمية ، وأن ينقلها بالتالى إلى المجتمع الذى يعيش فيه .

لم يعد أى إنسان بمعزل عما يقع فى العالم من أحداث ، أو من تطورات . كما لم تعد أى دولة قادرة على إقامة أسوار عازلة لمجتمعها عن هذه الأحداث والتطورات، وقد أتاحت هذه القدرة على التواصل مع العالم إمكانية كبيرة للمقارنة ، وفتحت المجال أمام إعادة النظر فيما رسخ من عادات ، وفيما تأصل من تقاليد . ولا شك أن أى شريحة تتعرض لذلك هى شريحة الشباب ، لسببين اثنين : الأول أنهم الأقدر

على استخدام تكنولوجيا الاتصالات ، والثانى أنهم الأكثر استعداداً لقبول الجديد والتأثر بالمبهرات . وهنا تظهر مشكلة على قدر كبير من الأهمية والخطورة معاً ، وهى أن جيل الشباب - فى كل المجتمعات وليس فى مجتمعنا وحده - هو الجيل الأكثر تعرضاً لتأثير الثقافة العالمية سواء كان هذا التأثير إيجابياً أم سلبياً ، وأقصد بالتأثير السلبى ما تحتوى عليه هذه الثقافة من أمور تتعارض تعارضاً صريحاً مع ثوابت الثقافة المحلية ، وفى مقدمتها المعتقدات الدينية والأخلاقية . والمثال على ذلك أن شبكة الإنترنت تحتوى على إمكانية ضخمة للتزود بالمعلومات الدقيقة فى كل مجالات الحياة المعاصرة ، ولكنها تشمل أيضاً قدراً كبيراً من المعلومات غير النافعة تماماً ، بل الضارة جداً ، وذلك بدءاً من كيف تصنع قنبلة ؟ إلى ما يتعلق بعالم الإباحة والجنس.. ولا شك أننا سنلتقى بمن يقول لنا إن حصانة شبابنا فوق مستوى الشبهات ، وأن أمثال هذه الظواهر العارضة لن تؤثر فيه ، لأن قيمنا وتقاليدينا أرسخ من أن تهزها مجرد ريح عابرة . لكن هذه النظرة التقليدية المتفائلة تظل فى حدود الأمانى الطيبة ، وهو الأمر الذى يجعلها غير قادرة على مواجهة الواقع القاسى الذى بدأ ينتشر ويتغلغل فى قطاعات كبيرة من الشباب . وهنا لا بد من الإجابة بصراحة عن سؤالين : ما هى العناصر الضارة فى الثقافة العالمية ؟ وكيف نحمل شبابنا من تأثيراتها ؟ وبالطبع ، ينبغى على المجتمع كله أن يشارك فى الإجابة عنهما.

سيارات السرفيس

لى صديق لا ينتهى غضبه من سيارات السرفيس ، فهو يرى أنها هى التى أفسدت الشوارع ، وتسببت فى فوضى المرور ، وزادت من نسبة الحوادث ، ويقول إن الذين يقودونها شباب متهور ، وأحياناً صبية غير مسئولين ، وغالباً ما تكون أخلاقهم سيئة ، ومعاملتهم للجمهور فى غاية القسوة ، واتعدام الأدب والذوق . والحل لديه أن يتم على الفور إيقاف العمل بها ، ومنعها تماماً من نقل الركاب .

قلت له : ينبغي أن تكون منصفاً . فقد حملت هذه السيارات بعض العبء عن أتوبيسات النقل العام ، التى كنا نشاهدها فى الستينات والسبعينات وهى منبعجة بالركاب ، متباطئة فى توصيلهم ، متأخرة دائماً عن موعد قيامها ووصولها ، وكثيراً ما كان الواقف على محطاتها ينتظر بالساعة والاثنتين ، ولا يتمكن من الركوب إما لأن الأتوبيس لا يصل ، أو لأنه يصل كامل العدد ، بل ومسدود الأبواب من كثرة المتعلقين بها ، والذين أخرجوا أنصاف أجسادهم من الشبابيك !

اختلفت تماماً هذه المناظر الكئيبة ، وأصبح الأتوبيس معقولاً إلى حد كبير ، بل إن خدمته تحسنت ، وأصبحت هناك خطوط بها أتوبيسات مكيفة بأجر أعلى ، ولها جمهورها . فما الذى حدث على الرغم من

زيادة أعداد الركاب ؟ لا شك أن سيارات السرفيس هي التي أتقنت الموقف ، واستوعبت تلك الأعداد الغفيرة من الركاب : تنقلهم من منازلهم إلى أماكن عملهم وبالعكس بمبلغ يزيد قليلاً عن ثمن تذكرة الأتوبيس ، لكن الراكب يضمن فيها على الأقل مكاناً يجلس فيه ، وبذلك يصون كرامة جسده من زحام الآخرين .

إذن يبقى الاستخدام غير المنضبط لهذه السيارات . كيف نحصرها؟ ونضع لكل منها رقماً واضحاً ، وعلى كل منها خط سير معلوم ، ونحدد لها محطات الوقوف ، ونتابع سائقها حتى لا يتجاوزوا في القيادة ، أو معاملة الجمهور ، وليس هذا مستحيلاً على رجال المرور ، الذين يبذلون جهداً خارقاً من أجل تنظيمه وسيولته ، ويستحقون منا كل الشكر والتقدير . ولكننا نحتاج فقط إلى مزيد من انضباط هذه السيارات التي تتصرف في الغالب بصورة عشوائية ، فتنتقل بسرعة ، وتتوقف فجأة، وقلمما تسير في خط مستقيم .

قال صديقي : إنك متفائل ، فإن ما بدأ عشوائياً سيظل عشوائياً . ثم أضاف : يكفي أن تركب إحدى هذه السيارات ليفرض عليك فيها شريط تسجيل صارخ الصوت وملئ بالأغاني الهابطة ، حتى أن أذنك تكاد تفقد قدرتها على السمع . ساعتها حمدت الله على أني لا أستخدم سيارات السرفيس ، ودعوته تعالى أن يهدي سائقها إلى سواء السبيل!

سوق للورد فى هولندا

فى كل يوم يقطف المزارعون ملايين الورد ، التى يتم تجميعها فى صالة مزاد كبرى ، ومزودة بكل وسائل التكنولوجيا الحديثة . حيث تعرض كل مجموعة من الورد ، مصحوبة بثمنها فى أعلى مستوى ، ثم تبدأ عقارب ساعة كبيرة معلقة على الحائط فى الهبوط معلنة انتهاء دقيقة واحدة . وعلى كل مشترك فى المزاد أن يسرع بالضغط على الزرار الموجود أمامه لى يحصل قبل غيره على ما يريد ، وعلى أساس أنه قبل أعلى سعر ، بعد السعر الذى طرحه المشرفون على المزاد . تتم هذه العملية بسرعة فائقة . وتصل إلى حوالى عشرة آلاف صفقة فى الساعة ، أى أن كل صفقة لا تتعدى ثوانى معدودة .

ماذا يحدث بعد ذلك ؟ يتم شحن الورد إلى كل أنحاء العالم . وعمر الورد الافتراضى أسبوع واحد ، لذلك فإن قطف الورد وعرضه فى المزاد ثم نقله فى شاحنات إلى المطارات والموانئ ينبغى ألا يزيد عن 24 إلى 36 ساعة على الأكثر .

صالة المزاد أشبه بمدرج جامعى . كل شخص يجلس فى مكان محدد ، وأمامه السماعات التى توصل له السعر ، والزر الذى يضغط عليه لتحديد ما يرغب فيه . إنه عبارة عن بورصة تسير مثل الساعة تماماً . ولا توجد أصوات عالية ولا ضوضاء . فقط نظام وتكنولوجيا ، وإدارة جيدة وحازمة للأمور . وهذا ما يجعل الورد الهولندى ينطلق إلى كل مكان فى العالم ليكون بين يدى الزبون وهو طازج ، ومتفتح ، وجميل .

شاهدت هذا المنظر فى قناة تليفزيونية ألمانية ، وتحسرت كثيراً على سوق الخضار عندنا ، حتى بعد أن تم نقله إلى سوق العبور . ورأيتى أقارن بين النظام والنظافة والسرعة والكفاءة ، وبين الفوضى والكسل والقذارة والبطء . . وتساءلت هل نريد حقاً أن ننافس فى السوق العالمى ؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب ، فإن الطريق معروف ، والوسائل محددة ، ولا يبقى إلا الرغبة الصادقة ، والإرادة الأكيدة . أما كثرة الكلام عن الجات والعولمة والنظام العالمى الجديد وتحديث الصناعة ، والارتقاء بمستوى الزراعة ، فإنه لن يفيد فى عالم أصبح يعقد صفقاته بسرعة الثانية وليس بالدقيقة أو الساعة . . أما أن تشحن البضاعة بعد يوم أو أسبوع أو شهر أو يقال للمشتري (معهش) أو (نحن آسفون) أو (المرة القادمة تكون مبسوط) فهذا ما يرفضه السوق العالمى الجديد.

إننى لا أشك أبداً فى كفاءة الإنسان المصرى ، ولا فى قدرته على العمل ، والإتقان ، والتميز . . لكنه يحتاج إلى بيئة تساعد على إطلاق ملكاته ، واستخراج أقصى مجهوده . وبالطبع لن يتحقق ذلك فى ظل إدارة متعثرة ، وبيئة وظيفية مكسدة، ووسائل إنتاج عفى عليها الزمن. والذى أريد أن أقوله أخيراً أن الصناعة لن تتقدم إلا إذا تقدمت الزراعة، وأنهما مرتبطتان بتقدم التجارة . . وفى سوق الورد بهولندا توجد هذه الركائز الثلاثة على أعلى مستوى . . فهل يعتبر العقلاء ؟ !

وصف مصر يا وزارة الثقافة

فى نهاية القرن التاسع عشر ، جاء بونابرت بحملته العسكرية إلى مصر . ولأنه كان واثقاً من انتصاره ، ودوام احتلاله ، فقد اصطحب معه مجموعة من أكبر علماء فرنسا فى ذلك الوقت ، لكى يدرسوا كل صغيرة وكبيرة فى البلاد ، وبينما فشلت حملته العسكرية فى مدى ثلاث سنوات ، نجحت حملته العلمية ، فقد استطاع هؤلاء العلماء ، وبصحبتهم مجموعة من أمهر الرسامين ، برصد الحياة المصرية كما رأوها ، وتسجيل أهم معالم حضارتها القديمة . وتمثلت نتيجة عملهم فى كتاب ضخم ، يبلغ 26 مجلداً من النصوص ، وتسعة مجلدات من اللوحات المرسومة باليد ، ولا تكاد العين تميزها عن التصوير الفوتوغرافى فى أدق التفاصيل .

هذا العمل العلمى الكبير لم يلتفت إليه أحد من المترجمين المصريين منذ تلاميذ رفاعة الطهطاوى ، وكذلك كل ما اختلف على مصر من وزارات ثقافة ، أهملت مع الأسف ترجمة هذا الكتاب الهام ، والذى ما زال حتى اليوم مرجعاً لكل الباحثين فى العالم كله عن مصر الحديثة وحضارتها القديمة .

جاء على لسان (فوربيه) أحد علماء الحملة الفرنسية " إن معرفة مصر أمر يهم كل الأمم المتحضرة ، فهذه البلاد هى مهد الفنون والنظم الدينية ، وبإمكانياتها حتى اليوم أن تصبح مركزاً للعلاقات الدولية ، ولتجارة الإمبراطوريات ، كما أن الشعب الذى يسكنها قد ترك آثاراً تدعو للإعجاب بعظمتها وقوتها وشموخها "

لقد ظل المثقفون المصريون طويلاً ينتظرون أن يقرأوا كتاب وصف مصر - بعد ترجمته من الفرنسية - باللغة العربية ، حتى تهيأ للقيام بالترجمة - وحده ، وعلى نفقته الخاصة - المرحوم زهير الشايب فأخرج منه

(11) جزءاً إلى جانب (3) أجزاء من اللوحات . وما أدراك ما اللوحات ؟ إنها مجموعة من أندر وأجمل وأدق ما يصور الحياة المصرية في مختلف جوتبها، وسائر نواحيها . وأعتقد أن مجرد تصفحها يعتبر نزهة سياحية في الماضي القريب والبعيد ، وعلى أساسها يمكن أن نقدم جزءاً هاماً من تاريخنا للأجيال الجديدة . وكنت أتمنى أن تدخل وزارة التربية والتعليم أجزاء من هذا الكتاب في مناهج التعليم بها .

ما علينا . . فقد رزق الله تعالى الراحل زهير الشايب بأسرة مثقفة ومخلصة لمشواره الثقافي ، فعكفت ابنته منى ، المدرس المساعد بكلية الآثار بجامعة القاهرة على ترجمة ثلاثة أجزاء أخرى بالإضافة إلى جزء هام يتحدث عن مقياس النيل ، وتسعى زوجته السيدة عفاف الشريف إلى نشرها فتصطدم بوجوه الناشرين الكلاء ، لذلك فإبني أدعو وزارة الثقافة ، متمثلة في العديد من جهاتها التي تهتم بالنشر والترجمة ، أن تسارع إلى تبني هذا الكتاب ، سواء ما نشر منه ، أو ما تم إعداده في أسرة زهير الشايب لكي تتولى طباعته ، وإخراجه بالصورة التي يليق بها . وأحسب أن إهمالنا لهذا الكتاب الهام طوال تلك المدة الطويلة ينبغي أن ينتهي فوراً ، وإلا أصبح حديثنا عن حب مصر، وعشق نيلها الخالد مجرد كلام في الهواء . .

إن الأسم العظيمة هي التي تغتز بتراتها ، كما تهتم بكل ما يصدر عنها في كافة أنحاء العالم . ولو أن علماء مصر كتبوا عن فرنسا مثل هذا الكتاب لسارعوا بترجمته إلى لغتهم ، أما نحن فقد أهملنا الكتاب طويلاً ، ثم تركنا فرداً واحداً يتصدى لترجمته ويعانى في ذلك ما عانى من صعوبات . وها نحن نرى أسرته الصغيرة تواصل عمله بجد ووفاء . وأعتقد أن الكرة الآن في ملعب وزارة الثقافة المصرية لكي تتولى بالإشراف على إنجاز ترجمة هذا الكتاب ، ونشره في إطار ما لديها من مؤسسات وفي مقدمتها مكتبة الأسرة التي ترعاها السيدة الفاضلة سوزان مبارك.

شكراً . . وزارة الثقافة

سعدت كثيراً عندما نشر خبر يتضمن قيام وزارة الثقافة من خلال مشروع مكتبة الأسرة الذي ترعاه السيدة الفاضلة سوزان مبارك ، بطبع كتاب (وصف مصر) الذي وضعه علماء الحملة الفرنسية ، وتناولوا فيه مختلف الحياة في مصر ، كما ركزوا على آثارها القديمة ، ومن بينها حجر رشيد الذي كان هو المدخل الأساسي لمعرفة اللغة الهيروغليفية ، وبالتالي استتطاق حضارتنا المصرية القديمة ، وتعريف العالم كله بمعالمها وإنجازاتها . .

وكنيت قد كتبت مقالاً في هذا المكان بعنوان (وصف مصر يا وزارة الثقافة) وجهت فيه العتاب لوزارات الثقافة السابقة التي لم تنتبه لأهمية كتاب (وصف مصر) المكتوب أصلاً بالفرنسية ، والذي يعتبر مرجعاً هاماً لكل الباحثين والقراء في الخارج عن حضارتنا وحياتنا في مطلع العصر الحديث . أما الذي قام بترجمة الكتاب والسير فيه بمفرده، وتحمل نفقاته فهو المرحوم زهير الشايب ، الذي ترجم حوالى ثلاثة عشر جزءاً ، ترك الباقي لأسرته الصغيرة المكافحة (زوجة مثابرة في وزارة الثقافة ، وابنة تعمل مدرساً مساعداً في كلية الآثار وتجيد الفرنسية) وقد أكملت الابنة مجلدين، وكانت تسعى لنشرهما على نفقة الأسرة المحدودة ، وعندما أخبروني بذلك كتبت مشيراً على وزارة الثقافة بأهمية تبني هذا المشروع الكبير ، وبالفعل تمت الاستجابة.

والخبرتني الأسرة أنها قد وقعت عقداً بالفعل ، وإن كانت لم تحصل على
أى جزاء مالى حتى الآن . المهم أن الوزارة تحركت واستجابت ،
ونحن نشكرها على ذلك ، فالمكابرة فى مثل هذه المشروعات الثقافية
المحترمة لا تفيد أحداً . والرجوع للحق دائماً فضيلة . وجزى الله كل
من يعمل بصدق وإخلاص لخدمة وطنه ، ودعم أسس نهضته .

وإذا كان الشئ بالشئ يذكر ، والحديث ذو شجون ، فإبنى أود أن
أطرح على وزارة الثقافة - ما دامت تستجيب للنصح بهذه الطريقة
السمحة - فكرة أخرى ، تعالج بها سلبية قائمة منذ سنوات ، وهى تعدد
المراكز والجهات التابعة لها ، والتي تقوم كلها بعمل واحد ، هو نشر
الكتب . أما هذه الجهات فهى على سبيل المثال لا الحصر: الإدارة
العامة للشئون الأدبية ، والمجلس الأعلى للثقافة ، ودار الكتب
المصرية، وقصور الثقافة ، والهيئة العامة للكتاب . . . ويكفى أن أشير
إلى أن هذه الجهات المتعددة لو اجتمعت كلها فى جهة واحدة
لاستطاعت أن تقوم بدور أكثر فعالية واتساعاً بحيث تحقق الهدف
المنشود من نشر الكتاب فى المجتمع على أوسع نطاق ممكن .
وأسارع فأقول أننى لا أدعو إلى المركزية بقدر ما أدعو إلى توحيد
الجهود ، وعدم بعثرة الإمكانات . . . ويبقى دائماً أن التاريخ لا ينكر
لوزارة الثقافة فى أى بلد إلا ما قامت به فى مجال نشر الكتب والمجلات
والتشجيع على قراءتها . .

صناعتنا وتسويقها

كنت دائماً وما زلت من أكثر المناصرين للصناعة المصرية ،
والراغبين فى أن يتحسن أداؤها ، ويتم إتقان صنعتها بهدف تحسينها
وتجويدها وإشاعتها فى المجتمع، بل وخروجها للأسواق العالمية . ولم
أكن طوال حياتى راغباً فى شراء السلع الأجنبية، وخاصة من الملابس،
مفضلاً المنتج المصرى على غيره . وعندما كان أحد الأصدقاء يتباهى
أمامى بأنه اشترى تلك البدلة من باريس والبالطو من لندن ، والحذاء من
روما كنت أبلغ ريقى وأصمت ، لكى لا أصرح برأى الحقيقى وأغضبه !

وقد أسعدنى ما سمعته ذات يوم أن بعض المصريين ذهبوا إلى
الخارج واشتروا قماش قمصان ، وعندما عادوا به فوجئوا فى جمرک
المطار بمن يقول لهم : ليس على هذا القماش أية جمارک ، لأنه صناعة
مصرية !

وفى دمياط ، وصل الصانع المصرى إلى مستوى عالٍ جداً من
الجودة والإتقان. المدينة كلها تعمل فى الأثاث ، والأبناء يقضون نصف
يومهم فى المدرسة ، والنصف الآخر فى الورشة مع آبائهم ، فيتعلمون
الصناعة أو يشربونها كما نقول . والنتيجة أن الأثاث الدمياطى أصبح يجد
طريقه إلى كثير من الدول العربية ، بل ويسافر إلى بعض الدول الأجنبية.
لكن الجميل دائماً لا يكمل . فعلى الرغم من حسن الصناعة نلتقى
بضعف التسويق . وطبعاً التسويق يتعلق بالتجارة . وإذا كنا نقول فى
أمثالنا الشعبية أن التجارة شطارة ، فليس يعنى هذا أنها فلهوة ، ونصب،
وخروج عن الأعراف والتقاليد والمبادئ الأخلاقية .

حدثنى من أتق فى كلامه : اشتريت حجرة نوم من أحد المعارض
الدمياطية بالقاهرة . ودفعت ثمنها بالكامل . وعند التسليم كانت ناقصة 2
كومودينو وشوفونيره . . لماذا ؟ قيل لى بكل ثقة : إن سيارة أخرى
متجهة إلى الإسكندرية قد حملت هذه الأشياء بطريق الخطأ وسوف تعود
غداً قلت : حسناً وانتظرت يومين ثم اتصلت . قالوا : أن السيارة توجهت
مباشرة من الإسكندرية إلى دمياط وسوف تعود غداً . انتظرت أكثر من
أسبوع ، ثم بدأت أقلق ، وأكرر السؤال ، وأخيراً قيل لى : نحن نأسف .
فقد انقلبت السيارة بما عليها ، وسوف نصنع لك هذه الأشياء من جديد .
ولأننى كنت مستعجلاً فقد أظهرت غضبى ، فعرضوا على غرفة نوم
أخرى ، طبعاً بأقل من سعر الحجرة الأولى فقبلتها مرغماً ، وشاكراً الله
تعالى على عدم ضياع أموالى .. وبينما العمال يفكون الغرفة للناقصة
ويركبون الغرفة البديلة سألتهم عن حادثة انقلاب السيارة ، فقالوا : أى
حادثة ؟ ! قلت : ألم تنقلب السيارة بالعفش ؟ قالوا : أبداً لم يحدث شئ
من ذلك . سألت : فماذا حدث لأشيائى التى لم تصل مع الغرفة الأولى ؟
قال أحدهم : لقد مرت على المحل سيدة تهوى التحف ، وأعجبتها
الأشياء ، فاشترتها . . هكذا بدون قيم أو مبادئ ، باع صاحب المحل جزءاً
من البضاعة المباعة لى ولم يحقق ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم
من دعوته لنا ألا يبيع الرجل على بيع أخيه ، كما لا يخطب على خطبة
أخيه .

قلت لصديقى : لكن تظل الصناعة المصرية مشرفة ، وقابلة
للازدهار ، وجزى الله من يشوه وجهها الجميل بهذا التسويق المخجل !

صورة العرب والتحسين

يتردد الحديث في هذه الأيام العصبية عن صورة العرب في الغرب وكيفية تحسينها . وهنا أمور لابد من توضيحها الأول أن صورة العرب لدى الغربيين ليست وليدة اليوم ، ولا هي ناتجة فحسب من مجموع الأحداث الأخيرة ، وإنما هي محصلة قرون طويلة ، ساعدت على ترسيخها عوامل كثيرة . كان أهمها الاستعمار الغربي لمعظم بلاد العالم الإسلامي ، والعربي طبعاً . ومنطلق الاستعمار كما نعلم يقوم دائماً على وضع الطرف المراد استعمارها في مكانة أدنى لكي يبرر احتلال أراضيها ، والتصرف في مقدراته . ومن هنا كانت حملات التشويه المستمرة ، ليس فقط للقيم والمبادئ ، وإنما أيضاً للبشر والأرض والواقع .

الأمر الثاني أن صورة العرب منذ مائة عام بالتحديد تتعرض من جانب الحركة الصهيونية العالمية لعملية تحريف متواصلة ، تقاطعت أحياتاً مع مجموعة من الحروب التي خاضتها ضد العرب ، في سنوات (48، 56، 67، 73 ، ثم بعد ذلك في لبنان وحالياً ضد الشعب الفلسطيني) وتطورت في معظم الأحيان بسبب السيطرة شبه الكاملة من جانب رجال المال اليهود على وسائل الإعلام الغربية ، حتى بلغ الحال أن العرب لا يكادون يذكرون بالخير في أى جريدة أو إذاعة أو تلفزيون ، وحتى في السينما وألعاب الفيديو جرى تشويه صورتهم على نحو متعمد ، بل أن القواميس ودوائر المعارف العالمية تتضمن العديد من الأكاذيب والافتراءات ضد العرب ، مما يؤدي إلى ترسيخ معلومات لدى الأجيال الناشئة بحيث يصعب جداً تصحيحها عندما تكبر هذه الأجيال .

الأمر الثالث أن العرب لم يتبهاوا - إلا أخيراً - لأهمية الإعلام ودوره
فى الحياة الحديثة والمعاصرة . صحيح أنهم نجحوا إلى حد كبير فى إنشاء
إعلام (داخلى) يلبى حاجتهم ، ويستجيب لمتطلباتهم ، لكنهم أغفلوا بصورة
كبيرة ما ينبغى أن يقدموه عن أنفسهم فى الخارج ، بل إنهم حتى لم يعطوا
أهمية لما ينشره أو يبثه الآخرون عنهم ، مع أن حقوق الرد تكون مكفولة،
وهنا لابد من إعادة النظر فى الدور الذى يمكن أن تقوم به السفارات
العربية ، ومكاتبنا الثقافية والإعلامية فى الخارج.

الأمر الرابع الذى ينبغى أن نعترف به دون حساسيات ، هو أن
الصورة - مهما كانت مزيفة وملفقة - فإنها تعكس بعض الملامح الحقيقية،
وإلا خرجت تماماً عن كونها (صورة) . والذى أريد أن أقوله بصدق ،
وبعيداً عن التفاخر بالذات أو المزايدة ، هو أن العرب خلال قرن من الزمان
قد وقعوا فى بعض الأخطاء ، وفى مقدماتهم أنهم لم ينجحوا فى التأقلم مع
روح العصر الحديث ، وظلوا حتى اليوم يتناقشون ويتجادلون فى صحته أو
فساده ، وفى القبول به أو رفضه تملأ . وأصبح موقفهم يشبه موقف
الشخص الذى يقف أمام حمام السباحة ، متردداً بين قرار النزول إلى الماء
مع النازلين أو الاكتفاء بالفرجة على من يسبحون وهو تحت الشمسية !
ويكفى أن نستحضر هنا دول جنوب وشرق آسيا التى تعرضت لنفس ما
تعرضنا له ، لكنها أقدمت بكل شجاعة ، ووضعت يدها على مفاتيح العصر
الحديث فاستخدمتها بكل كفاءة ، دون أن تضيع وقتها ، أو تتخبط فى
مسيرتها .

والخلاصة أن صورة العرب فى العالم تحتوى على الكثير من التشويه
الذى ألحقه بها خصومنا ، لكنها تحتوى أيضاً على بعض ملامحنا الحقيقية ،
التي تستحق منا أن نبدأ بإصلاحها . والله ولى التوفيق .

عربات الكارو

لا شك أن عربة الكارو لها وظيفتها الهامة ، التى تحل مشكلة حقيقية فى المجتمع . فهى تنقل البضائع فى شوارع ضيقة ، أو تحمل الخضروات من الحقول إلى القرى ، كما أنها تساعد فى نقل الركاب من مكان إلى آخر فى منطقة شعبية . .

وكان هذا أمراً مقبولاً عندما كانت المدن المصرية شبه خالية من السيارات ، أما الآن وقد امتلأت بها ، فلم يعد مقبولاً أن تسير عربات الكارو فى شوارع المدن جنباً إلى جنب مع السيارات . . ولا ينبغي أن يقول أحد إننى منحاز لأصحاب السيارات، بل على العكس أنا أكثر تحيزاً لأصحاب تلك العربات التى تجرها الحيوانات المسكينة ، المغطاة العيون ، والتى تساق بالكرباج ، وعليها أن تتأقلم مع أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا السيارات فى العالم !

يستحيل أن تجد فى لندن أو باريس أو روما . . حيواناً يجر عربة بضاعة فى المدن ، وحيث الإشارات تلزم السيارات بالوقوف عند

خطوط مرور محددة ، وحيث السير يتبع نظاماً صارماً ، يمكن أن تستجيب له الآلة ، ولا ينبغي أن نفرضه على الحيوان . . أرجو أن تتأمل معى منظر الحصان أو الحمار وهو يسير بين السيارات ، وعندما تتوقف السيارة التى أمامه فجأة - لتشاهد ما يتعرض له الحيوان المسكين من صدمة فى وجهه ، ومن كرباج على ظهره فى نفس الوقت!

لقد آن الألوان لمنع سير العربات التى تجرها الحيوانات فى المدن المكتظة بالسيارات ، وأنا فى غنى عن أنكر أن هذه علامة حضارية أخذت بها كل الدول المتقدمة ، ونحن أولى أن نأخذ بها . . فنحن أصل الحضارات كلها ، ومعاملة المصرى القديم للحيوانات مسجلة على أحجار الآثار ، وهى تدل على مستوى عال من التحضر والإنسانية .

عاداتنا وتقاليدنا

فى البداية لابد أن نميز جيداً بين العادات والتقاليد . العادات هى التى تشمل أنواع السلوك الشائعة والمستقرة فى المجتمع . وهذه الأنواع بعضها جيد ومقبول ، وبعضها سىء وضار . أما التقاليد فهى مثل العادات فى الشبوع والاستقرار ، لكنها تتسم كلها بالجودة ، وتتميز بالأصالة ، وتحظى بالتقدير والاحترام . ولكى أوضح ذلك أقول : إن مشاركة أهل الريف للأسرة التى يتوفى منها أحد ، من خلال إعداد الطعام لها وللمن يأتى لتعزيتها من أماكن نائية تعتبر عادة مصرية جميلة ، وهى التى كان الرئيس السادات يشير إليها بأخلاق القرية . لكن عادة (الثأر) التى استقرت فى صعيد مصر ، منذ مئات السنين ، ونتيجة هجرات عربية للمنطقة منذ زمن بعيد ، فهى عادة قبيحة ما زالت نقطة سوداء فى ثقافة أبناء الصعيد ، الذين قامت على أكتافهم أعمدة الحضارة المصرية القديمة وخاصة فى الأقصر وأسوان . ومن هذا القبيل : فإن عادة (الزار) التى ما زالت منتشرة فى الأحياء الشعبية والسكى تلجأ إليه بعض المحترفات لإخراج العفارىت من أجساد بعض النسوة ، بدلاً من الذهاب بهن إلى طبيب نفسى يمكنه بأسلوب علمى علاج مثل تلك الحالات . ومن هذا القبيل : عادة (كثرة الإنجاب) لتكوين العزوة من ناحية ، ولربط الزوج بزوجته من ناحية أخرى . وفى هذا الإطار تأتى عادة (تفضيل الذكور) على البنات بهدف مساعدة الأسرة مادياً ، وما يترتب على ذلك من ضياع فترة الطفولة على هؤلاء الأولاد المساكين ! أما العادات الجيدة فهى كثيرة ، ويكفى أن أشير منها إلى

عادة (المنقوط) التي يلتزم بها أهل القرى والأحياء الشعبية ، وتمثل رمزاً جميلاً للمشاركة في الفرح عن طريق جمع مبلغ لا بأس به ، يمكن أن ينتفع به أهل العروس أو أهل العريس ، في تكاليف الزواج . أما العادة السيئة التي لا أجد لها تفسيراً مقنعاً على الإطلاق ، فهي (عادة إطلاق الأعيرة النارية في الأفراح) . ومنذ أيام قليلة ، نشرت الصحف عن مقتل طفل برصاصة طائشة أطلقها أحد المحتفلين بزفاف عروسين . أقول : لعنة الله على هذا التعبير الهمجي عن الفرح ، والذي أدعو إلى إدانته تماماً من خلال تشريع يقرر أن هذا القتل يعد قتلًا عمداً ، بدليل أن مرتكبه يخرج من منزله وهو يحمل سلاحه لكي يطلقه في وسط مزحوم بالناس ، واحتمال إصابتهم تصل إلى أكثر من 90% . لذلك فإن عقاباً يصل إلى المؤبد ليس كثيراً أبداً على مرتكب تلك الجريمة ، بل إنني أدعو إلى القبض عليه ومحاكمته لمجرد إطلاق رصاصة واحدة في الفرح ، حتى وإن لم يصب أحداً من الحاضرين أو العابرين .

فإذا أضفنا لجريمة إزهاق روح إنسان برئ ما يسببه مثل هذا الشخص البغيض إلى كل من العروسين ، وأهلها ، والمدعوين والجيران من حزن وألم لأدركنا إلى أي مدى يمكن لشخص واحد أن يسئ إلى الجماعة .

أما (موكب الكلاسات) الذي يصاحب العروسين ، فهو أقل ضرراً لكنه ليس أقل تخلفاً .

والخلاصة أننا ينبغي ألا نضع العادات مع التقاليد في سلة واحدة.

صيانة الخواجات

لماذا الصيانة عندنا مهمة ، وعندهم تسير بدقة الساعة ؟ أبدأ بهذا السؤال ، لأننى قرأت فى هذه الصفحة مقالاً للأستاذ زياد السحار يتحدث فيه عن تدهور حال مترو الأنفاق ، بعد أن سلمته الشركة الأجنبية لنا ، حتى أنه جعل عنوان مقاله " مترو الأنفاق شيخوخة مبكرة جداً " وقد سبق أن كتبت فى هذا المكان عن مترو الأنفاق ، وقلت إنه أحد مداخلنا الرئيسية للقرن الحادى والعشرين ، وللحياة الصناعية السريعة فى المدن ، وأنا ينبغى أن نعطيه من الأهمية الكثير ، بل لابد أن نمد خطوطه ونوسع شبكته بحيث يشمل القاهرة الكبرى ، ثم نشنى بباقي المدن الرئيسية فى مصر . وأنه بدون المترو سيظل إيقاع العمل فى مصر بطيئاً وغير منتظم ، وسوف تظل أعذار الموظفين والعمال بسبب المواصلات مستمرة ، بل وسوف تتفاقم ، مما ينتج عنه ضعف الأداء ، وتعطيل المصالح .

أيها السادة ، إن العمل لا ينتهى بمجرد أدائه ، والمنشأة والعمارة والشوارع وعمود النور تظل كلها بحاجة إلى صيانة مستمرة ، وإلا تحولت بمرور الوقت إلى خرائب وصفيح بل وتتحول إلى عشوائيات . ومشكلتنا فى مصر أننا بمجرد الانتهاء من إقامة عمل عظيم فإننا نهمل صيانتة ، التى هى جزء أساسى من استمراره ، وبقله على حاله لأطول فترة ممكنة . إن عامل الصيانة - فى رأى - لا يقل أهمية

وخطورة عن المهندس الاستشارى والتنفيذى ، وإدارات الصيانة فى كل المؤسسات الحكومية والخاصة يجب أن تأخذ وضعها المادى والتنفيذى وأن تجاب طلباتها على الفور حتى لا يتدهور المكان أو الجهاز الذى تتابعه . . لكننا مازلنا حتى الآن نعتبر الصيانة جزءاً كمالياً ، أو هامشياً، أو حتى عديم القيمة ، وهذا تفكير يبعثنا عن التقدم الذى نشاهده فى بلاد العالم الأول.

يقال أن ماكينات التذاكر فى محطات المترو قد أصبحت كثيرة الأعطال ، وقد عشت سبع سنوات متواصلة فى باريس ، فلم أشاهد ماكينة واحدة معطلة . فقط كنت أشاهد من وقت لآخر بعض العمال ملتفين حول إحدى الماكينات لعمل الصيانة اللازمة لها ، بينما يعمل الباقي بكل كفاءة . ويقال أن (الفكة) قد أحدثت مشكلة للمواطنين فى شبك التذاكر وأتساءل : لماذا لا يزود الموظفون بكمية كبيرة من الفكة لحل المشكلة بدلاً من زيادة سعر التذكرة ؟ وأسمع أن الكهرباء تنقطع أحياناً عن المترو ، وأتساءل لماذا لا يكون البديل جاهزاً لإتقان الموقف؟ وفى النهاية أقول للقائمين على أمر المترو : ألا تحسون بأى قدر من المسؤولية تجاه هذا العمل العظيم الذى تشرفون عليه ؟ وهل تنتظرون من يحل لكم المشكلات ؟ أو يقترح عليكم أساليب العمل الصحيح ؟ يا ناس . . قدرأ من يقظة الضمير ! !

صورتنا الإعلامية فى الخارج

الحقيقة التى لا يمكن إغفالها أننا لا يمكن أن نعيش منعزلين عن العالم ، وحتى إذا أردنا ذلك لن نستطيع لأن العالم فى نظامه الحالى لم يعد يسمح لأى كيان من كياناته بالانعزال ، أو بالانفصال ، نتيجة شيوع شبكة المواصلات والاتصالات التى لم تعد تستثنى مكاناً واحداً فيه من المرور المباشر عليه ، أو حتى العبور بجواره . لذلك فإننا سنظل محتاجين إلى العالم كما أنه محتاج إلينا . من هنا كان من اللازم أن نتواجد على الساحة الدولية ، كما نتواجد تماماً فى قلب الرأى العام العالمى . وإذا كانت الدبلوماسية المصرية تختص بالجانب الأول ، فإن المهمة الثانية تقع على عاتق الإعلام المصرى ، الذى ينبغى أن يطور من تقنياته ، ويخطط لبرامجه حتى تستطيع أن تعرض ما هو محلى ، خالص المحلية ، بالصورة التى تجذب أنظار العالم إلينا ، وتصحح الصورة المشوهة عنا . والواقع أن الثقافة المصرية سواء فى تاريخها الطويل، أو فى تنوعها الحالى قادرة على أن تقدم خصوصيتها لكل شعوب العالم ، مستفيدة فى ذلك من جذورها الإنسانية ومفوماتها الحضارية التى تهتم كل إنسان فيه . وسوف أكتفى هنا بعدة أفكار : الفكرة الأولى : العمل على عرض حضارتنا الفرعونية فى مختلف جوانبها المعمارية والإدارية والأخلاقية من خلال أعمال درامية للكبار ، وصور متحركة للصغار إلى جانب الأفلام التسجيلية التى ما زالت ضعيفة جداً عندها . الفكرة الثانية : الاهتمام بعرض الفترة المسيحية ، وما قامت به مصر من دعم هذه الديانة على مستوى العالم كله ، إلى جانب التركيز على ما قدمته من شهاداء فى هذا الصدد . الفكرة الثالثة : إعادة إحياء التراث الإسلامى

المصرى ، والذي ما زال قائماً حتى الآن فى المساجد والمدارس والأسبلة والمخطوطات . الفكرة الرابعة : تسجيل التراث الشعبى الموجود حالياً ، والذي بدأت بعض عناصره فى الاندثار ، نتيجة الزحف المتزايد للمدينة الحديثة ، والواقع أن هذا التراث الشعبى يحفل بألوان متنوعة من التجربة المصرية التى يمكن أن تلتقى مع الكثير من تجارب شعوب البحر المتوسط. الفكرة الخامسة : العرض الأمين للواقع المعاصر بكل ما يشتمل عليه من رغبة المجتمع المصرى فى التقدم ، وتحقيق الازدهار تحت مظلة السلام ، وليس الحرب أو الاعتداء على الآخرين . الفكرة السادسة: إلقاء الضوء على حياة مختلف الجاليات الأجنبية التى تعيش فى مصر ، دون أن تحس بأى تفرقة أو تمييز ، بل إنها قد أصبحت جزءاً من نسيج الشعب المصرى الذى يحسن استقبال الغرباء ، ويحولهم مع مرور الوقت إلى مواطنين . الفكرة السابعة : العرض الأمين لمختلف جوانب الحياة فى الريف المصرى ، الهادئ ، الجميل ، والذي تظلمه مع الأسف مسلسلاتنا حين تقتصر فى تصويره فقط على عرض حكاية العمدة المستبد مع الفلاح الذليل ! الفكرة الثامنة : عدم إغفال جوانب النهضة الصناعية والعمرانية وشبكات الطرق والكبارى والتطور الهائل فى وسائل الاتصالات ، وفى مجالات التعليم والصحة التى تمت فى السنوات الأخيرة ، والتى تثبت رغبة المصريين فى أن يقيموا على أرضهم حياة حقيقية مزدهرة ، تقتبس من أحدث وسائل العصر ، دون أن تتخلى عن موروثها الثقافى والحضارى الممتد عبر آلاف السنين .

تلك مجرد أفكار لأهل الإعلام المصرى ، أرجو أن تجد لديهم بعض القبول ، أو التطوير ، أو التعديل . . المهم ألا يقفوا فى مكانهم ساكنين ، بينما العالم كله يتحرك ، وبسرعة هائلة ، إلى الأمام .

على المعاش

خرج صديقى الأستاذ سليمان على المعاش وهو فى أتم صحة ،
وعندما سألته: ماذا ستفعل ؟ أجابنى بكل ثقة : سأبحث عن عمل حر ،
لأننى لا أتصور أن أقضى نهارى فى البيت ، كما أتنى أمقت الجلوس
على المقاهى ، ولست مشتركاً فى ناد لكى أسلى وقتى فيه . وبعد
شهور قابلته . كان أكثر انكساراً ، ولم يعد يهتم بحلاقة ذهنه، فقلت له :
لعلك قد وفقت فى الحصول على عمل مناسب ، فقال : حاولت كثيراً
لكننى لم أجد . كل شئ بأوان . ومع ذلك فإن زوجتى تلج على فتح
محل خردوات أو مكتبة . لكن مكافأة المعاش لا تسمح بذلك . هل
تريدنى أن أسدين ! وافقته على عدم الاستدانة ، فربما يخسر
المشروع، وتحدّر به الحال . لكن مشكلته بدأت تؤرقنى ، وحاولت من
جانبى أن أبحث له عن عمل ، أى عمل ، ومع ذلك فقد ظهر أن ذلك
مستحيل . توجهت لزيارته بعد أكثر من عام ، فلم أجده بالمنزل ،
وقالت لى زوجته إنه فى المسجد الموجود بآخر الشارع ، ذهبت إليه
فإذا هى مجرد زاوية صغيرة تحت منزل ، وإذا شخص فى جلباب أبيض
وعلى رأسه طاقية ، ولحيته ممتدة، وحوله ثلاثة أو أربعة أطفال يراجع
لهم دروسهم . وعندما رفع رأسه ليرد على سلامى ، وجدته مرهقاً
للغاية ، وقال لى : لا تحسب أننى آخذ على هذا العمل أجراً . إننى أقوم
به لوجه الله . ولكى أملأ أوقات الفراغ الطويلة بشئ مفيد . زوجتى

تعاتبنى كثيراً على عدم أخذ مقابل التدريس لهؤلاء الأطفال ، لكن أولياء أمورهم ناس (على قد حالهم) ثم ابتسم قائلاً يعنى من محدودى الدخل ! شددت على يديه ، وتركته يتابع مهمته الجليلة ، وأنا أقول لنفسى إذا كان سن الستين هو سن تقاعد الموظف عن الخدمة الحكومية ، فهل يكون أيضاً هو سن انتهاء العمل بالنسبة للإنسان الذى مازال قادراً على العطاء ؟ الواقع أن العناية الصحية التى شهدتها بلادنا لم تعد تجعل من سن الستين بداية حقيقية للشيخوخة ، بديل أن كثيراً ممن يبلغون هذه السن يكونون فى أحسن صحة وأطيب حال . وتبقى المشكلة فى تهيئة فرص الحياة والعمل المناسب أمام هؤلاء ؟ وهنا قد يقول قائل : وهل انتهينا من تشغيل الشباب حتى نعمل على تشغيل الشيوخ ؟ وأسارع فأقول : أجل ، لابد أن نعمل فى الاتجاهين ، أن نوفر للشباب العمل المناسب لقدراته وأن نهين للشيوخ المجالات المناسبة لخبراتهم. وبرزت فى ذهنى فكرة ، نشأت من عمل الأستاذ سليمان نفسه : لماذا لا نكلفهم بمساعدة أبنائنا من خلال إعطائهم دروس تقوية لقاء أجر بسيط يتم جمعه من أولياء الأمور ، وبذلك نضرب عصفورين بحجر واحد : نريح العائلات من المبالغ الطائلة التى يدفعونها للدروس الخصوصية ونفتح مجالاً لهؤلاء المحالين إلى المعاش لكى يقدموا خبرتهم للأجيال الجديدة. وأنا على ثقة من أبنائنا سيجدون لديهم من العطف والحنان والفائدة العلمية ما لا يجدونه عند محترفى الدروس الخصوصية ، الذين أصبحوا مثل الوحوش الكاسرة !

عملاتنا المعدنية

العملات المعدنية لازمة فى التداول اليومى تماماً مثل العملات الورقية . وقد كان لدينا على الدوام عملات معدنية (معتبرة) أذكر منها الريال ، والعشرة قروش ، والشلن (خمسة قروش) والنصف فرنك (قرشين) والقرش صاغ (عشرة ملاليم) والتعريفة (خمسة ملاليم) وأخيراً الملليم . . وبالطبع كان لكل واحد من هذه العملات المعدنية قيمتها ، وكذلك أهميتها فى مساندة العملات الورقية التى كانت تقتصر على الورقة ذات المائة جنيه ، والعشرة جنيهات ، والخمسة جنيهات ، والجنيه ، ثم الخمسين قرشاً ، والعشرة قروش وأخيراً الشلن الورقى .

ومثل كل شئ فى الحياة ، فإن قانون التطور قد أصاب العملات المعدنية كما يصيب الأحياء والأشياء . فقد اختفى بعضها من أيدينا ، وبقي البعض الآخر لكنه أصبح ضعيفاً ، ومتهالكاً ، ومصنوعاً أحياناً من الألمونيوم ، وأحياناً أخرى من النحاس الكالچ ، وليس هذا هو المهم ، فمن الممكن أن يظل الناس يتعاملون (بالفكة) إلى جانب العملات الورقية أياً كان وزنها وحجمها وجمالياتها ، مع أن البلاد الأوروبية كانت وما زالت تتفنن فى إخراج العملة المعدنية بحيث تجعلها

تحفة فنية إلى جانب قيمتها المالية ، ويكفى أن تنظر إلى شكل فرنك (موناكو) أو (اليورو المعدني) لتجد نفسك مدفوعاً إلى الاحتفاظ به ، بدلاً من إنفاقه ، لأنه يبرق ويضوى ويزدان بصورة جميلة . . أما العشرة والخمسة قروش المعدنية فقد فقدت معناها كما فقدت قيمتها ، لأنها بالإضافة إلى شكلها وهزالها لم تعد تشتري أي شيء ، بل إنها لم تعد تدخل عنصراً أساسياً في شراء أي شيء . ويكفى دليلاً على ذلك أنك عندما يتبقى لك ما يعادلها في إحدى الصيدليات يعطونك بدلاً منها قرص أسبرين !

لذلك ينحصر اقتراحي هنا في الإقدام دون خشية على إلغاء هذه العملات المعدنية ، مع الاستفادة بمادتها في صنع أي شيء يفيد الناس ، بدلاً من إنفاق الكثير على صنعها وإنتاجها وتوزيعها ، في الوقت الذي لا ينتفع بها أحد . وقد حدثني أحد الأصدقاء أن أبنائه يلعبون بهذه العملات ، وهم متأكدون تماماً من أنها لا تصرف ولا تشتري شيئاً . وفي المقابل من ذلك يمكن توجيه الاهتمام إلى العملات الورقية ، بهدف الارتقاء بها ، والحق يقال إنها قد تطورت بالفعل كثيراً عما سبق ، وهذا أمر يشكر عليه القائمون على صك النقود ، التي ندعو الله تعالى أن يجعلها تجرى في أيدينا ، لكي نواجه بها ارتفاع أسعار السلع في عصر العولمة !

إلى دعاة المجتمع المدني

محكوم بالفشل على أى محاولة لجعل المجتمع المصرى مجتمعاً مدنياً بمعنى تجريده من جذوره الدينية ، التى ترجع إلى حضارته المصرية القديمة ، ثم إلى ما غرسه فيه الأديان السماوية ، وخاصة المسيحية والإسلام . والذين يروجون لمصطلح " المجتمع المدني " إما سطحيون أو أصحاب مصالح خاصة . ولبيان ذلك أقول : إن هذا الشعب الذى سكن وادى النيل ، وربط مصدر رزقه بمياه النهر الجارى ، استطاع فى وقت قياسي أن يقيم حياة اجتماعية ، وتنظيماً إدارياً وسياسياً على مستوى عال من الرقى والتحضر . وفى اللحظة التى ضمن فيها رخاء العيش لأبنائه ، راح يفكر فى أصل الكون ، والغرض من وجوده ، وما هو المصير ؟ وفى محاولته التوصل إلى إجابات مقنعة لروحته وعقله معاً على هذه الأسئلة الفلسفية ، توصل الشعب المصرى إلى عدد من الأفكار التى أكدتها الأديان السماوية فيما بعد ، وأهمها فكرة توحيد الإله ، وفكرة البعث بعد الموت . . وهما الفكرتان اللتان قام عليهما نظام أخلاقى متكامل ، كان هو أساس سلوك المصريين القدماء بعضهم مع بعض ، ثم مع الشعوب المجاورة . . وهكذا اتطبع فى أعماق المصريين منذ آلاف السنين أفكار ومبادئ دينية توصلوا إليها من تلقاء أنفسهم ، لذلك فإن الأديان السماوية عندما جاءت إليهم امتزجت بهم على الفور ، وهذا ما يفسر ظهور عصر الشهداء المسيحيين الذين قدموا أرواحهم تمسكاً بعقيدة المسيح ضد اضطهاد الحكام الوثنيين ، كما أنه يفسر أيضاً ذلك الإقبال الكاسح على دخول المصريين فى الإسلام ، دون أن يفرض عليهم من جانب الفاتحين العرب .

النقطة الأساسية هنا هي أن الإحساس الدينى العميق لدى المصريين لم يمنعهم أبداً من صنع روائع أعمالهم وتنظيم شئون حياتهم بالصورة التى تحقق مصلحة الفرد والمجتمع ، ودون أن تتعارض على الإطلاق مع تصوراتهم الدينية . والسبب فى ذلك أن المصريين يدركون جيداً أن الدين حاجة ضرورية لا يمكن للإنسان أن يستغنى عنها فى حياته، وإلا انقلب إلى حيوان، لا هم له سوى إرضاء رغباته وشهواته.

ومن المؤسف أن هذه النقطة الأساسية - رغم بساطتها - تغيب عن دعاة المجتمع المدنى ، الذين يظنون أن الدين يعادى التقدم ، وأن الاستثمار لا يحدث إلا فى بيئة تخلو من الدين تماماً ، حتى لا يكون هناك أى قيد عليها . .

أما النقطة الثانية فتتمثل فى عدم فهم الدين فهماً صحيحاً ، يوفر سعادة الأفراد، واستقرار المجتمع . ومن المؤكد أن غياب مثل هذا الفهم هو الذى أفرز العديد من حالات التطرف ، وجماعات الإرهاب التى تقف على الدين ، والدين منها برىء. وإن من الخطأ أن نؤسس فكراً عاماً على مجموعة حالات عارضة ، تحدث فى ظروف خاصة .

إن الدين كان وسيظل ضرورة حيوية للإنسان ، كما أنه عامل هام فى تنظيم علاقاته مع الآخرين . وهو لا يمنع على الإطلاق أى رغبة فى التقدم لدى الأفراد ، أو توجهات للتزدهار لدى المجتمعات ، وبالتالي فإن دعاة المجتمع المدنى عليهم أن يعيدوا النظر فى موقفهم ، وأن يصححوا أفكارهم التى استوردوها من الخارج ، وهى لا - ولن تحظى فى مجتمعنا بأى قدر من القبول .

فلسفة التغيير

قلت له : وماذا بعد ؟ قال : إن تغيير الأشخاص لن يكون له أى أثر طالما ظلت السياسات الاقتصادية القديمة كما هى . يكفى أن تعلم مثلاً أن مواردنا من النقد الأجنبى لا تكاد تبلغ خمسة مليارات دولار ، فى حين أن احتياجاتنا تصل إلى عشرين مليار . أى أن الفارق الذى ينبغي تقليده إن لم يكن القضاء عليه تماماً هو خمسة عشر مليار دولار.. وبالتالي ماذا يفعل الوزير الفلاحى إذا جاء ؟ وما ذنب الوزير الفلاحى إذا ذهب ؟ المسألة إذن تتطلب وضع سياسة حكومية ورشيدة يتم تطبيقها بحسم وبدون مجاملة أو تهاون يكون هدفها تقليل المسافة الشاسعة بين الموارد والاحتياجات ، بحيث نصل من خلالها إلى تقليل مبلغ الـ 15 مليار التى تسبب كل أمراض الاقتصاد المصرى الحالية من انعدام سيولة ، وركود منتجات محلية ، وشيوع بضائع أجنبية مهربة ، وقفلات دولارى لا يوجد مثل له فى أى بلد آخر .

سألته : وما هى أسس تلك السياسة الاقتصادية الرشيدة التى تشير إليها؟ قال: ليس عندى وحدى كل الإجابة ، بل إنها متناثرة لدى كل أفراد الشعب المصرى. ومن واجب الحكومة أن تضع بين يدى كل فرد من أفراد المجتمع حقيقة الموقف ، لكى يفكر هو بنفسه عن حل له . . ومن مجموع هذه الحلول التى قد تكون جزئية، وأحياناً ساذجة، يمكن تركيب حل جماعى للمشكلة برمتها.

قلت له: وما هى الآليات لذلك؟ قال: المنهج العلمى يقتضى تقسيم المشكلة الضخمة إلى عناصر صغيرة ، وفحص كل عنصر على حدة . فمثلاً : يمكن للحكومة نفسها أن تضع خطة لكيفية ترشيد نفقاتها ، تقوم بها كل وزارة ، وما يتبعها من إدارات وأقسام ، ونفس الشئ يمكن أن يقوم به رجال الأعمال الذين يستوردون السلع الأجنبية من الخارج ، ثم الجمعيات الأهلية التى أصبحت تتسابق فى تنظيم رحلات العمرة ، وأخيراً العادات المصرية الاستهلاكية الحديثة

التي راحت تتفاخر بإقامة الولائم في أفخر الفنادق ، ولا تقضى الصوف إلا في الخارج ، أو تتركب سيارات إلا إذا كانت آخر موديل . . . ووصل بها الحال إلى استيراد الآيس كريم والزبادى ، وحين تحول أن تتناول أكلة شعبية تستورد الفول للممنس من أمريكا . .

قلت له : لكن يبدو أنك تميل إلى إدخالنا في مرحلة شد الأحزمة على البطون ! قال : ليس الأمر كذلك . فالاعتدال لن يضر الغالبية من المجتمع ، ولكنه فقط قد يضايق فئة قليلة جداً من المرفهين ، وهؤلاء يوجدون في كل مجتمع ، وعيبيهم الأساسى أنهم لا يعيشون قضايا مجتمعهم ، ويكونون - دائماً - عالية عليه . سأعطى لك مثلاً بسيطاً : الذى يريد استيراد سيارة من النوع الفاخر جداً لماذا لا ترفع رسوم الجمارك عليه مرتين ، ومادام قادراً وراغباً فإنه سوف يدفع ، وهكذا يدخل خزانة الدولة مبلغ ينفع في تمويل مشروع محلى . .

مثال آخر : عندما أتاحت الدولة الفرصة للقطاع الخاص لكى يدخل مجال التعليم الجامعى ، تم إنشاء أربع جامعات ، كل طالب فيها يدفع له أهله من 20-25 ألف جنيه مقابل تكاليف دراسته ، فى الوقت الذى تستوعب الجامعات الحكومية (12+ جامعة الأزهر) غالبية أبناء المجتمع برسوم سنوية لا تتجاوز خمسين جنيهاً فى العام لكل طالب . والسؤال الآن : ماذا لو كانت الدولة قد تولت بنفسها إنشاء مثل هذه الجامعات بمصروفات ، ألم يكن من الأجدى أن تصب عوائدها فى مجال التعليم المجانى ؟

قلت له : هذا يعنى أن المشروعات المضمونة النجاح تظل فى يد الدولة حتى يستفيد المجتمع كله من عوائدها بدلاً من أن تصب فى جيوب فئة من الأفراد . قال : أجل ، ولدينا مثال آخر : وهو شركات المحمول التى امتصت عدة مليارات من جيوب المصريين ، ولو كانت فى يد الدولة ، لعادت هذه المليارات إليها لكى تحسن الخدمة التليفونية العادية بدلاً من أن تترك على كاهل الحكومة وحدها ، بينما فازت فئة من الأفراد بالأرباح الجنونية التى لا نعرف أين سيصرفونها : هنا . . أم بالخارج ؟

فكرة لوزارة الثقافة

يدعو الفنان المبدع جمال قطب فى كتابه (روائع الفن العالمى) إلى ضرورة أن نقوم باستنساخ مجموعة اللوحات التى رسمها فنانون العالم الكبار لحضارتنا المصرية القديمة . ومن أشهر من قام بذلك الفنان السبريطانى الكبير تادىما (السير لوراتس ألما تادىما) ومتحفه موجود فى قلب العاصمة لندن حتى الآن . وعندما سئل الفنان عن سبب إعجابه بالجمال الفرعونى ، وتسجيل الحضارة الفرعونية أجاب : إن أول ما يلقن للطفل عندنا ، وفى العالم كله فى دراسته عن الحضارات الأولى هى الحضارة المصرية القديمة ، بل إننا كلما درسنا منابع العلم أو الفن ، وجدنا أن هذه المنابع ما هى إلا روافد لنهر النيل العظيم ، حيث ظهرت الحضارة الفرعونية كمنارة لحضارات العالم الأخرى .

والواقع أن هذه الدعوة التى وردت فى ثنايا الكتاب تستحق الاهتمام ، الذى ينبغى أن يحولها إلى مشروع ثقافى كبير ، يمكنه أن يساهم فى مزيد من تعرف أبنائنا على روائع حضارتهم ، وخاصة فى عيون الآخرين . إن الاتبهار الذى يرتسم على وجوه السياح الأجانب عندما يقفون أمام معالم الحضارة المصرية القديمة يشهد بأننا نمتلك كنوزاً أثرية لا تقدر بثمن . وهى تحتاج منا أن نشاهدها بمثل تلك

المنظرة ، ونعمل بالتالى على صيانتها ، وإبرازها فى الإطار الذى يليق بها ، ويضفى عليها ما تستحقه من تقدير واحترام.

أفكر وأنا أدرس فى باريس ، أننى كنت أقضى الساعات فى المكتبات التى تنتشر فى شارع سان ميشيل بباريس ، متصفحاً المجلدات الضخمة التى تمتلئ بالصور الفوتوغرافية الناطقة بكل التفاصيل للآثار المصرية القديمة ، وأكاد أصرح بأننى تعرفت (هناك) على روعة المعمار المصرى القديم ، بل إننى عندما بدأت أقرأ بالفرنسية عن الحضارة المصرية القديمة فوجئت بأننا نحرم أبناءنا (هنا) من تلك الكنوز التى تجعلهم يشعرون بالاعتزاز لأنهم ينحدرون من أجداد عظماء استطاعوا أن ينشلوا على ضفاف النيل الخالد مثل تلك الحضارة الإنسانية الرفيعة المستوى .

لما دعوة الفنان جمال قطب إلى الاستعانة بلوحات الرسامين العالميين الذين سجلوا بريشاتهم روائع حضارتنا ، فإنها دعوة صادقة وتحمل فى ذاتها فكرة منتجة سوف تكون لها آثارها الإيجابية على ثقافة الأجيال الصاعدة ، وخاصة فى عصر هبط فيه فهم بعض الناس عن الفنون الجميلة إلى أدنى مستوى يمكن تصوره ، حيث راح يحرمه البعض ، ويهدم معالمه آخرون . .

عودة للتعقل

والستقل هذه المرة جاء من الشباب ، وليس من أولياء الأمور ، الذين راحوا في الفترة الماضية يتسابقون ويتنافسون ويتفاخرون فيما بينهم بإقامة حفلات الخطوبة والزواج في فنادق النجوم الخمسة ويدفعون في الليلة الواحدة عشرات الآلاف من الجنيهات ، ثم ينفض المولد ، بعد أن يتبادل المعازيم همسات التأفف من أهل العريس أو العروسة ، وعبارات الغضب من هزال البوقيه واقتحام المدعوين له بدون ذوق ، وأحياناً يحلف بعضهم أنه بعد الفرح اصطحب أسرته لأحد المطاعم في منتصف الليل ليكملوا عشاءهم ، لأن الأولاد خرجوا جالعين!

قال لي أحد الشباب المتزوجين حديثاً جداً عندما سألته عن مكان الفرح : لقد عقدنا في أحد المساجد الكبرى ، وسلمنا على الحضور ، وأخذت عروسي وتنزهنا قليلاً ، ثم ذهبنا إلى شقتنا الجديدة . هكذا بدون حفل في أحد الفنادق ؟ أجاب : ولماذا هذا السرف ، والإتفاق بدون داع . لقد أكنعت عروسي بذلك ، وقبلت وهي راضية ، وبذلك وفرنا المبلغ لننفعه مقدم سيارة ، أو نشترى به غسالة أطباق .

سررت جداً بعقل الشاب ، وحسن تصرفه ، لكنني قلت : لعل هذه حالة واحدة وسط هستيريا الأفراح المصرية في الوقت الحاضر . لكن المفاجأة كانت مذهلة بالنسبة لي عندما سمعتها تكرر من أكثر من شاب وفتاة أقدموا حديثاً على الزواج . والعجيب أنني وجنتهم جميعاً سعداء بما فعلوا ، مقتنعين به تماماً . الأمر الوحيد الذي عرفته منهم ، أن

أولياء أمورهم هم الذين كانوا مستائين ، لأنهم أرادوا ألا تقل أفراح
أبنائهم وينتاهم عن أفراح أبناء معارفهم وأقاربهم التي سبق أن
شهدوها .

والواقع أنني كنت أتعجب من تلك الزفة التي تتضمن مجموعة من
المراسم ، تحتوى بعضها على مشاغل تتدفع منها النيران ، بحيث يمر
العريسان بينهما وسط أصوات زاعقة من الأغاني الشبابية .

من أين جاء هذا التقليد ؟ هل من المجوس ؟ أم من بعض القبائل
المتوحشة في غابات إفريقية ومجاهل آسيا ؟

وما العيب في الفرح المصري الذي كان يقام في الشقة ، أو فوق
السطوح ، ويدعى له الأهل والجيران ، ويشاهده أهل الحي ، ويفرح به
أطفال الشارع والحارة ، ويستزق من وراء ذلك كله أصحاب محلات
الفراشة ، وبائعو المرطبات ؟ وعندما يدعو أهل الفرح مطرباً أو مطربة
يستحول إلى حفل فني يشاهده جميع أهل الحي ، وهكذا يتاح لهم سهرة
فنية تزيح من نفوسهم الهم ، وتجعلهم مهيأين لاستقبال يوم جديد . .
بينما يسعد العروسان بهذا الجو الأسرى الذي يشمل المنطقة التي عاشا
أو سيعيشان فيها . تحية لتعقل الشباب . . وبالرفاء والبنين والبنات .

فن الكتابة للأطفال

دعيت لتسجيل برنامج رمضاني لتشجيع القراءة للأطفال . وعلى الرغم من أن معد البرنامج حدثني عن شكل البرنامج ، الذي لم يرقنى تماماً ، إلا أنني قبلت ، لأننى أحب أن أشارك فى تشجيع أى عمل يخص القراءة (مفتاح الثقافة الأول) حتى ولو كانت للأطفال.

أين يتم التسجيل ؟ فى مدينة الإنتاج الإعلامى . وأين هى ؟ فى طريق الفيوم والإعلانات واضحة . حسناً ، وبدأت المشوار الطويل جداً، وأخطأت أكثر من مرة فى معرفة مكان الاستديو، لأن الإعلانات التوضيحية فى ممرات المدينة الشاسعة غير واضحة .

وهناك وجدت بعض أولياء الأمور ، وقد صحبوا أطفالهم المرمقين من يوم دراسى طويل ، لكنهم متفائلون ، ويبدو أن كلاً منهم ينتظر أن يصبح طفله أو طفلة نجماً من نجوم التلفزيون . طبعاً هذا حق مشروع، وأتمنى أن يتحقق مع مزيد من التربية والتعليم والتدريب.

وداخل الاستديو الفسيح ، وجدت (عدداً كبيراً جداً) من الفنيين والعمال يتحركون بعشوائية ، ويرفعون أصواتهم إلى أبعد مدى ، دون أى اعتبار لوجود ضيوف أو حتى أطفال فى الاستديو . . وبعد فترة طويلة جداً استغرقت حوالى ساعة ضبطوا فيها الإضاءة والصوت وما إليهما (كانهم يفعلون ذلك لأول مرة) بدأنا نسجل .

البرنامج يضم ضيفاً (من الشخصيات كما يقولون) ثم حوالى أربعة أولاد وبنات، بالإضافة إلى (عروسة) مثل الأراجوز يحركها شباب، عندما سألته عن موهله قال : ليساتس آداب قسم لاتينى ويونانى !!

وكان على أن أقرأ للأولاد قصة ، منشورة فى مكتبة الأسرة ، ضمن سلسلة قصص الأطفال . وفوجئت بأن القصة (بايخة) جداً ، وأنها تمتلئ بالألفاظ العربية الصعبة جداً ، وسألتهم : هل يمكن أن أتصرف ؟ قالوا : نعم يا دكتور ، الفعل ما تراه مناسباً . وكان هذا باباً من أبواب الفرج ، فرحت أقص على الأولاد من ذهنى قصة بسيطة ثم أسألهم عن أحوالهم ، وصيامهم ، وكيف يقضون يومهم بين المذاكرة واللعب .

ويعلم الله أن أطفالنا أنكياء ، ولا ينقصهم شئ لكى يتعلموا وأن يقرأوا . . لكن أن يقرأوا هذا الغناء الذى نسميه قصصاً للأطفال فإننى أقول : أنه مستحيل . وزاد اقتناعى بأن مجال الكتابة للأطفال قد تسرب إليه العديد من المرتزقة الذين وجدوا فى تلك المهنة (سبوبة) يتكسبون منها ، وهم أبعد ما يكونون عن فن الكتابة القصصية للأطفال.

كان هذا كله يموج فى نفسى ، وأنا أتعامل مع الأطفال المتفتحين على الحياة ، وهم لا يعرفون ما يخبئه القدر لهم من قصص وحكايات وكتب لا تحقق لهم أى فائدة ولا أى متعة .

فنادق الدرجة الثانية

أصبح لدينا بالفعل العديد من فنادق الدرجة الأولى . وهى على أعلى مستوى فى العمارة والتجهيز والخدمة ولا تقل بحال عن مثيلاتها فى سائر الدول المتقدمة . كذلك لدينا منذ وقت طويل فنادق الدرجة الثالثة أو ما نطلق عليه (لوكاندات) ، وهى التى جرى الحديث عنه مقالها فى الأفلام المصرية الأولى ، وكتب عنها المبدع الكبير نجيب محفوظ فى روايته ، لكن الذى ينقصنا بحق هو فنادق الدرجة الثانية ، التى تستجيب لمطالب الشريحة المتوسطة فى المجتمع ، التى هى ليست بالغة الثراء، كما أنها قادرة على دفع مقابل معقول لقاء خدمة معقولة.. إن مثل هذه الفنادق هى التى تنشط فى الواقع الحركة السياحية فى أى مدينة . وقد رأيت بنفسى فى فرنسا وإيطاليا مثل هذه الفنادق المتوسطة تمتلئ بروادها ، وأهم مميزاتهم أنهم يقيمون فيها لمدة تتجاوز الليلة والليلتين إلى الأسبوع والأسبوعين . وحين نضمن إقامة سائح لمدة معينة فإننا نضمن فى نفس الوقت أنه سيعيش بيننا : يأكل ويشرب ويستخدم المواصلات ويمشى فى الشوارع ويشترى ما يحتاجه ، أو ما يرغب فى الحصول عليه من هدايا لأصدقائه فى بلده . .

إن فنادق الدرجة المتوسطة هي التي سوف تشجع المصريين أولاً على السياحة في المدن المصرية الجميلة ، التي قد يقضون حياتهم دون أن يذهبوا إليها . وأنا أسألك إذا كنت من سكان القاهرة : هل فكرت في زيارة مدينة رشيد، أو مدينة منهور في الوجه البحري ، وكذلك مدينتي المنيا وأسيوط في الوجه القبلي . من المعلوم أن زيارة مثل هذه المدن الجميلة جداً ، والتي لها عبق خاص ، لن تيسر بدون وجود فنادق متوسطة الحال ، ومعقولة الثمن .

ويخطئ من يعتقد أن السياحة هي اللوكس ، وهي فقط القرى السياحية وفنادق الدرجة الأولى ، بل إنني أؤكد أن رواد الدرجات السياحية المتوسطة أكثر سخاءً من رواد السياحة الفاخرة، الذين يأتون إلينا في مجموعات سياحية ، تمنعهم من أن ينزلوا إلى الشوارع ليشتروا ما يرغبون فيه ، وتحدد إقامتهم في أماكن مغلقة ، قد لا يشترون منها شيئاً على الإطلاق .

شجعوا إذن المواطنين على إقامة فنادق الدرجة الثانية ، وثقوا بأنهم ستكون مربحة لهم . . وللمجتمع كله ، مع أطيب تحياتي لوزارة السياحة .

فى تحديث مصر

دعوة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك إلى تحديث مصر فى إطار مشروع وطنى لتحديث الدولة المصرية لكى تصبح قادرة على التعامل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية بشكل يعكس قدرتها على مواجهة التحديات التى تواجهها فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، هذه الدعوة من رئيس الدولة ينبغى أن تتم الاستجابة لها من مختلف فئات المجتمع بل ومن كل قادر على المساهمة برأى أو فكرة . ولا شك أن أهم الفئات المطالبة بذلك هى الأحزاب السياسية ، والجهات التنفيذية ، ومراكز البحوث والدراسات ، وكذلك الجامعات التى يجب أن تكون هى الأخرى فى طليعة المشاركين فى هذا المشروع الوطنى الكبير . أما الإعلام فيظل دوره فى كل الأحيان محورياً .

وبداية لابد من بلورة مفهوم ' التحديث ' ، والاتفاق على معناه أو معانيه لكى لا تتفرق بنا الطرق ، وتتعدد الدروب ، وتكثر المؤتمرات ، وتعلو أصوات الميكروفونات، وتطبع ألوف الصفحات ! وبدلاً من اللجوء إلى التعريفات النظرية والرؤى الأيديولوجية ، أستعير هنا معنى التحديث لدى الإنسان العادى الذى يرغب فى تحديث شقته . ما الذى يفهمه من ذلك ؟ إنه يفهم أن تحديث الشقة القديمة لا يعنى هدمها تماماً ثم إعادة بنائها من جديد ، وإنما إزالة الأسطح والأماكن التالفة ووضع مواد جديدة أو حديثة فى مكانها . هذه مرحلة . تليها مرحلة أخرى يمكن أن تسمى مرحلة التجميل ، وهى التى تتطلب لوناً محبباً، أو إضاءة مفضلة ، أو تكييفاً مهنئاً .. وهكذا تتحول الشقة القديمة المتهاكة إلى شقة حديثة ، تريح صاحبها ، وتشرفه أمام ضيوفه .

ولكى يبدأ هذا الشخص فى عملية التحديث ، لابد أن يقوم بعملية مسح كامل للشقة القديمة ، لكى يقف على ما فيها من عيوب ، وما بها من مزايا . وهنا نقطة جديرة بالاعتبار ، وهى أن صاحب الشقة من طول تعوده عليها ،

وإقامته فيها (قد) تخفى عليه بعض العيوب ، أو لا يتنبه إلى بعض السلبيات ، وبالتالي فإن حونا أخرى لأجنبية عن الشقة (قد) تساعد منذ الوهلة الأولى على هذه العيوب السلبية ، بل إنها قد تؤكد له ما فى الشقة من مزايا وإمكانيات.

نقطة أخرى جديرة بالاعتبار ، وهى التى تتعلق بضرورة اتساع أفق صاحب الشقة المراد تحديثها لكى يشمل رؤية عدد من التجارب المماثلة لتجربته فى تحديث الشقق . فلاحظك أن هناك العديد ممن سبقوه فى هذا العمل، ومن بينهم الذين نجحوا بالفعل فى صلية التحديث . فهل يعقل أن يتفرد هذا الشخص برؤيته الخاصة فى التحديث ، لم يضع فى حسباته تلك التجارب المماثلة، بحيث يقارن بينها ، ويفاضل، ثم يختار . ومن المؤكد أنه سوف يلتقى فى هذا الصدد بعناصر تكلفة الإصلاح ، وأسلوبه، ومتطلباته ، والزمن الذى يستغرقه ، إلى جانب الجهات والأشخاص الذين يقومون به.

وهنا نكتة فرنسية تقول إن أحد الأزواج اختلف مع زوجته على عدد لفات الورق لتغطية جدران شقتهم . وأخيراً طلبت منه الزوجة أن يصعد إلى جارهها فى الشقة الأعلى ، المماثلة لشقتهم تماماً ، ليسأله: كم لفة ورق اشتريتها لشقتك ؟ وعاد الزوج فقال لزوجته : قال لى (32) لفة . سكت النزاع ، وتم شراء العدد ، ثم فوجئت الزوجة بأن الشقة أخذت (30) لفة فقط. فراحت تعاتب زوجها بأنه لم يسمع جيداً من جارهها ، وأنه أخطأ فى لفتين . فأكد لها أنه سمع جيداً ولم يخطئ، وراحا يتناوشان حتى قرر الزوج أن يصعد لجاره مرة أخرى ويتأكد منه . وعندما سأله : كما اشتريت لشقتك : أجاب الجار : (32) لفة - فقال له : إن الشقة تأخذ (30) فقط . فلماذا أخبرتنى بأنها (32) ؟ ! فقال الجار ببرود : أنا أيضاً قد فاضى عندي لفتان. وأنت سألتنى كم اشتريت ؟ فقلت لك الحقيقة ! !

كدت أموت مثلهم

فى نفس أوتوبيس السوبرجيت ، الدقيق جداً فى مواعيد إقلاعه ووصوله ، والمتهور جداً فى سيره ، قطعت التذكرة مثل باقى الركاب من القاهرة إلى الغردقة ذهاباً وإياباً بعد أسبوع ، هو عبارة عن الفترة التى أقضيها فى إحدى القرى السياحية على شاطئ البحر الأحمر ، الدافئ الوديع . تستغرق الرحلة بهذا الأتوبيس خمس ساعات بالتمام والكمال . وفى البداية ، منذ عدة سنوات كان السائق رجلاً يبدو مثقفاً، ويرتدى نضارة نظير ، وهو شديد الاحترام ، لا يسمح لأى راكب بالتحدث معه أثناء القيادة ، وكذلك مع مضيضة الأتوبيس ، التى كان دورها ينحصر فى تزويده بكوب شاي من وقت لآخر . كان الرجل يسوق بتعقل ، ويتفادى المطبات ، ويهدئ عند المنحنيات ، ولا يسبق باصاً آخر إلا بعد أن يسمح له صاحبه . أما منذ سنتين تقريباً ، وهو التاريخ الذى أقلعت فيه عن ركوب هذا الأوتوبيس الجاد ، فقد راح يسوقه أشخاص يبدو عليهم الإهمال ، وازدراء الركاب ، ولا مانع لديهم من مسامرة المضيضة ، بل إننى شاهدت أحدهم ذات يوم يسمح لشخص زائد بالركوب على الأرضية بجواره ، دون أن يرتدع بقانون الشركة الذى يمنع ذلك منعاً باتاً .

أما الحادثة التى كدت أموت فيها تماماً ، مثل راكبي نفس الأوتوبيس الذى كان متجهاً إلى الصعيد وسقط فى التربة بجوار

الفشن، فقد تأخر عن مواعده دون داع ، وحين بدأ فى الخروج من مدينة الفرقة راح سائقه يزيد من السرعة حتى تحول إلى مجنون، وعندما ذهب أحد الآباء ليحدثه بكل ذوق عن خوف أبنائه وبنااته وزوجته من تلك القيادة المتهورة ، نهده السائق بشدة ، الأمر الذى جعلنى وغيرى نستدل للتهدة، ونقول له بكل صراحة: أنت بالفعل تسوق بسرعة أكثر من اللازم، فاتفجر فينا جميعاً : أنا عارف أنا بأعمل إيه ؟ يعنى لا أريد منكم نصيحة ، وعلى كل منكم أن يقرر فمه ؟ ماذا نقول وماذا نفعل ؟ نظر بعضاً إلى بعض ، ولم نشأ أن ندعو عليه حتى لا تصيبه دعواتنا ، ونروح كلنا معه فى داهية ! لكن جارى أقسم أنه عندما يصل إلى القاهرة سيكتب لمدير الشركة تقريراً عن هذا التدنى فى المعاملة ، والرعونة فى قيادة الأوتوبيس . وطبعاً لم أرى جارى بعد ذلك ، واكتفيت بعدم ركوب هذه الحافلة التى تعرض ركابها للموت ، وقلت : أستخدم الطائرة بدلاً من ذلك ، على الرغم من تكلفتها العالية جداً . . لكن تغور الفلوس أمام حلوة الروح !

تذكرت ذلك كله بمناسبة انقلاب أوتوبيس السوبرجيت فى ترعة بجوار الفشن، انتشل منها 26 جثة ، يرحم الله أصحابها ، وتجرى حالياً محاكمة السائق ، الذى لن أدعو له بالرحمة ، ولا بالراحة فى الباقي من عمره .

إغلاق ملف بايخ

حسناً فعل القضاء المصرى حين أغلق ملف الدكتور سعد الدين إبراهيم ، المصرى الأمريكى ، أو الأمريكى المصرى ، الذى كان قد اتهم بارتكاب مخالفات مالية من خلال مركزه المسمى ابن خلدون والذى كانت من مهامه إجراء دراسات عن حقوق الإنسان فى مصر . وطبعاً الدكتور زمانه فرحان ، وكذلك كل الذين ساعدوه أثناء محنته ، وأيضاً كل من ضغطوا لإعادة محاكمته حتى يحصل على البراءة .

لا يهم كل هذا ، وإنما المهم الآن ، أو منذ الآن ، هو ألا يترك الحبل على الغارب لكل من هب ودب لكى يقيم مركز دراسات من هذا القبيل فى مصر . وأن تكون تجربة ذلك المركز الذى كان يمول من الخارج كافية لمتابعة كل المراكز المماثلة ، ومحاولة التأكد من مصادر تمويلها ، لأنه من المعروف والثابت أن (من يمول) هو الذى يتحكم فى البحث وكذلك فى نتائجه .

كذلك من المعروف والثابت أن إجراء مثل هذه الأبحاث والدراسات والاستبيانات فى مصر ليست إلا جزءاً من مخطط أجنبى لفتح ثغرات فى نسيجها الوطنى ، وهو نسيج أكثر تماسكاً مما هو موجود فى دول العالم المتقدمة . ويكفى أن نذكر هذه البلاد بأن ما يوجد بها من العرب والمسلمين لا يحظى بحقوقه السياسية فى العمل التشريعى والتنفيذى ، كما أن حقوقهم المدنية والاجتماعية والثقافية

غير معترف بها تماماً . والدليل على ذلك ما اتخذته الغرب ضدهم من إجراءات ، بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر .

ولا أريد هنا أن أنكر ما لدينا من محاسن وما لدى الآخرين من مساوئ ، فى هذا المجال بالذات ، ولو عقدنا مقارنة بسيطة لظهر بوضوح مدى المفارقة ولتكشفت حقائق مفرجة لنا ولهم على السواء . لكن العاملين فى مراكز حقوق الإنسان المصرية وخاصة من مزدوجى الولاء يبتعدون تماماً عن تلك المقارنات ، ويركزون على البحث عن بعض السلبيات لدينا ، لكى يبعثوا بها للخارج فى إطار تشويه الصور بين الثقافات ، وإشعال نار العداء بين الحضارات .

ما الذى ينبغى أن نستفيد من تجربة د. سعد الدين ؟

أولاً : ألا يتصدى للعمل العام من هو مزدوج الولاء ، أى صاحب جنسيتين وعليه يكفى فقط بالنشاط الاقتصادى الذى تتيحه مصر لكل مستثمر أجنبى .

ثانياً : المتابعة الدقيقة لكل مراكز البحوث التى تسرب معلومات غير موثقة أو غير صحيحة عن مصر إلى الخارج .

ثالثاً : اليقظة الدائمة لكل من تسول له نفسه أو تدفعه مصالحه الشخصية إلى الإساءة إلى نسيج مصر الوطنى .

ومبروك البراءة يا دكتور سعد ! !

قافلة اليوم الواحد

تضم هذه القافلة مجموعة من أساتذة الجامعات ، والأطباء ، ومحبي العمل العام ، ثم تتجه ومعها بعض الإرشادات والأدوية البسيطة إلى إحدى القرى ، حيث تقيم فيها يوماً كاملاً بين أهلها ، تدعوهم فيه إلى ضرورة الحفاظ على البيئة بإزالة المخلفات ووضع القمامة في مكان محدد ، كما تحثهم على زراعة شجرة أمام المنزل، مع الاهتمام بنظافة شوارع القرية ، والطرق الضيقة بين المنازل .

أما طبيبات القافلة فتقمن بتوعية المرأة الريفية بأهمية تنظيم الأسرة ، وصحة ربة البيت وأطفالها . كما تقوم المشرقة الاجتماعية بتوعية نساء القرية بالسن المناسب لزواج الفتيات ، حتى لا يتعرضن لمصاعب الحمل والولادة في وقت غير ناضج . ومن خلال الأحاديث الودية بين المشرقات والطبيبات ونساء القرية يمكن أن تبرز بعض المشكلات العائلية التي يمكن تقديم حلول علمية لها .

ومن أهم ما تقوم به القافلة محاولة التوعية بمحو الأمية ، سواء كانت أمية قراءة وكتابة ، أم أمية حرفية مثل عدم معرفة الحياكة والتفصيل والتريكو ، وأنا شخصياً أعتبر أن تعليم إعطاء حقنة لمريض يعتبر من صميم محو الأمية .

تحاول القافلة أيضاً أن تبصر أهل القرية بأهمية الإقبال على بعض الصناعات الصغيرة ، غير التقليدية ، مثل أشغال الخشب ،

والجلد، والمعادن ، كما تشجعهم على صناعة النسيج ، وعمل الأقفاص من جريد النخيل . وهناك طريقة اقتصادية تستطيع بها المرأة الريفية أن تعيد استخدام الزيوت المستعملة فى صنع صابون سائل لتنظيف الموائع ، وهذا ما يدخل فى باب إعادة تدوير النفايات .

حدثنى بعض من يشاركون بحماس فى هذه القوافل أن ما ينقصهم يتمثل فقط فى المزيد من المتطوعين ، وبعض الدعم من رجال الأعمال ، إلى جانب بعض التبرعات من شركات الأدوية والملابس والمواد الغذائية . . والواقع أن أمثال هذه القوافل تستحق الدعم الكامل من الجهات الحكومية والمنظمات الأهلية ، نظراً لما تؤديه من رسالة نبيلة فى نشر الوعى الصحى والبنى فى القرية المصرية . . تلك القرية التى خرجنا جميعاً منها ، وتمرغنا ونحن صغار فى ترابها ، والتقطنا الثوت من شجراتها ، وأطفأنا لهيب الحر بالغطس فى ترعها . وهكذا فإن للقرية المصرية ديوناً كثيرة فى أعناقنا ، ومن واجبنا نحوها أن نمد إليها يد العلم وأجنحة الثقافة الحديثة لكى نرتقى بمستوى الحياة فيها .

تحية لكل المشاركين فى قوافل اليوم الواحد بالقرى المصرية ، وتمنياتى بأن يجدوا ما يطالبون به من دعم بسيط للغاية ، من أجل نجاح عملهم الإنسانى الكبير .

فى ميدان الحسين

نشأت فى حى الحسين ، واستمتعت بكل ما فى هذا الحى من عبق التاريخ ، وحسن استقبال السياح - ومازلت من وقت لآخر أذهب إلى هناك بدافع الحنين إلى الماضى ، واستعادة الإحساس بالجميل بروية الناس والأشياء - بعد تناول وجبة شهية فى محلات الحسين العامرة بالخير ، جئت على مقهى فى الميدان الذى أصبح أكثر اتساعاً ونظافة، وأسعدنى رؤية الباصات التى تنقل السياح فاطمأننت إلى حالة الاستقرار التى تنعم بها مصر ، بفضل السياسة الحكيمة التى أرسى قواعدها الرئيس مبارك ، والتى أثبتت للعالم كله أننا بلد مسالم ، وآمن ، ويستحق أن يزار . . من المقهى ، بدأت أشاهد واجهة مسجد الأزهر العريق ، بمآذنه الرائعة ، التى ارتفعت على مدى أكثر من ألف عام ليدعو المؤمنين إلى الصلاة ، ومن تحتها الأروقة التى حافظت على العلوم العربية والإسلامية وحولها التف العديد من العلماء والطلاب من مختلف أقطار العالم العربى والإسلامى . لكننى كنت أرجو أن يتواصل ميدان الأزهر مع ميدان الحسين ، ولن يتم ذلك إلا بإزالة مشيخة الأزهر القديمة ، خاصة وأنه قد أقيمت بدلاً منها مشيخة أخرى أكثر حداثة وروعة فى منطقة الدراسة . . أما المقاهى فإنها تعج بالدواب الذين يأكلون ويشربون ، ويستريحون . . ولا يفسد المكان سوى سيارات ، ملكى وأجرة ، تنقلت من نظام المرور الصارم ، وتجدها تزحم المشاة

حول الطرقات الضيقة بجوار مسجد الحسين ، وفي شارع السكة الجديدة . . وبقدر ما تززع السياح فإنها تززع المواطنين الذين يحتاجون إلى مشاهدة المعروضات لشرائها . . وهناك ملاحظة أخرى على البضائع التي تمتلئ بها محلات خان الخليلي . . فأصداقنا التجار أصبحوا يعرضون كما كبيراً من التحف الفرعونية ، مع أن الحى يتميز بطابعه الشهى ، والدينى ، والسياح الذين يزورنه يدركون ذلك جيداً ، ولذلك فإنهم لا يقبلون إلا على شراء الأثنياء الصغيرة والبسيطة وهنا أفصح قوساً لأقل لتجار الذهب : إن السائع الأجنبي وخاصة السيدات لا يشتريين الذهب المقادير الكبيرة التي تقبل عليها المرأة المصرية ، وإنما يكفيتها فقط سلسلة بسيطة ، ولعبة ذهبية أو فضية صغيرة جداً . ومع ذلك فإن محلات الذهب مليئة بكل ما هو ثقیل ! بقى أمر أخیر ، وهو مدى الإزعاج الذى يسببه الصبية الذين يمرون ببضائع مزيفة على السياح ، وهم جالسون فى المقاهى ، ويظل هؤلاء يلحون ، والسياح يرفضون حتى يبدو الضيق عليهم بوضوح . يا جماعة : السياحة فن وذوق ، وحسن عرض لما لدينا ، ولن تتجح إلا إذا جعلت السائع يغادر مصر وهو مصمم على العودة إليها مرة أخرى .

كلام البنوك والرياضة

هناك مجالان يكثر الكلام حولهما ويقل العمل ، وتطو الأصوات فى أروقتهما وتكاد تنعدم النتائج ، أو تخرج هزيلة ، وهما الرياضة والبنوك . أما الرياضة فإنها تأخذ عدداً هائلاً من صفحات الجرائد ، ووسائل الإعلام ، ويروح المشتغلون بها يتحدثون ويتحدثون ، وأحياناً يتشاجرون ، وفى النهاية نشاهد المباريات فلا نجد ما تستحق كل ما قيل عنها ، أو حتى ما تم إنفاقه وإعداده لإخراجها . وكنت أتمنى أن يكون الحديث عن الرياضة مجرد تعليقات وتعقيب على ما يحدث فى الملاعب ، من أجل تجنب الأخطاء ، وتعظيم الإيجابيات . أما أن نظل مشغولين بانتخابات رؤساء النوادي ، ومجالس إدارتها ، وقلان يصارع الآخر ، وشلة فلان نتتصر على شلة منافسه ، فهذه مضيعة للوقت ، وشغل للرأى العام بقضايا زائفة .

نفس الشئ ينطبق على البنوك ، التى هى عبارة عن مصارف لتجميع الأموال ، وحفظ الودائع ، وتسليفها لمن يحتاج إليها فى إقامة مشروع بشرط تقديم الضمانات الكافية . وهذه عملية بسيطة تجرى فى كل دول العالم دون ضجيج ، ودون (لخطة) فى العلاقات بين البنك المركزى ، وسائر البنوك الأخرى ، التى بلغ عددها عندنا سبعين بنكاً راح الحديث فيها وحولها يكثر ويكثر حتى وجدنا بعضها يسقط متعثراً من سوء الإدارة ، أو فساد الذمم أو السببين معاً .

الواقع أن هناك مجالات ينتظر منها أن تقدم نتائج أعمالها للناس دون ضجيج. فنحن نرغب في مشاهدة كرة القدم في الملاعب أو في التلفزيون ، ولا يهمنا أن إدارة نادى كذا مختلفة مع بعضها البعض ، ولا حجم مرتب المدرب الأجنبى ، ولا صراع الديكة فى داخل مجلس إدارة النادى . كل ما يهمنا هو التمتع بكرة القدم ، اللعبة الشعبية الجميلة والمثيرة .

كذلك يهمنا جداً أن نتعامل مع البنوك بسهولة وسلاسة ودون تعقيدات ، أو طوابير ، أو نقود بالية ، أكل عليها الدهر وشرب ، حتى وصل الحال بالسياح اليابانيين أن يمتنعوا عن المجئ إلى بلاننا بسبب العملات الورقية المتهرئة وغير الصحية . . والحقيقة أننى كلما شاهدت كبار رجال البنوك يتحدثون عن نظرياتهم العبقريّة فى التلفزيون ، تذكرت هذه الأوراق التى أحملها فى جيبى ، ودعوت عليهم . . فبدلاً من هذه النظريات ، كان من واجبهم أن يصلحوا هذا الخطأ ، وأن يكتفوا جهودهم من أجل إصلاح البنوك ، لكى تصبح أكثر كفاءة ، وأكثر إنسانية فى معاملة زبائننا.

أيها السادة ، كفانا كلاماً ، فقد شبعنا منه ، وأعتقد أن الوقت هو وقت العمل ، والعمل الجاد فى عصر لم يعد يتحمل إلا الجد ، والمثابرة، والحرص على الفوز فى المنافسات العالمية .

التلفزيون جهاز العصر

سوف يظل ظهور التلفزيون في الستينات من القرن العشرين من أهم الأحداث في تاريخ الحضارة الحديثة . فقد أصبح هو أهم وسيلة يلجأ إليها المواطنون في سائر دول العالم لمعرفة الأخبار ، واستقاء المعلومات ، وقضاء أوقات الراحة والتسلية . وفي البلاد النامية بصفة خاصة حل التلفزيون محل الرحلات ، لأنه نقل العالم إلى المنزل ، فلم يعد هناك حاجة للانتقال إلى بلاد بعيدة لمشاهدتها ، ولا إلى تكاليف باهظة لإنفاقها، كما أنه أصبح مصدراً أساسياً للعديد من الإرشادات الصحية والتعليمية ، والنصائح الاجتماعية ، والتوعية الدينية . والخلاصة أنه أصبح (جامعة ثقافية) متكاملة يمكنها أن تضع الإنسان في قلب العصر ، وأن تخرجه بالتالي من العزلة والتفوق ، وتفتح حوله العديد من النوافذ لمعرفة كل ما يجري في العالم سواء كانت أفرأحاً وإجازات ، أو حروباً ومصائب.

وقد تطور التلفزيون نفسه ، فأصبح ملوناً ، وسع دائرة انتشاره فأصبح يبيث عشرات القنوات ، واستخدم الأقمار الصناعية فأزال الحواجز المصطنعة بين الدول ، ووجد فيه التجار ورجال الصناعة وسيلة لترويج بضائعهم ومنتجاتهم فاستخدموه في إعلاناتهم التي ثبت تأثيرها الفعال في جمهور المشاهدين ، إلى حد أن من أراد أن يسوق سلعة خصص ما يقرب من نصف تكلفتها للإعلان عنها في التلفزيون . وبالتدريج راح التلفزيون يخرج من سيطرة الدول إلى ملكية الأفراد والشركات . ومن المؤكد أن هذه الخطوة أدت إلى تحريف وأحياناً تجاوز في وظيفة التلفزيون الإعلامية . وحولته هو نفسه إلى سلعة تجارية يتحكم فيها من يملكها . والدليل على ذلك ما بدأ يحدث من تشفير بعض القنوات ، الأمر الذي حرم الجمهور من

الاستمتاع بما كان يتوقعه من مشاهدة برامج محببة إلى نفسه مثل مباريات كرة القدم ، أو حفلات بعض نجوم الغناء .

ومن المفارقات أن التلفزيون بدلاً من أن يسير في اتجاه التوسع والانتشار عاد فأصبح مقتصرًا فقط على من يملك ليدفع ثمن مشاهدته . أي أن الفقراء لن يشاهدوا سوى البرامج العادية أو الهزيلة ، بينما يتمتع بالبرامج الجذابة والقوية طائفة قليلة من القادرين على دفع ثمن مشاهدتها، تماماً مثل السينما والمسرح . لكن هذا لا يعنى أن يعلق التلفزيون شاشته تماماً فى وجوه الفقراء ، فإن حاجة التلفزيون إلى مشاهديه لا تقل هى الأخرى عن حاجة المشاهدين إليه . ويكفى أن نلاحظ العديد من البرامج التى تحاول جذب الجمهور إليها بكل الوسائل ، حتى أنها أصبحت تدفع لهم مبالغ طائلة لكي يتابعوها . وها هى الجوائز ترصد، ومسابقات المعلومات تتوالى، وأحياناً يطرح التلفزيون سؤالاً ساذجاً ليجيب عليه الجمهور حتى يكافئه عليه . . وفى هذا المجال ، أصبح على التلفزيون أن يحسن من برامج ، وأن يجذب المشاهدين له بكل وسائل الجذب والإبهار ، حتى أن بعض البرامج بلغ عدد مشاهديها مئات الملايين ، بل أن هناك من البرامج والمسلسلات ما أصبح الناس فى مختلف دول العالم ينتظرون بثها لكي يجلسوا أمام التلفزيون لمشاهدتها.. وقد تطورت تكنولوجيا البث حتى أصبح الحدث يتم نقله فى نفس لحظة وقوعه . ولعلنا جميعاً قد رأينا كيف تبدأ الحرب ، وتستطوّر ، وتختتم أعمالها . كما أصبحنا نرى الحياة فى أعماق البحر ، والإنسان وهو يقيم فى حالة انعدام الوزن بالفضاء . .

وهكذا فبين العالم أصبح بالتلفزيون يملك أقوى وسيلة إرسال واستقبال ، وأهم جهاز يمكنه أن يوجه رأى العام ، ويرتقى أو يهبط بأذواق المشاهدين . ومن عجائبه أن أى إنسان يعارضه لن يستطيع مهما قاوم أن ينجو من تأثيره عليه !

كيف يضعف القانون

قرأت للإمام محمد عبده ، مفتى الديار المصرية ، والمتوفى سنة (1905) مقالة منشورة سنة 1886 يقول فيها ' والشعب المصرى جبل (أى طُبيع) على عدم حب النظام ، وإذا فرض عليه ، ظل يعمل بكل الوسائل حتى يتخلص منه ' وقد حاولت مراراً أن أثبت لنفسى خطأ هذا القول ، فلم أستطع ، لأننى من خلال تجاربى ومشاهداتى ، ألاحظ أن القوانين فى مصر لا تقل عن مثيلاتها فى معظم الدول المتحضرة . وأنها مبسوسة ومفصلة وشاملة لكل أحداث الحياة الجارية . ولكن مشكلتها الأساسية ، أو مأساتها أن شعبنا لا يريد تطبيقها على الجميع ، وفى كل الأحوال ، وإنما يظل يعمل بكل الوسائل ويتحايل من أجل الخروج من مظلتها العامة ، وذلك من خلال الاستثناءات ، والوساطات ، والتعلل بكل ما يمكن التعلل به حتى يضعف قوة القانون ، ويطيح بهيئته . وقد مرت بى أوقات كنت أفرح جداً لصدور قانون ما ، يحل الكثير من المشكلات ، ويمهد الطريق لأسلوب منتظم ومستقر ، ولكننى كنت أفاجأ بعدد من الناس يسرعون إلى استثنائهم أو استثناء أقاربهم ومعارفهم منه ، ويتعللون لذلك بالنواحي الاجتماعية الصارخة ، أو المأسى الإنسانية، أو الأمراض المزمنة . ومن المؤكد أنه فى الوقت الذى يحدث فيه الاستثناء من القانون فإنه يبدأ فى الضمور ، وينتهى

به الحال إلى أن يصبح كالشجرة المجوفة ، التي لا تثبت أن تسقطها
الريح عند أول هبة لها.

عندما كنت أدرس فى باريس ، حدثت أمامى الحالة الآتية :
إعلان عن رحلة مخفضة للطلبة ينتهى موعد التقدم لها فى الساعة
الثانية ظهراً . وكنت أقف بجوار الكشك الذى يتلقى الطلبات ، وحانت
الساعة الثانية ، فراح الموظف المسئول يجمع أوراقه ويستعد لإغلاق
الكشك . وفجأة ظهر شاب وفتاة وصلا بعد الموعد بخمس أو ست
دقائق . ورأيتهما يضربان كفاً بكف لأن الموعد قد فاتهما . كدت أقول
لهما : تقدما إلى الموظف وحاولا معه لكى يسجل اسمكما ، لكننى
فوجئت بالشابين يعودان أدراجهما دون أن يحاولا الترجى والتحايل من
أجل استثنائهما . ساعتها أدركت روعة احترام القانون ، وتربية الأجيال
الجديدة على الالتزام به .

واسمحوا لى أن أقول إن هذه النقطة التى قد يراها الكثير منا
بسيطة وغير مهمة هى التى تفصل فصلاً كاملاً بين العالم المتقدم
ومجموعة البلاد النامية . ومن العجيب أن الرسول صلى الله عليه
وسلم نبهنا إليها حين قال : إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا
سرق فيه الشريف تركوه ، وإذا سرق فيههم الضعيف أقاموا عليه الحد!

كيف يخرج العرب من حزنهم

جاء فى الحكم المروية عن الإمام على بن أبى طالب ، فى كتاب نهج البلاغة أنه قال : الدهر يومان ، يوم لك ويوم عليك . فإذا كان لك فلا تبطر ، وإذا كان عليك فاصبر . واعتقد أن ما يقع حالياً بالامة العربية يستحق الصبر ، بل المزيد من الصبر . ومعنى الصبر ببساطة هو تحمل الصعاب ، وابتلاع الألم ، ومغالبة البكاء . ثم تأتى بعد الصبر مرحلة إما أن تخرج الإنسان من حزنه ، أو توقعه فريسة له . ولكى يخرج الإنسان من الحزن عليه أن يشغل نفسه بأى عمل ، وكلما كان عملاً إيجابياً كان أفضل ، لأن نتائجه تعيد الفرحة إلى قلبه ، والتغافل إلى نفسه . وهذا ما ينبغى على الأمة العربية أن تقوم به فى المرحلة المقبلة لكى لا تطول فترة الحزن على ما فات .

والسؤال الآن : ماذا على العرب أن يفعلوه فى تلك المرحلة ؟ الكثير . وأهم خطوة تتمثل فى أن يميزوا بوضوح بين الواقع الذى يعيشون فيه ، وبين الآمال والأحلام التى تعيش فيهم ، إن مشكلة العرب الرئيسية هى فى عدم تمييزهم الواضح بين هذين المستويين . وهذا يتضح حتى فى أحاديثهم اليومية ، فضلاً عن حوارهم مع الآخرين . فإذا واجهتهم مشكلة وجدتهم يسترجعون سيرة أسلافهم القدماء ليؤكدوا لك أنهم قد تجاوزوا ما هو أصعب منها ، ثم تتلبسهم حالة من النشوة بأنهم قادرون على حلها . . لكن الذى يحدث أنهم لا يقدرّون على ذلك ،

وكثيراً ما يلجأون إلى غيرهم لكي يحلها لهم .

أما الخطوة الثانية مباشرة فهي ضرورة التركيز على ما لدى العرب من جوانب سلبية في مختلف جوانب حياتهم ، والشجاعة في مناقشتها علناً وبدون حرج أو حساسيات . وهنا أيضاً عيب واضح . فإني لا تكاد تجد مسئولاً عن مؤسسة (إلا وتراه يفض من الحديث عن سلبياتها ، وإذا تحدث قليلاً عن ذلك فإنه يسرع للإشادة بما فيها من إيجابيات ، ناسياً أن السلبيات تاكل الإيجابيات كما تاكل النار الحطب ! ! وبالنسبة للخطوة الثالثة ، فإن العرب ينبغي عليهم أن يخرجوا من حالة التوقيع التي يحبسون أنفسهم فيها ، وينفتحوا على العالم بكل سياساته وثقافته ، وأن يوقفوا نفمة أن هويتنا ستضيع ، لأن التاريخ والواقع معاً يثبتان أنه لا توجد أمة ضاعت هويتها بسبب اتصالها بالأمم الأخرى . ما زالت أصغر قبيلة في أفريقيا محتفظة بهويتها ، وستظل الأسيرة التي انتقلت من الريف إلى المدينة متمسكة بتقاليدها . والذي يريد أن يتأكد من صدق كلامي أدعوه أن يذهب إلى حي خان الخليلى الذى يزوره فى كل يوم مئات السياح من كل أنحاء العالم ، ومع ذلك فإن أهل الحي ما زالوا يعيشون حياتهم كما هى دون أن تضيع هويتهم فى هويات آلاف السالحين الأجانب الذين يتعاملون معهم بالبيع والشراء ! !

كيف نسأل لنعرف ؟

أفضل طريقة لمعرفة أى شئ هى أن نراه ونلمسه ، وأفضل أسلوب للتعرف على أى بلد أن نسافر إليها ونقيم فيها لفترة ، فإذا لم يتيسر لنا هذا وذلك لم يبق إلا أن تلجأ لمعرفة الأشياء والأماكن من خلال أحاديث الآخرين ، أو القراءة ، أو الإجابات التى نلقاها على أسئلتنا . وكلما كانت أسئلتنا محددة ، والذين يجيبون عنها على قدر كاف من المعرفة أمكننا أن نحصل على معلومات صحيحة ومؤكدة .

فى علم المنطق ، الذى وضعه أرسطو ، منذ أكثر من ألفى عام ، يوجد فصل هام ، يعلمنا كيف نسأل لكى نحصل على إجابة دقيقة عن الشئ المسئول عنه ؛ وقد حدد لذلك عشرة أسئلة هى التى يمكنها أن تبين لنا حقيقة أى شئ نسأل عنه . السؤال الأول : ما هو هذا الشئ ؟ أى ما طبيعته وما هيته ؟ الثانى : كم هو ؟ أى حجمه أو وزنه أو كميته ، الثالث : كيف هو ؟ أى الكيفية التى هو عليها ، الرابع : متى هو ؟ أى زمانه وتاريخه ، الخامس : أين هو ؟ أى مكانه ، السادس : فى أى وضع هو ؟ السابع ؟ فى ماذا يؤثر ؟ الثامن : بماذا يتأثر ؟ التاسع : هل يضاف لشيء آخر ؟ أى يرتبط به كما نقول عمود النور مثلاً ، العاشر : لمن هذا الشئ ؟ أى من الذى يمتلكه؟

وقد اعتقد أرسطو أنه من خلال هذه الأسئلة العشرة كلها أو بعضها يمكن أن نتعرف على أى شئ ، بشرط أن تقدم لنا إجابات صحيحة ومحددة . أما أن نسأل عن ماهية الشئ فيتحدث المسئول عن كيفيته أو

عن وضعه فإن هذا يعد نوعاً من التهويم، والبعد عن المطلوب الحقيقي ،
وفى هذا إضاعة للوقت ، وتشيت للذهن .

والواقع أن الأسئلة ضرورية جداً لاستخراج المعرفة من أصحابها
أو من مصادرهما . يقول الرسول (ص) : العلم خزان ومفتاحها السؤال .
لذلك فإن التلاميذ الأذكاء هم الذين يكثررون طرح الأسئلة على المدرسين ،
ولا ينبغي لهؤلاء أن يستكبروا أو يحرموهم من الإجابة على أسئلتهم ،
مهما كانت بسيطة وساذجة ، لأن العقلية المستقلة هي العقلية المقدر لها
أن تحصل على إجابات ، بل هي التي يمكنها أن تكشف ألباز الطبيعة ،
وتكتشف قوانينها .

لقد تعودنا أن نعلم أبناءنا أدب الصمت ، الذي يعنى الاستماع الدائم
إلى الكبار، وعدم إقلاقهم بالأسئلة . وهذا خطأ بالغ . فللطفل المتسائل هو
نموذج جيد ينبغي تشجيعه وتقديم الإجابة المقنعة له ، وإذا لم يكن لدينا
مثل تلك الإجابة ، فعلياً أن نصحبه معنا للحصول عليها من مصادرنا
الأصلية ، حتى يتعلم بنفسه كيفية الوصول إلى الحقيقة .

وتحضرني في هذا الصدد نكتة فرنسية تقول إن رجلاً وامرأته
اصطحبا ابنهما في رحلة بالقطار . وعندما مر على بحيرة سأل الطفل
أباه: ما اسم هذه البحيرة ؟ فقال لا أعرف يا بني . ثم مروا على جبل
فسأل الطفل : ما اسم هذا الجبل يا أبي ؟ فقال الوالد : لا أعرف بالضبط
يا بني ، ثم مر القطار على غابة فسأل الطفل : وما اسم هذه الغابة يا
أبي؟ عندئذ تدخلت الأم - لإحساسها بالحرع من جهل الوالد المتكرر -
قليلة : دع والدك يا عزيزي ولا ترهقه بالأسئلة . فأسرع الرجل قاتلاً لها:
كلا ، دعيه يسأل، لكي يتثقف !

كيف نحرك الركود

عندما تكون هناك بركة ماء راكدة ، لابد لكى تحركها أن تلقى فيها بحجر. وبالطبع على قدر مساحة البركة وعمق مائها ، ينبغي أن تكون ضخامة الحجر ، وشدة القذف به . ماذا يعنى ذلك ؟ يعنى أن الركود الاقتصادى الذى شهده مجتمعنا فى الفترة الأخيرة يحتاج إلى هزة قوية تتمثل فى مجموعة حلول جديدة وغير تقليدية ، وبالطبع لا يمكن أن يخرج حل جديد ومبتكر من عقول تقليدية ، نشأت وترتبت فى جو روتينى ، لا ترى فى الإمكان أبدع مما كان . وعلينا أن نعتزف أن الاقتصاد العالمى يتطور بصورة سريعة جداً ، ربما أكثر من أى قطاع آخر ، وأن فلسفته فى عشر السنوات الأخيرة من القرن العشرين تختلف بالضرورة عن فلسفته فى عشر السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين . فإذا تأملنا الخريطة الاقتصادية وجدنا أن هناك عقولاً اقتصادية متميزة استطاعت أن تحقق طفرات هائلة خلال القرن العشرين ، أى فى الوقت الذى ظل فيه اقتصادنا دائراً فى فلك تقليدى خالص ، ودعونا نسترجع معاً مثلاً من مصر . فبينما كان النظام الاشتراكى هو السائد لدينا فى الستينيات، سمح - على نحو استثنائى - لشركة المقاولون العرب بالحركة داخل مصر وخارجها ، وكان نجاحها نموذجاً يمكن أن يقاس عليه ، لكننا أبقينا النهج الاشتراكى فى الاقتصاد، حتى ثبت فشله تماماً ، بينما ظلت تلك التجربة الرأسمالية ناجحة إلى جواره . مثال آخر : فى هونج كونج استطاعت الرأسمالية الغربية أن تقيم تجربة اقتصادية شديدة النجاح والتألق إلى جوار النظام

الشيوعى فى الصين ، وكأنهم كانوا يريدون أن يقولوا لهم : هذا هو نظامنا فكيف النظام عنكم ؟ ؟ ناطحات السحاب وأضواء النيون تتألق فى سماء هونغ كونج بينما الصين الشاسعة لا تضيئ سوى الشموع فى أكواخها ! لكن كل ذلك تغير ، وهو لم يتغير بالصدفة أو بالتواكل ، وإنما من خلال الوعى الجيد بطرق الاستثمار ومناهجه . فقد اتجهت الصين إلى (ابتكار) أسلوب رأسمالى ديناميكى فى إطار نظامها الشيوعى ، ولعلها كانت أكثر ذكاء من روسيا ، التى أسقطت فى يدها ، فلم تتمكن من تغيير نمط تفكيرها القديم حتى اليوم ، فظلت حبيسة عقولها التقليدية التى نشأت فى الروتين الجامد . ومن نعمة الله علينا فى مصر أننا لسنا أسرى نظام شيوعى أو اشتراكى كما هو الحال فى تلك البلاد ، وهذا يعنى أننا أحرار فيما يمكن أن نتخذه من قرارات ، أو نتفق عليه من توجهات . لكن ذلك كله متوقف على ظهور عقليات جديدة ، ذات طابع ابتكارى ، يمكنها أن تقف على حقيقة الواقع المصرى ، وفى نفس الوقت تكون منفتحة على ما يجرى فى العالم . ومن المعلوم أن من أهم سمات العقلية الابتكارية أنها لا تحصر نفسها فى حدود المكان ، كما أنها لا تقصر نظرتها على اليوم ، وإنما تتجاوز هذا وذاك إلى المكان الفسيح والمستقبل البعيد . بقيت نقطة أخيرة هامة وهى أن العقلية الابتكارية إذا كانت توجد بين الشيوخ بنسبة معينة ، فإنها تتوافر بين جيل الشباب بنسب أكبر . والخلاصة أنه من مجموع تلك العقليات سوف يوجد الحجر الذى يحرك البركة الراكدة .

كيف تتعلب على الحزن

طريقتان أمامك للتخلص من الحزن على ما ضاع . الأولى أن تفكر بجدية حول مدى الجدوى مما حدث ، مهما كان حجمه ، وأياً كان تأثيره . ثم تتساءل : هل يمكن للضائع أن يعود ؟ وإذا كان قد ضاع بسببى أو بفعل ظروف خارجية فهل هذه هى نهاية الحياة ، أم أنها فقط مجرد نهاية لمرحلة واحدة منها ؟ ثم تسأل أيضاً : هل يمكن أن أبدأ مرة أخرى من جديد ؟ وإذا كان هذا ممكناً : فأين وكيف ؟

أما الطريقة الثانية فهي اللجوء إلى منهج الصوفية فى الزهد ، واعتبار الدنيا جناح بعوضة ! وأن الضائع منها مثل الآتى سواء بمسوء . وكلما أمسك الإنسان نفسه عن مكتسباتها ازداد قريباً من الله ، وكلما أفرغ نفسه من التعلق بها امتلأ قلبه بالنور . وليس النور كالظلمة ، ولا المادة كالروح ، ولا الحيوان كالملاك . .

وقد عرفت الكثيرين ممن ضاعت منهم مكاسب كبيرة ، فكان بعضهم يسقط جزعاً ، أو يتهاوى يأساً ، أو يصاب بجلطة فى القلب ، أو سكتة فى الدماغ . وكنت أحاول التخفيف عنه قائلاً : حسبك أنك على قيد الحياة ، وأنك كما وصلت إلى ما وصلت إليه من قبل ، فإتق قدر على المواصلة من جديد . وخذ مثلاً من يقع له حادث سيارة ، فتتقلب به عدة مرات ثم يجد نفسه معافى إلا من بعض الكسور والارتجاجات بينما تنتهى السيارة تماماً . . ألا تعتبر هذه نعمة كبرى وليست مصيبة فالسيارة يمكن تعويضها ، أما الحياة فلا . .

وفي ثقافتنا العربية القديمة كتاب قيم للسبكي عنوانه " معيد النعم " وهو يتحدث عن الذين وجدوا أنفسهم فجأة يفقدون ما كانوا يتمتعون به من نعم ومكاسب ووظائف ، ثم راحوا يسألون : لماذا حدث ذلك ؟ والرجل يجيبهم بكل صراحة إن السبب الرئيس في ذلك أنهم لم يشكروا الله شكراً حقيقياً على ما كانوا فيه من نعمة . وليس هذا الشكر مجرد لفظ باللسان ، وإنما هو اعتراف صادق من القلب ، بالإضافة إلى وضع النعمة في موضعها . وبيان ذلك أن الله أعطانا نعمة البصر ومن شكر هذه النعمة ألا نستخدمه في النظر إلى المحرمات ، ونعمة المشي فلا نسعى في باطل ، ونعمة السمع فلا نصغي للتميمة ، ونفتح آذاننا لمروجي الشائعات . . ثم إذا كانت لدينا مهنة أو وظيفة فعلياً أن نقوم بحققها ، فالكناس ينبغي أن يراعى ضميره في أداء عمله على النحو المطلوب ، وليس لمجرد إرضاء رئيسه في العمل ، والحاكم عليه أن يحكم بالعدل ، وأن يساوى بين الناس حقيقة لا تظاهراً ، والذي يتولى مصلحة للمواطنين عليه أن يعاملهم بالحسنى ، ولا يميز بين شخص وآخر لمحسوبية أو وساطة . . وقد راح السبكي يعدد الوظائف حتى بلغ مائة وإحدى عشرة وظيفة إلى حد أنه تعرض لعامل المحارة ، الذي إذا وجد في الجدار قبل أن يضع عليه (المونة) عشاء لعصفور كان عليه أن يخرج منه ، ولا يضعها عليه فيقتله داخل عشه . . وكذلك سائس الدواب الذي يطعمها أقل من الكمية التي تعاقدها معها مع صاحبها . فالحيوان لا يشتكى . ولا أحد يعرف أنه شبع أم لا سوى الله سبحانه وتعالى .

وهكذا إذا وجد أحدنا أن نعمة ذهبت منه ، عليه بدلاً من أن يحزن أن يبحث جيداً في كيفية شكره لها ، فلعله قصر فيه ، أو لم يقم به أصلاً.

لا . . للثانوية الثلاثية

بعد أن تبين لخبراء التعليم والأسرة المصرية فشل تجربة تقسيم الثانوية العامة إلى سنتين ، أخطر من أن تصبح ثلاث سنوات ! أما دليل فشلها على المستوى التعليمي فيتمثل في هبوط المستوى العلمي للطلاب على الرغم من حصولهم على درجات تتجاوز الـ 90% ، وتفوق الـ 100% . وهذا يتضح من رسوب العديد من هؤلاء الحاصلين على أعلى مجاميع الثانوية العامة في السنة الإعدادية أو الأولى بالجامعات ! ولو كان نجاحهم حقيقياً ، لوجدناهم في قوائم المتفوقين ، أي الذين ينجحون بتقدير (جيد جداً) أو (امتياز).

وأما دليل فشل (ثانوية السنتين) على المستوى الاجتماعي ، فيتمثل فيما تعاني منه الأسرة المصرية ، التي لم يقدم لها هذا النظام أي فائدة ، أو يوفر لها أي راحة ، بل على العكس حولها إلى (خلية قلق) ، تحطم أعصابها على مدى سنتين كاملتين ، بالإضافة طبعاً لمأساتها المادية من خلال توفير المبالغ الطائلة التي تدفعها لأبنائها طلاب الثانوية العامة في الدروس الخصوصية !

وهكذا ، بدلاً من أن تكون لدينا الشجاعة للاعتراف بالخطأ والإقدام على تصحيحه ، إذا بنا نسرع إلى فكرة خاطئة أخرى تدعو إلى تقسيم الثانوية العامة إلى ثلاث سنوات ، والسؤال البسيط الذي أتقدم به إلى (مجموعة الخبراء) الذين يشيرون بذلك هو التالي :

ما عيب النظام القديم الذى كان يعتبر الثانوية العامة سنة واحدة، بعد أن يكون الطالب قد نجح فى امتحان السنة الأولى ، ثم السنة الثانية؟ لقد كان ما يحدث هو أن الطالب الذى يرسب فى مادة أو اثنتين يجرى عقد امتحان دور ثان له ، فإذا رسب فى أكثر من مائتين أعاد السنة الدراسية ، وبذلك تكون قد تأكدنا من أنه لن يصل إلى السنة الثالثة إلا بعد نجاح أكيد.

لكن هناك بعض الأصوات تقول : أن الطالب فى أثناء امتحان السنة الثالثة قد يتعرض نتيجة ظروف نفسية أو اجتماعية ضاغطة ، أو يكون قد أمضى ليلة مؤرقة ، فلا ينبغي أن نقيس قدراته على أساس امتحان واحد فقط ! لكننى أجيب هؤلاء بأن نسبة أمثال ذلك الطالب قليلة جداً ، وأحياناً تكون معدومة . بل إننى لا أستبعد أن تحدث هذه الظروف الطارئة للطالب الذى تم امتحانه فى السنتين السابقتين وحصل على درجات عالية !

المشكلة أن (مجموعة خبراء التعليم) قد نقلوا بعض التجارب التعليمية من الولايات المتحدة الأمريكية دون مراعاة لظروف تطبيقها فى مصر ، وأن تلك التجارب إذا كانت قد نجحت فى وسط أعداد قليلة جداً من الطلاب فإنها لا تنجح بالضرورة فى وسط يضم أعداداً هائلة منهم . والأهم من هذا كله أن تعليم الطالب فى أمريكا مسئولية الدولة ، وليس مسئولية الأسرة .. هل هذا واضح ؟ أرجو أن يكون واضحاً.

لا . . لإلغاء الامتحانات

فوجئت مثل غيرى بتصريحات تصدر من وزارة التربية والتعليم بشأن نيتها لإلغاء الامتحانات فى سنوات النقل ، مع الاكتفاء بتقويم الطلاب من خلال متابعة شهرية أو نصف سنوية . وخطورة هذا التفكير - لو تم تنفيذه - أنه سوف يوقعنا فيما سبق أن أوقعتنا فيه مشكلة السنة السادسة حين تم إلغاؤها ، فترتب على ذلك عدم اعتراف الدول العربية كلها بالشهادة الابتدائية المصرية فى مدارسها ، وخاصة بالنسبة لأبناء العاملين هناك . أى أن مصر التى قدمت خدماتها التعليمية إلى جميع الدول العربية أصبحت فى وضع أقل منها . وبالطبع لم يتنبه أصحاب القرارات العشوائية لذلك فى حينه ، إلى أن أحس المجتمع كله بضرورة عودة السنة السادسة مرة أخرى ، فأعيدت رغم أنف أعدائها ، وتم اعتذار خجول صحبته بعض التبريرات بأن حذف سنة سادسة إنما كان لتلافى أزمة اقتصادية طاحنة . وهو أمر لا يصدق نصف عاقل ! أخشى ما أخشاه مرة أخرى أن إلغاء الامتحانات فى سنوات النقل سوف يحرم أبناء المصريين العاملين بجميع الدول العربية المحيطة بنا من الاعتراف بالسنوات الدراسية التى قضوها فى التعليم المصرى لأن منطقتنا العربية كلها لا تعرف نقلاً بدون امتحانات، ولا نجاحاً بدون اختبارات .

وكلما فتشت عن سبب هذه (التقلية) سمعت تبريرات غير مقنعة على الإطلاق. يقال أحياناً أن هذا هو نظام التعليم فى الغرب . وأتعجب من أننى واحد ممن تعلموا فى فرنسا ، ولم أجد شيئاً من ذلك .

فيقولون أن هذا موجود في أمريكا . وأقول لهم : ومالنا وأمريكا في العملية التعليمية ؟ وهل عندنا نفس الظروف التي يعيش فيها التلميذ الأمريكي ، أو على الأقل نفس الوسائل المعرفية المتاحة له ، ابتداءً من البيت ، والمكتبة ، وأجهزة الكمبيوتر ، والرحلات والمصكرات السنوية التي يصحب فيها المدرسون تلاميذهم ، ويعيشون معهم في جو مدرسي وأسري متكامل ، ومن خلاله يتعرفون بصورة واضحة للغاية على قدرات كل تلميذ ، ومدى نشاطه ، وإلى أي حد تكون استجابته للواجبات التي يكلف بها . . هل تعرف وزارة التربية والتعليم عندنا مثلاً أن التلميذ حتى وهو في المرحلة الابتدائية يكلفونه هناك ببحث . . أي والله، بحث عن الماء أو الهواء أو الشمس أو البحر ، وبالطبع يقوم التلميذ بشغل الأسرة كلها بهذا الموضوع ، فيبحثون له في القواميس والمراجع الموجودة بالمنزل ، أو بمكتبة الحي ، لكي يساعده في إنجاز هذا (البحث) المطلوب منه في المدرسة. الظروف إذن مختلفة ، والمناخ الأمريكي يختلف عن المناخ المصري . لذلك فإذا أردنا أن نستورد تجارب تعليمية علينا أن ننظر إلى البلاد التي تتشابه معنا في الظروف والبيئة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي ، لأن المستوى الثقافي يكون في العادة نتيجة طبيعية لهذين المستويين . وقد أعجبنى كثيراً قول الرئيس مبارك في خطابه إلى مجلس الشعب والشورى أننا يجب أن ننظر إلى تجارب الدول النامية التي كسرت حاجز التخلف ، واستطاعت أن تعبر الفجوة التي بينها وبين الدول الغربية التقليدية ، ويقصد سيادته بذلك مجموعة الدول الآسيوية . ومن المؤكد أن هذه الدول لم تلغ امتحانات النقل .

متطلبات سياحية

بعد التعبير عن إعجابهم الشديد بمصر ومعالمها التاريخية ، حدثنى أكثر زائر أجنبى عن عدم توافر بعض المتطلبات الأساسية التى تهتم الماشى فى شوارع المدن ، وفى مقدمتها دورات المياه . خاصة وأن المقاهى المنتشرة فى الأحياء الشعبية تكاد تخلو فى معظمها من هذه الدورات. وقال لى أحدهم : لقد قررت ذات يوم أن أمشى من ميدان التحرير حتى القلعة ، وكنت معجباً جداً بهذه الجولة التى استعرضت فيها أحياء متطورة ، وأحياء شعبية ، موزعة فى عراقتها ، مثل عابدين والدرب الأحمر والخليفة ، لكننى عندما احتجت أن أذهب إلى دورة المياه ، لم أجد واحدة على امتداد هذه المسافة الطويلة . .

تخيلت نفسى فى موقفه ، وبالطبع كنت سأسأل أى جرسون مقهى عن مكان دورة المياه ، ولكن السائح لا يعرف اللغة العربية ، وهو يريد أن يرى علامات تشير إلى هذا المكان بدون أن يسأل أحداً ، كما هو الحال فى أى مدينة كبرى .

وأصاركم أن ملاحظة هذه السائح أثارت فضولى ، فرحت كلما مشيت فى شوارع القاهرة أبحث عن دورة مياه ، ومن العجيب أننى لم أجد . لماذا ؟ لا أعرف . ورحت أقول لنفسى : هناك بعض المرضى الذين تضطربهم ظروف مرضهم إلى اللجوء إلى دورة المياه فى أى

وقت ، حتى وهم فى الشارع ، فإلى أين يذهبون ؟ وهكذا تبدو المسألة هامة فقط لكل من المواطنين والساحين ، بل إنها ضرورية .

ونأتى للمسئولية ؟ من الذى يقع عليه واجب إنشاء دورات المياه فى الميادين أو فى الشوارع التى يرتادها المشاة ، ويكثر فيها عبور السائقين ؟ وزارة المواصلات أم المحافظة أم وزارة السياحة ؟ أم الأفضل أن يجلس الأطراف الثلاثة معاً ويتفاهموا ، ثم يسرعوا بإتجاز هذا العمل الهام ، الذى سوف يقدم خدمة جليلة للمواطنين ، وتستكمل به السياحة واحداً من أهم مقوماتها .

لا مانع أبداً من أن يكون استخدام هذه الدورات لقاء أجر بسيط ، وإن كنت أفضل أن يكون بعضها بأجر وبعضها مجاناً ، حتى نضمن فقط نظافتها ، وصيانتها ، لأننى أذكر أن حال دورة المياه التى كانت توجد فى ميدان العتبة سابقاً ، لم يكن يسر عدواً ولا صديقاً !

وإذا كان لى أن أطرح هنا فكرة إيجابية ، فإتنى أدعو على وجه التحديد شركات السيراميك أن تساهم فى هذا العمل ، فتتشئ - فى مقابل وضع إعلاناتها - عدداً من دورات المياه فى ميادين القاهرة والجيزة ، فى شكل حضارى جميل يليق بصورة مصر الحديثة ، ويساهم فى حل مشكلة حقيقية قد يعانى منها المواطن والساح على السواء .

أنا مع المترو

لن أتوقف ما دمت أستطيع عن الدعوة إلى ضرورة مد شبكات مترو الأنفاق فى العاصمة والمدن الرئيسية . نظراً لما يحتوى عليه هذا المشروع الحضارى الكبير من منافع لا حصر لها ، تفوق بمراحل كل النفقات التى تتطلبها مهما كانت باهظة . والمشكلة أننا كلما تأخرنا عاماً أو حتى شهراً فى تنفيذه فإن النفقات ستزيد وربما تتضاعف ، لذلك فمن الخير أن نسرع بإنجاز هذا المشروع متحملين مصاعب تكلفته ، لأن العائد منه سوف يفتح لمصر أبواب العصر الحديث .

وبيان ذلك أن ركاب المترو هم الأقدر على تنظيم مواعيد وصولهم إلى العمل ، والعودة منه إلى بيوتهم . وبذلك يتجنب المجتمع ما يهدره العاملون فى المواصلات ، وما يتعرض له نظام العمل من الفوضى والعشوائية فى بدء العمل وختامه .

وقد ثبت أن المترو يقلل كثيراً من الاعتماد على استخدام السيارات الخاصة، وما تتطلبه من نفقات البنزين ، والإصلاح . والركنة، والحوادث المحتملة . وبذلك تتخلص المدن المزدحمة مثل القاهرة من عوادم مئات الآلاف من السيارات المتحركة أو المحشورة فى شوارعها .

ومن أهم مزايا المترو أنه يخفف ضغط الحركة من سطح الأرض، حيث ينقلها باتسياب وسرعة إلى باطنها . وحسبك أن تقطع المسافة من ميدان التحرير إلى ميدان الدقي في سيارة أو باص فوق سطح الأرض ، وبين أن تستقل مترو الأنفاق لنفس المسافة . في الحالة الأولى لن تقل المدة عن عشرين دقيقة ، بينما لن تزيد في الحالة الثانية عن ثلاث أو أربع دقائق !

بقى أن المترو يفرض على الناس سلوكاً اجتماعياً منضبطاً يتمثل في احترام مواعيدهم مع بعضهم البعض ، وكذلك في عدم تبديد الوقت لفترة متأخرة من الليل. فالمترو يتوقف عند منتصف الليل تقريباً ، ولذلك فإن استخدامه لابد أن ينهى زيارته ونزهاته قبل هذا الموعد بفترة كافية ، حتى يلحق بالمترو ، ويعود إلى بيته ، لكي يصحو في الصباح وهو أكثر استعداداً لبدء يوم عمل جديد ومنتج . أما الآن ، فإن السيارات الخاصة لا تكاد تتوقف حتى الساعة الثانية بعد منتصف الليل ، وتخلوا مع حالة أصحابها عندما يطالبون بالذهاب إلى أعمالهم في الثامنة صباحاً ؟ !

المترو في كل البلاد التي يوجد فيها يجعل الناس أكثر سرعة ونشاطاً وحيوية. ولما تجد فيه متائباً أو كسلان . ولا شك أن تلك الخصائص تنعكس بالإيجاب على جودة الأداء وزيادة الإنتاج ، وهما ما نسعى لتعظيمهما في مجتمعنا .

ليس بالاقتصاد وحده . .

أجل ليس بالاقتصاد وحده . . تحيا المجتمعات . لكن الاقتصاد يمثل عنصراً شديداً الأهمية إلى جانب عناصر أخرى أهمها الجانب السياسى والأمنى والثقافى والاجتماعى . ومن المؤكد أن ارتفاع مستوى هذه الجوانب ينبغى أن يكون متساوياً أو على الأقل متقارباً بحيث لا يسبق أحدهما بينما تتخلف الأخرى . وقديماً قال المفكر المصرى أحمد لطفى السيد أن السياسة ينبغى أن تكون فى خدمة الاقتصاد ، وهى حكمة غابت كثيراً عن البلاد العربية ، التى كانت السياسة فيها هى التى تقود كل شئ فى المجتمع . ولأن السياسة تخضع غالباً للآراء الشخصية، وأحياناً الفردية ، فقد كانت كل العوامل الأخرى تتقيد بحركتها ، أو بالأصح بعدم حركتها . ولعلنا نذكر أن السياسة فى مصر كانت تفضب أحياناً من بلد ما فتقاطعه اقتصادياً ، وبالطبع كانت هذه المقاطعة تؤدى إلى خسائر فادحة ، ليس فقط على المستوى الاقتصادى بل أيضاً على المستويات العلمية والثقافية . أما مصر الآن فإنها تتبع سياسة اقتصادية خارجية منفتحة على جميع دول العالم ، وهذا هو السبب فى أنها حققت الكثير من الإنجازات ، لكن بعض الأصوات عادت ترتفع من جديد إلى (المقاطعة) ، وقريب منها تلك الأصوات الأخرى التى تتجه إلى (الترشيد) ، وتقصد به الاقتصاد على ما هو محلى .. وليتنا نمتلك ما نحتاج إليه مما هو محلى ، إذن لأصبحنا فى المقدمة ، ولكننا عندما نفتقد ذلك ، لابد من أن يتجه الفكر

الاقتصادى إلى الافتتاح على العالم ، مهما كانت التكلفة ، مع الدعوة فى نفس الوقت إلى الترشيح من خلال الصيانة ، وتشجيع إنتاج العناصر المكونة للمنتجات الأجنبية محلياً .

لكن الاقتصاد وحده لا يطور المجتمع ، بل إنه قد يصبح عقبة على طريق التطور ، ويحول المجتمع إلى مجرد بائع ، أو عارض للمنتجات . وقد مرت بنا تجربة بورسعيد ، التى تحول كل أبنائها إلى البيع والشراء ، وهجروا الصناعة ، وأهملوا السياحة ، وأصبحت المدينة كلها عبارة عن سوق للملابس ، والمنظفات ، ومعجون الأسنان !

ولكى يكون الاقتصاد قوياً ، لابد أن يقوم على أسس فكرية وثقافية يؤمن بها المجتمع ، وتكون جزءاً لا يتجزأ من عقليته ، سوف أكتفى هنا بمثالين الأول : من السياحة التى لا تزدهر فى بلد ما إلا إذا كان المواطنون فيه على ثقة من أهميتها ، ومن عاندها المباشر على كل أفراد . وبالتالي فإن السياحة ستظل فى خطر إذا كانت شريحة كبيرة من المجتمع لا تؤمن بجودها ، أو تعتبرها عملاً شيطانياً . والمثال التالى من البحث العلمى الذى لم يزدهر فى الدول المتقدمة إلا عندما اقتنع كبار رجال الأعمال فيها بأهميته ، وبفعاليته فى تطوير أعمالهم الصناعية والتجارية ، وبالتالي فتحوها له مصانعهم ومؤسساتهم فازدهرت به ، كما تطور هو من خلالها .

ومن هنا فإننى أكرر أنه ليس بالاقتصاد وحده يتقدم المجتمع . وهكذا فإن أهمية العوامل الأخرى ينبغى أن توضع فى الاعتبار ، وأن تسير جنباً إلى جنب مع الاهتمام الاقتصادى الذى أصبح يحتل فى حياتنا الراهنة المرتبة الأولى والوحيدة .

لجنة التمثيل

أستاذنا الشخص أو اللجنة المسئولة عن وضع التمثيل في الميادين العامة ، لأقدم لهم اقتراحاً شخصياً ربما يفيد ، ومن المؤكد أنه لن يضر . أما بالنسبة للملك المصري العظيم رمسيس فإن تمثاله في ميدان رمسيس كان خطأ من كل الوجوه . فهو في ميدان حاشد بالناس والأوتوبيسات والميكروباصات وكل ما يمكن تصويره مما يؤدي إلى الزحام ، وعدم توافر دقيقة واحدة لإلقاء نظرة على التمثال ، فما بالك في تأملته ومحاولة التعرف على جوانب الجمال فيه ، واستحضار تاريخه ضمن سلسلة ملوك مصر القديمة ؟ وقد تأكدنا بعد مرور وقت طويل والتمثال في هذا المكان الخاطئ أن لونه بدأ يسمر ، نتيجة تأثير الملوثات ودخان القطارات وعوادم السيارات . . وكان الأولى أن يوضع هذا التمثال الفخم في ميدان التحرير ، حيث المكان أكثر اتساعاً، والجو أقل تلوثاً ، والسائحون الأجانب أكثر تواجداً . .

فإذا جننا إلى تمثالين آخرين ، تقوم محافظة الجيزة حالياً بإقامتهما ، أحدهما لطفه حسين ، والثاني لنجيب محفوظ ، وجدنا أن " اللجنة " إياها قد اختارت ميدان سفنكس لنجيب محفوظ ، في حين قررت وضع طه حسين أمام شيراتون القاهرة ، وعلى بعد خطوات من منزل نجيب محفوظ ، أي أن العكس كان هو الصحيح . فالمفروض أن يوضع تمثال نجيب محفوظ في ميدان الجلاء ، أما تمثال طه حسين فالأولى أن يوضع أمام جامعة القاهرة ، حيث لا توجد له أي علاقة بميدان

سفنكس. ويمكن ببساطة أن يحل محل تمثال نهضة مصر الذي يمكن أيضاً أن ينتقل إلى ميدان سفنكس .

ثم يأتي السؤال : أين باقى ميادين العاصمة ؟ وأين أعلام مصر الذين يستحقون إقامة تماثيل لهم ، ولا يقلون بحال من الأحوال عن طه حسين ونجيب محفوظ ؟ إن التقصير فى هذا المجال هو الذى جعل شباب الجيل الحالى يخرجون إلى الحياة وليس لديهم الرصيد الكافى من النماذج الوطنية والفكرية والأدبية والفنية التى يمكن أن يحاكيوها ، وكان البديل هو ملء عقولهم ووجداتهم بشخصيات أخرى ، وتعلقهم بأفكار بعيدة عن تطور مصر الحديثة وكفاحها المرموق .

لقد كان عملاً جيداً أن يقام تمثال لعبد المنعم رياض وهو شخصية عسكرية مرموقة . وسيكون جيداً أيضاً أن تقام تماثيل لأعلام مصريين فى مختلف المجالات، وأتوقع فى هذا الصدد أن يكف أصحاب كل مهنة أو فن فى اختيار شخصية أو أكثر ممن كان لها فضل الريادة . وهنا أتساءل : ألا يستحق على مبارك منشئ التعليم الحديث فى مصر تمثالاً ؟ ألا يستحق السيد درويش ملحن نشيد بلادى بلادى تمثالاً ؟ ألا يستحق العقاد تمثالاً فى ميدان روكسى حيث كان يعيش ؟ ألا تستحق كاتبة مثل بنت الشاطئ تمثالاً ؟ ثم ألا يستحق تمثالاً كل من محمد عبده ، وأحمد لطفى السيد ؟ هذه فقط بعض الأمثل التى يمكن البدء بها . والله ولى التوفيق .

محاربة أم مكافحة الإرهاب ؟

يدهشنى كثيراً أن ينتشر فى وسائل الإعلام مصطلح (محاربة الإرهاب) ويدهشنى أكثر أن يجرى المصطلح على ألسنة بعض كبار المسئولين فى العالم ، والواقع أن الإرهاب ليس جيشاً نظامياً حتى يتم إعلان الحرب عليه ، ثم مهاجمته فى مواقع محددة، وبعد القضاء عليه يقسم المنتصرون حفلاً يتبادلون فيه الأكواب ، ويعلقون الأوسمة على الصدور . على العكس تماماً ، الإرهاب ظاهرة لا تعيش إلا فى السر ، ولا تخطط إلا فى الظلام ، ولا تضرب إلا بالمفاجأة . . وليس من الضروري أن يكون أنصار الإرهاب أعداداً غفيرة ، بل من الممكن جداً أن يكونوا أفراداً معدودين، لكنهم يتميزون بقدرة كبيرة على التخطيط والتنفيذ والحركة الخاطفة . وبينما يحسب محاربوه أنهم قضوا عليه فى مكان ، فقد يظهر فى مكان آخر ، بل حينما يتوقعون أنهم أخمده فى وقت ما ، فإنه ما يلبث أن يظهر فى أوقات تالية . لهذا كله فإن الإرهاب لا يتطلب حرباً ، وإنما يحتاج إلى (مكافحة) . ولا شك أن مكافحة تتضمن ثلاث مراحل : الأولى علاجية ، والثانية وقائية ، والثالثة عقابية .

أما المرحلة العلاجية فلا بد أن تبدأ ببحث ظاهرة الإرهاب ، والوقوف على دوافعه ، وظروف نشأته ، وكيفية تطوره . وهنا فقط يمكن للعلاج أن يتدخل بوضع الوسائل الكفيلة بنزع فتيل الإرهاب ، من خلال الحوار مع أصحابه ، والرد المعقول على مقولاته ، أو سحب البساط من تحت أقدامه بإصلاح الأخطاء . وتهينة الجو المناسب الذى

يشيع فى المجتمع أهمية العمل والبناء والإنتاج ، وتحجيم عناصر الشر والإفساد ، وإدانة التخريب بكل صوره وكافة أشكاله .

وتشمل المرحلة الوقائية تكوين الأجيال الجديدة على التعايش السلمى بين الأفراد بعضهم وبعض ، وبين المجتمع وسائر المجتمعات الأخرى ، وتنمية روح التفاهم وتبادل الآراء والانفتاح على مختلف التجارب ، والإصغاء لوجهات النظر الأخرى ، والإيمان بأن التعدد الثقافى لا يمنع أبداً من التكامل ، وكما قيل بحق إننا ينبغي أن نثرى تجربتنا بمختلف التجارب الأخرى ، سواء المتفقة معها أم المختلفة . كذلك من المهم جداً إتاحة فرص التعبير عن الرأى بصورة معتدلة ، والبعد عن التشنج والتعصب مع تغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية ، واحترام سلطة القانون دون أى محاولة لاختراقه أو الالتفاف من حوله .

أما المرحلة الثالثة فهى التى تتمثل فى ضرورة معاقبة مرتكبى أى عمل إرهابى ، يؤدى بأرواح الأمنيين ، أو يتسبب فى تخريب المنشآت . ولا شك أن هذه هى أبسط وأسهل المراحل . بخلاف المرحلتين الأولى والثانية التى يتطلب كل منهما عملاً جاداً ، وجهداً كبيراً ، وتخطيطاً مدروساً ، واهتماماً حقيقياً لأن الإرهاب لا ولن يتوقف على مكان معين ، ولا وقت محدد ، بل إنه سوف يصاحب حركة المجتمعات الحديثة ، محاولاً عرقلة مسيرتها نحو ما تسعى إليه من تنمية ، ورفاهية ، وازدهار .

محلات الخبز . . ثانية

سبق أن كتبت هنا عن أهمية تخصيص محلات لبيع الخبز ، بدلاً من عرضه على الأرصفة ، معرضاً لكل أنواع الملوثات ، وأخطرها على صحة الإنسان المصرى وحياته وهو عادم السيارات . . وقد جمعتنى مؤخراً جلسة مع وكيل معهد الليزر القومى ، وهو عالم فاضل، راج يحدثنى عن المشروعات الهامة التى يقوم بها المعهد ، وكان من بينها مشروع قياس نسبة التلوث فى الخبز المعروض على أرصفة الشوارع ، حيث وجد الباحثون أن به نسبة هائلة من المخاطر التى يكفى واحد منها فقط لإتلاف أجهزة الإنسان التى تساعد على استمرار الحياة ، والقدرة على العمل والإنتاج . عندئذ رجعت بى الذاكرة إلى ما سبق أن نبهت إليه ، وحذرت منه ، بل واقترحت له حلاً فى غاية البساطة ، وهو أن يقوم كل محافظ فى حدود مسؤولياته بتخصيص محلات فى المنازل التى يتم استخراج تصاريح البناء لها ، لكى تكون منافذ لبيع الخبز للجمهور ، وبذلك لا نضمن فقط أسلوباً صحياً ولازماً لحياتنا ، وإنما أيضاً شكلاً حضارياً يتماشى مع المتبع فى كل مدن العالم. ومن الغريب أننا كنا فى الزمن الماضى نشاهد محلات الخبز فى مختلف أحياء القاهرة ، وكان يجلس فيها غالباً رجل طيب ، نستبدل منه الرغيف الناشف أو الملتوى الذى لا يعجبنا ، بل وأحياناً نعيد له ما لا نرضاه فياخذه بكل رضا ، ويعطينا بدلاً منه رغيفاً أكثر حمرة واستدارة . . وكان هذا الرجل يضع الخبز فى أرفف ، مغطاة بملاءات بيضاء ناصعة ، والويل كل الويل للذباب التى تحاول الاقتراب من

المحل، لأن الرجل يحمل في يده (منشة) لا تكف عن الحركة . وهكذا
كنا نضمن أننا نشترى منه خبزاً نظيفاً لم يتعرض للتلوث ، ولم تسقط
عليه أى من الحشرات الضارة .

الحل إذن فى أيدى السادة المحافظين . ولا يحتاج إلى قرارات
صعبة أو لجان منبثقة . . واعتقد أن أصحاب المنازل الجديدة لن
يضرهم أبداً أن يخصص لدى أحدهم محل لبيع الخبز ، الذى جعله الله
تعالى هو العنصر الرئيسى فى أى وجبة . وبالطبع لن يصادر مكان من
أى صاحب ملك ، وإنما سيقال له : عليك ألا تزجر هذا المحل أو تملكه
إلا لمن يبيع فيه خبزاً ورحم الله من سمع الحق فاستجاب له . ولعل
وعسى أن يقوم بعض أصحاب البيوت من تلقاء أنفسهم بتخصيص مثل
هذا المحل ، الذى أستطيع أنؤكد - بعد ما سمعته من وكيل معهد
الليزر - أن حسناته لن تقل عن حسنات موائد الرحمن ، التى تقتصر
فقط على شهر رمضان !

إن الإنسان ليعجب من عدم إدراك المصريين لما ينفعهم ،
وبالتالى عدم الإقبال عليه لكى يحققوه ، وفى المقابل من ذلك ، إقبالهم
باتدفاع شديد على ما يضرهم مع السكوت عليه ، وقلة الرغبة فى
إيقافه . . وماذا أهم من رغيف الخبز الذى يتناولونه ثلاث مرات فى
اليوم ، ومع ذلك يستمر إهمالهم له ، ملقى على الرصيف ، يتشرب
عوادم السيارات . . أو بالأحرى سموم القتل البطئ !

مذيعات الربط

من أهم مظاهر الشيخوخة فى التلفزيون الإصرار على استمرار مذيعات الربط بين برامجهم ، التى تطور بعضها كثيراً ، ومازال البعض الآخر بحاجة إلى تطوير . أما مذيعة الربط فإنها تظل علامة على التخلف والبطء والنزول بالمستوى إلى أدنى حد . والدليل على ذلك أن مذيعة الربط قد اختفت من معظم إن لم يكن جميع تلفزيونات العالم ، وما زالت تطل علينا بما تضعه على وجهها من مساحيق ، وفوق رأسها من باروكات ، وعلى ملابسها من اكسسوارات . . وليتها بعد ذلك كله ، تكون خفيفة الظل، لكنها فى الغالب الأعم تبدو بلهاء ، تمسك بيدها ورقة ، وكثيراً ما تلجأ إليها لأنها تنسى ما كانت ستقوله ، ثم تخطئ فى نطق الأسماء ، ومواعيد إذاعة البرامج التى هى أساس عملها ، والسبب الرئيسى فى ظهورها .

قال لى صاحبى : أنك تقسو على هؤلاء البنات أو السيدات اللاتي يجهدن أنفسهن لكى يظهرن لنا على الشاشة فى أبهى صورة . وإذا كانت أعمارهن لا تساعدن على ذلك، فمن العدل أن نقول لهن : شكراً. قلت له : بل إننى أقول لهن : ألف شكر ، ومع السلامة . ويكفى أن يكتب التلفزيون ما ستقوله إحداهن على الشاشة كتابة إلكترونية كما يحدث فى التلفزيونات العربية المجاورة لنا ، والتى ظهرت بعد ظهور

التلفزيون المصري نفسه . قال لى : لكنك ينبغي أن تضع اعتباراً لنسبة الأمية فى بلاننا ، وأن مذبة الربط تساعد الأميين والأميات على معرفة ما سوف يبثه التلفزيون من برامج . قلت له : عندى حل أفضل ، وهو أن تظهر الكتابة الإلكترونية مصحوبة بصوت مذيع أو مذبة دون أن تظهر هى نفسها على الشاشة . وهذا أمر متعارف عليه أيضاً فى بعض التلفزيونات المتطورة . قال لى : يعنى أنت متضايق فيما يبدو من رؤية أولئك المذيعات فقط ؟ قلت له : المشكلة أن الواحدة منهن لا تجيد المهمة التى تخصصت فيها ، وقد أصبح اهتمامها بمظهرها يطفى على المضمون ، والاعتناء بمكياجها أكثر بكثير من تقديمها نفسه . والمصيبة أن هناك مباريات حامية بينهن فى هذا المجال . وأؤكد لك أنه لا تكاد توجد واحدة (عليها الطلا) يمكن أن تكون نموذجاً جيداً للأخريات. ولهذا فإن إغلاق هذا الباب أفضل من فتحه ، وعلى التلفزيون من الآن أن يبحث لهن عن عمل آخر ، حتى يريحنا منهن ، ويريحهن من الجهد الذى يبذلنه للظهور بهذا الشكل المتخلف على الشاشة الصغيرة ، التى نحبها ، ونقضى جزءاً من أهم أوقاتنا أمامها .. قال لى صاحبى أرجو أن يكون كلامك هذا خفيفاً عليهن . قلت له : كما أرجو أنا أيضاً، وإلى أن يتحقق فيهن ما أقوله ، أن يكن خفيفات علينا.

مدينة رمسيس

حدثنى أكثر من صديق عن مدى التلوث الذى يصيب التمثال التاريخى الفريد للملك المصرى القديم رمسيس الثانى ، نتيجة وضعه غير المبرر على الإطلاق فى ميدان رمسيس ، أو بالأحرى ميدان السكة الحديد ، الذى لا يكاد يرفع إنسان فيها رأسه لكى يتأمل عظمة المصريين القدماء ، نتيجة ما يشغله من الوصول إلى وسيلة مواصلات تحمله إلى وجهته ، سواء كانت قطاراً ، أم تاكسياً ، أم عربة نفر ، أم ميكروباص . . وقد جعلنى ذلك أفكر فى إنقاذ التمثال المسكين من هذا المكان ، الذى لو كان صاحبه حياً ما قبل - على الإطلاق - أن يوضع فى هذا المكان ! وأنا أقول ذلك ، لأن فرنسا عندما طلبت إرسال مومياء رمسيس الثانى إلى باريس لكى تجرى عليها بعض الفحوص الطبية المتقدمة ، أصر الرئيس الفرنسى الأسبق جيسكار ديستان أن يتم استقبال المومياء فى المطار استقبال الملوك والرؤساء . . لأن صاحبها ملك مصرى قديم ! وبالفعل أجريت له مراسم الاستقبال الرسمية من عزف للسلام الوطنى واستعراض لحرس الشرف . .

وبينما أنا مهتم بمشكلة موقع التمثال - فى الوقت الذى ألاحظ فيه أن أصحاب هذا الشأن من علماء الآثار وموظفيها وحراسها والمتنفعين بخيراتها غير مهتمين - إذا بأحد أصدقائى من المصريين المخلصين ينبهنى إلى فكرة عبقرية ، لم أتردد لحظة واحدة ، فى أن

أسجلها ، وأن أكتبها في هذا المكان . و خلاصة هذه الفكرة أن نقوم بنقل تمثال رمسيس إلى منطقة صحراوية ، نقية الهواء بعد أن نمد إليها طريقاً مزدوجاً ، وأن ننشئ على مقربة من التمثال استراحة أو أكثر ، ومجموعة بوتيكات لعرض بيع كل ما يتعلق بالفرعون الكبير من تماثيل صغيرة ، وذكريات مصرية قديمة، وأشغال فضية . . ونطلق على هذا المكان " مدينة رمسيس " . وبالطبع سوف يحقق هذا العمل نتيجتين رائعتين ، أحدهما إنقاذ التمثال الفاخر من التلوث ، والثانية إنشاء منطقة سياحية جديدة بالكامل ، يمكن أن تفتح مجالات متعددة لعمل الشباب ، وخاصة أولئك الذين يتخرجون من كليات الآثار ، والسياحة ، ولم تعد توجد أمامهم فرص عمل كافية .

أتوقع أن تكون هذه المدينة الجديدة مزاراً سياحياً أولاً للمصريين أنفسهم ، سواء كانوا عائلات أو تلاميذ مدارس وطلاب جامعات وعمال مصانع ، أو كانوا سائحين أجانب . ولا شك أن هذه المدينة سوف توسع مساحة الحركة السياحية بدلاً من اقتصرها على منطقة أهرامات الجيزة ، ومنطقة الأقصر ورحلت مع صديقي أحلم بأن يساهم في إنشاء هذا الموقع السياحي الجديد شباب المهندسين ، وخريجو كلية التخطيط العمراني ، ولا مانع أبداً من إنشاء مجموعة مساكن وفنادق بسيطة يمكنها أن تكبر وتتسع حتى تصبح - في يوم من الأيام - مدينة سياحية جديدة ، يتوسطها التمثال الذي سوف تحمل اسمه ، وهو اسم كبير له سمعته وبريقه في كل أنحاء العالم.

مداخل القاهرة

فى كل مدن العالم ، يبذل المحافظون أقصى جهدهم لتجميل مداخلها ، تماماً كما نفعل نحن فى منازلنا ، فنجعل من حجرة الاستقبال مكاناً نظيفاً وجميلاً باستمرار لأنها هى المكان الذى يدخله الضيوف ، وبالتالي يعد (واجهة) البيت كله .

وعلى الرغم من أننى أدرك ما يواجه عاصمتنا من مشكلات مزمنة تتعلق بالطرق ، والمواصلات ، والشوارع ، إلا أننى ما زلت أسمع العديد من الشكاوى التى تشير إلى افتقاد مداخل القاهرة للطابع الجمالى والحضارى الذى يليق بالمحروسة ، مدينة الألف عام . .

وقد رأيت أنه - من المناسب قبل أن يكون لنا الحق فى اقتراح تجميل مداخل القاهرة - أن نشيد بما تم فيها من مشروعات ضخمة قضت على العديد من المشكلات ، ويكفى أن نشير إلى مشروعات الصرف الصحى ، والكهرباء ، والغاز الطبيعى ، إلى جانب الكبارى الطويلة ، والأنفاق التى كان آخرها نفق الأزهر ، وبفضله سوف يتشكل فى حى الحسين واقع حضارى جديد . . أما أروع ما تم فى القاهرة من مشروعات على الإطلاق فهو مترو الأنفاق الذى سبقت به مصر كل بلاد المنطقة ، وعندما تكتمل شبكاته وتنتشر محطاته سوف تصبح القاهرة مدينة تضارع لندن وباريس.

كل هذه المشروعات ورائها بدون شك جهود بذلتها قيادات جريئة ، وموظفون مثابرون ، وعمال مهرة . . وهى تستحق منا كل التحية والتقدير . ولولا ثقة الناس فى كفاءتهم لم طلبوا منهم المزيد ..

وقد يتصور البعض أن تجميل مدخل من مداخل القاهرة المتعددة يقتصر على بناء قوس فوقه ، أو تزيينه ببعض الأضواء الملونة ، أو وضع شعار المدينة في وسط المدخل . . كلا. فإن تجميل المدخل يمكن أن يستمر لمسافة عشرة كيلو مترات وربما أكثر ، يتم فيها توسيع الطريق، وإضاءته ، وتشجيرها ، وانتقاء كل ما فى المشاتل من ورود متعددة الألوان ، وفى حالة القاهرة يمكن أن نضيف بعض المجسمات التى ترمز إلى تاريخ تلك العاصمة العريقة : مثل الأزهر والقلعة والأهرامات وأبو الهول والمسلات . . إلى آخر ما يمكن أن يتفق عليه المتخصصون والفنانون المبدعون. و تبقى المسألة مرتبطة بنظرة حضارية تتجاوز مكاتب الموظفين التقليديين والإدارات والمصالح والأقسام واللجان العليا والمنبثقة والفرعية . . فإذا أضفنا إلى ذلك مجموعة متناسقة من الإعلانات الإرشادية التى تستقبل القادم إلى القاهرة مرحبة به ، ومعلمة له أنه سوف يدخل عاصمة البلاد الكبرى ، ومنها يمكن أن يجد كذا وكذا من المعالم السياحية ، والمزارات الدينية، وكذلك الفنادق واللوكاندات .

أما أن يصل القادم من الطريق الزراعى ف تقابله إلا بعض المصانع الكئيبة الجدران ، والمداخن الملوثة للهواء ، وعربات الكارو السائرة فى كل الاتجاهات . . فهذه مناظر لم تعد تليق بمدخل رئيسى من مداخل عاصمة أم الدنيا : مصر .

مختصر تاريخ مصر

سألنى أحد الشباب : هل تتصور أننى درست تاريخ مصر ، ولا أستطيع أن ألمه فى ذهنى حتى الآن ؟ قلت : أتصور ، لأنك درستته مثلى مع الأسف مجزئاً ومبعثراً ، وكان المنهج الصحيح يقضى أن تدرسه (كله) باختصار ، ثم تستدرج فى دراسته أو دراسة بعض معالمه الرئيسية بالتفصيل . سألنى : وهل يوجد كتاب مبسط يتحدث باختصار عن تاريخ مصر ؟ قلت له : مع الأسف لا يوجد . لكنى سوف أساعدك هنا بما ساعدت به نفسى ذات يوم . فقد قمت وحدى بمحاولة استخلاص أهم معالم التاريخ المصرى ، فوجدتها كالآتى :

عصر ما قبل التاريخ (من 6000 سنة قبل الميلاد ، وفيها جرى الاستقرار الزراعى ، وتكون الوجه القبلى والوجه البحرى) .

العصر التاريخى (يبدأ بتوحيد الوجهين على يد الملك مينا سنة 3100 قبل الميلاد ، وتمثله ثلاث دول : القديمة والمتوسطة والحديثة ، وتحتوى كل منها على عشر أسر . وأهم إنجازات هذا العصر : الكتابة . الفنون . الأهرامات والمعابد . تنظيم الدولة . حضارة مزدهرة).

غزو الهكسوس (وقع فى عهد الأسرتين 15، 16 ، واستمر حوالى 150 عاماً، حتى طردهم أحمس).

الاحتلال الفارسى (على يد قمبيز سنة 525 قبل الميلاد ، وانتهى بمقاومة باسلة من المصريين ، وهزيمة الفرس على يد الإسكندر سنة 331 قبل الميلاد). دولة البطالسة الإغريقية (وأول ملوكها بطليموس خليفة الإسكندر ، وآخرها كليوباترة سنة 30 قبل الميلاد).

الاحتلال الروماني (بدأ سنة 30 ق.م واستمر حتى سنة 640 ميلادية أى
670 سنة ، كانت مصر تابعة فى المرحلة الأولى منها لروما ، ثم بعد ذلك
لبيزنطة) .

العصر الإسلامى (يبدأ بفتح عمرو بن العاص سنة 640 ميلادية = سنة
20 هجرية وتتوالى فيه العهود على النحو التالى :

عهد الخلفاء الراشدين	حتى سنة 40 هـ
عهد الدولة الأموية	حتى سنة 132 هـ
عهد الدولة العباسية (أ) وعاصمتها بغداد	132-656 هـ

وفى أثنائه قامت فى مصر دول مستقلة هى :

الطولونية	(38 سنة)
الإخشيدية	(34 سنة)
الفاطمية	(209 سنة)
الأيوبية	(79 سنة)

عهد الدولة العباسية (ب) وعاصمتها القاهرة وفيه حكم المماليك حوالى
(264 سنة)

عهد الدولة العثمانية (922-1213) وفى آخره جاءت الحملة الفرنسية
(1798-1801م)

عهد أسرة محمد على (1805-1952) وفيه وقع الاحتلال الإنجليزي
لمصر (1882-1954)

عهد الجمهورية (جمال عبدالناصر 1952-1970 ، السادات حتى 1981،
مبارك . . .)

مع رجاء أن يكون ذلك واضحاً.

العمارات العالية

لو كان مهندسو الأحياء يسمعون رأى لما سمحوا لأى صاحب عمارة أن يرفع أدوارها فى القاهرة والمدن الرئيسية عن خمسة أدوار، فإذا رغب شخصاً ما فى تعلية عمارة حتى الدور العاشر أو الثانى عشر أو الرابع عشر ذهب خارج تلك المدن المكتظة بالسكان وفعل ما يحلو له . لأن الضواحي هى التى يمكن أن تتحمل ذلك العدد الكبير من السكان الذين يشغلون العمارات المرتفعة والمشتتة على أعداد كبيرة من الشقق ، أما المدن التى أشرت إليها (فيكفيها ما فيها) وبذلك (تبدأ ولو بعد فوات الآوان) فى تخليص المدن من ظاهرة التكدس التى لا تقتصر فقط على عدد السكان ، وإنما أيضاً على أعداد سياراتهم الراكنة تحت البيوت ، والتى حولت الشوارع إلى جراجات .

لماذا أقول ذلك ؟ لأن باريس ، وهى ما هى فى حسن التخطيط ورقى الذوق ! فيها قرار هندسى أو معمارى لا أعرف يقضى بعدم تعلية أى عمارة فى أحيائها العشرين ، عن الأدوار المتعارف عليها . حتى الذى يريد أن يرمم منزله القديم يلتزم بأن تظل واجهته متمشية مع المعمار السائد والتقليدى الموجود بها ، ولذلك لو كنت ذهبت إلى

باريس من عشرين سنة ثم زرتها الآن لوجدتها كما هي : المباني والمحلات والمقاهى والحدائق والمتنزهات .. ومن الواضح أن الحفاظ على التقاليد ليس عملاً سهلاً ، بل إنه يكلف الكثير ، وأهم ما فيه أنه لا توجد به مجاملة ، أو محسوبية ، أو تمشية الأمور كيفما اتفق . . وأعتقد أن لدينا فى مصر قانوناً يقضى بعدم ارتفاع المبنى عن مرة ونصف من مساحة عرض الشارع المقام عليه . فإذا كان الشارع عرضه ستة أمتار ينبغى ألا يزيد المبنى عن تسعة أمتار ، أى ما يعادل ثلاثة أدوار على الأكثر ، لكن من يطبق هذا القانون ؟ إنك ترى شارعاً يبلغ عرضه أقل من ستة أمتار ترتفع على جانبه عمارة تصل إلى اثنى عشر دوراً ؟ من الذى سمح بارتفاعها على هذا النحو ؟ وكيف أقدم صاحبها على خرق القانون بهذا الشكل ؟ وما هى الآثار المادية الضارة التى تخلفها عمارة بهذا الحجم على شارع صغير ، من حيث استهلاكها للكهرباء والماء ، وصرفها الصحى ، إلى جانب (ركنة) السيارات ، التى لا تجد حتى فى مثل تلك العمارة جراجاً خاصاً بسكانها.

لقد وضعت القوانين لكى تحترم . والذى لا يحترمها واحد من

اثنين . أحدهما لا يحترم الآخرين ، والثانى لا يحترم نفسه ! !

الصحافة مرآة المجتمع

الصحافة مرآة المجتمع ، أو هكذا ينبغي أن تكون . فهي التى تتابع بيقظة كل ما يجرى فيه من أحداث ، وتقوم بتحليل ما تتخذه الدولة أو الحكومة من مواقف ، ولا مانع بعد ذلك من محاولة للتأثير فى توجيه الرأى العام نحو ما فيه صالح المجتمع ، وفائدة أبنائه . الصحافة أيضاً هى التى تنقل إلينا لحظة بلحظة ما يحدث فى سائر دول العالم وتطلعنا على مواقفها نحونا ، وفى كل ذلك ، لابد أن تتوخى الصحافة دقة الخبر، وصدق التحليل ، وأمانة التوجيه .

الصحافة الحقيقية هى التى تزود المواطن - كل يوم أو كل أسبوع أو كل شهر حسب نوعيتها كجريدة أو مجلة - بصورة واقعية لأهم الأحوال السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وتحت هذا المجال الأخير تدخل بالضرورة أخبار الحوادث التى تقع للناس : رغماً عنهم مثل حوادث المواصلات أو الزلازل أو البراكين ، أو تقع بتدبير منهم مثل حوادث القتل والسرقة والاعتصاب . لكن هذا الجانب يظل محصوراً فى نطاقه المحدود من الخريطة الصحفية الشاملة ، بل إنه ينبغي أن تجرى متابعته بالتحليل والدراسة وتبصير المواطنين من مخاطره . فمثلاً إذا تكررت مجموعة حوادث متشابهة حتى أصبحت تمثل ظاهرة ، كان من واجب الصحافة أن تتوقف عندها ، وتلقى الضوء على أسبابها وتطورها والعواقب الناجمة عنها كما هو الحال فى ظاهرة الإدمان ، أو الاعتصاب ، أو الاختلاس . ولا شك أن الصحافة عندما تقوم بهذا العمل فإنها تقدم خدمة جليلة للمجتمع ؛ وتصبح جزءاً لا يتجزأ من منظومة التربية والتعليم والثقافة ، وليست على العكس حرباً عليها .

الصحافة مرآة : بمعنى أن يرى المجتمع فيها نفسه بكل ما يتمتع به من مزايا، وما يشوبه من عيوب . لكن ذلك لا يظهر على نحو واضح إلا إذا اتسع أفق الصحافة للمقارنة مع الشعوب والمجتمعات والدول الأخرى . والنتيجة من ذلك أن الشعب الذى تقدم إليه صحافة حقيقية يعمل دائماً على تطوير ذاته ، وتحسين وسائله، والإسراع فى معدل تقدمه حتى يلحق بمن سبقه ، ولا يظل مبطلناً مع المتخلفين .

وكما أن المرأة اللاحقة المستوية تعكس الصورة الحقيقية للإنسان، فإن المرأة الصنعة أو المتعرجة لا يمكن أن ترى فيها صورة صحيحة ، بل العكس سوف ترى الصورة غائمة أو منبجعة ، أو أطول من أقصر مما هى عليه فى الواقع . وكذلك الصحافة : تلحقها نفس العيوب وتصيبها نفس الأمراض . ومن ذلك صحافة التهويل ، والإثارة ، والجنس ، والتحريض وهى جميعها صحافة تفتقد المصداقية ، ولا تعلق بأذهان الناس إلا بقدر ما يقرأونها ويندهشون مما ورد فيها . أما ضررها فإتانه يتمثل فى تحويل اهتمام المجتمع من الجدية إلى العبث ، ومن الحقائق إلى الإشاعات ، ومن إعلاء القيم إلى احتقارها لدى الأجيال الجديدة . . لذلك فلم يكن غريباً على المجتمع المصرى أن يرفض بشدة ما نشرته جريدة " النبا " وربيبته " آخر خبر " من صور وأخبار تفرق ولا تجمع ، وتفسد ولا تصلح ، ولم يكن همها إلا أن يزيد توزيعها ، وتملاً خزينتها بالمال !

فى هذه المناسبة لابد أن نوجه التحية لكل الصحفيين الشرفاء الذين ما زالوا يحرصون - فى كل كلمة يكتبونها ، أو خبر ينشرونه ، أو حتى صورة يقدمونها للناس - على أن تكون للصالح العام ، ومن أجل خدمة الوطن ، وتقدم المجتمع .

مزيداً من حماية الطائرات

حسناً فعل الفريق أحمد شفيق وزير الطيران حين قرر تدريب مجموعة أولى من أفراد الأمن على الطائرات على كيفية التصرف السريع فى مواجهة حالات خطفها، أو تعرضها لسيطرة إرهابيين . وجاء فى تصريحات الوزير أن عهد تعيين أفراد أمن بدون مؤهلات كاملة ولا تدريب مستمر على هذه النوعية من العمل الهام جداً قد انتهى. والواقع أن هذا الإجراء الذى قامت به وزارة الطيران المصرية يعد من أعمال التوقعات المستقبلية لمرحلة صعبة سوف يشهدها العالم كله ، وليس مصر فقط ، فى المرحلة المقبلة . ولأنه على الرغم من دقة التفتيش التى تجرى لركاب الطائرات فإن المخططين يكونون دائماً أكثر ذكاء ، ويمكنهم أن يتسللوا من عنق الزجاجة الذى يتم تفتيشهم فيه ، كذلك من الممكن جداً فى المرحلة المقبلة أن يقوم عدد من المخططين بخطط أى طائرة دون أى سلاح ، وذلك عن طريق القوة العضلية وحدها . وكل هذه المصائب إنما جاءت - كما نعلم - من انعدام الحكمة فى مكافحة الإرهاب ، وهو الأمر الذى سوف يزيد من ظواهره ، ويكثر من أنواعه فى الفترة المقبلة .

ولا شك أن اختطاف عدة طائرات أمريكية وتوجيهها نحو ضرب منشآت اقتصادية وعسكرية - وهو ما يشكل أحداث الحادى عشر من

سبتمبر - يعتبر تطوراً نوعياً فى تاريخ إرهاب الطائرات ، فلأول مرة يتحول المختطف إلى استشهادهى أى إنسان لا يقبل المفاوضة ولا المساومة ، ولأول مرة أيضاً يحول الإرهابى وسيلة نقل بهذا الحجم والكفاءة إلى سلاح مدمر . وفى تصورى أن العالم ، حتى المتقدم ، لم يستوعب جيداً هذا العمل ، ولم يقدر عواقبه المستقبلية ، لأن كل ما تقدم هو تشديد صليات التفتيش والمراقبة فى المطارات ، والتأكد من المسافرين ، وهذه كلها إجراءات شكلية ، وغير فعالة، ويمكن لأى مخطط جيد أن يخترقها ، وينفذ ما يشاء رغم وجودها . والمساءلة ببساطة أن أى نظام للأمن لا يكون كاملاً بدرجة مائة فى المائة ، وبالتالي فإن المخططين يظنون ينتظرون لحظة التراخى ، أو نقاط الضعف لكى ينفذوا منها إلى ما يريدون . .

طبعاً أهم من ذلك كله مكافحة الإرهاب عن طريق تجفيف منابعه، وإزالة مسبباته ، والعمل على إشاعة العدل والمساواة ، واستبعاد المجاملة والتحيز والكيل بمكيالين . .

ودعونى أذكركم هنا بما قاله عمر بن عبدالعزيز حين طلب منه أحد حكام الأقاليم مالا كثيراً ليبنى سوراً حول عاصمة الإقليم ، فكتب له عمر قائلاً : وماذا تنفع الأسوار ؟ حصنها بالعدل ، ونقّ طرقها من الظلم .

مشكلة تقييم الأداء

فى كل بلاد العالم ، توجد مقاييس لتقييم الأداء . وهى إما بالدرجات (ممتاز - جيد - مقبول - ضعيف ...) أو بالأرقام والنسب المئوية أو العشرية. وهناك أشخاص محايدون ، أو الأصل فيهم أن يكونوا كذلك ، يمرون على الهيئات والمصالح الحكومية والشركات لكى يتابعوا أداؤها ، ويسجلوا كفاءتها فى العمل ، كما يرصدوا أيضاً مدى التهلون أو الإهمال أو التسبب الموجود بها . ثم يرفعوا هذه التقارير إلى جهات عليا ، يكون من حقها مساءلة هذه الجهات ، وأحياناً ما يتم نشر نتائج هذا التقييم فى مجالات متخصصة أو حتى فى جرائد يومية أو أسبوعية لكى يقف المواطن العادى على سرعة وكفاءة دولاى العمل فى بلاده .

أما نحن فى مصر ، فما زال هذا التقييم غائباً أو للإصاف شبه غائب. والمشكلة الرئيسية التى تعترض وجوده ترجع فى المقام الأول إلى عامل نفسى . تصور ! ! يقوم على أساس أن الإنسان المصرى تربى على أن يغضب أو يستنكف من أن يقيمه شخص آخر . فهو يعمل فى تخصصه ، الذى يأخذه عادة عن قلبه ، ولا يسأل نفسه أبداً إذا كان أسلوب هذا العمل صحيحاً أم معيباً ، وإذا كان صحيحاً فهل هو منتج أم لا ؟ وإذا كان منتجاً فهل يوجد منهج آخر يجعله أكثر إنتاجاً ؟ وهكذا تمضى الأعمال وهى كما هى على حالها منذ عشرات بل مئات السنين .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن محمد على باشا عندما أرسل بعثات من المصريين ليتعلموا فى أوروبا ، قابل أحدهم ، وكان ممن درس الزراعة . وقد غضب جداً وقال له : كيف يا أستاذ تذهب إلى الغرب لتتعلم مهنة يجيدها أبائك وأجدادك منذ آلاف السنين . وخرج الشاب محبطاً ، وظلت

للزراعة على حالها بالشادوف والمحراث والبقرة التي تجرها حتى سنوات قليلة جداً . ولم تحدث الاستفادة الهائلة في مجال الزراعة إلا عندما فتح المصريون عيونهم على أساليبها الحديثة في الخارج ، ونقلوها إلى بلادنا .

وفي المدارس ، ما زال (المفتش) ، وقد أصبحنا نطلق عليه (الموجه) حتى لا نجرح أيضاً إحساس المدرس ، يقوم بهذا الدور . أي ملاحظة مستوى أداء المدرسين ، ومدى إنتاجيتهم في الفصول . لكننا نعلم جميعاً مدى كراهة المدرسين للمفتش أو الموجه ، وتحملهم زيارته تحت ضغط نفسى هائل . وفي رأيي أن بعض المفتشين يتجاوز حدود مهمته فيقوم بالتدخل في الحصة ويحرج المدرس أمام تلاميذه، مع أن المفروض أن يجلس فقط ويستمع ويشاهد ، ويسجل ملاحظاته بينه وبين نفسه ، ثم يعطى نسخة منها للمدرس ، في حين يحتفظ بنسخة أخرى للإدارة .

وهذا يقودنا إلى وظائف لجان المتابعة ، التي كان من الممكن أن تقوم بمسئولية لجان تقييم الأداء ، لولا أنها لا تسجل إلا العيوب فقط ، ولا تهتم أبداً بالجوانب الصحيحة أو الجيدة في الجهة التي تزورها . وهكذا أصبح الحال يشبه العسكري الذي نخوف به الأولاد ، بدلاً من أن نعودهم على اللجوء إليه عند الأزمات.

وتبقى المشكلة الرئيسية في أن العالم كله أصبح يتطلب شهادة تقييم الأداء ، وشهادة جودة . وهذا يعني أننا ينبغي أن نسرع بتوفيرهما في كل ما نقوم به . وأحب أن أطمئن الكثيرين إلى أن الأداء عندنا ليس سيئاً في كل المجالات ، بل إنني متفائل من أنه سوف يبيض وجوهنا في العديد من الأنشطة التي يمارسها أبناء مصر المخلصون .

مسابقات المعلومات

هذه البرامج التي أصبحت تجذب مشاهدي تلفزيون بسبب ما تحتوي عليه من إبهار وتوقع ومكافأة تصل إلى المليون - ليست عديمة الفائدة تماماً . فهي أولاً تنشيط ذاكرة الناس ، ثم إنها تقدم لهم المعلومة بعد ترقب وتخمينات فترسخ في أذهانهم ، وأخيراً فإتباعها تطلعهم على مستوى ثقافتهم ، وتجعلهم يتحسرون على الأوقات التي قضوها في عدم التعلم والقراءة والإطلاع . وهذه البرامج موجودة في كل تلفزيونات العالم . وكانت موجودة عندنا سابقاً على استحياء في برنامج (أوائل الطلبة) الذي كان يذاع من الراديو ، ثم انتقل إلى التلفزيون ، وكان المأمول أن يتطور ويزدهر لكنه تقلص وقزوى وأصبح باهتاً ، لسبب بسيط هو أنه يحصر أسئلته في أحد المقررات الدراسية على الطلاب بينما مسابقات المعلومات تغطي مساحات واسعة من الثقافة العامة .

ماذا كشفت هذه المسابقات ؟ أظهرت فقراً شديداً في ثقافة الأفراد وخاصة في مجال التاريخ ، وفي مجال المعرفة المعاصرة . والناس معذرون في ذلك . فمن أين لهم قراءة تاريخ بلادهم في كتاب جامع مبسط، يبدأ من عصر الفراعنة وينتهي بالعصر الحديث ، مروراً بالفترة القبطية ثم بالعصر الإسلامي وما يحتوي عليه من مراحل تشمل الدولة الإخشيدية ، ثم الطولونية ، ثم الفاطمية ، ثم دولة المماليك ، ومرحلة الحكم العثماني ، وعهد محمد علي ، إلى حين قيام الثورة المصرية سنة 1952 . إن كل بلد في العالم لديها كتاب في التاريخ يعرف منه أبناءها ماضيهم في تسلسل واضح وهو يتدرج مع كافة المستويات البسيطة ، والمتوسطة ، والعالية الثقافة . لكن مثل هذا الكتاب ما زال غائباً عن الإنسان المصري ،

على الرغم من ظهور العديد من علماء التاريخ الذين تخصصوا في فترة أو أخرى منه ، وكتبوا بالتفصيل عنها ، إلى حد أن المرحوم سليم حسن ترك لنا موسوعة تاريخ مصر القديمة في ثمانية عشر مجلداً ضخماً ، نشر مؤخراً تحت رعاية السيدة الفاضلة سوزان مبارك .

لما بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالمعرفة المعاصرة لمصدرها الأساسي هو القواميس أو دوائر المعارف العامة . وكلاهما غنياً غير متوالت . والموجود منها يرجع للقرن الماضي ، أو حتى للقرن الماضية ولا يوجد أحداً في العصر الحاضر . فالولد أو البنت في إنجلترا أو في فرنسا يكفيه أن يفتح القاموس أو دائرة المعارف ليجد فيها كل المعلومات اللازمة عن أي شيء أو أي مكان أو أي شخصية في العالم . وبالطبع يوجد في كل منزل قاموس أو دائرة معارف تعتبر جزءاً لا يتجزأ من أثاث المنزل ، ثم جاءت الثورة التكنولوجية الحديثة فوضعت في تلك المنازل جهاز الكمبيوتر ، وفيه افتتح الناس على شبكة الإنترنت التي يكفي أن تطلب منها أي معلومة حتى تظهر لك على الشاشة موثقة بمصادرها ومزينة بصورها . لذلك عندما قدم التلفزيون في الخارج مسابقات المعلومات كان يريد للناس أن تتواصل مع تلك الوسائل المعرفية الموجودة لديهم . وهناك في التلفزيون الفرنسي برنامج مسابقات حول معاني الألفاظ الواردة في القاموس ويدهشك مثلاً مدى معرفة ربة بيت بدقائق تلك المعاني !

أتمنى أن تكون مسابقات المعلومات المذاعة في التلفزيون أحد البواعث على التزود بالمعرفة من مصادرها الأساسية ، والتي يعتبر الكتاب أهمها . ولا نكتفي فقط بمحاولات التخمين التي لن نجحت مرة ، فإنها تفشل عشرات المرات .

مصارعة الثيران

ترددت كثيراً قبل أن أكتب فى هذا الموضوع الذى يهمله معظم الكتاب ، ولكنه يثير فى نفس العديد من مشاعر الحزن والألم ، وتجعلنى أتأسف على أن تحضر الإنسان الذى تطور وترقى على مدى آلاف السنين لم يستطع أن يضع نهاية لذلك المشهد الوحشى، الذى يمارس فيه الإنسان أشنع صنوف القهر والخداع والجبروت على أحد الحيوانات. ومن المقلز أنه يعرض ذلك المشهد أمام الآلاف الذين يحضرون للاستمتاع برؤية ثور تغرس فى جسده الرماح ، ويتدفق الدم الأحمر من جلده ، ومع ذلك تستمر استنارته وإضعافه حتى ينفرس بين كتفيه ، وفى مواجهة القلب تماماً ، ذلك السيف الرفيع ، الذى يجعله يقذف بالدم من فمه . ثم يتهاوى على الأرض جثة هامدة . فىأتى من يجره خارج الحلبة ، التى يعاد تسويتها لاستقبال ثور جديد . وفارس جديد . .

لم أحضر هذا المشهد الإنسانى ولن أحضره ما حييت ، لكننى شاهدته مراراً فى التلفزيون . ولاحظت أن بعض الثيران يكون من القوة بحيث لا يموت بالسرعة المطلوبة . فيظل يتهاوى ويترنج مؤكداً للفارس ضعف طعنته ، وحينئذ يتقدم المساعدون للإجهاز على الثور المسكين وفى أحيان أخرى ينجح الثور فى نطح الفارس بأحد قرنيه . فيرفعه فى الهواء عدة أمتار . لكى يسقط مجروحاً أو مكسوراً . لكن

معظم الحالات تؤكد سقوط الثور مضرجاً بدمائه ، ومشية الفارس المعجب بنفسه أمام آلاف المتفرجين ، الذين يقفون مصفقين ومهللين . على أى شئ ؟ أقسم أننى لا أستطيع أن أجد سبباً يحقق لى المتعة فى رؤية هذا المشهد البغيض ، بل على العكس، لم أشاهد مصارعة الثيران (فى التلفزيون طبعاً) إلا وتعاطفت مع الثور ضد الفارس ، بل وتمنيت كثيراً أن ينتصر الثور على الإنسان ، فلعل وعسى يدرك القائمون على تسويق هذه اللعبة الوحشية أنها قاتلة ، ويستبدلون بها لعبة أخرى أقل خطراً ، وأكثر إسعاداً للناس .

العجيب أن جمعيات الرفق بالحيوان لا يسمع لها صوت فى هذه الجريمة اللإنسانية ضد الثيران ، وأن منظمة محترمة مثل اليونسكو لا تناقش هذا الأسلوب الوحشى فى معاملة الحيوان ، ولا تتدخل لإيقافه . والأسوأ أن مشهد مصارعة الثيران قد تسرب إلى بعض الأعمال الفنية، فلم يحرك ضده مشاعر الفنانين ، الذين من المفترض أنهم أصحاب مشاعر رقيقة ، بل على العكس أصبح جزءاً أساسياً منها ، ثم الأكثر سوءاً أنه يستخدم عنصراً من عناصر الجذب السياحى .ومنه يعود الزوار ببعض التذكارات ، التى تمثل رجلاً فى يده سيف ، وثوراً أسود يسيل منه الدم . . . يا إلهى ، رحماك بالأرض ومن عليها !

مصر وقمحها

سألنى شاب جامعى ، على ثقافة بتاريخ مصر القديمة ، قائلاً :
ألم يذكر لنا التاريخ أن مصر كانت تمد الإمبراطورية الرومانية بحاجتها
من القمح ؟ قلت : بلى . قال : فما الذى جعلها الآن تستورده من
الخارج لتسد حاجتها منه ؟

وقفت طويلاً أمام السؤال ، وتمنيت ساعتها لو كانت بين يدي
البيانات الإحصائية الموجودة فى وزارة الزراعة عن تطور زراعة
القمح فى مصر ، ومساحتها ، وإنتاجية الفدان منها ، لكننى حاولت أن
ألفت نظر الشباب إلى حقيقة هامة ، وهى أن تعداد السكان فى مصر قد
زاد خلال القرن العشرين زيادة هائلة ، وذلك فى نفس الوقت الذى لم
تزد فيه المساحات المزروعة عموماً ، والمنزعة قمحاً على وجه
الخصوص ، بنفس النسبة ونفس المعدلات . وهكذا كانت النتيجة زيادة
الحاجة إلى القمح عن كميات إنتاجه ، وهذا ما جعل مصر تلجأ إلى
الاتحاد السوفيتى السابق ، ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لى
تشتري ما يكمل حاجتها من القمح ، لكننى سمعت فى الآونة الأخيرة ،
وخاصة بعد (أحداث) التفاوت فى سعر صرف الجنيه ، والارتفاعات غير

المعقول للدولار ، أن مصر أخذت تعدد مصادر حصولها على القمح من بلاد تبيعه بسعر أكثر معقولية .

عاد الشاب يسأل ، بكل براعة : ولماذا لا نخصص (كل) إنتاجنا الزراعى للقمح ما دمنا نحتاج إليه بهذا الشكل ؟ قلت له : أجابتك مرة أخرى عند وزارة الزراعة ، التى ترى ضرورة تنويع ما تنتجه الأرض لكى يلبى مختلف الحاجات . قاطعنى الشاب: لكننى ألاحظ أننا نزرع أحياناً ما لا نحتاج إليه . قلت له : مثل ماذا ؟ قال بغضب : مثل الفراولة ! قلت له : لكننا نزرع مثل هذه الفواكه للتصدير ، أى لكى تأتى لنا بعملة صعبة نتمكن أن نشترى بها القمح . قال : ولماذا هذه اللفة ؟ ثم أردف قائلاً : لو كان الأمر بيدي لأمرت بزراعة حقول مصر كلها قمحاً ، واستوردت بعد ذلك ما نحتاجه من المنتجات الزراعية الأخرى أو الفواكه !

نظرت إلى الشاب وهو يتحدث فوجدته مليئاً بالثقة ، متأكداً مما يقول ، مصمماً على تنفيذه إذا ما أتاحت له الفرصة . ساعتها قلت فى نفسى : ومن يدري ، فلعل هذا الشاب الجامعى المتحمس ، يصبح ذات يوم وزير الزراعة فى مصر . ومن يدري لعله يعمل على أن يسد حاجتها من القمح المصرى، ويستورد ما زاد عن ذلك !

أين كتاب المسرح

ولا أقصد بذلك هؤلاء الكتاب الذين يجلسون تحت أقدام الفنانين والفنانات ليكتبوا لهم النصوص الخالية من الفكر والثقافة ، والتي أصبحت تمتلئ بالنكات الممجوجة ، والمواقف الهزيلة ، وتكاد تتمحور حول شخصية واحدة ، يتم التركيز عليها وتلميعها من خلال العرض المسرحي كله .

إنما الذى أقصده هو كتاب المسرح الذين يحترمون أصول مهنتهم، ويقدمون من خلالها عملاً مسرحياً متكاملًا ، بحيث يخرج منه المشاهد وقد حدث له تحول ثقافى ، وانفتحت أمامه آفاق جديدة . وراح يبح عن إجابات مختلفة لأسئلة مطروحة. صحيح أن المسرح عندنا من الفنون التى استوردناها من الغرب فى العصر الحديث ، فهو لا يوجد فى تراثنا العربى القديم ، ومع الأسف كان موجوداً قبلنا فى التراث الإغريقى . لكن أجدادنا العرب لم يقبلوا عليه لأسباب لا داعى هنا لمناقشتها ، ومع أننا أخذنا المسرح عن الغرب فى العصر الحديث . فقد أسرعنا بامتلاك أدواته ، واستطاع عدد من المشتغلين به ، تأليفًا وإخراجًا وتمثيلًا ، أن يقدموا مسرحيات مصرية وعربية على مستوى لا يقل بحال من الأحوال عن مستوى المسرح الغربى . وبالطبع قبل أن يبدأ المصريون والعرب فى (الإبداع) المسرحى الخاص بهم . لجأوا إلى (الاقتباس) الذى تمثل فى التمثيل أو التعريب لبعض المسرحيات الغربية . وهذا دائماً هو الطريق الصحيح . فالإنسان لكى يبدع فى مجال ما ، ينبغى عليه أولاً أن يحاكي من سبقوه فيه ، وكلما أتقن

المحاكاة اقترب كثيراً من الإبداع الخاص به . . هكذا فعل جورج أبيض،
وبديع خيرى ، ونجيب الريحاني ، ويوسف وهبى . . ثم جاء المبدعون
من أمثال أحمد شوقي ، وعزيز أباظة ، ونعمان عاشور ، ويوسف
إدريس ، وعبدالرحمن الشرقاوى ، وسعد الدين وهبة ، وصلاح
عبدالصبور (هذه فقط مجرد أمثلة) .

وإذا كنا نتباهى حتى الآن بالنهضة المسرحية التي ظهرت عندنا
فى الستينيات، فإن هذه النهضة ترجع فى المقام الأول إلى وجود كتاب
مسرحيين على مستوى عال من الوعى بفنهم من ناحية ، ورسالة
المسرح الاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى . وقد كان المسرح
التجارى موجوداً وسيظل ، لكنه لم ينفرد أبداً بالساحة كما حدث ويحدث
حالياً .

طبعاً الأسباب كثيرة لاختفاء كتاب المسرح من حياتنا الأدبية
والثقافية . وفى مقدمتها أن كاتب المسرح هو الوحيد الذى إذا لم يجد
عمله المكتوب ينتقل إلى خشبة المسرح فإنه يتراجع ، وينزوى ، ويؤثر
الصمت . . وذلك بخلاف الشاعر أو الروائى أو كاتب القصة ، فهؤلاء
يكتبون لكى تقرأ أعمالهم ، وليس لتتحول إلى تمثيلات أو أفلام إلا
بالصدفة . هناك أيضاً أمر آخر ، وهو أن المسلسلات التلفزيونية قد
سحبت البساط كثيراً من المسرح وحتى من السينما ، لكن هذه الظاهرة
لم تؤثر كثيراً على المسرح الغربى الذى ما زال يقف صامداً أمام كل
هذه الأشكال الدرامية الحديثة . سبب ثالث يتمثل فى أن الابتذال
المسرحى جعل كتاب المسرح الحقيقيين ينسحبون من الميدان ، الذى لم
يعد ينطق فيه سوى اليوم والغربان !

أفلام الفن والتجارة

كلما عرض التلفزيون فيلماً قديماً بالأبيض والأسود ، تابعته حتى ولو كنت قد رأيته أكثر من مرة . لماذا ؟ لأنه مصنوع بإتقان في مختلف جوانبه ، بدءاً من القصة والسيناريو والحوار ، مروراً بالديكور والملابس والماكياج ، وانتهاء باختيار الممثلين وصدق الأداء . يضاف إلى ذلك بعض الأفلام الحديثة المستمدة من روايات كتبها كبار أدبائنا من أمثال نجيب محفوظ ويوسف السباعي وإحسان عبدالقدوس . ولا أنسى الفيلم الذي عرض لهذا الأخير قريباً بعنوان (في بيتنا رجل) والذي يستحق بالفعل جائزة نوبل ، لولا أنه فيلم عربي ! والسؤال الآن: ما الذي يجعل مثل هذه الأفلام حية حتى اليوم ، على الرغم من أنها تعالج مشكلات وتصور مواقف لم تعد موجودة في عصرنا ؟ الواقع أن هذه الأفلام قامت على أسس فنية خالصة ، وأن كل من شاركوا فيها كان كل منهم يدرك جيداً وظيفته ، ويحسن القيام بها . ويكفى أن ألقت النظر إلى بعض الأمثلة : مستوى الإضاءة في أفلام زمان يعدّ أفضل بكثير من أفلام اليوم الملونة . فالوجوه محددة ، وملامح الممثلين واضحة بكل تفاصيلها ، والخلفية ناطقة بالإيحاء الذي يراد تقديمه للمشاهد . وحاولوا أن تتوقفوا قليلاً أمام السورود في فساتين البطلات تجدونها رغم أنها بالأبيض والأسود تكاد تنطق بدون ألوان . وعلى العكس من ذلك تماماً الأفلام الجديدة : الألوان باهتة ، فالأصفر مشوب بحمرة ، والأزرق مختلط بالأصفر . أما الصوت فمأساة : أذكر أنني ذهبت للسينما لمشاهدة فيلم ضخمة الدعاية كثيراً . وهناك لم أستطع أن أثبتن تفاصيل الحوار

بين الممثلين ، لدرجة أنني غادرت العرض قبل انتهائه ، مصاباً بالصداع من علو الصوت وعدم وضوحه في نفس الوقت . لا أريد أن استمر في جلد الذات ، فالأفلام التي تصور حالياً ستكون جزءاً من ثقافة عصرنا ، وسوف تحسب علينا ، شئنا أم أبينا . ومن هنا فإن من حقنا أن نواجه أصحابها بالحقيقة ، لكي يصلحوا من حال السينما المصرية ، سواء في التقنيات ، أو اختيار الموضوعات التي تعبر عن نبض المجتمع والعصر . ومع الأسف، أن السينما وقعت في أيدي مجموعة من المتاجرين بها ، الذين لا هدف لهم إلا تكديس الملايين من ورائها ، لذلك فإنهم يدوسون على كل القيم الأصيلة ، والإجراءات المتعارف عليها ، ولا يهتمون إلا بما يحقق نجاح مشروعاتهم السريع في الكسب المتضخم . وقد جاراهم في ذلك عدد من شباب الممثلين ، الذين وجدوا الفرصة سانحة أمامهم في الظهور ، ولكن أي ظهور ؟ إنه مرتبط بفترة محدودة في إطار مشروع محدد ، ثم يذهب كل في طريق . . . كما تذول أم كلثوم في أطلال ناجي . لقد أصبح هؤلاء الممثلون مليونيرات في عدة سنوات ، وأحياناً في عدة شهور ، فحققوا لأنفسهم ما كانوا يحلمون به من المجد المالى ، وأتمنى أن يستثمروه في مشاريع اقتصادية تعود بالخير عليهم وعلى المجتمع ، لكن الفن السينمائي سيبطل بحاجة إلى مجموعة من المخلصين ممن يعطونه من أرواحهم لكي يصبحوا جزءاً من وعى الجمهور : يرتبطون به فيحتفظ بهم ، ويصورونه بصدق فلا يتخلى عنهم إلى الأبد . وأخيراً ما أوسع الفارق بين الفيلم الفنى والفيلم التجارى !

معضلة أى حكومة

على مستوى العالم كله ، يحتل الجانب الاقتصادى المعضلة الرئيسية التى تثبت نجاح أو فشل أى حكومة فى العالم . ولأن الناس تستجبه دائماً إلى النصف الفارغ من الكوب ، فإنها تركز على مجالات الفشل التى تظهر فى نفشى البطالة ، وقلة أو انعدام الصادرات ، والوقوع فى بئر الديون الخارجية ، وهبوط سعر العملة المحلية ، والركود السلى ، وضعف الاستثمارات . ولا شك أن هذه الظواهر الستة تشتبك خيوطها بصورة تجعل من الصعب جداً فك الارتباط بينها ، بحيث أن أى حكومة فى العالم إذا صممت على حل مشكلة واحدة منها ، واجهتها باقى المشكلات الأخرى فأعجزتها عن التفكير والتدبير .

ما الحل إذن ؟ أولاً لابد من الاعتراف بأن الظروف المحيطة بالعمل فى أى مجال لها تأثير كبير على ازدهاره أو انهياره كما أن البيئة العالمية تماماً مثل البيئة المحلية ذات أثر مباشر على حالتى النجاح والفشل . لكن تبقى المسئولية الذاتية التى تلقى عادة على أكتاف أى حكومة تقود العمل العام فى أى بلد فى العالم .

وأول ما ينبغى التنبه إليه هو أن كثرة القوانين الاقتصادية تعتبر عائقاً يعرقل حركة الاقتصاد فى المجتمع . كذلك فإن التدخل المستمر للحكومة فى حركة الاقتصاد ، والمشاركة أحياناً فيه ، لا يتيح له الفرصة لمزيد من التوسع والانتشار . وهكذا ينبغى أن تخرج الحكومة

يدها تناماً من العمل الاقتصادى ، بحيث تتركه للأفراد والشركات والمؤسسات ، وينحصر دورها فى المراقبة الجيدة لها بهدف الحصول على حصتها الواجبة من الضرائب . وهذه الضرائب هى المصدر الرئيسى لتقديم الخدمات للمجتمع فى مجالات الصحة والتعليم والثقافة والمواصلات . . الخ ، فإذا أنعم الله تعالى على الدولة بموارد أخرى ، مثل البترول والغاز الطبيعى ، وكما هو الحال عندنا فى مصر : دخل عبور السفن فى قناة السويس ، والسياحة إلى معالم الحضارة المصرية القديمة، وعائدات العاملين بالدول العربية الشقيقة ، فإن هذه الأمور تكون من قبيل (زيادة الخير خيراً) .

لكننا ينبغي ألا ننسى أن حكومات مصر المتتابعة فى عصر مبارك قد أنجزت الكثير فى مجالات استكمال البنية الأساسية للبلاد من طرق وكبارى ومياه شرب وصرف صحى وكهرباء وتليفونات ، كما حققت العديد من الأعمال الكبرى فى مجال المدن الجديدة ، والمدن الصناعية ، والقرى السياحية وخاصة على شاطئ البحر الأحمر . ويبقى بعد ذلك النصيحة الواجبة لأى حكومة والتى تتمثل فى أمرين : تثبيت القوانين الاقتصادية إلى أكبر حد ممكن ، والاكتفاء بدور المراقب لجمع الضرائب دون المشاركة بأى صورة من الصور فى النشاط الاقتصادى الحر . وعلى الله قصد السبيل.

معارض المحاربين القدماء

هى معارض تقسيمها النقابات والنوادي لأولئك الأبطال الذين جرحوا فى الحروب، وأصيبوا إصابات مختلفة ، أقعدتهم أحياناً عن المشى ، أو أطاحت بأحد أعضائهم الأساسية كالذراع أو الساق ، لكنهم صمموا أن يواصلوا حياتهم فى الإنتاج والابتكار . أجل فقد أنشأوا مصانع صغيرة وتخصص كل منهم فى منتج بعينه ، ولا شك أن الدولة قد ساعدتهم فى ذلك ، كما أن الموهوبين منهم ، سواء كانوا رسامين أو نحّاتين ، قد أبدعوا بعض الأعمال الفنية المتميزة .

وعندما رحلت أتجول فى معرضهم المقام حالياً بأحد النوادي وجدتهم سعداء للغاية بنظرة الإعجاب فى عيون المتفرجين ، وأكد أن سعادتهم بهذه النظرة كانت تفوق كثيراً تحقيق الربح الذى يستحقونه عن أعمالهم . وحين تحدثت مع بعضهم عن روعة أعماله الفنية وجدت لديه كمية من التواضع لو وزعت على الفنانين المكملى الأعضاء لكفتهم !!

ما أجمل أن ينهض الإنسان من كبوته لكى يتابع مسيرة الحياة من جديد . وبالطبع هؤلاء الضباط والجنود كانوا مهينين لمهنة الحرب والدفاع عن الوطن ، وقد كانوا بكل تأكيد فى مقدمة الصفوف ، التى تتعرض غالباً للموت ، أو للإصابة . ولعلهم يذكرون جيداً زملاءهم الذين رحلوا عن الحياة ، ومن هنا كانت منحة الحياة الثانية ، بعد الإصابة ، نعمة كبرى استقبلوها بالفرح والتفاؤل ، وصمموا أن يواصلوا عملهم بالفرح والتفاؤل ، وأن يواصلوا وجهودهم فى مجالات

أخرى كالإنتاج والإبداع الفنى .

راحت زوجة جارى تفاصل فى أسعار المعروضات وأصحابها
يبتسمون مؤكدين لها أن هذه الأسعار أقل بكثير من مثيلاتها فى
الخارج، وهى بالفعل كذلك . عندئذ همس جارى لزوجته قائلاً : مع
هؤلاء الناس ، لا ينبغى أن تفاصلى . فقط شجعيهم بشراء منتجاتهم
تقديراً لجهودهم ، وامتناناً لما قدموه للوطن .

إن فتح أبواب الأمل أمام المحاربين القدماء واجب المجتمع كله ،
ومن حقهم علينا أن نتيج لهم كل الفرص الممكنة لتحقيق آمالهم ،
وتنفيذ مشاريعهم الصغيرة ، والاحتفاء بمعارضهم الفنية . بل إن هذا
الحق ينبغى أن يمتد للكثير من المعوقين وذوى الحالات الخاصة ، الذين
قد يوجد فيهم عباقرة . وبهذا الشكل يتحقق التضامن المنشود بين كل
فئات المجتمع ، ليس فقط بين الغنى والفقير ، وإنما أيضاً بين صحيح
البدن والمعوق . وعلينا أن ندرك أن هؤلاء المعوقين ذوو نفوس
شفافة، وأحاسيس مرهفة . وقد يتماسكون أمامنا لكنهم حين يصبحون
وحدهم يتألمون . ويكفى لكى نشاركهم حياتهم أن نتخيل أنفسنا للحظات
فى مكانهم ، وفى نفس ظروفهم . أذكر أن أحد الموظفين كان متشدداً
مع بعض الطلاب المكفوفين ، ولم أجد ما أغير به موقفه سوى أن أقول
له : حاول أن تغمض عينيك وتسير إلى نهاية المكتب فى اتجاه الباب..
عندئذ أدرك ما أقصده ، وأحسب أنه لم يعد لذلك مرة أخرى .

مطار القاهرة

كل التحية للدولة التي جعلت من مطار القاهرة معلماً بارزاً من معالم نهضتنا الحديثة . فهو مطار كبير ، اتسع حتى أصبح من أكبر المطارات الرئيسية فى العالم . من هنا ينبغى على كل منا أن يحرص على مكانته ، وأدائه ، وأن يعتبره مدخل الزوار إلى مصر ، أى أنه أول شئ يشاهدونه منها ، وآخر مكان يرونه عند الرحيل عنها .

لذلك أتمنى لهذا المكان الهام أن يخلو تماماً من السلبيات ، وأقول (تماماً) لأن أى سلوك بسيط يفسره الأجانب على نحو كبير . إن هذا الشعور نفسه يحدث معنا حين نزور مكاناً غريباً عنا ، لذلك فمن حق الزائر لبلادنا أن يشعر به عندما يجد إجراء معقداً ، أو خطوة تفتقد النظام.

وأول المشاهد السلبية هو تكديس القادمين من الخارج على مكان الجوازات ، بدلاً من الوقوف فى طابور يمكن أن ينظمه قائمان متوازيان! يلى ذلك مباشرة المناداة على شخص بالصوت العالى ، وإخراجه من هذا الزحام لكى يتم إنهاء إجراءاته قبل الآخرين ! ومن الأمور اللافتة للنظر تلك الأحاديث الودية التى يتبادلها ضباط الجوازات فيما بينهم ، تاركين المسافرين واقفاً على أحر من الجمر ، وغالباً ما يكون الحديث حول مشكلة خاصة بهم ، أو حول مباراة كرة قدم .

فإذا انتقل القادمون إلى سير الحقائب ، ظلوا واقفين لفترة قد تطول كثيراً ، مما يعنى أن إنزالها من الطائرة لم يتم إلا بعد نزول الركاب بفترة طويلة جداً ، فإذا هلت الحقائب ، تكومت فوق بعضها مما يؤدى إلى تكديس المسافرين حولها للتعرف عليها .

وهنا يبرز بعض العمال الفهلوية الذين يعرضون المساعدة لقاء بقشيش لا يتوافر دائماً مع الراكب القادم لمصر ، نتيجة عدم توافر العملة المحلية !
فإذا حمل القادم حقائبه واتجه للخروج من المطار وجد من يقول له بصوت حاد " حمد الله على السلامة " فيعتقد أنه يرحب به ، بينما هو يطلب شيئاً يعطيه له !

ولملاحظ أن هذه الأمور تحدث في جور من الزحام الذي تطو فيه الضوضاء جداً ، مما يوحى للقادم أنه داخل إلى بلد لا يوجد فيها هدوء على الإطلاق ، مع أنه عندما يزور بعد ذلك معالمها الأثرية ، فسوف يجد أن أجداننا قد أقاموها على حافة الزمن ، ومشارف الأبدية الموهلة في الوداعة والسكون !

ويخرج القادم من المطار ، فيستقبله بشراسة أفراد وجماعات متخصصة في مقاولات السيارات ، وكل همهم أن يوصلوا زبوناً معيناً إلى التاكسي الذي ينقله إلى وسط القاهرة ، وبالطبع لهم على ذلك عمولة . لهذا فإنهم يتفنون في الهجوم على القادمين ، ويكادون يخطفون حقائبهم ، حتى قبل أن يتلقوا معهم على شيء !

وفي تلك اللحظات ، يكون القادم متعباً من الرحلة المرهقة ، فيضاف إليها ما لقيه ويلقاه إلى درجة أنه لا يستطيع أن يتكلم أو يعترض ، فيترك الأمور تسير ، لكن ملاحظاته الأولى عن البلد تكون قد استقرت في أعماقه ، ويصبح من الصعب جداً أن تمحوها بعد ذلك معاملة الشعب المصري الودود جداً ، والمرحب دائماً بالزوار والسائحين .

وعلى الرغم من كل هذه الملاحظات ، يبقى مطار القاهرة معلماً من معالم مصر الحديثة ، ويعتبر هو البوابة الرئيسية للقادمين إلى مصر والراجلين عنها ، وفيه يعمل آلاف الموظفين والعمال بجدية وانضباط .

مصرع طالب

كان الطالب الجامعى يعبر الشارع من أمام كلية الزراعة بجامعة القاهرة فصدته سيارة . حملوه إلى مستشفى قصر العينى لإسعافه ، لكن الموت كان قد وافاه من أثر الصدمة . وصلنى الخبر قبل الإفطار بساعتين ، وكان علينا أن نتخذ عدة إجراءات محددة ، ومن بينها أن نبليغ أهله بالشرقية ، ورحت أتصور وقع الخبر عليهم ، ومدى الكارثة التى ستنزل بهم عند سماعه ، وكيف سيعتصرهم الحزن عندما يسمعون أن ابنهم ، الذى تربى فى أحضانهم وحصل على الثانوية العامة ، وكان من المتفوقين ، وأصبح طالباً بجامعة القاهرة ، يضيع بتلك الصورة المأساوية !

قيل لى أن السبب فى مصرع الطالب هو السرعة المتهورة للسيارات أمام أبواب الجامعة . وأن الحل الوحيد هو عمل (مطبات صناعية) قبل تلك الأبواب لكى تهدئ السيارات من سرعتها نظراً لكثرة مرور الطلبة . اقتنعت بالفكرة ، فاتصلت وعلمت أن هناك قراراً من المحافظة يمنع عمل مطبات صناعية فى شوارع الجيزة الرئيسية وتعجبت من القرار الذى يترك أصحاب السيارات المتهورة يندفعون بها غير مبالين بأرواح شباب فى عمر الورود . وقلت : عسى أن تدفع هذه الحادثة الأكسمة أصحاب القرار إلى معاودة النظر فيه . وأن يسرعوا بإقامة مطبات صناعية قبل أبواب الجامعة ، وكذلك أبواب المدن الجامعية القريبة منها ، حرصاً على سلامة وحياة الشباب الذين يعبرون من وإلى الجامعة ، خاصة وأن بعضهم من المعوقين أو مكفوفى

البصر، الذين يحتاجون إلى تهدئة المرور عند عبورهم . ولا شك أننا مع سيولة المرور ، لكن هذه السيولة حين تتخطى حدودها ، وتصل إلى مصرع الطلاب أمام جامعتهم فإنها تتحول إلى باب مفتوح للحوادث المؤسفة ، والموت السريع . .

وقبل أن أكتب هذا الكلام ، انتظرت عدة أيام لكي يعيد أصحاب ذلك القرار الجيزاوى النظر فيه بعد مصرع الطالب الجامعى ، ويقومون بعمل مطبات صناعية ، لكنهم حتى الآن لم يفعلوا . وفى تصورى أنهم لن يفعلوا ، وسوف يمر كالعادة مصرع الطالب المسكين على متخذى القرار (الجامد ، البارد ، المؤدى إلى التهلكة) مرور حدث عادى ، قد يرجعونه إلى تهور الطالب نفسه ، ولماذا لم ينتظر وقوف السيارات؟ وينتهز فترة خلو الطريق منها لكي يعبر فى سلامة وأمان ؟ وأؤكد أن هذا لا يحدث أبداً ، ما دام الطريق بدون إشارات مرور توقف السيارات لعبور المشاة ، وكذلك بدون مطبات .

إن أى قرار يكون صحيحاً طالماً أدى إلى نتائج صحيحة . لكن عندما يترتب على القرار ، أى قرار ، نتيجة واحدة ضارة فلا بد من إعادة النظر فيه. والمطلوب الآن أحد حلين : إما أن توضع إشارات مرور تنظم الحركة أمام أبواب جامعة القاهرة ومدنها الطلابية ، وإما أن توضع مطبات صناعية لتهدئة حركة السيارات ، وإبذار أصحابها بوجود أرواح غالية تعبر الشارع.

كان الله فى عون تلك الأسرة التى نكبت فى أحد أبنائها ، وحمى باقى زملائه من أحداث مماثلة !

مقرر دراسى لفلسطين

أسفرت حملة القمع الإسرائيلية الأخيرة بقيادة الجنرال شارون للانتفاضة الفلسطينية ومحاولة حكومته المتعصبة إهدار كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني إلى استفزاز حالة غضب شديدة في سائر أحياء الوطن العربى كله ، عبرت عن نفسها فى العديد من المظاهرات ، والمؤتمرات ، والتبرعات ، وكان الملاحظ هو تأييد الحكومات للحركة الشعبية التى خرجت منددة بممارسات إسرائيل، ومعلنة عن تأييد الشعب الفلسطينى تأييداً كاملاً على الرغم من تصريح الولايات المتحدة بالغضب، وصمت الاتحاد الأوروبى المتخاذل .

وفى غمرة تلك الفورة الشعبية ، والمظاهرات الطلابية الحاشدة ، برزت بعض الأمور التى كان من أهمها عدم الوعى الكافى بنشأة القضية الفلسطينية (المأساة) وتطورها، وتداعياتها . وظهر بوضوح أن شبابنا بحاجة حقيقية إلى الوعى العميق بهذه القضية ، التى هى فى واقع الأمر قضية قومية تهتم كل عربى من المحيط إلى الخليج ، بل إنها تهتم كل مسلم فى العالم .

ولهذا فإبنى أقدم هنا باقتراح وضع مقرر دراسى يختص بالقضية الفلسطينية، ويتم تدريسه فى مختلف مراحل التعليم ، بحيث تتدرج مستوياته من المرحلة الإعدادية حتى الجامعية ، أما مفردات هذا المقرر فيمكن أن تكون كالآتى :

فصل أول عن الوضع السياسى للعالم العربى فى نهاية القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين.

فصل ثان : حول المؤتمر الصهيونى الذى عقد سنة 1898 والذى دعا فيه هرتزل إلى إنشاء وطن قومى لليهود .

فصل ثالث : الطرق المشروعة وغير المشروعة التى قامت بها الصهيونية لتحقيق هدفها فى إقامة ذلك الوطن حتى صدور وعد بلفور لليهود سنة 1917 .

فصل رابع : دور بريطانيا أثناء اقتدابها على فلسطين ، وتمهيداً لليهود بالاستيلاء على أراضي الفلسطينيين ، والتضييق على هؤلاء الآخرين حتى صدور قرار التقسيم سنة 1948.

فصل خامس : حول أنواع الدعم الذى حصلت عليها إسرائيل من مختلف دول العالم التى كانت تدعى أنها صديقة للعرب ، وخاصة الاتحاد السوفيتى السابق، وفرنما ، والولايات المتحدة الأمريكية .

فصل سداس : الحروب التى خاضتها إسرائيل ضد العرب فى سنوات 48 ، 56، 67، مع التركيز على حرب أكتوبر 73 ، وعوامل نجاحها.

فصل سابع : معاهدة السلام بين إسرائيل وكل من مصر والأردن ، واستمرار احتلالها لكل من هضبة الجولان السورية ، ومزارع شبعا اللبنانية.

فصل ثامن : حركة المقاومة الفلسطينية ، وفصائلها المختلفة وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، ثم قيام السلطة الفلسطينية ، والإمكانيات الفلسطينية فى داخل الأراضي المحتلة ، وخارجها .

فصل تاسع : الانتفاضة والأسباب والتى دعت إلى قيامها ، مع تصاعد الممارسات العدوانية المخجلة لإسرائيل ، وعدم اتصياها لقوانين وأحكام الشرعية الدولية.

أما الفصل العاشر والأخير: فيتضمن تحديد موقف فلسطين الواضح من القضية، والذى يتمثل فى ضرورة قيام دولة فلسطين على أرضها المخصصة لها ، على أن تكون عاصمتها القدس (الشرقية) . وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التى أبعدوا عنها ، وعقد اتفاقية سلام يحترم فيها كل طرف حقوق الطرف الآخر كاملة ، ودون انتقاص.

وهكذا يصبح هذا المقرر الدراسى جرساً يذق دائماً فى آذان الوطن العربى كله، ويسمع إسرائيل وحليفاتها صوت الحق العربى ، الذى على أساسه سوف تستكون الأجيال القادمة ، حتى تكون على وعى مستمر بواحد من أهم حقوقها فى الوجود.

مقوماتنا السياحية

أقول دائماً : أن مهمة وزارة السياحة المصرية من أسهل المهمات الوزارية فى العالم . لماذا ؟ لأنها لا تحتاج إلى دعاية وإعلانات عن معالم مصر وآثارها . فكل تلميذ فى العالم يبدأ دراسة التاريخ بالحضارة المصرية القديمة . وصور الأهرامات وأبوالهول والمعابد منتشرة فى ثنايا الكتب الأجنبية ولا يكاد يمر يوم دون أن تشهد المطابع الغربية صدور كتاب عن أسرار الحضارة المصرية القديمة .

أما الشعب المصرى فهو شعب ودود ، يحسن استقبال السائحين ويكرم وفادتهم، ويقدم لهم كافة التسهيلات ، وكثيراً ما ترى شاباً يتكفل بإرشاد أحد السياح إلى مكان معين ، فيسير معه مشواراً طويلاً لى يساعده فى الوصول إليه . هذا السلوك غير موجود فى أى بلد فى العالم . المشكلة فقط أن الشعب المصرى لا يجيد معظم أفراد اللغة الإنجليزية ، التى هى الآن لغة العالم كله .

أما الفنادق الكبرى والفخمة ، فقد أصبح لدينا منها الكثير . وهى بمواقعها ومستواها لا تقل عن مثيلاتها فى كل دول العالم . تبقى فقط مشكلة إنشاء فنادق الدرجة الثانية ، التى تسمح لأهل البلد والسياح معاً أن يرتادوها ويدفعوا فيها مبالغ معقولة ، وأؤكد أنها الأساس الرئيسى فى أى ازدهار سياحى فى مصر .

ومعالم مصر السياحية تفوق الحصر فهناك آثار مصر القديمة فى الجيزة والأقصر ، وإلى جانب الآثار القبطية . التى ترجع إلى عهد شهداء المسيحية الأوائل ، وكذلك الآثار اليونانية والرومانية ثم الآثار الإسلامية التى تتنوع بين عصور العرب والمماليك والأتراك

وإلى جانب هذا كله ، هناك الأحياء الشعبية التى لا ينبغي إغفالها من الخريطة السياحية المصرية. فأحياء مثل الدرب الأحمر وباب الشعرية تمتلئ بالعديد من المشاهد التى يحرص السائح الأجنبى على رؤيتها ، والتوقف فيها طويلاً ، لأنها تمثل له (شيئاً مختلفاً) ، سواء فى معمارها المتلاصق ، أو فى حركة الناس وسلوكهم الإنسانى فيها، لكن هذه الأحياء تخلو من الأماكن التى يمكنها أن تستقبل السواح وتقيهم أطول فترة ممكنة بها . مثل المقاهى ، والمحلات التى تباع التحف الصغيرة ، والمشغولات اليدوية البسيطة .

والنيل فى مصر ليس كآى نهر فى العالم . فهو امتداد مائى رافع، وقد أصبحت تعبده المراكب الفخمة ، لكنه يحتاج إلى مزيد من تطوير الأتوبيس النهري الذى يقل المصريين والسياح المتوسطى الحال ، ويشرح لهم معالم القاهرة على ضفافه . .

وإلى جانب ذلك ، هناك الريف المصرى ، الذى ينبغي أن يستعد هو الآخر لاستقبال السياح فى قراه ، وأن يفتح فيها بعض المطاعم التى تتناسب وما تنتجه تلك القرى . . وتلك فكرة جديدة لم تذكر من قبل .

أما الإنجاز العظيم الذى تم على شاطئ البحر الأحمر ، من خلال إقامة قرى سياحية متكاملة ، فهو أمر يستحق التقدير من أولئك الذين استثمروا أموالهم ، واتجهوا بجهدهم إلى تلك المنطقة البعيدة ، والتى أصبحت الآن قريبة من خلال السفر بالطائرة ، وليس بالأتوبيس . وكما أتمنى أن يصلها القطار السريع قريباً . .

وأخيراً فإن السياحة هى المجال الاستثمارى الذى لا يكلف المجتمع الكثير من الأموال، أو المواد الأولية، وإنما يحتاج فقط إلى بعض الأفكار ..

من أسرار التقدم

يقال إن أحد خبراء الصين جاء إلى بعض البلدان العربية ، فوجد العاصمة تعج بالسيارات طوال ساعات النهار والليل فاندش من أنهم لا يعملون ، وعندما جاء يوم الجمعة وجد الشوارع خالية تماماً ، فظن أنهم قد ذهبوا جميعاً للعمل ، فكتب في تقريره قائلاً : لقد آمنت بالله ، شعب يعمل يوماً واحداً ، و ينتزه طوال الأسبوع ! وبالطبع هذه نكته، لكنها نكتة مريرة ، لأنها تشير إلى ظاهرة كمية العمل وفاعليته في بلادنا العربية ، وهى بكل تأكيد كمية ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بمثيلتها فى الدول التى تقدمت أو التى قاربت من التقدم . ويكفى أن أذكر هنا ما شهدته أثناء إقامتى فى باريس ، التى يشاع عنها أنها مدينة اللهو والنيون ، فالعمل يبدأ فى الثامنة صباحاً ولا ينتهى إلا فى الخامسة يتخلله ساعة واحدة من الراحة لتناول الغذاء . وهكذا يتاح فى تلك الساعات الثمانية وقت كاف جداً لإجاز ما ينبغى إيجازه من الأعمال ، وإنهاء مصالح الناس فى مكاتب الحكومة والشركات .

أذكر أننى كنت أخرج لقضاء عدة مشاوير فى مصالح حكومية مختلفة ، وأتوقع أن يستغرق كل منها ساعة على الأقل ، ومن العجيب أننى كنت أقضيها كلها فى ساعة واحدة ، فمثلاً عندما ذهبت لى أسجل سيارة مستعملة فى إدارة المرور خارج مدينة باريس ، وجدت فتاة لا تكاد تبلغ العشرين عاماً . تستقبل جميع مشتري السيارات المستعملة من باريس وضواحيها - وهى تقريباً فى حجم القاهرة وضواحيها - وتأخذ من كل منهم المبايعة وتسجلها عندها ، وتستخرج من الكمبيوتر

شهادة بأن السيارة غير مرهونة . . وتنتهى العملية بهذا الإجراء الذى لم الذى لم يستغرق منى ولا منها أكثر من خمس دقائق . .

مثال آخر : فى إحدى المصالح الحكومية نظام رائع أتمنى أن نقتبسه فى مصر، وهو أن كل من يدخل لإنهاء معاملته ، يجد على يمين المدخل ماكينة يستلم منها ورقة صغيرة تحمل رقماً مسلسلاً ، وعندما يدخل يجد استراحة بها العديد من المقاعد ، فيجلس على أحدها، حتى يرى الرقم الموجود معه قد ظهر على الشباك المطلوب التوجه إليه . حيث يستقبله موظف مسئول يقوم بإنهاء معاملته ، وهكذا تسير العملية - رغم شدة الزحام - بسلاسة وسهولة وانتظام . وبالطبع لا يعكرها شخص كنيب يحاول تجاوز دوره والمرور على رقاب الآخرين . هذا إذن قدر بسيط من سر التقدم ، الذى يقوم أساساً على الجدية فى العمل ، والنظافة فى المخ !

هناك أمر آخر ، وهو أن التخطيط الجيد يؤدى دائماً إلى التنفيذ الجيد . ولذلك عند إنشاء مصلحة حكومية . أو حتى شركة خاصة فلا بد من وضع نظام هيكلى لحركة المواطنين ابتداء من دخولهم من الباب حتى إتمام معاملاتهم ، وبذلك يتم ضمان سيولة العمل وسلاسة الإجراءات . وبالطبع لابد من استبعاد الموظف الذى يعرقل مسيرة العمل فى وجوه المترددين ، أو الذى يفتح درج مكتبه لبعض القادرين !

ملتقيات التوظيف

إحساساً بمسئوليتها تجاه الشباب الذى يتخرج بالآلاف من مدرجاتها ومعاملها، وبعد تقديم عصارة الخبرة لهم من أساتذتها ، بدأت تنتشر فى جامعاتنا فكرة إقامة ملتقيات لتدريب وتوظيف طلابها ، وذلك من خلال دعوة المؤسسات الصناعية والشركات التجارية والبنوك إلى الكليات المختصة للتعريف بأنشطتها ، وإجراء لقاءات مباشرة مع هؤلاء الطلاب لاختيار عدد منهم للتدريب لديها تمهيداً - أقول تمهيداً - لتوظيفهم لديها إذا أثبتوا جدارة فى العمل ، وكفاءة فى الأداء ، وانتظاماً فى المواعيد. والواقع أن معظم طلابنا ما زالوا غير مستوعبين تماماً لما يجرى فى المجتمع من ناحية ، ولما يحدث فى العالم كله من ناحية أخرى . وتلك مسألة ثقافة لا ترتبط بالضرورة بنجاحهم فى امتحانات الجامعة . أو حتى بالتفوق فيها فمن المعروف أن الجهاز الإدارى بالدولة قد تضخم وتضخم حتى أصبح فى جوفه حوالى خمسة ملايين موظف ، الأمر الذى جعل الحكومة تفك الارتباط بين الشهادة والوظيفة . وهذا معناه أنها ما زالت ملتزمة بتعليم أبنائها من الابتدائى حتى الجامعة بالمجان . ولكنها لم تعد قادرة على أن توفر لهم فرص العمل لعدم وجودها بالفعل ما الحل ؟

واحد من اثنين . إما أن يعمل خريجو الجامعات فى القطاع الخاص . أو ينشئ كل منهم مشروعه الخاص به وبالطبع يبدو أن كلا

من الأمرين صعب ، ولكنه هو المخرج الوحيد أمام الشباب الجامعى .
ولأن هذا الشباب لم يتعلم السباحة فى البحر ، فقد فكرت الجامعات فى
أن تدربه أولاً فى حوض صغير قبل أن يجد نفسه وحيداً على الشاطئ .
لذلك فقد راحت تستضيف له الشركات والمؤسسات حتى تعرفه بها ،
وتقربه منها ، وتعلمه مثلاً كيف يكتب سيرته الذاتية ، أو يعرض
بصورة جيدة قدرته وإمكاناته . والحق يقال إن المشروع جيد ، ولكنه
ما زال فى بدايته . محدود ولكنه يحتاج إلى أن يعمم . فى جامعة
القاهرة ثلاث كليات عريقة سارت فيه خطوات واسعة وهى الهندسة
والتجارة والزراعة ، ولحققت بها أخيراً كلية نشطة هى الاقتصاد والعلوم
السياسية ، أتمنى أن يتبعها باقى الكليات ، وأن تقيم كل منها مكتب
خريجين يروج لتشغيل الشباب ، ويساعدهم فى الحصول على فرص
العمل فى الأماكن المناسبة لتخصصاتهم ورغباتهم وكفاءاتهم . وقد
سمعت بعض رجال الأعمال الذين استقبلوا لديهم بعض شباب الجامعات
خلال الأجازات الصيفية يصفونهم بالجدية والالتزام ، بل والإبداع . أى
أنهم أضافوا للمكان الذى ذهبوا إليه أفكاراً جديدة تم تطبيقها . وهذا هو
ما نتوقعه من شباب الجامعات المصرية ، فلا يقتصر همهم فقط فى
الحصول على وظيفة بمرتب ، وإنما أيضاً ابتكار أفكار جديدة فى
مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة التى ترتكز عليها حركة
التنمية فى المجتمع .

مكبرات الصوت

عندما أنشأ المسلمون المساجد ، أقاموا لها المآذن العالية ، لكي يصعد عليها المؤذن ، ويعلن عن وقت الصلاة بصوته المجرّد . ومن المئذنة العالية يمكن أن يصل صوته لأبعد مسافة ممكنة . وطبعاً كلما كان المؤذن جهوري الصوت أسمع أكبر عدد من الناس ، ونبههم إلى وقت الصلاة ، بل كلما كان صوته جميلاً كان ذلك أدعى لتحبيبهم في الإصغاء إليه ، وترك ما في أيديهم ، والإسراع إلى المسجد للصلاة .

ثم اخترع الغرب مكبرات الصوت ، وهي الآلة التي تكبر الصوت وتوصله إلى المنابر بل الآلاف . ويكفي أن يهمس فيه الإنسان فيسمع في كل مكان . وبالتالي نزل المؤذن من فوق المئذنة ، فلم يعد هناك داع لأن يصعد عليها ، ووضع في مكانه الميكروفون الذي يمكنه أن ينقل الصوت لمسافات أوسع بكثير مما كان يصل إليه صوته المجرّد .

وفي البداية ، استخدام المؤذنون مكبرات الصوت بتعقل ، فكانوا يؤذنون فيها فقط . . ثم جاء بعدهم جيل راح (ينشد) قبل آذان الفجر مجموعة من التواشيح تمتد إلى نصف ساعة تقريباً . . ثم جاء جيل بعد ذلك ، راح يذيع (الإقامة) ، وهي الموجهة أساساً للمصلين داخل المسجد ، في الميكروفون لكي يسمعها من هو خارجه ، بل إن جيلاً آخر جاء فراح يذيع من ميكروفون المسجد (أحاديث) ما بعد الظهر والعصر

والمغرب والعشاء . وقد سمعت فى بعض المساجد من يشغل الميكرفون وهو يقوم بتحفيظ القرآن الكريم للأطفال ، والأولاد بعده يكررون ، ومنهم من يخطئ وهو يصحح ، أى أن درس تحفيظ القرآن راح يذاع من ميكرفون المسجد ! !

وبالطبع استغل هؤلاء جميعاً حياء المصريين ، وصمت العلماء العارفين بأن مثل هذه الأمور لا ينبغى أن تكون ، وأن مكبرات الصوت لا ينبغى أن تستخدم إلا لرفع الأذان فقط ، وهكذا بدأ الزعيق ينتشر ، وأصوات المكبرات الصادرة من المساجد تتداخل ، ويصطدم بعضها ببعض ، وحدث ما لا يمكن تصوره وهو أن يرفع الأذان فى مسجد ، ثم عندما ينتهى يرفع من مسجد آخر ، وفى هذا عدم اتباع لدقة التوقيت . أما الأذى فهى تلك الأصوات الخشنة والمبحوحة التى راحت تؤذن غير متبعة لسنة الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، الذى اختار من بين جميع الصحابة بلالاً ، رضى الله عنه ، لأنه كان أنداهم وأجملهم صوتاً !

أما أسوأ استخدام لمكبرات الصوت فهو الذى حدث وما زال يحدث فى سرادقات العزاء ، دون اعتبار لراحة المرضى فى البيوت ، أو مذاكرة الأولاد استعداداً للامتحانات ، أو حتى لراحة العائدين من يوم عمل مرهق ، ويرغبون فى نوم هادئ استعداداً لليوم التالى . .

مكافحة الذباب

نحن داخلون على صيف آخر ، فماذا نحن فاعلون مع الذباب ؟ هل تظل هذه الحشرة الطائرة ، والحاملة للأمراض ، والناقلة للعدوى والملوثة للطعام جزءاً لا يتجزأ من حياتنا ؟ إن الذبابة تنشأ وتترىب في القمامة ، وتطير في الشوارع ، وتنتشر في المنازل ، ولا تتورع من الدخول إلى أرقى الفنادق، والمكاتب المكيفة ، وحتى استوديوهات التلفزيون . وكما يثيرني جداً كمشاهد أن أرى ذبابة تحط فوق وجه أحد المتحدثين فيقوم بنشها ، وأحياناً تقع على وجه مذبذبة مسكينة فلا تستطيع أن تحرك يدها لطردها !

الذباب يقع على عيون الأطفال فينقل إليها كل ما يقدر عليه من الجراثيم ، ويتساقط على اللحوم المعروضة للبيع في محلات الجزارة ، ويدور حول عيدان القصب في محلات العصير ، ويتطاير بكل وحشية في محلات الفول والكشري .. والناس يأكلون بدون عناية ، ثم يغاجأون بالمرض يفتك بهم من الداخل دون أن يدركوا أنه إنما انتقل إليهم من خلال تلك الحشرة وأمثالها .

كيف نكافح الذباب ؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال الهام ، لابد أن نطرح سؤالاً أكثر أهمية هو : هل نريد فعلاً أن نكافح الذباب ؟ الواقع أن أي عمل لا يتم إجراؤه إلا إذا توافرت الرغبة الصادقة في القيام به ، عندئذ تتحول هذه الرغبة إلى تصميم أكيد يورق الإنسان طيلة النهار والليل ، وهنا يتجه الإنسان - مع الخبراء طبعاً - إلى وضع الخطط الكفيلة بإنجاز هذا العمل ، وهؤلاء هم الذين يملونه على أفضل المناهج والأساليب ، وأنسب الأدوات والأجهزة ، ويحددون له الجهد المطلوب ، والمبالغ اللازمة .

إنني أعتقد أن مكافحة الذباب لابد أن تكون عملاً قومياً يشارك فيه كل فرد في المجتمع ، لأننا جميعاً مشاركون في توفير البيئة المناسبة لنشأة الذباب وتطوره ، وطيرانه في الجو ، وانتهاكه الصارخ لكل مكان في حياتنا الاجتماعية.

ومع: أتنى لست خبيراً فى المجال ، فإتنى أتصور المكافحة تتم على ثلاث مراحل ، الأولى تتعلق بالتوعية ، والثانية بالمكافحة السلبية، والثالثة بالمكافحة الإيجابية التى ينتهى بها الذباب من أرض مصر الطيبة ، وسمايتها الصافية .

أما التوعية فما أسهل أن تقوم بها وزارة التربية والتعليم ، والتعليم العالى ، والبحث العلمى ، والأوقاف ، والإعلام، والشباب ، وبالطبع وزارة البيئة. وذلك من خلال خبراء متخصصين يشرحون للجماهير طبيعة الذباب ، ونشأته ، وتكاثره ، والآثار الصحية الضارة الناشئة عن وجوده فى حياة الإنسان والبيئة ، ثم يضعون الخطط الكفيلة بالقضاء عليه .

وأما المكافحة السلبية ، فأعنى بها إزالة كل ما من شأنه أن يعمل على وجود الذباب وتكاثر أعداده ، من خلال وضع القمامة فى أكياس ، وتنظيف الأماكن ، وتهويتها المستمرة ، وعدم رش الشوارع بمياه الشرب ، وتجنب حدوث البرك والمستنقعات ، وردم الترع والمصارف المكشوفة وسط الأحياء السكنية . . الخ تلك القائمة المعروفة جيداً فى مجال النظافة ، والحفاظ على البيئة .

وأما المكافحة الإيجابية ، فإتنى أذكر هنا ما قامت به الصين فى يوم من الأيام من حملة قومية متكاملة للقضاء المبرم على العصافير التى كادت تصفى النباتات من الحبوب . كم تبلغ مساحة الصين ؟ وكم يمكن أن نتصور أعداد العصافير بها ؟ ومع ذلك فقد تم القضاء عليها فى غضون ثلاثة أيام فقط ، تم بعدها الإعلان عن خلو الصين تماماً من تلك العصفورة التى كادت تحرمهم من الغلال ! فهل يمكن أن نفعل ذلك مع الذباب فى مصر ؟

شياطين الإنترنت

جاء لى وهو فى غاية الانزعاج . سأنته : ما بالك ؟ قال : مصيبة . قلت : ربنا يكفيننا الشر . ما هى ؟ قال : بالأمس ، ذهبت لأفتح بريدى الإلكتروني ، الذى يأتى عبر شبكة الإنترنت ، فوجدت شيئاً فظيئاً : رسالة موجهة مليئة بالصور الجنسية الفاضحة ، وفى نهايتها طريقة الاشتراك ، والمبلغ المحدد حسب المدة المطلوبة . قلت له بهدوء : أغلق الرسالة وينتهى الأمر . قال : يا ريت المسألة تنتهى عند هذا الحد . فإن أولادى الصبيان والبنات لكل منهم بريده الخاص به . فماذا لو جاءت لهم مثل هذه الرسالة الفاضحة ؟ !

توقفت تماماً عن التفكير . ولم أعد قادراً على البحث عن حل لصديقى المحترم جداً ، والذى كان حريصاً مثلى على أن يتابع إيقاع العصر الحديث ، فلا يحرم بيته وأولاده من منتجاته ، وأهمها الكمبيوتر . وعندما اشتريناه فرحنا جداً بما فيه من إمكانيات : ثروة هائلة من المعلومات ، وقدرة سريعة على الاتصال بكل أنحاء العالم ، كما سعدنا جداً بخدمة البريد الإلكتروني ، التى يمكن أن يتواصل بها الشخص مع أى إنسان فى الكرة الأرضية بسرعة وكفاءة فائقتين . لكن لا يوجد أبداً عمل خير إلا ويلحقه الشر . تماماً كما خلق آدم عليه السلام وبجانبه إبليس اللعين . وكما توجد شجرة القطن وبجوارها دوفته التى تقضى عليه . ونفس الشئ بالنسبة للمجتمع : هناك الطيبون والمواطنون الصالحون وإلى جوارهم الأشرار ، والفسادون .

لكننى عدت أقسام : هل يمكن أن يمنعنا مثل هذا الشر المحتمل فى الإنترنت من استخدامه ؟ وقفز إلى ذهنى ما يحدث فى مجال المواصلات

الحديثة . فالسيارة وسيلة نقل مريحة وخاصة ، ولكنها تنقلب براكبها وتذهب بحياته ، والطائرة أسرع منها بكثير ، ولكنها تتعرض أحياناً للسقوط بكل من فيها . فهل تمنع مثل هذه الأحداث العارضة من استخدام تلك الوسائل التي لم يعد الإنسان قادراً على الاستغناء عنها ؟

وعدت أبحث مع صديقي المحترم عن كيفية صيانة أبنائنا من مثل تلك الهجمات الخطيرة على بريدهم الإلكتروني . قلت له : ألا يمكن أن يتم ذلك تحت سمع وبصر الأسرة ، وخاصة الأم والأب ، بحيث تكون شاشة الكمبيوتر في وضع يمكنهما من رؤيته في أى وقت . ومعنى ذلك أن نرفع الكمبيوتر من حجرة الأولاد ، ونضعه في الصالة مثلاً ؟ هذا حل . وهناك حل آخر . وهو أن تظل عيون الأب والأم مفتوحة على ما يفتحها الابن أو البنات في الشاشة السحرية الصغيرة . وهنا تبرز مشكلة مقاهي الإنترنت التي قد يذهب إليها الأولاد (الأشقياء) ليكونوا بعيداً عن عيون البيت . وطبعاً يمكن التحكم في هؤلاء من خلال المصروف ، لأنه على قدر المصروف الذي تعطيه لأولادك يكون طول الطريق الذي يمشون فيه !! المهم أن نحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه . ولعنة الله على أولئك الأشرار الذين يتسللون عبر الكمبيوتر لتوريد القذارات التي تفسد الأجيال الجديدة ، وتحول اهتماماتهم من بناء أنفسهم في مرحلة التكوين إلى تشويش أفكارهم ، واستثارة غرائزهم . وهم في هذا الصدد لا يختلفون كثيراً عن الشياطين التي تنحصر مهمتها في إفساد البشر .

وقريباً قال لي أحد الشباب المتخصصين في الكمبيوتر أن هناك برامج يمكنها أن تحمى بريدك الإلكتروني من مثل تلك الرسائل الفاضحة التي قد تصل إليك . أين هي ؟ وكيف نحصل عليها ونشغلها ؟ علينا أن نبحث . لأنني أعتقد دائماً أن كل مشكلة ولها حل .

مكافحة التراب

تحتاج تكاليف سفلنة أى شارع إلى مبالغ طائلة قد تكون متوافرة لدى الحى ، وبالتالى لدى المحافظة والوزارة . وبالطبع سفلنة أى شارع هى الحل النهائى للقضاء على التراب فيه ، أما إذا لم يتوافر التمويل اللازم لمثل هذا العمل ، أو لم يوضع كأولوية فى الخطة والموازنة فكيف يكون العمل ؟ إما أن يترك الشارع مليئاً بالتراب الذى تنقله الرياح إلى داخل المنازل ، ويقوم السكان يومياً بإزالته من فوق أناثهم بالمكانس العادية ، أو بالمكانس الكهربائية التى تضاف إلى فواتيرهم ، وإما أن ينهض أهل الشارع بمبادرة خاصة من جانبهم ، بإزالة التراب من الشارع الذى يسكنون فيه ، بدلاً من انتظار البلدية التى قد يتأخر مجيؤها .

قال لى صاحبى : كيف تدعو إلى أن يقوم السكان المحترمون بمثل هذا العمل ؟ وأنا أسأل : وهل يرضى هؤلاء المحترمون أن يظلوا يتنفسون التراب ومشتقاته التى تملأ صدور أبنائهم حتى يأتى الفرج من الحى والمحافظة والوزارة ، أم الأفضل أن يقوموا بمبادرة خاصة يساهمون فيها بتنظيف شارعهم من التراب ، وتنقية الجو الذى يحيط بهم من الغبار المتصاعد منه ؟ ولماذا يستكف أو يستكبر هؤلاء المحترمون من القيام بمثل هذا العمل ، والشارع شارعهم ، وهم

ينتمون إليه ، كما أنه ينتمى إليهم ؟

لقد تعودنا طويلاً أن تقوم الحكومة بكل شئ . وهذا أمر جيد عندما تتوفر الوسائل اللازمة لذلك ، والتمويل الكافى له . لكن عندما يقل هذا التمويل وتصعب الظروف ، فلا بد أن يشارك الشعب فى عمل يعود عليه بالنفع . وأنا هنا لا أتحدث عن خطط مستقبلية أو استراتيجيات ، وإنما عن فعل جماعى يستطيع أى أهل الحارة أو زقاق أو حتى شارع كبير أن يساهموا فيه ، دون حرج أو استكبار .

أذكر أن الصين كانت تعاني من طائر بحجم السمان ، زاد خطره بسبب التهامه حبوب القمح والذرة وهى ما زالت فى الحقول ، وعندئذ تحدد يوم محدد لجميع أهل الصين أن يوقفوا هذا الخطر ويقضوا على هذا الطائر . وقد قال لى أحد الأساتذة المصريين الذين كانوا هناك فى ذلك الوقت ، أن أساتذة الجامعة ومديرها نزلوا إلى الحقول ، وظلوا يطاردون الطائر حتى تم الإعلان فى نهاية اليوم عن القضاء عليه . وقد بلغنى أيضاً أنهم فعلوا ذلك مع الذباب . والسؤال الآن : هل الذى قام بهذا العمل قد انحط قدره ، أو تأثرت مكانته الاجتماعية ؟ على العكس إنه يفخر الآن أمام أبنائه وأحفاده بأنه ساهم فى هذا العمل العظيم . فهل يحدث عندنا شئ من ذلك فى مكافحة التراب بالشوارع إلى حين مجئ الفرج ، ويتم فرش الأسفلت عليها ؟ !

من التليفزيون وإليه

لا شك أن الإعلام المرئي هو أخطر وسائل الإعلام على الإطلاق في تكوين الرأي العام، وتوجيه مساره ، وترشيد خطواته . وبالتالي فإنه يتطلب جهداً خاصاً في اختيار العاملين فيه ، سواء كانوا يخاطبون المجتمع مباشرة ، أو ممن يساعدون في هذا العمل . فالمخرج والمصور والمونتير ومهندسو الصوت والإضاءة ، حتى عامل الاستديو ، ينبغي أن يكون هؤلاء جميعاً على مستوى عال من إتقان العمل ، والإحساس بالمسئولية ، وألا يتطرق إليهم الشك أو حتى مجرد الشبهة في مجال عملهم ، الذي لا يقل أهمية عن التعليم أو القضاء . .

ولابد من الاعتراف بأن الكثيرين ممن يعملون في مجال الإعلام على درجة عالية من الكفاءة والخبرة ، كما أن الكثيرين منهم على مستوى خلقى طيب ، بل إن بعضهم ملتزم بدينه ، حريص على أن يلقي الله تعالى وهو راض عنه . ومن هنا فإن أخطاء هؤلاء قليلة جداً ، بل نادرة.

لكن كل مجال - كما نعلم - يضم الخير والشرير ، كما يوجد فيه الصالح والطالح. هناك من يجعل هذا العمل وسيلة لتحقيق مصالح شخصية وخاصة لأقاربه ومعارفه ، وهناك من يستضيف مسنولاً لكي يطلب منه خدمة بعد ذلك ، أو حتى قبل أن تنتهى الاستضافة. وهناك المذيعات التي تتحايل على المصور لكي يبرز بعض مفاتنها على الشاشة ، وهناك من تطعن زميلتها عند رئيسها في الخلف ، وهناك من يحجب رأيه الصحيح لأنه لا يجد حوله إلا انتشار التفاهات ، وهناك مقدم البرنامج

الذى يطلب من المخرج أن يظهره بصورة أكثر إشراقاً من الضيف ، وهناك رئيس أو رئيسة القناة التى لا هم لها سوى تصفية الحسابات مع من كانوا زملاءها أو من كانوا متفوقين عليها ، وهناك المذيع أو المذيعة التى هبطت على الشاشة بالواسطة ، ولم تطور نفسها ولا أداها فظلت ضعيفة ومتعثرة . وهناك من استمر برنامجه أكثر من عشرين سنة بسبب نفوذ من هنا أو هناك ، وليس بفضل نجاحه الجماهيرى . وهناك من شبوا وشابوا على الشاشة ، ومع ذلك مازالوا متواجدين ، والويل لمن يفكر فى إزاحتهم من أمام الكاميرا ، وهناك مقدم البرامج الأخف ، والمذيع المبحوح أو الألدغ ، والمذيعة التى لا تكاد تقيم جملة عربية صحيحة . . أما الأدهى من ذلك كله ، فيتمثل فى المذيع أو المذيعة التى لا تنقف نفسها ، ولا تعرف كيف تطرح سؤالاً محدداً عن قضايا المجتمع ، أو مشكلات العالم الذى تعيش فيه . . وكل ما نلاحظه هو السؤال التالى: (عاوزين تكلمنا عن الموضوع الفلانى ؟ أو ممكن تكلمنا شوية عن كذا؟)، وإن حاول أحدهم أن يتفصّل أورد الإجابة مع السؤال بحيث لا يبقى للضيف إلا أن يقول : هذا صحيح !

تبقى ملاحظة تستلّق بالتصوير الخارجى ، وذلك حين تضم المجموعة التى تقوم بهذا العمل المخرج ، والمصور ، والمذيعة المتأنقة جداً ثم عدداً من العمال الذين يكشف مظهرهم عن حالتهم الاجتماعية الصعبة ، ولا تتمشى ملابسهم القديمة مع مستوى تلفزيون جمهورية مصر العربية . .

وأخيراً فإن كل هذه الملاحظات الغرض منها تحسين الأداء ، والوصول بالتلفزيون المصرى إلى مستوى جيد وممتاز ، يستطيع أن يضارع نظرائه فى كل دول العالم.

من البحيرات المرة إلى قارون

دعاني أحد الأفاضل إلى زيارة الفيلا التي يمتلكها على شاطئ البحيرات المرة في أبو سلطان . ومن عجائب قدرة الخالق أن الأرض المزروعة حول البحيرة تنتج كل أنواع الخضر والفواكه ذات الطعم الممتاز . لكن الذي لفت نظري هو إنشاء محطة كهرباء ضخمة بجانب البحيرة ، قيل لي أنها من الضروري أن تكون في هذا المكان لأنها تعمل بتبريد الماء . وأنها تغذى بالكهرباء محافظات بأكملها . وطبعاً كلنا يعلم أن الكهرباء عصب الاقتصاد كما أن الماء عصب الحياة . وسمعت حكايات عن شراء الشركة قطعاً من أراضي المواطنين لإقامة هذه المنشأة الضخمة عليها ، وأنها قد أجزلت لهم الثمن ، فلم تأخذها منهم عنوة ولا بالإجبار ، بل إنها أتاحت بعد ذلك الكثير من فرص العمل لأهل المنطقة ، فاستفاد شباب ، وقامت عائلات جديدة .

ولست أدري ما الذي جعلني أقفز بذهني مباشرة من البحيرات المرة على شاطئ قناة السويس إلى بحيرة قارون في الفيوم . وقلت لنفسى : لماذا لا تنشأ محطة مماثلة حول تلك البحيرة ، الغارقة في المشكلات المزمنة والتي لم يتم الاستفادة (الكاملة) منها حتى الآن . وإذا حدث وأقيمت مثل تلك المحطة الكهربائية فإنها ستغذى محافظتي الفيوم وبنى سويف ، وربما امتدت إلى مناطق أخرى من الجيزة . وأياً كانت تكلفة الإنشاء فإنها سوف تعود بالفوائد الكبرى على تلك المناطق،

ومن الممكن جداً عقد اتفاقية مع إحدى البلاد الصديقة ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، لإنشاء مثل تلك المحطة بمعونة أو بقرض ميسر .

لقد دعوت مراراً إلى أن أهل محافظة الفيوم يستحقون المزيد من الرعاية ، لأنهم من أفضل الفلاحين الذين لم يتركوا شبراً واحداً في محافظتهم العتيقة إلا وزرعوه ، كما أنهم ما زالوا يصدرون لأهل القاهرة البط والفراخ والديوك الرومي ، وهذا يعنى أنهم من الأسرة المنتجة ، وأعتقد أن لمسة تحديث لهذه المحافظة ، التى يتولاها عالم كبير ، يمكنها أن تعود بالخير على أهالى الفيوم ، وبالتالي على أهل مصر كلهم .

إن مصر واعدة بالكثير من الخيرات التى تنبتها الأرض ، والتى يمكن أن يقوم أبناؤها بتصنيعها ، والتجارة فيها . كما أنها تحتوى على ثلث الآثار المتبقية من العالم القديم ، وهذا يجعلها مقصد الزوار والساكنين من كل أنحاء العالم . وإذا كانت الأفكار الإبداعية فى مصر قليلة ، فإن هذا القليل يكفى لإحداث نهضة كبرى فى مختلف المجالات . المشكلة فقط فى موظفى الروتين الذى يفرمل أى انطلاقة ، ويعرقل أى مبادرة.

نماذج من علماء الخير

أما أولهم فهو الدكتور إبراهيم بدران، الذى كرمته الدولة أخيراً بجائزة مبارك التى تسلمها من الرئيس شخصياً . هذا الرجل العالم المؤمن الذى لا يقترب منه مسكين إلا أخذ بيده ، ولا مريض مروج إلا خفف عنه آلامه ، ولا عاجز عن تكاليف العمليات والعلاج إلا وفجأه بما لا يتوقع على الإطلاق . هذا الرجل يقدم لطلاب جامعته فى كل عام منحة بخمسين ألف جنيه ، يتم توزيعها على أكثرهم حاجة لمواصلة دراستهم ، والتخرج من الجامعة دون أن يلتقى بهم ، أو يلتقوا به . .

أما الثانى فهو الدكتور محمد شعيب الذى رصد من ماله مبلغاً لمساعد به 27 طالب وطالبة منذ التحاقهم بالجامعة حتى التخرج . وذات يوم ، قدم إلى مكتبى فعرضت عليه أن يلتقى بعدد من الذين تخرجوا ، فقبل بامتنان وتواضع . وفى حفل شاي بسيط ، لكنه عميق الدلالة ، راح الطلبة الخريجون يشكرون له أياديه البيضاء حتى دمعت عيناه ، ولم يستطع الحديث حين جاء دوره . .

وأما الثالث فهو الدكتور محمد شوقى الفنجري أستاذ القانون المخضرم ، والذى عقد وقفية على (125) طالباً فى الجامعة ، يجرى الإنفاق عليهم من ريع تلك الوقفية التى لا تقتصر على حياته ، أمد الله فى عمره ، وإنما تستمر ما دامت الوقفية سارية . .

وأما الرابع فهو الدكتور سيد سيف طبيب العيون الشهير ، والذي يشغل نفسه هذه الأيام ، بإنشاء مركز علمي وصحي وترفيهي لكبار السن ، الذين عملوا طوال حياتهم ، وكونوا الأسر ، وأنجبوا الأولاد والأحفاد ، ثم أصبحوا في حاجة لمن يناولهم علبة الدواء ، أو يسندهم حتى دورة المياه . . هؤلاء الناس هم نحن عندما يتقدم بنا العمر . ويرحل عنا أمثالنا ، ويذهب منا أبناؤنا . لذلك فإن د. سيف يتبنى بكل شجاعة هذا المشروع ، ويعمل مع أهل الخير من أجل قيامه .

ما الذي يدفع هؤلاء الأربعة من نماذج الخير إلى الإتفاق من حرمّ ماله على الطلاب غير القادرين وغيرهم ، وفي نفس الوقت ، يحرصون أشد الحرص على عدم الإعلان عن أنفسهم ، أو التباهي بما يفعلون ؟

وكيف يوجد أمثال هؤلاء بيننا ، ونحن نشكو من (بعض) رجال الأعمال الهاربين أو الموظفين الفاسدين الذين لا يشبعون من المال مهما جمعه ، ومهما بلغ عندهم أرقاماً فلكية ، لا تكفي أيامهم كلها لكي ينفقوه فيها .

لقد فكرت كثيراً في هذا الأمر فوصلت إلى أن الله تعالى كما خلق الليل خلق النهار ، وكما خلق النسيم العليل خلق العاصفة ، وكما خلق الملاك الطاهر خلق الشيطان الرجيم ، وأنه لولا وجود هذه النماذج المشرفة لفقد الإنسان الأمل في روعة الحياة ، ولما استساغ شربة الماء ، ولا لقمة الخبز.

موعد النشرة

كنا نجلس حول التلفزيون منتظرين مشاهدة نشرة أخبار التاسعة، لكى نتابع ما يحدث يومياً فى فلسطين المحتلة ، وبعض الأحداث العربية، وما يحدث فى العالم ، واقتربت الساعة من التاسعة ، ثم وصلت التاسعة ، وتجاوزتها بدقيقة ، واثنين وخمس دقائق ولم تأت النشرة ! ! كيف يحدث هذا مع أن نشرة الأخبار كانت طوال عمرنا سواء فى الإذاعة ، ثم فى التلفزيون منضبطة تماماً مثل الساعة بدقائقها وثوانيتها ، بل إننا كنا نضبط عليها الساعة .

وراح بعضنا يقول : السبب هو إهمال العاملين ، والبعض الآخر يقول : لعلهم ينتظرون أخباراً لم تأت بعد ! وبعض ثالث يقول : إنهم يعاملون النشرة معاملة المسلسل والأغنية ! وطبعاً لم يعرف أحد منا السبب الحقيقى الذى يقف وراء عدم إذاعة النشرة فى دقيقتها المحددة تماماً ، وتبقى معرفة هذا السبب سرّاً خاصاً بالتلفزيون ، الذى لم نكن نستوقع له أن يكون أقل من قنوات أخرى فى المنطقة العربية، تلتزم ، فى دقة بالغة، بموعد النشرة تماماً .

إننى أؤكد على هذا الموضوع لأبنى شخصياً ، ومعظم أبناء جيلى، قد تعلمنا احترام دقة المواعيد من التربية فى أسرتنا أولاً ، ثم من الجرس فى مدارسنا ثانياً ، ثم من وسيلة الإعلام التى كانت متوافرة على أيامنا ، وهى الراديو ، حيث كانت تنقل الإذاعة صوت دقائق ساعات جامعة القاهرة ، يليها مباشرة (مارش) نشرة الأخبار فى الثانية والنصف ظهراً ، والثامنة والنصف مساءً . . وأذكر أنه لم يحدث قط أن

تخلفت نشرة عن موعدها ، أو حدث اضطراب فى دقائق الساعة !

قلبى إذن مع الجيل الجديد ، أو بالأحرى : قلبى عليه ! فمن أين يحترم نقة المواعيد ، والالتضباط فى البدء والانتهاى من العمل ، والالتزام بمراحله المتتالية ؟ يحدث معى شخصياً أن أعطى موعداً لطالب ، له مصلحة يريد قضاءها ، فأقول له : هل تناسبك الساعة العاشرة غداً ؟ ثم أفرغ للموعود تماماً منتظراً وصوله ، فتمر الدقائق ، وأحياناً لا يأتى إلا بعد نصف ساعة أو ساعة ، ولا يحمل على وجهه أى علامة تدل على الاعتذار ، وعندما أسأله : ما الذى أخرجك ؟ يجيبنى بكل بساطة : المواصلات ! ويعلم الله أن المواصلات بريئة من تهاونه ولا مبالاته . فلو أنه نزل من منزله قبل الموعد بوقت كاف لجاء فيه تماماً ، أو فعل كما أفعل أنا ، وجاء قبله !

إن احترام الوقت ليس فقط جزءاً من احترام الذات ، وإنما هو عامل أساسى فى إنجاز الأعمال ، ونجاح الأفراد ، وتقدم المجتمعات .

وصديقى الآخر ، صاحب شركة لها فروع ، قال لى يوماً : حدثنى فلان أن أعين ابنه خريج الجامعة ، فى أحد فروع الشركة ، بعد أن راح يشكو لى من كثرة الأبناء ، وثقل تكاليفهم ، وثمن العلاج والدواء حتى حددت له موعداً يقابلنى فيه ابنه وبالفعل جلست أنتظره بعد أن قلت للسكرتيرة أن تدخله على الفور بمجرد وصوله . . . ومرت أكثر من ساعة ، لم أعط فيها لأحد موعداً آخر ، كما ألغيت لقاء بعض الأشخاص المهمين . . . وأخيراً جاء " المحروس " بدون مبالاة . . . فاعتذرت له عن عدم وجود عمل لدى ، مع أن قلبى كان يتقطع على والده المسكين !

مواعيد المقاهى

فكرت طويلاً فى ضرورة تحديد أوقات لفتح وإغلاق المقاهى ، على غرار ما يحدث فى البلاد المتقدمة حيث نجد للمقاهى مواعيد محددة ، فلا تفتح أبوابها وتستقبل الزبائن إلا عندما يخرج الموظفون من المصالح الحكومية ، والشركات والعمال من المصانع لكى يتناولوا غداءهم ، عند الظهيرة ، ثم تغلق بعد ذلك ، لكى تفتح مرة أخرى بعد حوالى أربع ساعات حتى الساعة الثامنة أو التاسعة مساءً على أكثر تقدير . . وهكذا فإن المقاهى فى الدول المتقدمة تخلو فى العادة من الكسالى والفارغين ، فى نفس الوقت الذى تقدم فيه خدمة حقيقية لمن يريد تناول مشروب ، أو يتناول طعاماً خفيفاً ، أو يواعد صديقاً ليذهب معاً إلى مكان ما ، أو يتحدث فى التليفون . . الخ . أما لعب الكوتشينه والطاولة وتدخين الجوزة والشيشة والجلوس على المقهى طوال اليوم للثرثرة واستعراض الرائج والفجاءى كما يحدث عندنا وذلك شئ آخر . .

من هنا فإننى أرى أن المقاهى بهذا الوضع تعتبر بؤراً للتكاسل ، وعدم الإقبال على العمل ، وأضعاف روح النشاط والحيوية فى المجتمع.. فما معنى أن تفتح المقهى لاستقبال روادها من الساعة

الثامنة أو التاسعة صباحاً ؟ وما معنى أن تظل مفتوحة حتى منتصف الليل أو بعده أحياناً ؟ وليس معنى هذا أن المقاهى غير ضرورية . فكل بلاد العالم تحتوى على مقاهى ، لكن من الواجب أن تتم العناية بها ، وأن توضع مواصفات عامة تطبق عليها جميعاً ، تاركين لكل صاحب مقهى أن يضع - بعد تحقيق المواصفات الأساسية ما يشاء من الجماليات والكماليات . .

أذكر أن الإمام محمد عبده قال أنك إذا أردت أن تعرف روح أى مجتمع ، فاجلس على أحد مقاهيه الشعبية ، وهى كلمة فيها الكثير من الحقيقة . لأنك إن جلست فى مقهى فإنك تشاهد بسهولة سلوك الناس ، وتستمع إلى لغتهم ، وتستنتج مدى التواصل أو التباعد بين بعضهم البعض .

لذلك فإن وضع نظام لعمل المقاهى قد أصبح ضرورياً فى ظل حركة التنمية التى يمر بها مجتمعنا فى الوقت الحاضر ، حتى تكون أماكن لراحة المرهقين من العمل ، وليس لإقامة الفارغين ، ولكى تقدم خدمة حقيقية للناس ، بدلاً من أن تتحول إلى مصادر لملء الهواء بالتدخين ، وتلويث البيئة .

موائد الرحمن

أنكر وأنا صغير أن من أجمل أوقات رمضان كان هو وقت تحلق الأسرة كلها حول مائدة الإفطار : الأب والأم والإخوة والأخوات ، ونظل ننتظر مدفع الإفطار حتى ينطلق ، ثم ينساب آذان المغرب بصوت محمد رفعت أو عبدالباسط وغيرهما من كبار مقرئ القرآن الكريم . . ولم يكن التلفزيون قد ظهر ، فكنا لا نسمع سوى الراديو بابتهالاته الدينية المؤثرة ، وبرامجه الخفيفة النذل . .

لكن أسوأ ما كان يزعجني وأنا أتناول طعامي في هذا الجو الحار هو سماع شحاذ عجوز يجوز الشوارع ، وينطلق نداءه المبحوح (مسكين يا محسنين لله) وكذلك (حسنة قليلة تمنع بلاوى كثيرة) والمشكلة أنني كنت أصدق فعلاً أن الرجل محتاج للطعام بينما توجد ألوانه المختلفة على مائدتنا، ولو أن الأمر كان يومها بيدي لحملت إليه طبقاً مملوءاً بالطعام الفائض عن حاجتنا . .

ومرت الأيام ،حتى أصبحنا الآن لا نسمع مثل هذا الشخص ، وهو ينادى على حاجته للطعام بينما الصائمون يتناولون إفطارهم المتعدد الألوان. وما ذلك إلا لأن العديد من أهل الخير ، الذين راحوا يتنافسون في إقامة ما يسمى بموائد الرحمن ، ويضعون عليها كل ما يحتاج إليه الصائم في إفطاره، ويتيحونها لكل من يرغب في الجلوس عليها ، أو حتى الأخذ منها لبيته وأولاده . .

ومن الغريب أن تظهر بعض الأصوات التي تحرم هذه الموائد ، أو التي تقول إن بعض أصحابها لا يصلحون أن يقوموا بفعل الخير . وهذا كلام لا أساس له من الصحة ، ولا يعتمد على أى أصل من الدين، فلكل مسلم أن

يقوم بفعل الخير ما وسعه ذلك ، وعندما أقول (كل مسلم) فلا ينبغي التفريق بين مسلم صالح ، ومسلم غير صالح ، فأنكل مطالب بفعل الخير ، وبذل المعروف ، والتصدق بما يستطيع كجزء من تقربه إلى الله تعالى ، وأحياناً من توبته إليه ، لذلك لا ينبغي علينا - كبشر - أن نمنع أحداً من فعل الخير. ومن المؤكد أن موائد الرحمن من صميم عمل الخير ، لأنها تساعد الكثيرين ممن يحتاجون إلى هذه المساعدة ، وخاصة في شهر رمضان المبارك، الذي ينبغي أن نتواصل فيه العبادة ، وأن تكثر فيه الصدقات ، وأن يدلى فيه كل مسلم بما يقدر عليه من أجل مساعدة المحتاجين ، وبذلك يترابط المجتمع ، ويتحقق فيه التعاليم الإسلامية التي تدعو إلى التعاطف والتراحم والتعاون على البر والتقوى، بدلا من التعاون على الإثم والعدوان.

ونسمع أحياناً أن بعض أصحاب موائد الرحمن (يستعرضون) ، بمعنى أنهم يتفاخرون فيما بينهم . وأقول : لا علاقة لنا بنواياهم في ذلك ، وكل ما يهمنا منهم هو تقديم تلك الخدمة الرمضانية للمحتاجين إليها ، وعلى أقل تقدير ، إذا لم تعجبنا أعمالهم فلا داعي لأن نهاجمهم، أو ندعو إلى إلغاء تلك الموائد التي أصبحت بالفعل مظهراً رائعاً من مظاهر التضامن الاجتماعي في مصر خلال شهر رمضان .

أما أصحاب موائد الرحمن فأنا أقول لهم : بارك الله في أعمالكم ، وطهركم بها من الذنوب ، وفتح لكم بها باب رحمته الواسعة ، والتي لا ينبغي لأى إنسان - كائناتاً من كان - أن يقف حاجلاً بينها وبين الناس . فالله تعالى قد ذكر لنا أن رحمته وسعت غضبه ، وأنه هو التواب الرحيم ، وهو تعالى قابل التوب وغافر الذنب ، كما دعانا إلى العمل الصالح ، ومن هذا العمل الصدقات على الفقراء والمساكين ، ووعداً بأن الحسنه بعشر أمثالها، وأن الله يضاعف لمن يشاء . .

من الشباب وإليهم

يظن (وأحياناً يعتقد) كثير من الشباب الذين يقرأون جريدة الجمهورية ويقفون أحياناً على ما أنشره فيها ، أنني أحد القادرين على (توظيفهم) أو (التدخل من أجل توظيفهم). وبالتأكيد هذا ظن حسن ، لكنه فى غير موضعه . فأتنا بحكم موقعى فى الجامعة مجرد مسئول عن قطاع أو عدة قطاعات ذات طبيعة تعليمية بالدرجة الأولى ، وبالتالى لا أملك القرار فى توظيف أو حتى إنهاء توظيف أى شاب . وأعترف مخلصاً بالفعل أن قلبى يتقطع من مجئ شاب فى مقتبل العمر لمقابلتى ، وهو فى غاية الترجى والانسار ، وعندما أسأله عن الغرض من زيارته ، يقول بصوت متهدج ومتقطع وشبه يائس أنه يريد مساعدتى فى الحصول على وظيفة . ليتنى أستطيع ، وكنت أتمنى أن أخدمه بكل ما أستطيع . لكن السيد قصيرة ، والظروف لا تسمح ، ولابد أن أضيف أن الجهاز الحكومى به من الأعداد ما ينوء بحمله وزيادة . ولو أننا طبقنا (الميكنة) كما يطالب البعض لأصبح من السهل جداً تسريح آلاف بل ملايين الموظفين ، وذلك لأن الكمبيوتر يمكن أن يختصر أعمال من عشرة إلى خمسة عشرة موظفاً ، واستخدام ماكينة للشاى والقهوة والبسكويت يمكنها أن توفر عشرات العمال الذين يملأون ممرات المصالح الحكومية .

لقد سبق أن دعوت الشباب إلى اقتحام مجال المشروعات الصغيرة . لكن هذا يتطلب تغييراً كبيراً فى نظرة المجتمع كله إلى قيمة العمل ، بصرف النظر عن شكله ، وضرورة التخلّى عن النظرة التقليدية التى ما زالت سائدة مع الأسف ، وهى أن أعمال المكاتب (أفضل) من العمل اليدوى ، وأن (الموظف) بالتالى أرقى من (العامل).

لكن المشروعات الصغيرة هي الأخرى بحاجة إلى تشجيع من الدولة . ولا ينبغي أن يقتصر التشجيع على الإعلانات فى وسائل الإعلام أو التصريحات على ألسنة المسؤولين ، وإنما لابد من إجراءات عملية تتيح لأى شاب يفكر فى إنشاء مشروع صغير كل الفرص الممكنة لإنهائه ، وتوزيع منتجاته فى منافذ محددة ، مع إعطائه سلفة بسيطة يستعين بها على البدء والاستمرار حتى يقوى عوده ، وتستقر أحواله .

فى جامعة القاهرة يوجد مركز تدريب للطلاب والطالبات اسمه مركز إحياء الفنون التراثية . والذين يترددون عليه هم الطلبة ذوو الرغبة فى عمل منمنمات خان الخليلى مثل الصناديق الصدفية ، والبراويز المطعمة ، والمكرميات ، والزجاج الملون ، والأعمال الخشبية والمعدنية . وأؤكد أننى أتابع عن قرب نشاط هؤلاء الطلبة، بل وأحثهم على إجادة تلك الهوايات ، حتى إذا تخرجوا ، ولم يحصلوا على وظيفة ، تكون هذه الهوايات مصدر دخل لهم . وأصارحكم بأننى أعرف من نجح فى الاستمرار فى هوايته ، وأصبحت بالنسبة له مصدر رزقه الوفير !

أريد أن ألفت النظر إلى المنتجات الصينية التى راحت تغزو أسواقنا المحلية وتملأ بيوتنا ، وأقول للشباب إن هذه المنتجات ليست سوى ثمار لمشروعات صغيرة يتم صنعها فى الصين داخل بيوت صغيرة بسواعد شباب صغار فى السن أو حتى كبار على المعاش .

وفى الختام دعاء من الأعماق أن يحقق الله تعالى لكل طالب وظيفة أمله فى الحصول عليها ، ولكل صاحب مشروع صغير التوفيق فى إنشائه ونجاحه .

هدوء يوم الجمعة

يوم الجمعة . . أنتظروا مثل كل العاملين في الدولة بكل الشوق ، لأنه هو يوم الراحة الأسبوعية الذي لا يرن فيه جرس المنبه، فينتزع الإنسان نزاعاً من الفراش ، ويخطفه خطفاً من هدأة نوم لذيق ، وأحياناً من أحداث حلم جميل . يوم الجمعة هو يوم انفراجة الأعصاب ، وهدوء البال ، والتمتع بجو الأسرة ، لكن هذا اليوم الهادئ ما إن يبدأ حتى ينطلق من الشارع ، وبمحاولة متعددة للإزعاج، صوت ميكروفون ينادى على الروبائيكيا ، ثم صوت ميكروفون آخر ينادى على أفضل فرصة لشراء الدجاج الحى ، ثم صوت ميكروفون ثالث ينادى على البطيخ، ثم ينضم إليها بعد ذلك صوت زمارة موجهة للأطفال لشراء غزل البنات، إلى جانب صوت صارخ تعلن به عربات البوتوجاز عن مرورها الخاطف، حتى يسرع من يحتاجها إلى تبديل أنبويته . . وهكذا تتشارك أصوات تلك المعزوفة الرهيبة لتجعل من صباح يوم الجمعة هجوماً مخططاً لا يقارن على الإطلاق بهجوم العولمة على البلدان النامية ، وإنما هو أفسى وأشرس وأشد تخريباً للعقل والنفس والأعصاب .

من المسئول عن إيقاف هذا كله ؟ لا أحد سوى السادة المحافظين، الذين يمكنهم بقرار حاسم ومتابعة جيدة أن يمنعوا الأصوات المزعجة ، بدءاً من كلاكسات السيارات (التي قرر السيد محافظ

الإسكندرية إسكاتها ونجح بذلك فى جعل المدينة خالية من التلوث السمعى (إذن المشكلة يمكن حلها ، ومهما كانت صعبة ، فإنها ليست مستحيلة . إنها فقط تنتظر اهتمام كل من السيدين ، محافظ القاهرة ومحافظ الجيزة ، للقيام بهذه الخطوة ، التى ستكون تاريخية ، وستكتب لهما فى ميزان حسناتهما لأن سكان هاتين المحافظتين ، على وجه الخصوص ، يعانون أشد معاناة من التلوث السمعى بكافة أشكاله ، ويتمنون يوماً واحداً فى الأسبوع يكون خالياً منه ، وخاصة يوم الجمعة المبارك ، الذين يذهبون فى منتصفه إلى المسجد ، وهم يدعون الله تعالى أن يمنحهم ساعة هدوء ، ولحظة راحة . ومن يدرى قد يتجهون بالدعاء على من يسبب لهم كل هذه الضوضاء ، ويحرمهم متعة الاسترخاء فى يوم أجازتهم الأسبوعية !

الذى لا يعرفه الكثيرون أن راحة العامل هى التى تعطيه القدرة على الأداء والإنجاز خلال أيام عمله ، ولذلك كان من المهم أن يحظى العاملون بوقت للراحة تهدأ فيه أعصابهم ، وتستروح قلوبهم ، وتمتد أجسامهم من عناء عمل متواصل خلال أسبوع كامل ، لكى يعودوا بعده إلى أعمالهم وهم أكثر نشاطاً ، وأشد حيوية . وهكذا فإن يوم الجمعة ينبغى أن يتم التخطيط الجيد له ، والاهتمام به باعتباره وقتاً ضرورياً لحسن أداء العمل فى باقى أيام الأسبوع .

هدية لأهل السينما

فى روايته البديعة (حديث عيسى بن هشام أو فترة من الزمن) لمحمد المويلحى ، وهى من أوليات الروايات المصرية فى العصر الحديث ، يتخيل الكاتب قيام أحد الأشخاص من القبور ، هو ناظر الجهادية التابع والصدى لأفندينا إبراهيم باشا ابن محمد على ، ومصاحبه لراوى الحكاية عيسى بن هشام ، لكى يتجولا معاً فى أحياء القاهرة . وبالطبع تحدث العديد من المفارقات المضحكة جداً ، لأن الرجل الذى بعث من الموت سوف يعيش فى عصر آخر ، لا يعرف الكثير من إجراءاته ومصطلحاته وأسلوب الحياة الجديدة فيه . ومما يزيد المواقف سخرية أن الرجل كان يتبوأ منصباً مهماً جداً فى عصره ، لكنه يفاجأ بأن الناس لا تعرفه إلا بشخصه فقط ، ولذلك سوف نجده يلقى فى الحجز بقسم الشرطة ، وينال الكثير من الاستهزاء والسخرية بسبب عنظته التى يعامل بها المسئولين ، وكأنهم رؤوسون له كما كان أمثالهم فى الماضى .

لقد قرأت هذه الرواية أكثر من مرة ، وبالتحديد ثلاث مرات . مرة فى الصبا ، ثم فى فترة الشباب . . وأخيراً فى الوقت الحاضر . وكلمة قرأتها أو أعدت قراءتها أجدها تزداد روعة ، وتتألق كل عناصر الجمال فيها كعمل أدبى ، لا يقتصر فقط على المحلية ، وإنما يرقى بكل جدارة إلى مستوى العالمية .

تعجبت كثيراً من إهمال هذه الرواية المتميزة من جانب السينما والتلفزيون عندنا ، أو حتى فى البلاد العربية ! وكيف أن كاتب سيناريو

مصرياً أو عربياً لم يتنبه إلى قيمة هذا العمل الرائد ؟ ولماذا لم تقع عليه عين مخرج مصرى متميز لكى يقدمه للناس فى صورة دراما تستجيب لأذواق الناس فى هذا العصر ، بعد أن تضاعلت نسبة القراءة بين الناس ، وخطفت (الصورة المتحركة) اهتمام الجماهير والمثقفين معاً ؟

إن أروع ما فى (حديث عيسى بن هشام) أنه يضع الإنسان أمام حقيقة الموت التى يتساوى عندها الجميع ، والتى لا تعرف منصباً ولا جاهاً ، وإنما تواجه الإنسان، كائناتاً ما كان ، بحقيقته الخالصة من دون أى تزويق أو تجميل أو أقنعة . كذلك فإن الرواية تؤكد على نسبية الحقيقة التى قد تختلف من عصر إلى عصر آخر ، وبالتالي فإن على الإنسان أن يعيش عصره ، وأن يتعامل معه بأسلوبه ، بدلاً من أن يظل هائماً فى الماضى ، غارقاً فى خيالاته . وليس معنى هذا أن حقائق الماضى تكون كلها خاطئة ، بل إنها فقط قد لا تكون كلها صحيحة ، تماماً كما أن العصر الحاضر يحتوى على الصواب والخطأ . ثم تبقى دائماً روعة الكاتب الذى ملأ روايته بالمواقف الساخرة التى تحتوى على متناقضات الحياة اليومية الجارية . وهذه سوف تظل على الدوام نبعاً لا ينضب لكل الأعمال الفنية والأدبية العظيمة ، التى تتحدى الإهمال أو النسيان .

رحم الله المويلحى ، وهدى أهل السينما عندنا لكى يفكروا فى تجسيد رائعته المصرية (حديث عيسى بن هشام ، أو فترة من الزمن).

يتفضل برفع يده

هذه العبارة تتردد كثيراً من السيدين رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى وخاصة عندما يعرض أحدهما على السادة الحضور اقتراحاً للتصويت عليه . وبالطبع يرفع الأغلبية أو البعض أحياناً أيديهم فينظر رئيس الجلسة - ودون أن يعد أو يحسب الأيدي المرفوعة - مقدراً العدد تقديراً خاصاً به ثم يقول " موافقة " . والذي أتمناه لكل من المجلسين الموقرين أن يستعينا بالوسائل الإلكترونية الحديثة التي نشاهدها في معظم برلمانات العالم وهي عبارة عن توافر ثلاثة أزرار أمام كل عضو يضغظ على أولها للموافقة وعلى الثاني لعدم الموافقة وعلى الثالث لتسجيل امتناعه عن التصويت. حينئذ وفي نفس اللحظة تظهر على لوحة كبيرة موجودة بالمجلس أعداد الموافقين والمعارضين والممتنعين عن التصويت وبهذا الأسلوب يتحدد مدى المشاركة الحقيقية في المشروعات المقدمة من وإلى المجلس كذلك فإننا بهذا الأسلوب نساير البرلمانات الموجودة في البلاد المتقدمة ونكون قد استعنا بالتكنولوجيا الحديثة في نظامنا الديمقراطي الذي شهد طفرة كبرى في عهد السيد الرئيس محمد حسنى مبارك.

لقد قال لى صديق عاقل : إننى ألاحظ أن رئيس مجلس فى حجم مجلسى الشعب والشورى لا يمكنه أن يعد أو يحسب بالضبط عدد الأيدى المرفوعة سواء بالتأييد أو الرفض وأحياناً يكون العدد محتملاً للقلّة فنراه يعلنه أغلبية وهذا قد يهز مصداقية القرار وخاصة لمشاهدى الجلسات على الشاشة ثم أضاف قائلاً أن استخدام الأعضاء للأزرار سوف يحد كثيراً من حركتهم فى طرقات المجلس وخاصة مجلس الشعب لأن كلاً منهم لكى يسجل صوته لابد أن يستقر فى مكانه وأخيراً قال ضاحكاً : كما أن هذا الأسلوب الحضارى سوف يوفر علينا أيضاً رؤية ذراع أحدهم حين يرفع يده ويكون مرتدياً جلباباً واسع الأكمام !

قلت له : لقد سبق أن بعثت بتحية لمجلس الشعب من هذا المكان مشيراً إلى أهمية اكتمال عدد السادة النواب والتزامهم بالإصغاء عندما يتحدث أحدهم وعرض مطالبهم باختصار وموضوعية وتجنب التكرار ما أمكن مع مراعاة أن التلفزيون المصرى ينقل - مشكوراً - جلساتهم إلى ملايين المشاهدين فى مصر والعالم الأمر الذى يضع على كل منهم مسئولية الحفاظ على المظهر العام والالتزام بآداب العضوية فى هذا المجلس الذى نتمنى له كل التوفيق وتطوير آليات العمل به حتى يليق بمكانة مصر وهى فى مطلع القرن الحادى والعشرين .

ياميش رمضان

يقال إن أسعار ياميش رمضان هذا العام سوف ترتفع إلى 300% ومعنى هذا أن كيلو البلح الذى اشتريناه فى العام الماضى بخمسة جنيهات سوف يصبح خمسة عشر جنيهاً ، وكذلك التين والزبيب والقراصيا والجوز واللوز والبندق . . الخ

قال لى صاحبى : وماذا لو أننا امتنعنا عن تناول هذا الياميش كله؟ هل يفسد الصوم ؟ أجبتة : كلا ، فقط كان الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، يفطر على بعض التمرات ، لكن مائدته لم تكن بهذا الحجم، ولا بذلك التنوع الذى توجد عليه موائدنا فى رمضان . فهى تحتوى على اللحوم والدواجن والكفتة والأرز والمكرونة والشوربه والسلطات والمخللات وبعدها تأتى الكنافة والقطايف وبلح الشام ولقمة القاضي . .

قال لى صاحبى : وما الذى جعل مائدة رمضان عامرة بهذا الشكل؟ قلت له : لعله إحساسنا بأننا لم نأكل شيئاً طوال اليوم ، ولعله امتلاء جيوبنا بالمال ، وأخيراً لعلها عادة مصرية تأصلت مع الأيام ، ولم ينبهنا إلى خطورتها أحد .

قال لى صاحبى : يعنى لو استغفينا عن ياميش رمضان لن تنهد الدنيا ، وسيظل صومنا صحيحاً ؟ قلت له : بكل تأكيد ، بل إن ذلك لو حدث لتجنبنا الكثير من التخمّة ، الناتجة عن تراكم الدهون والسكريات فى الجسد ، الأمر الذى يفقده القدرة على الحركة ، والنشاط للعبادة ، والخفة لأداء الصلوات.

قال لى صاحبي : لكن هل توجد علاقة بين ياميش رمضان
ومسلسلاته ؟ قلت: لقد بدأ تاريخ هذه العلاقة مع ظهور التلفزيون عندنا
فى الستينات . فقد رحنا نشاهد المسلسل ونتناول الياميش بمختلف
أنواعه ، وكلما كان المسلسل على درجة من (البواخة) زاد استهلاكنا
للمكسرات ، فقمنا بالضغط الشديد عليها بأسناننا ، ربما نوعاً من
التنفيس أو الانتقام الذاتى .

قال لى صاحبي : يعنى لو أنتجنا مسلسلات رمضانبة جبة يمكننا
أن نساعد فى تقليل استهلاك الياميش ؟ قلت له : هذا احتمال كبير .
وأفضل منه أن تتم توعية الناس بضرر الدهون التى يحتوى عليها
الياميش ، وأن بعضها يزيد من نسبة الكولسترول فى الدم ، وقد يؤدى
إلى عواقب وخيمة .

قال لى صاحبي : مادام الياميش ضاراً بالصحة إلى هذا الحد .
فمن الذى أدخله إلى مصر ؟ قلت له : لابد أنهم بعض التجار ، حملوه
من الشام ، على أيام السلاطين العظام ، فوجده المصريون لذيقاً
ومسلياً، وبالتالي فقد أقبلوا عليه ، وأصبح من عاداتهم السينة فى
الشهر الكريم .

قال لى صاحبي : وإذن فإن ارتفاع سعر ياميش هذا العام لا معنى
له . لأننى قررت عدم شرائه ، وإذا أصرت الزوجة والأولاد فسوف
أشتري لهم فى أضيق الحدود: كيلو بلح أو اثنين . قلت له : وبهذا
تساهم فى تقليص هذه العادة التى لا علاقة لها بالصوم ، وتساعد البلد
فى الاحتفاظ (بالباقى) لديها من العملة الصعبة !

يا أهل دار الكتب

سبق أن كتبت عن دار الكتب القومية ، منتقداً ما تهتم به من ندوات ومحاضرات ، مهمة دورها الأساسي في جمع وتصنيف وتقديم وإعارة الكتب للقراء من مصر وسائر البلاد العربية والأجنبية . وأذكر يومها أن رئيسها السابق اتصل بي معتباً لكنني تحملت عتابه في سبيل قول كلمة الحق . والواقع أن لدار الكتب مكانة كبيرة في نفسى ، وأنا أعتبرها مملكة لى . فقد تربيت فيها وهى فى مكاتها القديم بباب الخلق ، وكنت أقضى فى قاعاتها فترات تتصل من الصباح حتى غروب الشمس ، ولكى لا أغادرها كنت أحمل معى السندويشات للغداء . أما الشاى فكان يقدمه بوفيه صغير موجود بداخلها . وفى قاعة المطالعة قرأت حوالى سبعة أجزاء من كتاب الأغالى لأبى الفرج الأصفهاني ، كما تجولت فى معظم دواوين الشعراء العرب ابتداء من العصر الجاهلى حتى العصر الحديث . وما زلت أذكر ديوان الشاعر الكفيف أحمد الزين ، وهو من أرق الشعراء المحدثين ، وأجملهم أسلوباً (لا يكاد يعرفه الآن أحد) . أما قاعة المخطوطات ، وهى أصغر بكثير من قاعة المطالعة ، فقد قضيت فيها هى الأخرى عمراً آخر . حيث رزقنى الله بأستاذية محقق كبير هو المرحوم السيد صقر ، الذى كان يكلفنى بنسخ بعض المخطوطات التى لا تخرج طبعاً من الدار ، وهناك تعرفت على فؤاد سيد ، ومحمود الطناحى ، وعبدالفتاح الحلو ، كما نسخت للشيخ الصوفى الكبير عبدالحليم محمود ، وكان يومها عميداً لكلية أصول الدين ، جزءاً من موسوعة ضخمة لم تنشر حتى الآن لابن فضل الله العمرى ، عنوانها مسالك الأبصار . لهذا كله اعتبر أن دار الكتب بيتى وموطن صباى ومملكتى . وعندما أنتقد

بعض أوضاعها لا أرى أنني أخفر ذمتها ، أو أقصد الإساءة لمن يديرها .
وقد آلمنى جداً ، كما آلم جميع القراء ، نبأ سرقة أكثر من أربعة
آلاف مخطوط من دار الكتب . يا إلهى . . كيف خرجت كل هذه الكمية ؟
ومن الذى ارتكب تلك الجريمة ؟ وما هو الثمن الذى وضعه الجانى فى
جيبه ؟ وعلى أى أسلوب يسير نظام الأمن فى الدار ؟ ثم أين المسئولون
عن هذه المخطوطات بدءاً من الساعى . . حتى مدير الدار نفسه ؟ !
إننى أطرح هذه الأسئلة ، وأنا أدرك جيداً السبب الرئيسى الذى
يقف وراءها . وهو ببساطة يتلخص فى أن من يتولى أمر الدار العريقة
لا يقتصر على أداء وظيفته المخصصة له فيها ، وهى المحافظة على
مقتنياتها ، والعمل المستمر على زيادتها ، وتسهيل إجراءات الإطلاع
عليها أو إعارتها للقراء سواء كانت إعارة داخلية أو خارجية . لكننا فى
الآونة الأخيرة بدأننا نسمع ونقرأ أن دار الكتب تقيم ندوات ، وتناقش
مشكلات ، وتعقد مؤتمرات . . ولا شك أن هذه أمور مطلوبة ، لكنها
ليست من وظيفة دار الكتب . إنها من وظيفة مراكز أخرى ثقافية تكون
مهمتها (الكلام) . . أما (الكتب) فتحتاج من يسهر عليها ، ويحرسها من
عبث العابثين ، وأطماع المجرمين . إن دار الكتب القومية هى التى
تحتوى على مجموع ثمار العقل المصرى ، وتضم أعلى كنوزه الفكرية
والأدبية والعلمية . . وهى فى مقامها تشبه البنك المركزى ، أو المحكمة
الدستورية . والسؤال: هل يتصور أن يحدث فى مثل هذه الأماكن الجليلة
أى إهمال أو تسبب ؟ !
يا أهل دار الكتب . . عودوا لوظيفتكم الحقيقية ، ودعوا الـ
Show أى إقامة الحفلات والمهرجانات لأصحابها !

شياطين الإنترنت

جاء لى وهو فى غاية الانزعاج . سألته : ما بالك ؟ قال : مصيبة . قلت : ربنا يكفيننا الشر . ما هى ؟ قال : بالأمس ، ذهبت لأفتح بريدى الإلكتروني ، الذى يأتى عبر شبكة الإنترنت ، فوجدت شيئاً فظيئاً : رسالة موجهة مليئة بالصور الجنسية الفاضحة ، وفى نهايتها طريقة الاشتراك ، والمبلغ المحدد حسب المدة المطلوبة . قلت له بهدوء : أغلق الرسالة وينتهى الأمر . قال : يا ريت المسألة تنتهى عند هذا الحد . فإن فولادى الصبيان والبنات لكل منهم يريد به . فماذا لو جاءت لهم مثل هذه الرسالة الفاضحة ؟ !

توقفت تماماً عن التفكير . ولم أعد قادراً على البحث عن حل لصديقى المحترم جداً ، والذى كان حريصاً مثلى على أن يتابع إيقاع العصر الحديث ، فلا يحرم بيته وأولاده من منتجاته ، وأهمها الكمبيوتر . وعندما اشتريناه فرحنا جداً بما فيه من إمكانيات : ثروة هائلة من المعلومات ، وقدرة سريعة على الاتصال بكل أنحاء العالم ، كما سعدنا جداً بخدمة البريد الإلكتروني ، التى يمكن أن يتواصل بها الشخص مع أى إنسان فى الكرة الأرضية بسرعة وكفاءة فائقتين . لكن لا يوجد أبداً عمل خير إلا ويلحقه الشر . تماماً كما خلق آدم عليه السلام وبجانبه إبليس اللعين . وكما توجد شجرة القطن ويجوارها دودته التى تقضى عليه . ونفس الشئ بالنسبة للمجتمع : هناك الطيبون والمواطنون الصالحون وإلى جوارهم الأشرار ، والفاقدون .

لكننى عدت أتساءل : هل يمكن أن يمنعنا مثل هذا الشر المحتمل فى الإنترنت من استخدامه ؟ وقفز إلى ذهنى ما يحدث فى مجال المواصلات

الحديثة . فالسيارة وسيلة نقل مريحة وخاصة ، ولكنها تنقلب براكبها وتذهب بحياته ، والطائرة أسرع منها بكثير ، ولكنها تتعرض أحياناً للسقوط بكل من فيها . فهل تمنع مثل هذه الأحداث العارضة من استخدام تلك الوسائل التي لم يعد الإنسان قادراً على الاستغناء عنها ؟

وعدت أبحث مع صديقي المحترم عن كيفية صيانة أبنائنا من مثل تلك الهجمات الخطيرة على بريدهم الإلكتروني . قلت له : ألا يمكن أن يتم ذلك تحت سمع وبصر الأسرة ، وخاصة الأم والأب ، بحيث تكون شاشة الكمبيوتر في وضع يمكنهما من رؤيته في أي وقت . ومعنى ذلك أن نرفع الكمبيوتر من حجرة الأولاد ، ونضعه في الصالة مثلاً ؟ هذا حل . وهناك حل آخر . وهو أن نظل عيون الأب والأم مفتوحة على ما يفتحها الابن أو البنت في الشاشة السحرية الصغيرة . وهنا تبرز مشكلة مقاهي الإنترنت التي قد يذهب إليها الأولاد (الأشقياء) ليكونوا بعيداً عن عيون البيت . وطبعاً يمكن التحكم في هؤلاء من خلال المصروف ، لأنه على قدر المصروف الذي تعطيه لأولئك يكون طول الطريق الذي يمشون فيه ! ! المهم أن نحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه . ولعنة الله على أولئك الأشرار الذين يتسللون عبر الكمبيوتر لتوريد الفذارات التي تفسد الأجيال الجديدة ، وتحول اهتماماتهم من بناء أنفسهم في مرحلة التكوين إلى تشويش أفكارهم ، واستثارة غرائزهم . وهم في هذا الصدد لا يختلفون كثيراً عن الشياطين التي تنحصر مهمتها في إفساد البشر .

وقريباً قال لي أحد الشباب المتخصصين في الكمبيوتر أن هناك برامج يمكنها أن تحمي بريدك الإلكتروني من مثل تلك الرسائل الفاضحة التي قد تصل إليك . أين هي ؟ وكيف نحصل عليها ونشغلها ؟ علينا أن نبحث . لأنني أعتقد دائماً أن كل مشكلة ولها حل .

التطوير بين الشباب والشيوخ

جاء إلى غاضباً وقال : تصور أنهم عادوا يقولون أن التطوير يمكن أن يتم دون تغيير الأشخاص ؟ قلت له : هدى أعصابك ، ولا داعى للانفعال ، لأن المسألة تحتمل أكثر من وجهة نظر . فهناك أولاً من يرى أن التطوير ينبغي أن يقوم به الشباب أنفسهم ، وهناك ثانياً من يقول أن الشباب وحده لا يكفي ، لأنه قد يقوم بأعمال متهورة ، تتمشى مع حماسه غير المنضبطة . وهناك ثالثاً من يرى إمكانية الجمع بين حكمة الشيوخ وحماس الشباب حتى تحدث المعادلة المنشودة.

قال ، وما زال غاضباً : لكننا توقعنا جميعاً ، وشجعنا التصريحات ، أن الشباب هم القادمون ، وأنهم الأقدر على صنع التحديث ، ورؤيتهم للأمور تختلف كثيراً ، بل جوهرياً عن رؤية كبار السن .

قلت له : يبدو أنك من أصحاب الحلول الحاسمة أو القاطعة . وهذه الحلول تكون - عادة - معرضة للصواب والخطأ . أما الحلول الهادئة فهي التى تتقدم ببطء لحل المشكلات ، وغالباً ما تكون صائبة . لذلك لا بد أن تعطى لهم فرصة لاتخاذ القرارات.

قال مقاطعاً : أى فرصة ، والعالم يسرع الخطى ، والتقدم من حولنا يتعاضم فى كل يوم ، بل فى كل لحظة ، وعلى كل المستويات ،

وفى مختلف المجالات . إتنا لو ظللنا نسير بهذا المعدل فسوف تسبقنا بلاد أقل منا كفاءة ، وأضعف فى الإمكانيات المادية والبشرية .

قلت له : فى هذا الجانب أتفق معك تماماً . لكنك ترى أن القضية تصبح هى ضرورة إنجاز التطوير فى أسرع وقت . وهذا يمكن أن يحدث بالشيوخ والشباب معاً . وليس بعنصر واحد منهما فقط.

قال : ليته كان كذلك . لكن ما نلاحظه أن بقاء الشيوخ يحجب الشباب عن المشاركة الحقيقية والفعالة . وبهذا الشكل يظل الحال على ما هو عليه ، ونظل فى مكاننا (مهلك سر) . قلت له : لقد تكونت لدى قناعة على مدى السنين ، وبفعل تراكم التجارب ، خلاصتها أن التطوير فى مصر يسير بمعدلات جريان نهر النيل ، الذى شكل منذ آلاف السنين حياة المصريين ، وكاد يصبح جزءاً من جيناتهم . وأنت إذا نظرت إلى ماء هذا النهر الخالد وجدته ينساب ببطء ، لكنه ينساب . واسمح لى أن أصارك بسر خاص ، وهو أننى كلما أحسست بشئ من الانفعال نتيجة تباطئ الأمور، أو تكاسل الخطى ، أو تراكم المعوقات ، ذهبت إلى شاطئ النيل ، وجلست على أحد المقاعد الرخامية ، ورحت أتأمل جريان المياه بين ضفتى النهر . . . وبعدها أعود لشعور الاطمئنان ، وأرجع من هذه الزيارة بالكثير من الأمل والتفاؤل ، لأنها تنبهنى إلى حقيقة جريان الأمور ، ومعدلات السرعة المطلوبة .

واجبات نقابة الأطباء

شكا أهل بغداد في القرن الثالث الهجري من ضعف الأطباء ، ومن إهمالهم أحياناً ، فقرر أحد الخلفاء العباسيين إجراء اختبار عام لكل من يمارس مهنة الطب ، ومن العجيب أن هذا الاختبار الشفهي كان يجرى أمام الخليفة نفسه . وراح الأطباء يتوافدون واحداً بعد الآخر على لجنة تم تشكيلها من كبار الأطباء الموثوق فيهم ، وجرى اختبارهم لمعرفة الطبيب الحقيقي من الطبيب المزيف . وبالطبع ظهر أطباء مزيفون أبعادوا على الفور من ممارسة مهنة الطب ، التي تتعلق بأرواح الناس ، وليس فقط بصحتهم .

وفى عصرنا الحاضر ، أصبح لدينا كليات تخرج الأطباء الحقيقيين، والذي لا يحصل منها على شهادة موثقة لا يحق له أن يمارس تلك المهنة الإنسانية النبيلة والجليلة معاً . لكن بعض ضعاف النفوس قالوا لأنفسهم : وهل لابد من الحصول على شهادة طبية لممارسة المهنة ؟ وألا يمكن تزوير شهادة والحصول بها على القيد في نقابة الأطباء ؟

وهكذا بدأنا نسمع عن ضبط بعض الحالات الصارخة التي استطاعت أن تمارس المهنة لسنوات طويلة دون أن يكتشف أحد أنها مزيفة . والواقع أن مسئولية اكتشاف هؤلاء الأطباء المزيفين لا تقع على الجامعات التي انتسبوا زوراً إليها ، وإنما تقع في المقام الأول على نقابة الأطباء التي ينبغي عليها (أولاً) أن تتحقق من صحة الشهادات، سواء كانت محلية أو أجنبية ، قبل أن تسجل أصحابها في

النقابة ، ثم عليها (ثانياً) أن تتأكد من سلامة شهادات الأطباء الذين يمارسون المهنة بالفعل ، وفى هذا الصدد ينبغي ألا تخشى من السمعة أو الصيت ، ولا بد أن تتحقق من شهادات (كل) ممارس للمهنة بدون استثناء، فلعل وعسى يوجد من ضحك على المجتمع طوال عشرين أو ثلاثين سنة ، فهذا أمر محتمل . وقد حدث مثله مع الخليفة العباسى نفسه فقد روى أن شخصاً محترماً جداً فى مظهره دخل على الخليفة فاحترمه جداً وقربه إليه ، بل راح يشكو إليه من زيف الأطباء وصعوبة المشكلة ، ثم بعد فترة سألته عن حاله ، فأجاب مرتعشاً بأنه من هؤلاء الذين يمارسون الطب دون دراسة سابقة ، عندئذ مّد الخليفة رجله ، وأمر بطرده من المجلس !

المشكلة هنا أن لدينا فى مصر منظومة رائعة من القوانين واللوائح ، لكنها تحتاج إلى التنفيذ ، وكذلك إلى متابعة التنفيذ . ولو تم هذا وذاك لغابت سلبيات كثيرة يعانى منها المجتمع ، وسيظل يعانى ما دام القائلون على هذا التنفيذ والمتابعة كسالى أو مهملين. وإذا كان الشئ بالشئ يذكر ، فإننى أطالب نقابة الأطباء بمراقبة (اليافطة) التى يضعها أى طبيب على عيادته ، ويذكر فيها تخصصه ، بل تخصصاته التى أصبحت كثيرة ومتنوعة ، أذكر منها على سبيل المثال (باطنى . جراحة . قلب . روماتزم . توليد . .) وبعضهم يضيف إلى ذلك (أشعة بالمبيوتر) .

أيتها النقابة . . كان الله فى عونك ، فإن عليك واجبات كثيرة .

إعلانات السينما

من حق كل صاحب سلعة أن يعلن عنها للجماهير ، حتى يعرفهم بها ، ويحثهم على شرائها ، وبذلك يحقق مكسبه ، ويملا خزينته . .
وقد تطور فن الإعلان في عصرنا الحاضر تطوراً هائلاً ، وأصبح يستخدم العديد من الوسائل التكنولوجية والإلكترونية ، إلى جانب المندوبين الذين يزورون الناس في بيوتهم، وحملة الجوائز الذين يجوبون المدن والقرى . .

ولكى يصل المعلنون إلى أغراضهم فإنهم يعتمدون على أسلوب المفاجأة والإبهار ، ولا يملون من الإعادة والتكرار ، حتى يستقر اسم المنتج المراد تسويقه في اللاوعي لدى المشاهد ، ويعشش في مخه ، وينتهي به الأمر إلى شرائه !

وعلى الرغم من إقامتي في باريس التي امتدت سنوات ، فإنني لم أشاهد إعلانات السينما إلا فوق السينما نفسها ، وأنا أقصد هنا الإعلانات المصورة الضخمة التي تحاول أن تجذب الناس بغرابتها ، وأحياناً بخروجها عن المؤلف . . أما الوسيلة الأساسية لإعلانات

السينما فهي داخل مجلات مخصصة لذلك ، أو داخل جرائد في ركن بسيط منها ، ودون صور تذكر . .

أما عندنا فهناك مباريات شرسة لوضع إعلانات السينما الضخمة في الميادين العامة ، والشوارع الكبرى ، وجوار الجامعات والمدارس.. وكل إعلان يتضمن صوراً مكبرة للفنانين ، وخاصة للفنانات في أوضاع خارجة عن المتعارف ، ومستفزة في أكثر الأحيان للمتسكين بالأخلاق . .

أذكر أنني كنت أسير بجانب مدرسة بنات ابتدائية ، والتلميذات خارجات عند الظهيرة ، وفي مواجهتهن مباشرة إعلان ضخم فخم عن فيلم يمجّد حياة راقصة ! ساعتها قلت لنفسى : ماذا يدور في خلد هؤلاء الفتيات وهن يشاهدن هذا الإعلان بعدما تعلمنه في المدرسة ؟ وكيف يقتنعن بما تقوله الكتب على استحياء ، وما تصرخ به إعلانات السينما . .

أيها السادة المعلنون . . وفقاً بالنشئ ، وأمامكم أبواب كثيرة جداً للإبداع في مجال الإعلانات غير ما يهز مكانة الفضيلة ، ويمس أخلاقيات المجتمع !

أدعو إلى عيد للوقت

لماذا للقمح عيد ؛ وللحب عيد ؛ وللأم عيد ؛ وليس للوقت عيد ؟!
إننى أدعو إلى تخصيص يوم يكون عيداً للوقت ، وأتصور أن تجرى
مراسمه على النحو التالى : نستيقظ فى الصباح على جرس منبه فى
ساعة ودقيقة محددتين ، ثم نتناول إفطارنا ونسرع بالذهاب إلى أماكن
العمل أو الدراسة حتى نصل إليها فى دقيقة محددة ، ونظل نعمل بكل
جدية حتى يحين وقت انتهاء العمل أو الدراسة ، فنخرج فى وقت
محدد، لنجد وسائل المواصلات العامة تتحرك فى وقت محدد . . وعندما
نعود للمنزل ، نتغذى أو نتعشى ثم نفتح التليفزيون لنجد برامج تبدأ
وتنتهى فى أوقات محددة ، يكون قد تم الإعلان عنها مسبقاً . .

وفى هذا اليوم (السعيد) ، إذا واعدنا شخصاً بأن نزوره فلابد
أن نحدد له موعداً ، وأن تطرق بابه فى نفس اللحظة ، لا قبلها ولا
بعدها . . ومن الطبيعى أن نستعد لهذا اليوم بأن نضبط كل الساعات فى
أيدينا حتى لا تتقدم أو تتأخر ، وأن نصلح المعطل منها ، وأن نضع

حجر بطارية فى الساعة المتوقفة !

وعلى خلاف كل الأعياد ، ينبغى أن نطبق عقاباً صارماً على من يخلف مواعده ، أو يتأخر عن وقت عمله . وفى المقابل نخصص جوائز قيمة للذين التزموا بأخلاقيات هذا العيد (الدقيق) ، والذى ينبغى أن يكون مروره علينا - يوماً واحداً فى كل عام - مناسبة طيبة ، نتبادل فيها التهاني بالأوقات السعيدة ، وندعو فيها مع ابن الجوزى - أحد علمائنا القدامى - الذى كان يقول : " نسال الله ، عز وجل ، أن يعرفنا شرف أوقات العمر ، وأن يوفقنا لاغتنامه " .

أما هواة تبادل البطاقات ، فنصيحة لكل منهم أن يكتب لصديقه ، بدلاً من " كل سنة وأنت طيب " : " كل دقيقة وأنت طيب " .

أسلوب بيع اللحوم

لست أدري إلى متى يظل بيع اللحوم عندنا يجرى بهذه الصورة غير الحضارية، وغير الصحية ، ومن ذلك تعليق الذبائح في محلات الجزارة ، مع تعريضها للذباب ، وملوثات الهواء ، وعوادم السيارات ، بالإضافة إلى ما أشاهده بنفسى أحياناً حين أجد الجزار - قبيل المغرب - يرش اللحم المعلق بالبيرسول حتى يحميه من هجوم الناموس !

كذلك فإن بيع اللحوم بالكيلو ينبغي أن يحل محله بيعها بالجرام ، لسبب رئيسى وهو ضرورة التوجه نحو ترشيد تناولها نظراً لما تسببه من أمراض ، وفى مقدمتها زيادة نسبة الدهون فى الجسم ، وتجلط الشرايين . . الخ . ومن المعروف أن الإنسان فى الدول المتقدمة لم يعد يقبل كثيراً على تناول اللحوم خوفاً على صحته وحياته ، وصار الاتجاه العام حالياً نحو الإكثار من تناول الخضروات والفواكه ، والبروتين النباتى بدلاً من البروتين الحيوانى .

الغريب فى الأمر أنهم فى البلاد الباردة ، وحيث يساعد الجو على عدم فساد الأطعمة عموماً ، واللحوم بصفة خاصة بسرعة ، نجد الناس يحتاطون تماماً فى تقطيع اللحوم ، وحفظها ووضعها فى أكياس صغيرة، مسجل عليها نوعية اللحم ، ووزنه ، وسعره ، وتاريخ صلاحيته . . ثم يُعرض بعد ذلك فى ثلاجات والناس بأنفسهم هم الذين يختارون ما يناسبهم ، كل حسب حاجته ومقدرته المالية .

أما عندنا ، فالجو لا يساعد أبداً على صلاحية اللحوم لمدة طويلة، بل إن الشمس الساطعة طوال العام يمكنها أن تفسد اللحم ، وتزيد من عفنه ، ومع ذلك فنحن نعرضه للشمس والملوثات ، ولعوادم السيارات، ولكل ما من شأنه أن يضر بصحة الإنسان . ولا أدري لماذا تتجاهل كل من وزارة الصحة ووزارة التموين هذا الأمر الهام ؟

وهناك فائدة أخرى لبيع اللحوم فى أكياس محددة الوزن والسعر ، وهى إتاحة الفرصة لأى شخص أو لأى أسرة أن تتناول من اللحوم قدرأ ولو ضئيلاً ، يتمشى مع إمكانياتها المادية ، فبدلاً من الشراء بالكيلو أو النصف (وبالمناسبة اختفى تماماً بيع اللحوم بالربع كيلو) يمكن للشخص أن يتناول مائة جرام أو مائتين . . وهو الوزن الذى يمكن أن يكون مناسباً له . .

وهكذا فإن دعوتى هنا إلى ضرورة إعادة النظر فى أسلوب بيع اللحوم سوف يحقق الكثير من الفوائد فى وقت واحد ، أهمها الحفاظ على الصحة ، وترشيد الاستهلاك ، ومراعاة البعد الاجتماعى فى توفير اللحم لكل شخص حسب قدرته البسيطة ، وأخيراً عدم الدخول فى معركة الفصال مع الجزار ، الذى أصبح يحرص على أن يضع الميزان فى مستوى أعلى من رأس الزبون حتى لا يراه وهو يفتش !

إسكان الشباب

عندى حل لمشكلة إسكان الشباب فى مصر . ومع أننى لست خبيراً فى الهندسة والتخطيط العمرانى ، إلا أننى احتفظ فى ذاكرتى ببعض المشاهدات فى الغرب، التى كنت أقول لنفسى وأنا أراها وألمس فوائدها لماذا لم يتنبه المتخصصون عندنا لها حتى ينقلوها إلى مصر ، ويريحوا بها أهلها ؟

من ذلك مثلاً أن مدينة باريس مثل مدينة القاهرة فى الازدحام والتكدس ، ولكنهم يواجهون مشكلة إسكان الشباب هناك بحل بسيط جداً. إنهم يبنون مساكن تشتمل على حجرة واحدة بمنافعها أى بالمطبخ والحمام ودورة المياه كل ذلك فى جانب من الحجرة ، بحيث يشمل المطبخ مثلاً الثلاجة والبوتاجاز ، وتكفى ستارة لتغطية دش الحمام ودورة المياه أما باقى الحجرة فيحتوى على سرير يتسع لشخصين، وإلى جواره منضدة حولها كرسيان ، وربما توجد كنية فى جانب من الحجرة يوضع أمامها التلفزيون . . وهذا كله يسمى عند الفرنسيين (استديو) . . ويسكنه عادة شخص واحد ، أو شخصان فى مقتبل حياتهما الزوجية . وبالطبع لا يتحمل مثل هذا المكان وجود طفل . لذلك فعندما يقرر الزوجان أن ينجبا طفلاً فإنهما يكونان على استعداد للانتقال إلى شقة مكونة غالباً من حجرتين . . فإذا زاد عدد الأولاد ، وهذا مرتبط عادة بزيادة الدخل لكل من الزوجين فإنهما ينتقلان إلى شقة مكونة من أربع أو خمس غرف . . بل إن الحظ عندما يبتسم لهما فإنهما يشتريان بيتاً فى الريف إلى جانب شقة المدينة . . والمسألة

تسير بتدرج هادئ ومعقول ، بحيث أن الإعلان عن الاستديوهات الخالية ، وبإيجار معقول ، ما زال متوافراً حتى اليوم ، وهذا بالطبع ناتج عن التفكير العلمى والخطط المدروسة لحركة السكان والإسكان .

لكننى أعود فأقول إن غلبة العادات المصرية أقوى من أن تتيح للفكر العلمى أن يخطط وينفذ ، لأن الأسرة المصرية تتفاخر عادة بكبر الشقة ، حتى بالنسبة لاثنيين فى مقتبل الحياة الزوجية . ولابد من أن (تدخل) الزوجة على ثلاثة أو أربعة غرف ، ولابد أن يكون لديها (بستة) من كل من الملاقى ، والشوك ، والسكاكين ، وفناجين القهوة.. وبالمناسبة أنا هنا أتساءل : هل يمكن أن يجتمع 12 ضيفاً ليشربوا القهوة عند عروس جديدة ؟ ! الذى ألاحظه ، ويلاحظه معى الجميع ، أن كلاً من حجرة الجلوس أو الصالون وحجرة السفارة لا يدخلهما الضيوف إلا فى النادر ، وهكذا تظنان حجرتين غير مستعملتين لكل من الزوج والزوجة . .

ومع ذلك تبقى آفاق التجربة مفتوحة أمام المهندسين والمقاولين وأصحاب العمارات ، الذين تفننوا جميعاً فى توسيع مساحات الشقة الواحدة حتى جعلوها تشغل دوراً بكامله ، أو اخترعوا ما يسمى بالفيلات داخل الشقة ، أى يجعلون جزءاً منها يرتفع عن الباقي بمقدار درجة سلم ! وهكذا ملأوا فراغات المباني ، وقصروها على عدد قليل من السكان القادرين ، تاركين الشباب المقبل على الزواج ، يتمشون على شاطئ النيل ، وكل أحلامهم تنحصر فى أن تضمهم حياة سعيدة بين أربعة جدران !

أرقام التليفونات

لا يستطيع أحد أن ينكر مدى الجهود التي تمت في مجال التليفونات والذي أقصده هنا التليفونات التابعة للسنترال ، وليست التليفونات المحمولة . فقد انقكت العقدة ، ولم تعد قوائم الانتظار تمتد لسنوات طويلة ، وأصبح من الميسور على المواطنين أن يحصلوا على التليفونات في منازلهم بسهولة أكثر بكثير من الماضي .

كذلك فإن السنترالات الحديثة التي حلت محل القديمة أتاحت الاتصالات السريعة بين المشتركين في الخدمة ، ولم تعد نفاجاً - كما كنا في الماضي - بانقطاع الحرارة لفترات طويلة ، كما لم تعد نغضب من تداخل الخطوط ، مما كان يترتب عليه أحياناً أن يتحدث أربعة أشخاص من خطين في وقت واحد !

انتهى كل ذلك ، ولكن كما يقال إن (الحلو ما يكملش) ، فإن اتساع شبكة التليفونات تطلب تغيير السنترالات ، وهذه تتطلب تغيير الأرقام ، أو على الأقل بعض الأرقام من كل تليفون . وهنا تقوم هيئة التليفونات بهذه العملية ، عملية تغيير الأرقام دون أن تخبر أصحابها بأنها قد تغيرت ، وتكتفى بدلاً من ذلك بإعلان في الجرائد ، قد لا يراه أصحاب التليفونات ، كما تضع أحياناً إجابة مسجلة تقول للمتصلين بالتليفون إن هذا الرقم قد تم تغييره . . وتبقى المشكلة بالنسبة لصاحب التليفون نفسه ، الذي لا يعلم بهذا التغيير إلا بعد فترة قد تطول من عشرة إلى عشرين يوماً ، وذلك حين يلاحظ أن أقاربه وأصحابه لم يعودوا يتصلون به . وقد أخبرني أحدهم أنه غضب من بعض معارفه

الذين كان قد أسدى إليهم معروفاً ، فلم يتصلوا به ليشكروه ، فاعتقد أنهم ناكرون للجميل ، ولم يعرف أنهم حاولوا الاتصال مرات ومرات والتليفون لا يرد، لأن رقمه قد تغير !

وأنا شخصياً عاتبت أحد أصدقائي على عدم الاتصال بى لإعلامى بالرقم الجديد، لكنه أقسم أنه هو نفسه لم يعرف أنه قد تغير إلا بعد مرور عدة أيام تجاوزت العشرة !

إن الأمر لا يعدو أن تقوم الهيئة بتكليف عدد محدد من الموظفين لديها للاتصال بأصحاب التليفونات التى تم تغيير أرقامها ، أو بعض أرقامها . وهو أمر ليس مستحيلاً ، لكنه صعب إلى حد ما . ومع ذلك فإنه من الممكن أدائه ، وبذلك تكتمل تلك الخدمة الجليلة التى تقدمها التليفونات للمشاركين فيها .

لكن ماذا نقول لأولئك الذين يفسدون الطبخة بسبب قليل من الملح. والملح هنا عبارة عن لمسة حضارية غاية فى البساطة ، لكنها عميقة التأثير فى نفس المواطن ، الذى يمكن أن يشعره هذا العمل بالكثير من الشكر والامتنان ، والإحساس بالتقدير والاهتمام بل والسعادة عندما يجد صوت الهيئة يحدثه قائلاً : منزل السيد فلان . . لقد اضطرت الهيئة من أجل توسيع خدماتها أن تغير رقم تليفونكم منذ اليوم . . مع أصدق تحياتنا ! وأؤكد لكم أن هذه اللمسة تعد سرّاً من أهم أسرار الانتماء !

المؤتمرات وتوصياتها

زادت فى الآونة الأخيرة أعداد المؤتمرات التى تقيمها الوزارات والمؤسسات والجامعات زيادة ملحوظة لم تكن موجودة بهذه الصورة من قبل . وتقنن بعض القائمين على تلك المؤتمرات بحيث جعلوها ملتقيات تجمع بين العلم والفرقة ، فأقيم الكثير منها فى الفنادق الفخمة ، والمراكب السياحية التى تعبر النيل ذهاباً وإياباً ، ويشمل برنامجها على الطعام إلى جانب جزء فنى يضم مطرباً وراقصة شرقية . لكى تمتع ضيوف المؤتمر الأجانب (هكذا يقال) بفن الرقص الشرقى . وتخرج المؤتمرين من جو العمل الجاد والمرهق الذى عاشوه خلال المؤتمر . وعلى الرغم من أن أى مؤتمر لا يزيد عادة عن يومين أو ثلاثة . فإن هناك حفل افتتاح يقطع منه نصف يوم، وكذلك نصف يوم آخر لإعلان التوصيات

وهنا أصل معكم إلى لب الموضوع . ومعنى الوصول إلى اللب أن ننزع كل القشور الحقيقية والزائفة التى تغطيه . فماذا تقول التوصيات؟ وهل توجد بها توصية واحدة قابلة للتنفيذ ؟ ثم هل يتغير الوضع بعد انعقاد المؤتمر عنه قبل انعقاده ، أم أن الأمور تظل كما كانت ، وينتهى الحال بدفع تكاليف المؤتمر ، سواء من أموال الدولة، أو من الشركات والمؤسسات التى ساهمت فى المؤتمر بغرض الدعاية لها ، والإعلان عن منتجاتها . إلى جانب بعض الشائعات حول (تهليب) فلان واستفادة علان ! ! والغريب بالفعل أن فئة قد أصبحت بالفعل محترفة مؤتمرات .

وسبحان الله ، يوجد لدى هذه الفئة نشاط زائد ، وخبرة بالحجز فى الفنادق ، وعمل اللافتات ، ودعوة المسنولين ، وتجهيز القاعات ، وإعداد الطعام والشاى والبتي فور والمرطبات . . أما التوصيات فهي من نصيب بعض المساكين ، الذين يكلفون بكتابتها حتى قبل أن انعقد المؤتمر ، وبالطبع قبل أن يختتم أعماله ، أو كما يقال (فعالياته) . .

رحم الله أعلام الفكر المصرى الذين كان لكل منهم فكره الثاقب والمتألق دون أن يشاركوا فى مؤتمرات ، أو يطرحوا أفكارهم فى فنادق، مثل أحمد لطفى السيد ، وطه حسين، والعقاد ، وهيكىل ، وأحمد أمين وأمثالهم . . وجزى الله أولئك الذين يهرجون حول العلماء ، ويطمسون أفكارهم فى المؤتمرات ، وينتهون بوضعها فى كتب تلقى على أرفف المكتبات ، ليتراكم فوقها الغبار .

أصارحكم . . الذى أثار فى نفسى هذه الخواطر هى التوصية التاسعة التى وردت فى آخر توصيات مؤتمر عقد حديثاً بإحدى الكليات، يقول : ضرورة أن تتناغم رؤى وبرامج الإعداد بكليات (كذا) وما تستند عليه من نماذج نظرية مع ما يعتمده المجتمع من معايير للجودة الشاملة . . " وكان الله بالسر عليمًا .

أطفال المرأة العاملة

منذ مائتي عام ، سبقت المرأة الأوروبية إلى اقتحام سوق العمل . وخاصة في المدن ، فأصبحت تعمل في المصالح الحكومية ، والمصانع ، وتمارس مختلف المهن كمهندسة وطبيبة ومدرسة وسكرتيرة ، وعاملة وسائقة باص ، وتاكسي . الخ ، وكان عليها أن تواجه تحدياً يتمثل في الموازنة بين عملها وبيتها ، وجاء في مقدمة ذلك تربية الأطفال ! وعلى الفور ، ظهرت دور الحضانة التي تستقبل الأطفال من سن شهر واحد حتى أربع أو خمس سنوات .

وقد كثرت دور الحضانة حتى أصبحت في كل حي ، لكي توفر الخدمة للمرأة العاملة التي تسكن في أي مكان ، كذلك تعمقت في دراسة حاجات الأطفال حسب مختلف الأعمار ، وقدمت لكل منهم ما يحتاجه من الطعام واللعب والرعاية الصحية والنفسية ، وكفى أن تدخل حضانة أطفال في إنجلترا أو فرنسا أو إيطاليا لتشاهد مكاناً شديد التميز . يدار بكفاءة عالية . وتعمل فيه مشرفات يقمن على رعاية الأطفال بحرص شديد . وأمومة حانية

وهكذا حظيت المرأة العاملة في الغرب بأهم ما يتيح لها فرصة العمل وبالتالي الغياب عن المنزل وهي أمانة تماماً على طفلها أو أطفالها حتى وهم يتناولون غذاءهم عن طريق الرضاعة . لذلك فإن عمل المرأة مشى جنباً إلى جنب مع انتشار دور الحضانة .

أما المرأة عندنا فدد مارست العمل دون أن تجد المكان المناسب لأطفالها أثناء فترة غيابها اللهم إدا توافر لها وجود أم . أو حماة .

أو استعانت بإحدى الجارات أو العاملات . وفى كل الحالات . لم تتوافر للأطفال الرعاية المناسبة ، كما لم يتوافر للمرأة العاملة الاطمئنان النفسى الذى يتيح لها أن تؤدى عملها وهى مطمئنة على سلامة أطفالها ، أو عدم تعرضهم للأذى . لذلك فإنها تقضى فترة عملها خارج المنزل وهى مشتتة الذهن ، موزعة الفؤاد ، مشغولة البال على ماذا جرى للولد ، وكيف حال البنت ؟ بل إن وقتاً كبيراً تنفقه فى الشكوى لزميلاتها بشأن هذا الموضوع !

ومن الملاحظ أن دور الحضانة قد زادت فى الفترة الأخيرة كثيراً عن السنوات الماضية ، وخاصة فى الخمسينيات والستينيات . ولكنها ما زالت غير كافية ، كما أن توزيعها على الأحياء غير مناسب . وهى أخيراً دور حضانة خاصة تنشئها سيدات حريصات على تلك المهنة الجليلة ، ولكنهن لا يجدن من يستعان بهن سوى مشرفات غير متخصصات ، وعاملات غير مشفقات . والمطلوب هنا هو وضع نموذج متكامل لدور الحضانة ، يتم تعميمه على كل الأماكن والتجمعات التى تسكن فيها نساء عاملات، وفى تصورى أننا قد بدأنا نسير على الطريق، وخاصة بعد أن أصبحنا نؤهل معلمات الحضانة تأهيلاً جامعياً من خلال كليات متخصصة لرياض الأطفال ، تقبل عليها الحاصلات على الثانوية العامة ، وبذلك نضمن نوعية جيدة من الخريجات . اللاتى يقمن بهذا العمل الجليل ، هذا العمل الذى يستحق بالفعل أن نطلق على القائمة به " أمأ ثانية " لأنها هى الأم التى ترعى الطفل بعناية . . فى فترة غياب " أمه العاملة " .

أخطاء المقاومة

من الثابت فى سجلات الحرية أنه ما تعرض شعب للاستعمار إلا وكان عليه أن يبذل الكثير من التضحيات لكى يحصل على استقلاله المشرف ويطهر أرضه من غاصبها اللعين ، وأن طريق الكفاح ضد الاستعمار يحتاج إلى جهود كل أفراد الشعب وليس فقط طائفة منه ، كما أن نوعيات الجهود ينبغي أن تتعدد وأن تتكامل حتى تصل إلى الهدف المنشود .

والمشكلة فى مأساة فلسطين التى مر على فكرة إنشائها قرن من الزمان ، ونصف قرن من الواقع الأليم ، أن شعبها ، الذى هو قطعة منا، قد تصور فى لحظة من اللحظات أن المستعمر سوف يمنحه الأرض التى اغتصبها بدون مقابل . وأنه سوف يحصل عليها فوق مائدة تتوسطها باقة من الورود ، وحولها بعض زجاجات المياه المثلجة !

صحيح أن الكفاح المسلح ينبغي أن يواكبه جهد دبلوماسى وسياسى وإعلامى ، لكن أكبر الأخطاء التى وقعت ، وينبغى عدم تكرارها ، أن يلقى المناضل سلاحه ويجلس على مائدة المفاوضات . لقد كان الأجدر أن يستمر الكفاح المسلح على الأرض، بينما يتفاوض المفاوضون ، ويتحاور الدبلوماسيين ، ويندد الإعلاميون ، وهكذا كان ينبغى ألا يستقل بالقضية فريق واحد ، وإنما كان من الضرورى وجود فريقين ، يعمل كل منهما فى مجاله ، والواقع أن المستعمر قد وجدها فرصة نادرة حين رأى نفسه يجلس مع مقاتلى الأمس وقد تجردوا من سلاحهم ، لذلك فقد سهل عليه أن يعزز على الأرض مواقعه ، ويفرض

على المفوضين شروطه .

خطأ آخر فى المقاومة الفلسطينية ، أطرحه فى صيغة سؤال مباشر ؟ أين صوت أبناء فلسطين الذين خرجوا منها منذ سنة 1948 ، وتفرقوا فى بلاد العالم كله؟ ماذا فعلوا للقضية ؟ وهل حقاً يرغبون فى العودة ؟ وإذا لم يكن فى نيتهم ذلك ، فما الذى يمكن أن يقدموه للمناضلين فى الداخل من وسائل الدعم المادى والأدبى والإعلامى ؟ فى رأى أن الجميع ينتظر حلاً سحرياً يتم على أيدى طائفة واحدة ، تهرق دمانها على الأرض من أجل فلسطين ، ثم عندما تنتصر يأتى الباقون لينعموا بما حققته تلك الطائفة ! كلا يا سادة ، فليس الكفاح من أجل الوطن (فرض كفاية) ، يسقط عن الغالبية إذا ما قامت به طائفة ، وإنما هو (فرض عين) يجب على الجميع وبدون استثناء ، وحسب طاقة كل فرد ، وتبعاً لإمكاناته .

إننى أتابع مع الملايين على شاشة التلفزيون المظاهرات التى تستجمع أحياناً حول البيت الأبيض الأمريكى فى شكل جالية يكون لها مطلب ، ويدهشنى مدى الهزال فى أعداد الفلسطينيين الذين يقومون بهذا العمل ، وعلى فترات متباعدة . وهكذا فإن من يعيشون فى الخارج لا يكاد يسمع لهم صوت فى العالم ، بينما كان يمكنهم تقديم الكثير من أجل مساعدة أخوتهم داخل فلسطين .

أعمدة النور

تصور نفسك فوق كوبرى 6 أكتوبر ، والساعة الثانية عشر ،
والشمس على مصر مشرقة كالعادة - ثم تلاحظ - مثلى - أن أعمدة
النور مضاءة منذ 'صبيحة ربنا'، ونتساءل : من المسئول عن إثارة
وإطفاء هذه الأعمدة ؟ أليس موظفاً يتقاضى راتبه من الحكومة ؟ وإذا
كان موظفاً مهماً فأين رئيسه المباشر ، ورئيسه غير المباشر ، ثم أين
المسئول النهائى عن إضاءة الشوارع ؟ وهل يتمشى هؤلاء المسئولون
عن الإضاءة فى الشوارع مثلنا أم أنهم يقيمون فى مكاتبهم طوال
الوقت؟ وإذا مشوا فى الشوارع هل يضعون على أعينهم نظرات سوداء
لا تلاحظ أن أنوار الأعمدة مضاءة خلال النهار المشمس ؟

صحيح أن مصر والحمد لله قد أصبح لديها فائض من الكهرباء ،
وأنها أيضاً قد نجحت فى تصدير جزء كبير منه إلى بعض الدول
الشقيقة والصديقة ، لكن المسألة لا ينبغي أن تصل إلى حد إهمال
مسئولى إضاءة الشوارع والكبارى عن ملاحظة اللمبات التى تظل تعمل
سواء فى الليل أو النهار ، وكذلك ملاحظة اللمبات التى تحترق، وتحتاج
على الفور لاستبدالها حتى لا يقع فى الشوارع ما لا يحمد عقباه .

أذكر وأنا فى باريس أننى قررت ذات يوم أن أعبر ماشياً شارع
الأوبرا الذى يمتد عدة كيلومترات ، وهو يشبه عندما شارع محمد على
الذى يمتد من القلعة حتى محطة مصر . عابراً ميدان العتبة . بل إنه

يحتوى مثله على (البواكى) التى تمتد على جانبيه . وقد سيطرت على ذهنى فكرة أن أتابع وأنا أتمشى أعمدة النور التى تضاء عادة مع غروب الشمس ، محاولاً العثور خلال هذا الشارع الطويل على عمود واحد مطفأ ، فلم أجد . وما جعل اليوم مثيراً لمشاعري أن شارع الأوبرا فى باريس ينتهى بميدان الكونكورد الذى تتوسطه واحدة من أجمل مسلاتنا الفرعونية . وهناك على حافتها جلست أتأمل الموقف : فهؤلاء الناس الذين أتقنوا عملهم هم أنفسهم الذين أعجبوا بالمسلة الفرعونية ، المتقنة الصنع ، وساعتها قلت لنفسى : أين نحن الآن ؟

إن أعمدة النور ليست إلا أحد مظاهر الحضارة والتقدم وقد عرفتتها حضارتنا العربية والإسلامية قبل أن تعرفها الحضارة الغربية الحديثة . وأجمل ما فيها أن الشوارع والأرقة عندما تضاء فى الليل فإنها تؤنس المارة ، وتساعد على منع ارتكاب الجرائم . وهناك بعض المدن الأوروبية لا تكتفى بإضاءة الشوارع وإنما تضع إضاءة عاكسة على المباني ذاتها ، كما هو الحال فى الصوت والضوء بأهرامات الجيزة ، ومن ذلك مدينة ليون بفرنسا . والواقع أن لدينا فى مصر اهتماماً كبيراً بأعمدة النور ، فهي منتشرة فى معظم الأماكن وحتى بعض الطرق الزراعية ، وإن كانت هناك أماكن أخرى ما زالت بحاجة إليها . وبالطبع تكلف إضاءة تلك الأعمدة مبالغ كثيرة ولذلك فإن الحفاظ عليها وصيانتها باستمرار يحتاج إلى إدارة واعية وتنفيذ جيد ، حتى لا نتركها مضاعة بالنهار ، وأحياناً مطفأة بالليل !

أحلام الساحل الشمالى

أكد لى أحد أصدقائى الجادين من خبراء الاقتصاد أن أحد أهم أسباب الركود الاقتصادى الذى عانينا منه فى الفترة الأخيرة يرجع لأسباب بعيدة ، يأتى فى مقدمتها تلك الأموال الطائلة التى أنفقت على إنشاء القرى والشاليهات فى الساحل الشمالى ، ومشكلة هذه الأموال أنها لم تعد أموالاً دائرة ، بمعنى أن تأتى بعائد متكرر من إيجار هذه الأماكن أو استغلالها بصورة سياحية مثمرة ، ولكنها وضعت فى كتل خرسانية ، لا يذهب أصحابها إليها فى العام أكثر من خمسة عشر يوماً على الأكثر خلال شهور الصيف . وهم إذا ذهبوا فإنهم ينفقون هناك أموالاً أخرى على الإقامة والترفيه ، والخلاصة أن الساحل الشمالى (أكمل) أموال المصريين ، ولم يستفيدوا منه بأى عائد . قلت له : لكنك تنسى أننا قد تشأنا وكل الأفلام المصرية تقدم لنا صورة جميلة لهذا الساحل ، وخاصة فى شاطئ مرسى مطروح الذى غنت عنده لىلى مراد أجمل أغانيها، وكان أبطال الأفلام يذهبون إلى هناك لقضاء شهر العسل بين زرقه المياه ، ورمال الشاطئ ، وشقة فى فندق مريح جداً على الساحل . نشأنا إذن وأحلامنا متعلقة بهذا المكان الساحر على شاطئ البحر المتوسط الذى يعد بحق من أروع بحار العالم ، وأخفها دماً ، وأعذبها هواء . . لذلك عندما (جرى القرش) فى أيدي المصريين أسرعوا بتحقيق أحلامهم ابتداءً من شواطئ الإسكندرية ، التى ضاقت

بالمصطافين ، حتى مرسى مطروح ، وهنا أسرع الشطار باستثمار الموقف ، فأنشأوا القرى السياحية ، التى هى فى الواقع قرى مصرية خالصة مائة فى المائة ، ثم بدأت مشاكلها تظهر : فالبحر فى معظم الساحل الشمالى إن لم يكن كله ، لا يسمح للأفراد بالنزول إلى الماء ، لأنه إما هائج أو يسحب إلى أعماقه من يتحده ، لذلك اضطروا إلى إقامة حمامات سباحة (بيليطون) فيها ، وهم على مقربة من البحر ذاته ! ومياه الشرب بالطبع غير متوافرة ، ومن هنا أصبح شراء المياه المعدنية أمراً ضرورياً لاستمرار الحياة ، وبعض القرى لم تستكمل مقوماتها فهي مهجورة أو خاوية على عروشها ، وليس هناك سوى قرية أو قريتين يرتادهما المطربون لأخذ ما يفيض فى جيوب المصطافين من خلال حفلات غنائية تستمر طوال الليل ، وليس فيها أى جديد . قال لى صاحبى الجاد : إذن أنت توافقتى على أن ما أنفق على هذه القرى والشاليهات، ومازال ينفق ، ليس له معنى ، كما أنه يعد تبذيراً فى غير موضعه . لكننى - بعد أن أصبحت أقيم للمخطئ عذراً - قلت له : أحياناً يقدم الإنسان على تبذير ما معه على أحد أحلامه . وهو سعيد بذلك ، لأنه يحقق رغبة دفينه فى أعماقه . ويستجيب لنداء صادر من الروح . وهنا لا ينبغى أن نطبق عليه قوانين العقل ، وصرامة المنطق . كما لا ينبغى أن نكثر من اللوم والتأنيب . فما حدث قد حدث المهم أن يرجع هؤلاء المصطافون فى الساحل الشمالى وهم أهدأ نفساً وأروق بالاً ، حتى يستأنفوا أعمالهم بعزم وبحماس . لم يعجب صاحبى هذا الكلام ، فأنهى الحديث قائلاً لى : أنت متفائل !

أسلحة العرب السبعة

يتساءل كل إنسان في الوطن العربي : لماذا لا يستخدم العرب أسلحتهم في مواجهة العدوان الإسرائيلي الظالم على الشعب الفلسطيني؟ وقد حاولت أن أحدد أسلحة العرب فوجدتها تتمثل فيما يلي : أولاً سلاح القوة العسكرية ، وهو بالفعل ضخمة ومتنوع ، لكنه مبعثر في 22 دولة ، ليس بينها تنسيق عسكري ، يساعد على قيامها بعمل مشترك ، تكون له قيمة وفعالية . ثانياً سلاح البترول ، وهو يمثل نسبة لا بأس بها من الإنتاج العالمي ، ويمكنه بالفعل أن يلعب دوراً هاماً في معركة العرب ضد إسرائيل ، ولكن هذا السلاح قد أصبح مبتوراً منذ الغزو العراقي ، وما ترتب عليه من حدوث شرخ عميق بين الدول العربية المصدرة للبترول ، إضافة إلى أن منابع البترول العربية قد أصبحت هي نفسها تحت حماية أمريكية ، تقيم بصورة شبه دائمة في الخليج العربي . ثالثاً سلاح رؤوس الأموال المكندسة في الغرب ، والتي يمكن أن يكون لها - عند سحبها - تأثير سلبي واضح على الاقتصاد الغربي ، لكن المسألة ليست بالبساطة التي يتصورها من يتحدثون عن هذا السلاح ، لأن المؤسسات الاقتصادية في الغرب لا تسمح بسحب تلك الأموال إلا بالقدر الذي لا يؤثر على أداؤها وربحياتها . رابعاً سلاح المقاطعة الاقتصادية وهو سلاح ذو تأثير نفسي كبير ، لكنه لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من حجم التجارة العالمية ، وبالتالي فإن مقاطعة البضائع الأمريكية مثلاً لن يحدث خللاً له وزنه في بنية الاقتصاد الأمريكي . خامساً سلاح الضغط السياسي والدبلوماسي وهو سلاح تتحكم فيه المصالح ، ويخضع

لاستراتيجيات مقررة سلفاً ، بحيث تكون الحركة فيه محدودة ، بل إنها قد تقتصر أحياناً على مكاتب وزارات الخارجية ، وتوادي الدبلوماسيين .
سادساً سلاح المظاهرات الشعبية وهو سلاح فعال إذا ما تم بعيداً عن التخريب ، أو المصادمات مع السلطات المحلية ، وإن كان تأثيره في العالم الغربي ، الذي يعتبر المظاهرة جزءاً لا يتجزأ من العمل السياسي الداخلي ، أكبر بكثير من تأثيره داخل الوطن العربي ، الذي لا تعترف معظم بلادها ، إن لم تكن كلها ، بحق أي إنسان أو فئة في التظاهر .
سابعاً سلاح الدعاء والذي يعنى اللجوء إلى الله تعالى في الأزمات ليكشف السوء ، ويزيل الغمة . ولا شك أن هذا السلاح يعتبر من أهم العوامل التي تغيب عن العرب مع أنهم مدعوون دائماً للجوء إليه ، حتى عند حدوث الظواهر الطبيعية مثل انحباس المطر ، أو كسوف الشمس . .

هل توجد أسلحة أخرى ؟ يمكن أن يوجد سلاح هنا وآخر هناك ، لكن المهم هو أن يفحص العرب أسلحتهم جيداً قبل أن يقدموا على مغامرة غير محسوبة العواقب ، كما حدث في حرب 48 ، أو 67 . .
وكما يعلم كل عاقل ، فإن الإنسان ينبغي أن يوازن قبل الدخول في معركة بين قوته ، وقوة خصمه . . ولا يعنى هذا أنني أدعو إلى الانسحاب من المعركة إذا فرضت على العرب ، بل على العكس إنها في تلك الحالة تصبح ضرورة لا مفر منها . لكنني فقط قصدت أن أنبه إلى أسلحة العرب المتوافرة ، ومدى ما يمكن أن تقدمه إليهم عند الدخول في معركة .

الأرض مقابل الأمن

أذكر أن الملك حسين هو صاحب عبارة (الأرض مقابل السلام) ، وردت على لسانه في 11 فبراير 1985، وكانت هي الشعار الذي بدأ يشيع منذ مؤتمر مدريد الذي عقد سنة 1991 . ولا شك أن العبارة جيدة ، ومعناها ببساطة أن حالة الحرب القائمة بين إسرائيل وبعض البلاد العربية لن تنتهي إلا بتحقيق هذا الشرط ، وهو إعادة الأرض التي احتلت في يونية 1967 لأصحابها . وطبعاً تم إعادة ما استولت عليه إسرائيل من مصر ، ومن الأردن ، ولم يتبق إلا ما أخذته - وما زالت - من سوريا (هضبة الجولان) ولبنان (مزارع شبعا) . .

وقى تصويرى المتواضع أن هذه المقولة رغم صحتها ينبغي أن ترتفع إلى جوارها مقولة أخرى تقرر أن (الأرض مقابل الأمن) وخاصة بالنسبة للفلسطينيين الذين يعانون من بشاعة الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم ، لأن الفلسطينيين ليس لهم حتى الآن دولة تعلن الحرب أو تدخل فيها حتى يمكنها أن تعرض السلام . ولذلك فإن أزمة إسرائيل المزمنة مع الفلسطينيين هي الأمن وليس السلام . فالسلام هو البديل للحرب بين بلدين ، أما الأمن فهو المقابل للاستقرار والتعايش بين كيان غاصب وشعب محتل .

وهكذا إذا أرادت إسرائيل أن تعيش (فى سلام) مع جيرانها العرب فعليها أن تعيد لهم أراضيهم التى احتلتها بالقرّة ، وإذا أرادت أن تستعاش (فى استقرار) عليها أن ترحل عن أراضى الفلسطينيين المتداخلين معها فى الماضى والحاضر والمستقبل.

وبالتالى فإن كل ما تقوم به حكومات إسرائيل المتعاقبة والمتعنتة من تسويق ومراوغة واستعراض للقوة لن يجدى نفعا ، كما أنه لن يحقق كلاً من السلام والأمن للشعب الإسرائيلى الذى ينبغي أن يدرك أن القوانين الدولية لها احترامها عند الجميع، ومنها البلاد العربية . والدليل على ذلك أن معاهدة السلام التى عقدتها إسرائيل مع كل من مصر والأردن لم يتم نقضها حتى اليوم ، لكنها - مع الأسف وبفعل إسرائيل نفسها - تتعرض لانتقادات من الشعوب العربية التى تشاهد يومياً ما ترتكبه القوة الإسرائيلية الفاشمة من مجازر وانتهاكات ضد الشعب الفلسطينى .

كيف يصل هذا المنطق إلى الشعب الإسرائيلى ؟ وما هى إجابته عليه ؟ تلك هى مسئولية الإعلام العربى بالدرجة الأولى ، والدبلوماسية العربية بالدرجة الثانية . مع أن المفروض هو العكس . وسلام على الجميع !

ثلاث أفكار للحزب الوطنى

أما لماذا أوجهها للحزب الوطنى ؟ فلأنه هو الحزب الحاكم .
ولأنه أكبر الأحزاب، ولأنه هو الأقدر على تحويل الأفكار إلى واقع .

أما الفكرة الأولى فتتمثل فى مشروع المليار نخلة ، الذى سبق أن دعوت إليه من قبل ، وأتصور أن يتم غرس هذا العدد من النخيل على شاطئ النيل ، وكل الترع والمصارف النابعة منه . ومعلوم أن الفائدة من تنفيذ هذا المشروع ستكون عظيمة ومتنوعة ، لأن النخيل من بين سائر الأشجار هو الذى يسمح بقيام صناعات صغيرة من ناتجه . بالإضافة إلى ثمار البلح التى يمكن تصنيعها . وتعليبها . وتصديرها . يوجد الخوص الذى يمكن تصنيع السلال والأقفاس وحافظات الخبز بدلا من البلاستيك الضار بالصحة وطبعاً يمكن أن يتولى الحزب رعاية هذا المشروع بدءاً وتنفيذاً فى كل محافظة ، وأن يكون مسئولاً عنه . حتى يكتمل بإذن الله بعد عدة سنوات قليلة

أما الفكرة الثانية فهي مكافحة الدروس الخصوصية عن طريق إنشاء مجموعات تقوية فى مراكز الشباب والحزب ، والمساجد والكنائس . ودعوة المدرسين الملتزمين للقيام بهذا العمل لقاء مكافأة معينة . مع قيادة حملة توعية لأولياء الأمور لكى يلحقوا أبناءهم فى تلك المجموعات . بدلا من إعطائهم دروسا خصوصية بأجور مرتفعة . وفى نفس الوقت يقوم أعضاء الحزب بمتابعة المدرسين الخصوصيين

والحد من توغلهم ، خاصة وأن الدرس الخصوصى الآن لم يعد خصوصياً لتلميذ واحد ، وإنما أصبح يضم عشرة وعشرين وأحياناً ثلاثين تلميذاً ، أى أنه أصبح مجموعة تقوية ولكن فى شكل درس خاص يحصل منه المدرس المفترى على أضعاف مضاعفة مما يدفعه التلميذ فى مجموعة التقوية .

يتبقى الفكرة الثالثة وهى التى حذر منها الرئيس مبارك بشدة فى خطابه يوم عيد العمال ، وهى الزيادة السكانية الرهيبة ، والتى أصبحت مثل الوحش الكاسر الذى سوف تتحطم بين فكيه كل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لماذا لا يتبنى الحزب الوطنى فكرة (أسرة صغيرة = أسرة سعيدة) وأن يقوم بتحقيق هذا الشعار على أعضائه أولاً، فلا يمنح لأصحاب الأسر الكثيرة العدد نفس المزايا التى يستحقها أصحاب الأسر صغيرة العدد . كذلك يمكنه أن يوقف هذه الزيادة المستمرة فى المدن والقرى من خلال حملة توعية شاملة ، يساعده فيها علماء الدين ، وخبراء الصحة ، والمفكرون والفنانون والأدباء . .

الأفكار الثلاثة السابقة هامة جداً لخطة التنمية التى تنفذها الدولة، وسوف تظل أفكاراً محلقة فى الهواء ما لم يتم العمل على تطبيقها بصورة عملية . ولن يتم تطبيقها ما لم يقتنع بجداها حزب سياسى كبير ، له تواجدته القوى فى الشارع المصرى . وعليه تقع مسئولية تقديم النموذج العملى فى تحويل الأفكار إلى واقع لسانر الأحزاب السياسية الأخرى .

أسرار التقدم الآسيوي

تأملت طويلاً في أسرار تقدم بلدان جنوب وشرق آسيا بتلك المعدلات العالية ، التي أصبحت مضرب المثل في مجال التنمية ، وموضع الدهشة من البلاد الغربية، وكذلك نموذجاً للمقارنة مع البلاد العربية التي سعت إلى التقدم في نفس الوقت الذي سعت هي الأخرى فيه ، بل ربما قبلها بعشرات السنين . وسوف أعرض هنا لعدد من العوامل وراء نجاح هذه البلاد ، وفي مقدمتها أن شعوبها تقدس العمل . ولا تترك كثيراً لأحلام النوم أو أحلام اليقظة . ومن أهم ما يميز الشعوب الآسيوية أنها قليلة الكلام ، وبالتالي فهي قليلة الجدل حول أمور لا تقدم ولا تؤخر ، والدليل على ذلك أنها لم تضيع وقتاً طويلاً في كيفية البحث عن وسائل التقدم ، وإنما ركزت على مجال واحد هو مجال المحاكاة . أي تقليد النماذج الناجحة في كل الميادين . فقد قلدوا صناعة السيارات الغربية حتى تفوقوا عليها ، كما قلدوا أساليب الزراعة المستطورة حتى برزوا فيها . ولأنهم بطبيعتهم تجار مهرة فقد استطاعوا أن يسوقوا ما ينتجون ، سواء على المستوى المحلي أو العالمي . وهنا سر يقف وراء تفوقهم يرجع إلى احترام مكانة كل شخص ووظيفته ، وقد يقال أن في ذلك نوعاً من الطبقة الاجتماعية، ولكنها عند التحليل عبارة عن طبقية ديمقراطية بمعنى أن كل فئة من فئات المجتمع تعرف وظيفتها جيداً ، وتكرس جهودها للإتقان فيها دون الانشغال بأحوال ومكاسب الفئات الأخرى . وكأنهم بذلك يسيرون على المبدأ الموجود عندنا (كل ميسر لما خلق له) . في ماليزيا مثلاً توجد أعراق متنوعة ، ومع ذلك لا يتدخل أحد في عادات الآخر وتقاليد ومعتقداته فالكل مواطنون يعملون ويتعايشون ويسعمون أخيراً بنتائج أعمالهم الأمر اللافت للنظر بحق هو

المحاولة المستمرة للإتقان ، دون كثرة الحديث عنه . فالمنتجات الزراعية تم تطويرها على نحو مذهل ، وكذلك المنتجات الصناعية والإلكترونية . وهناك تزاوج بين الجامعات ومراكز البحوث وبين مؤسسات الإنتاج من أجل تحسينه ، وحل ما يعترضه من مشكلات . كما أن تشجيع المشروعات الصغيرة يسير جنباً إلى جنب مع المشروعات الكبرى أو العملاقة التي لا تقدر عليها سوى الدولة . المصانع اليدوية الصغيرة منتشرة في البيوت والأسرة بكل أفرادها تعمل : فهناك من يشتري الأدوات الأولية ، وهناك من يقوم بتصنيعها ، وهناك أيضاً من يقوم بتسويقها . ولا تحس بأن قبضة الحكومة على هذه المشروعات الصغيرة قوية أو غائبة ، وإنما هي متروكة للعرض والطلب . والواقع أن الطلب متزايد ، والعرض مستمر في محاولة الجودة والإتقان . كنا في الماضي لا نثق إلا بالإلكترونيات التي تصنع في اليابان . ثم ما لبثت الصين وكوريا أن أصبحتا منافسين لها . وأخيراً دخلت إندونيسيا وماليزيا وتايوان . . هل تعلم مثلاً أن منتجات هذه الأخيرة التي أغرقت العالم والبلاد العربية يتم تصديرها بدون وزارة للتجارة الخارجية . وإنما من خلال محلات ومصانع صغيرة للغاية . يتواجد فيها تجار يعطون كل زبون ما يحتاج إليه ؟ !

الطبيعة جميلة جداً في بلدان جنوب شرق آسيا . كما أنها أحياناً قاسية ببراكينها وزلازلها وفيضاناتها المدمرة ، ولكن الإنسان استطاع أن يعيش فيها ويتعايش معها ، وأن يبني حضارة متميزة ، أصبحت محط أنظار السياح في العالم .

سألني صديقي : باختصار ما هي أهم عوامل تقدم هؤلاء الناس ؟ قلت له : يعني تريد من الآخر ؟ قال : أجل . قلت : قلة الكلام ، والعمل المتواصل ، والإتقان . وبالمناسبة من أهم ما لاحظته عندهم هو عدم وجود مذبة ربط في التلفزيون !

فى وسط الأحداث التى تركزت بورتها أخيراً فى منطقة الشرق الأوسط ، من حق أى شاب عربى أن يسأل : ماذا أفعل ؟ وكيف أتصرف ؟ ومن واجب الكبار وأصحاب التجارب أن يساعده فى التوصل إلى الإجابة الصحيحة ، بدلاً من أن يترك وحده متحيراً فى البحث عنها . والواقع أن تلك الحيرة ترجع فى جانب كبير منها إلى ما تبثه وسائل الإعلام المختلفة من معلومات وتعليقات يتعارض بعضها مع البعض ، ويكذب أحدها ما يؤكد الآخر صحته . كذلك فإن حيرة الشباب مردّها إلى غياب التاريخ الحقيقى للظواهر السياسية والاقتصادية التى نشأت قبل أن يولدوا بقليل ، وتطورت بينما كانوا فى مرحلة الصبا ، ثم راحت تتفاقم نتائجها أمامهم وهم فى مقتبل العمر . ولو أنهم كانوا على معرفة ببداية الأحداث ، وعلى وعى بتسلسلها وتشابكها لظهرت أمامهم الصورة على نحو أكثر وضوحاً . والمشكلة هنا أننا تركنا صفحات الكتب والمراجع واقتصرنا على شاشات التلفزيون . وقد كان من الممكن أن تعرض الحقائق كاملة على هذه الشاشات ، لكن ثورة الاتصالات الحديثة لها جانبان أحدهما إيجابى يحقق السرعة والكفاءة والآخر سلبي يحتوى على قدر كبير من التشويه والتحريف .

فى العالم العربى أصبحت لدينا قضيتان ، إحداهما خاصة بشعب فلسطين الذى جرى ومازال يجرى انتزاع أرضه ، وتشريد أهله ، ومحاولة الإطاحة بأبسط حقوقه فى الحياة ، والثانية تتعلق بشعب العراق الذى جرى التعامل معه على طريقة الدبة التى قتلت صاحبها

عندما حاولت أن تزيج من فوق عينيه الذباب . والمقصود هنا تلك المحاولة العسكرية لتحرير شعب العراق من نظام حكمه ، وتقديم الديمقراطية له على طبق من فضة !

الشباب العربي في حاجة لأن يعرف الحقائق ، كما أنه في حاجة لأن يتعامل مع الأحداث التي تمر بأوطانه من ناحية ، وبمختلف أنحاء العالم من ناحية أخرى . وقد مر زمن طويل دون أن نزود هؤلاء الشباب بالثقافة المتكاملة ، التي تقتنع عقولهم ، وتنفذ إلى قلوبهم ومشاعرهم ، وتصبح بالتالي طابعاً لسلوكهم .

عندما رأى الشباب العربي المظاهرات في كل أنحاء العالم تندد بالحرب ضد العراق ، وسمع في نفس الوقت الكثير من التعليقات عن تقاعس الشارع العربي ، وجد أنه متهم في وطنيته وقوميته ، وكان عليه أن يرد من خلال التظاهر الذي لم يتعود عليه ، فحدثت تجاوزات ، وجرى الاعتداء على ممتلكات ومنشآت ، ولم يدرك أن التظاهر للتعبير عن الرأي إذا كان حقاً فإنه لا يلغى حقوق الملكية الخاصة ، ولا المنشآت الحكومية . وأن أي مسيرة في العالم لا تخرج إلا بعد أن تكون لها قيادة تنظيمية ، تستأذن السلطات المحلية بوقت وطريق المظاهرة ، وهنا يصبح من واجب السلطات نفسها حماية المظاهرة ، ومساعدتها على تحقيق الهدف منها ، وهكذا فإننا نشاهد مظاهرات يتجاوز عدد المشاركين فيها المليون دون أن تحدث أي تلفيات في المكان الذي يستظاهرون فيه . وهكذا يصبح التعبير الجماهيري عن الموقف ، أي موقف ، منظماً وواضحاً ومؤثراً . وفي هذه الحالة يصبح تعبيراً حضارياً يليق بشعبنا الذي سبق إلى تكوين أولى حضارات العالم.

التاكسيات وحالتها

ما هذا الذى حدث للتاكسيات فى مصر ؟ لا تكاد تتركب تاكسى إلا وتجدده من الداخل شبه فارغ . فلا يوجد تابلوه . ولا توجد مقابض للأبواب ولا للشبابيك . أما الكراسى فمتهرئة ، وقد يوجد عليها كليم متسخ ، تفوح منه رائحة كريهة ، وكل ما هنالك (عداد) يعلوه الصدا ولا قيمة على الإطلاق لوجوده ، و (مرآة) كبيرة ينظر فيها السائق إلى الراكب من وقت لآخر لئى يقدر ما سياخذه منه عند الفصال على ثمن التوصيلة !

ولأن أحداً لا يتكلم عن هذا الموضوع ، فإن الأمور تسير فيه من سئ لأسوأ . السؤال الآن : هل يوجد فحص فنى للتاكسى عند تجديد رخصته ؟ وما هى مدة هذه الرخصة ؟ الذى يبدو لى أنها رخصة مدى الحياة ، وكأن مسئولاً لا يراها منذ استخراجها حتى إحالة التاكسى إلى التقاعد . وأكد أؤكد أنه لا يوجد تقاعد لأى تاكسى ، ربما منذ الخمسينات من القرن الماضى ! !

ذات يوم ركبت تاكسى فلم أجد فى التابلوه زراً واحداً وكل ما يوجد أمام السائق مجموعة أسلاك بعضها متقطع ، والباقى غير موصل . فإذا أراد أن يضرب الكلاكس وصل بين سلكين فى حركة شبه طبيعية تماماً ، وكأن هذا هو الأصل . وعندما أبدت له دهشتى قابلها ببرود كامل .

وتاكسى آخر ، وجدت صاحبه يطفئه تماماً عند الوقوف فى الإشارة ، ثم يعيد تشغيله إذا فتحت . وعندما سألته قال إنه يفعل ذلك لسببين : توفير البنزين ، وإراحة الموتور حتى لا يسخن !

وكثيرا ما ركبت تاكسيات ، لا يفتح بابها من الداخل وعندما تريد الخروج يطلب منك السائق أن تخرج يدك من الشباك لكي تفتح الباب من الخارج !

لكن تاكسيات مصر كلها تشترك في أمرين أساسيين : أن السائق فيها يدخن دون أى اعتبار لصحة الراكب معه ، وأنها تحتوى على كاسيت يرتفع صوته بما لا يحسن سماعه ، فإذا كان عندك صداع وطلبت منه أن يهدئ الصوت قليلاً نظراً إليك بازدياد وكأنك تعتدى على حريته الشخصية.

ولأن شعب مصر طيب وأصيل ، فإنه يتحمل حالة التاكسى بما طبع عليه من الصبر الجميل . لكن المأساة تظهر بوضوح عندما يركبه غير المصريين . وأنا أنتهز هذه الفرصة لأهدى الحكاية التالية لوزارة السياحة: أخبرنى صديق عربى أنه استقل التاكسى من المهندسين إلى حى الحسين . ثم سألنى : بكم تساوى هذه المسافة ؟ قلت له : أربعة أو خمسة جنيهات على أساس أنه عربى وسائح . قال لى : لقد أعطيته عشرة جنيهات . فاستقلها . وراح يرجوا الزيادة . فأعطيته خمسة عشر جنيهاً . فإذا به يصير أن يكون المبلغ عشرين جنيهاً ، وأن هذا هو السعر الحقيقى . عندئذ غضبت فاستدعيت شرطياً ، وعندما سأله: كم قطع العداد، تلعتد فرددت بأنه لم ينزل البنديرة، فأقسم أنه أنزلها وأنها قطعت أربعة جنيهات . فأخذ منى الشرطى خمسة جنيهات ، وأعطاهها له وقال له: رد له الباقي . لكننى تركته ومضيت ساخطاً على تلك المعاملة التى لم أجد لها مثيلاً فى أى بلد فى العالم !

أخلاقيات العلم

على هامش احتفالية مصر بافتتاح مكتبة الإسكندرية عقد مؤتمر هام بعنوان (المستويات الأخلاقية والاجتماعية فى العلوم والتكنولوجيا) لمناقشة الضوابط التى ينبغى أن يتحلى بها المشتغلون بالبحث العلمى ، حتى لا ينفلت من بين أيديهم هذا المارد العملاق ، فيحطم الإنسانية كلها بدلاً من أن يقدم إليها المساعدة أو يحقق لها الرفاهية .

والواقع أن العلم كان وما يزال وسيلة وليس غاية . فالإنسان يستعلم ليعرف قوانين الكون ، وبالتالي يتمكن من الإفادة منها ، كما يتمكن من تجنب ويلاتها . والإنسان يتعلم ليصنع الوسائل التى تساعده على توفير وقته ومجهوده العضلى ، والاستمتاع إلى أكبر قدر بخيرات الطبيعة . والإنسان يتعلم ليطور لمجتمعه السلاح الذى يحميه من جشع أعدائه ويوفر له الأمن والسلام

ولا شك أن العلم قد وصل خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين إلى درجة تفوق بها على ما أنجزه خلال عشرين قرناً كاملة . فقد برزت وتطورت واستخدمت فى هذه السنوات نتائج الثورة التكنولوجية ، وثورة الاتصالات ، وثورة المعلومات . وقد أتاحت هذه الثورات الثلاث للإنسانية كلها ما لم تحققه لها الثورة الصناعية الكبرى . ويكفى أن ننظر إلى أسلوب العمل فى مصنع سيارات أو طائرات لنشاهد ، ما يفعله الكمبيوتر والروبوت دون أى تدخل من الإنسان . ومن ناحية أخرى . فقد نتج عن خروج الإنسان إلى الفضاء والهبوط على القمر الأبواب لعمل الصواريخ الضخمة . والأجهزة بالغة

الدقة ، التى أصبحت تقيس نبضات قلوب رواد الفضاء وهم فى مراكبهم على بعد آلاف الأميال . .

لكن العلم لا يقف فيما يبدو عند حد . فهو مستمر فى خطواته السريعة والمتلاحقة ، وفى كل يوم ، بل فى كل لحظة يفاجئنا بالجديد والمدهش . وفى مسيرته المندفعة بدون حدود ، راح يتدخل فى تحسين التربية ، واستخدام سلالات محسنة من النبات ، واختراع العديد من الأدوية لمعالجة الكثير من الأمراض والأوبئة التى كانت تفتك بالناس . وفى هذا المجال ظهرت الهندسة الوراثية ، واقترب العلم من مناطق خطيرة لم يكن يحسب الإنسان أنه سيصل إليها . فراح يجرى تجارب على الاستنساخ الحيوانى بعد أن نجح فى نقل وزرع الأعضاء البشرية فى جسد الإنسان . وأصبح المجال مفتوحاً أمامه لكى يستنسخ إنساناً بدون لقاء جنسى بين رجل وامرأة . وهنا تنبهت المجتمعات للخطر فراحت تقول للعلم : قف عند هذا الحد . فنحن لا نريد منك أكثر من ذلك . وحسبنا ما أوصلتنا إليه من تقدم وازدهار . وعندما تلفت العالم حول نفسه وجد أن العلم الذى أخرجه من حالة الهمجية إلى حالة التحضر والتمدن لم يوفر له ما كان يأمل فيه . وها هى أكبر دول العالم وأقواها تسلحاً تعيش فى قلق ، ولم تعد تأمن وهى نائمة على نفسها ومنجزاتها .

وعندما تقول لى : ما السبب فى ذلك ، أجيبك على الفور بأننا ركبنا حصان العلم بدون لجام ، أى بدون أخلاق ، وقد آن الأوان لنضع حول رقبته هذا اللجام !

أطفالنا وثقافتهم

أقصد بالثقافة هنا مجموع المعلومات والمعارف ، وأسلوب الحياة، وأنماط السلوك التي ينبغي أن تتوافر لأطفالنا في الوقت الحاضر. ولاشك أن الدوائر التي يتلقى فيها الطفل هذه الأنوار من الثقافة تتم في الأسرة ، وبين الأصدقاء ، وفي المدرسة ، ثم الأقوى تأثيراً من ذلك كله التلفزيون . وبالطبع توجد المجلات والكتب غير المدرسية لكنها قليلة التأثير على الرغم من الدور الذي كان من الممكن أن تقوم به.

والسؤال الآن : هل قمنا بتحليل المضمون لعناصر هذه الثقافة ؟ وما هي النتائج التي يمكن أن نتوصل إليها لكي نضع على أساسها خططنا وبرامجنا ؟ وحتى تتم مثل هذه الدراسة بكفاءة وموضوعية ، يمكن القول بأن عناصر الثقافة المقدمة لأطفالنا ليست على المستوى المنشود ، بل حتى المطلوب . أما الأسرة ، فنحن نعلم جميعاً أن دورها حيوي في التربية والثقافة، لكن تأثيرها في الوقت الراهن لم يعد كما كان في الماضي ، وذلك نتيجة للضغط الاجتماعي والاقتصادي التي فرضت على الأبوين أن يخرجوا للعمل معظم الوقت ، وعندما يتواجدان في المنزل لا تكون لديهما الفرصة الكافية لنقل خبرتهما إلى الأبناء . وبالنسبة إلى الأصدقاء قد يكون التأثير في الطفل أكثر خطورة ، وذلك عندما لا تتيسر له مجموعة الأصدقاء الأسوياء ، الذين يوفر لهم الجو المناسب لانطلاق طاقاته في اللعب البريء ، والتواصل الإيجابي مع من حوله. ونحن نعلم جميعاً أنه ليس في كل الأحوال توجد مثل هذه المجموعة أو الشلة ، وحينئذ يصبح الطفل وهو في مرحلة مبكرة من العمر معرضاً لتلقى ثقافة منحلة ، أو عدوانية ، أو أنانية . . الخ.

أما المدرسة فمن المعروف أنها لا تقدم الثقافة ، وإنما تقتصر على التعليم . والثابت أن الثقافة تبدأ من حيث تنتهي المدرسة . وقد كان من

الممكن أن تكون المدرسة مصدراً من مصادر الثقافة لو أنها قللت من برامجها الدراسية ، ووسعت من مجال الأنشطة التي يمكن أن تنمو وتزدهر فيها كإثراء الثقافة التي تقدم للأطفال .

فإذا استعرضنا بسرعة ما يكتب للأطفال في المجالات المخصصة لهم ، أو في القصص المؤلفة من أجلهم ، وجدنا نوعية ضحلة من الثقافة لا تتماشى مع العصر الذي أصبحت إنجازاته العلمية في متناول الأطفال . والملاحظ أن السادة الكتاب يتحدثون للأطفال وكأنهم بلهاء !! أما اللغة فلا تنتمي على الإطلاق إلى عالم الأطفال ، ولا تتماشى مع رصيدهم . والمشكلة هنا أن الإبداع الأدبي في مجال الكتابة للأطفال ضحل للغاية ، ومن النادر أن تجد كاتباً متخصصاً في هذا اللون ، على الرغم من حاجتنا الشديدة إليه .

وتزداد الملاحظة السابقة وضوحاً في التلفزيون ، فالبرامج مسلوقة ، والسيناريو الجيد يكاد يكون معدوماً . وما أسخف الممثلين حين يحاولون أن يظهروا كمهرجين لكي يضحكوا الصغار . أو يزودهم بتلك النصائح التي لا تصلح إلا للكبار . ويكفي أننا حتى اليوم لم نستطع أن نجعل أطفالنا يغنون بعض الأغاني أو الأناشيد التي يكون لحنها قريباً من قلوبهم ، وسهلاً على حناجرهم . ومن المقرر في هذا الصدد أن الأطفال لا يتجاوبون إلا مع نجوم في مثل أعمارهم ، وهذا ما يدفعهم للمحاكاة، والرغبة في التقليد . لكننا ما زلنا حريصين على جعل ممثلين معمرين هم الذين يتحدثون للأطفال ؟ !

من كل هذا يتبين أن ثقافة الأطفال لدينا فقيرة جداً ، ولا شك أنها تحتاج إلى مزيد من الاهتمام ، الذي ينبغي أن يقوم على دراسات مستفيضة لمتطلبات عالم الطفولة ، والوسائل الكفيلة بتقديم نوع وكمية الثقافة المناسبة له . ثقافة تقوم على أعمدة التراث المحلي ، وتتابع في نفس الوقت أهم ما يجري في العالم المعاصر من حولنا .

إعادة التأهيل

هذا المصطلح الذى بدأ يتردد على ألسنة المسئولين ، وخاصة أولئك الذين فى أيديهم أمر توظيف الشباب ، وإتاحة فرص العمل المناسبة لهم ، ماذا يعنى بالضبط ؟ يعنى أن شخصاً حصل على ليسانس آداب مثلاً يمكن أن نعتقد له دورة تأهيلية فى إصلاح الكمبيوتر لكى (يتأهل) للعمل فى هذا المجال. وهذا يصدق أيضاً على خريجي الحقوق، والتربية . . الخ.

وطبعاً الدورات التأهيلية التى تعقد لهذا الغرض تتكلف الكثير بدءاً من ضرورة توافر أماكن، وكفاءات بشرية ، وتمويل . . والسؤال الآن؟ لماذا ننتظر حتى يتخرج الشاب من الجامعة لكى نعيد تأهيله فى عملية تدريب أخرى ؟ وهنا يبرز سؤال آخر : لماذا لا تتم عملية إعادة التأهيل ذاتها فى الجامعة نفسها بما لديها من إمكانيات ، بحيث نوفر تلك التى ننفقها فى إعادة التأهيل ، وهو غالباً ما يكون سطحياً ، وغير معمق ؟

وقبل هذا وذاك ، سؤال أساسى يتمثل فى أهمية التعليم بسوق العمل ، عن طريق مؤشرات تقوم بها الحكومة وقطاع الأعمال الخاص لما يحتاج إليه المجتمع من كفاءات بشرية فى سائر التخصصات . وعلى أساس هذه المؤشرات ، التى ينبغى أن يتعرف عليها التلاميذ فى مرحلة الثانوية العامة وكذلك أولياء أمورهم ، بقصد توجيه الأبناء إلى المجالات التى تكون فى حاجة حقيقية للعمالة ، أو التى لديها متسع

لها . لكن أن نترك التلميذ في المدرسة ، أو الطالب الجامعي (على غمسه) حتى يتخرج ويفاجأ باتسداد سوق العمل الذي تخصص فيه . . فهذا مالا يلقى بدولة عصرية ، تسعى حكومتها إلى أن تكون حكومة إلكترونية !

ولدينا في ذلك أمثلة . منها أن السياحة عندما بدأت تزدهر عندنا، راحت الجامعات ، والمعاهد العليا تتسابق في فتح كليات للسياحة ، ثم فوجئ الخريجون بأن السباب موصد في وجوههم ، نتيجة لضعف السياحة من ناحية ، أو لامتلاء سوق العمل بالخريجين السابقين من ناحية أخرى .

ونفس الحال تكرر - وما يزال - في كليات الإعلام ، التي يجري حالياً الإقبال الشديد عليها ، على الرغم من أن وسائل الإعلام الرئيسية، وهي الصحافة والإذاعة والتلفزيون ، مكتظة بمن فيها ، وأحسب أنها لا ولن تتحمل المزيد.

إن المسألة تتلخص في مسألة بسيطة جداً ، وهي أن تقوم أي جهة في الدولة أو المجتمع بتحديد احتياجاتها من التخصصات والأعداد المطلوبة ، وأن تنشر على المجتمع من خلال وزارة القوى العاملة ، التي ينبغي أن يتركز جهدها في ذلك ، وهكذا توفر على أبنائنا وأوليائهم الأمور هموم التعليم ، وهموم البحث عن وظيفة ، كما توفر الكثير مما يتم أو سيتم إنفاقه على " إعادة التأهيل " .

أصحاب العمارات الجدد

وأقصد بهم أولئك الأشخاص الذين يشكلون طبقة جرت في أيديها ألوف الجنيهات ، وتكدست في خزائهم الملايين ، ثم راحوا يشترون قطع الأرض بأسعار زهيدة للغاية ، و يقيمون فوقها عمارات لا تقل الواحدة منها عن اثني عشر دوراً . وطبعاً بمجرد وضع الأساس يقبل المواطنون المحتاجون إلى شقة ، فيختارون شققهم على الهواء أو في الهواء ، ثم يبدأون في دفع المقدمات والأقساط ، وبعضهم يفضل الإيجار الجديد فلا يحرمه مالك العمارة من ذلك أيضاً . .

المهم أن المبنى يرتفع بالطوب الأحمر ، ويترك لكل صاحب شقة تشطيبها على هواه ، وحسب قدرته . لكن المسألة الخطيرة التي أريد أن أتحدث عنها هنا تتلخص في أن صاحب العمارة يترك السلم بدون بلاط ، كما يترك مكان الأسانسير فارغاً . وعندما يجد أصحاب الشقق أن الوقت يمضى وحاجتهم إلى السكن تزداد ، ينقلون عفشهم و يقيمون في انتظار انتهاء صاحبنا من تبليط السلم وتركيب الأسانسير . لكن المفاجأة أن شيئاً من ذلك لا يحدث . وهناك عمارات كثيرة من هذا النوع أعرف عناوينها في محافظة الجيزة ، يسكنها عدد كبير من السكان ، وما زالوا في انتظار أن يحن عليهم صاحب العقار بالسلم والأسانسير !! ماذا حدث ؟ وماذا يحدث ؟ وأين المحافظة ؟ وأين الحى بكل لجاته الهندسية والتفتيشية ؟ ثم قبل ذلك كله: أين ضمير صاحب

العقار ، الذى (لهف) تحويشه العمر من أصحابها ونصب عليهم فى تسليمهم سلعة غير مكتملة العناصر . قولوا لى بالله عليكم : ما قيمة شقة ثلاث أو أربع حجرات وريسپشن وحمامين فى الدور السادس ، وما فوقه حتى الثانى عشر ، وهى بدون سلم مبلط أو أسانسير ؟

وقد سمعت أيضاً فى حلقات هذا المسلسل الكئيب أن بعض أصحاب العمارات الجدد يقوم بمساومة السكان بعد أن يكونوا قد سكنوا بالفعل فى دفع مبالغ معينة لتبليط السلم وتركيب الأسانسير . يعنى ببساطة هم الذين يقومون بذلك . وهكذا تصبح الشقة التى أخذوها شقة معلقة فى الهواء . وكما حددها الراغب فيها وهى ما زالت فى الهواء ، فإنه أيضاً يظل يصعد إليها وهى فى الهواء ، أى بدون سلم مبلط أو أسانسير !!

إننى أكتب عن هذه المشكلة وأنا محتار بين أن ألقى بالعيب على القانون الذى لا يطبق ، أو على الضمير الذى لا يشعر . . وأعتقد فى النهاية أن المشكلة موزعة بينهما بالتساوى . لكن يبقى أن يعلم السيد المحافظ بذلك ، فيصدر تعليماته الصارمة بضرورة الانتهاء من بلاط السلم ، وتركيب الأسانسير ثم يعاقب المقصرين . . أما مسألة الضمير ففتركها لمالك الملك كله ، سبحانه الذى يمهل ولا يهمل . .

تنقية المناهج الدراسية

هناك فرق واضح بين المنهج الدراسي والمقرر الدراسي . فالمنهج يعنى الأسلوب أو المخطط ، فى حين يقصد بالمقرر المحتوى أو المضمون . ولكى يتضح الفرق نستعين بمثال . منهج التاريخ للفرقة الأولى مثلاً يعنى دراسة عصر ما قبل الإسلام ، وهذا يتطلب دراسة جزء من تاريخ الدولة الرومانية والدولة الفارسية ثم حالة العرب فى شبه الجزيرة العربية . أما المقرر الدراسى لهذا المنهج فيعنى ملء هذه الخطة العامة بمادة تاريخية مناسبة بحيث تحقق أهدافها .

ومع ذلك يشاع خطأ مصطلح تنقية المناهج الدراسية فى حين أن المقصود بها تنقية المقررات . فالمناهج لا تنقى وإنما يتم تعديلها أو استبدالها بمناهج أخرى .

والسؤال الآن ، والذى بدأ يطرح بشدة على العرب جميعاً هو : هل يقومون بتنقية مناهجهم أى مقرراتهم الدراسية مما هو موجود بها من عدااء للغرب ، ودعوة للتعصب ، وحث على العدوانية بدل الحوار تجاه الآخرين ؟ أم يظلون على حالهم حتى تفرض عليهم مناهج أو مقررات جديدة من الغرب ؟

والواقع أن هناك ظلماً كثيراً وتحيزاً أكثر فى طرح هذا السؤال . لأن من يدقق فى مقرراتنا الدراسية لن يجد فيها سوى ما هو متعارف عليه فى كل المجتمعات ، ولدى سائر الشعوب من اعتزاز بالنفس ، وتكريم للقيم والأعراف ، وإشادة بمبادئ الحق والخير . صحيح أن هناك نقصاً فى تعليم كيفية الحوار ، وضعفاً فى القدرة على استيعاب

الرأى المخالف ، لكن هناك مجتمعات أخرى كثيرة تمتلئ مناهجها أى مقرراتها الدراسية بالأعاجيب ! فهناك الكثير من التعصب فى كتب الغرب الدراسية ، وأيضاً الكثير من الاستعلاء وبث الإحساس بالتميز ، ومعاملة الشعوب الأخرى على أنها أدنى حضارة ، وأقل مستوى ! ! بل أن هناك فى مقررات الغرب الكثير من الأخطاء حول الشرق وعاداته ومعتقداته وأسلوب الحياة فيه .

وفى هذا المجال ، لابد أن نلفت الأنظار إلى ما يتم تدريسه فى إسرائيل ، ومعظم الناس يجهلون بالطبع ، لكنه يحتوى على الكثير جداً مما يدعون إلى تجنبه لدى العرب ؟ فهل يستقيم الكيل بمكيالين ؟ وهل من العدالة أن نطبق على غيرنا ما لا نطبقه على أنفسنا .

وعلى الرغم من ذلك السؤال (البايخ) الذى يطرحه الغرب علينا والخاص بتعديل المناهج ، فمن واجبنا أن نظل متنبهين لمفردات مقرراتنا الدراسية بحيث نطورها ونحدثها باستمرار ، من أجل أن تكون ملائمة لظروفنا ، وغير متعارضة فى نفس الوقت مع التوجهات العالمية . باعتبارنا جزءاً لا يتجزأ من العالم . بل وفى قلب حركته وأحداثه .

وأخيراً يظل المنهج الدراسى والمقرر الدراسى متوقفاً على المدرس الذى يقدمه للتلاميذ ويشاركهم فيه . فإذا كان متفتحاً لم يغلق أمام عقولهم نافذة ، وإذا كان متعصباً أغلق عليهم كل نوافذ الفصل !

أصحاب المعاشات

يعانى الكثير من أصحاب المعاشات من إجراءات صرف المعاش بعد بلوغهم السن القانونية للإحالة على المعاش . ويظلون يروحون ويجيئون بين الإدارات ، ويقال لهم ختم النسر غير واضح ، أو عين النسر مغمضة ، أو الاسم به تحريف ، وهكذا يفاجأ الموظف بعد خدمة فى الحكومة تصل أو تزيد عن ثلاثين عاماً بأنه يقوم بعملية كعب دابر ، ويقف أمام موظفين شبان يسومونه سوء المعاملة ، ويجعلونه يتحسر على الأيام الخوالى التى كان يعامل فيها الناس بصورة أكثر من إنسانية ورحمة من هذا الجيل الجديد .

حل المسألة عندى سهل للغاية ، وهو أن تبدأ أى مصلحة فى إنهاء إجراءات المعاش بها فى بداية أو أثناء العام الأخير من خدمة أى موظف ، وبذلك يصل الموظف إلى سن الستين وقد استقر على حجم معاشه ومكان صرفه ، ولا يبقى على المصلحة إلا أن تكافئه على خدمته الطويلة بمكافأة مالية ، أو عينية ، أو على الأقل شهادة تقدير ! والواقع أن المؤسسة التى لا تكافئ العاملين بها عند خروجهم للمعاش لا تستحق الخدمة أساساً ، بل إنها تعد نموذجاً سيئاً للإدارة المتخلفة . وكم يعجبنى فى المقابل من ذلك ما أشاهده على مدخل بعض الفنادق المحترمة من إعلان يحتوى على تكريم أحد الموظفين أو حتى العمال

المتميزين خلال شهر ، ويطلقون عليه الموظف أو العامل المثالى . ولا شك أن مثل هذا التكريم يدفع باقى العاملين للمزيد من بذل الجهد ، وكذلك من الانتماء إلى المكان الذى يعملون به . أما أن نترك الموظف المسكين يخرج إلى المعاش دون أن نقول له شكراً على ما بذلت ، وتمنياتنا لك بالصحة والسعادة فيما تستقبل من أيامك ، فهذا منتهى الجحود . أما الأسوأ فهو تركه حائراً دائراً على مختلف جهات المعاش والتأمينات لإثبات هويته ، والحصول على معاشه . كيف يشعر هذا الموظف ؟ وما هى الأحاسيس التى تنتابه ؟ وإلى أى حد يعانى من التوقف بين المسير ؟ وكيف سيكون أسلوب حياته الجديدة ؟ على المقهى؟ أم بجوار عامود مسجد ؟ أم فى ركن مهجور فى بيته ؟

لا أحد يحاول أن يقف فى مكان هذا الشخص ، ولا إجراءات فعالة لسرعة إنهاء إجراءات معاشه ، ولا حتى إمكانيات لفتح صفحة جديدة أمام أصحاب المعاشات، يمكن للقادرين منهم أن يزاولوا بعض الأعمال البسيطة لكى لا يشعروا بأنهم ملفوظون تماماً من المجتمع ، الذى كرسوا حياتهم كلها لخدمته

وفى الختام دعاء من الله أن يكافئ من يساعد أى موظف فى الحصول بسهولة ويسر على معاشه .

النشرة الاقتصادية

النشرة الاقتصادية التى يذيعها التلفزيون من أهم العوامل التى يمكن أن يكون لها دور كبير فى تبصير المواطنين بكيفية استثمار أموالهم وتحريكها فى عجلة الاقتصاد ، بدلاً من ركودها كودائع فى خزائن البنوك أو تكديسها فى أدراج المنازل ، أو تحت البلاطة كما يقال! لكننى ألاحظ على هذه النشرة أنها تحاكى من حيث السرعة والاختصار مثيلاتها فى دول العالم المتقدمة ، والتى وصل المواطن فيها إلى مستوى متقدم من الثقافة الاقتصادية ، بل إنه يحظى إلى جانبها بالعديد من الجرائد والمجلات المتخصصة ، وكذلك مصادر المعلومات على شبكة الإنترنت التى تتيح له أن يفهم ، ويدرك ، ويشارك . .

أما عندنا فما زال الأمر يحتاج إلى مزيد من الشرح والبيان، والإعادة والتكرار. فليس كل المواطنين يعرفون حركة الأسهم والسندات فى البورصة ، بل إن الكثيرين لا يدركون الفرق بين السهم والسند . لذلك فإن المواطن المصرى بحاجة إلى من يوضح له آلية العمل اليومى للاقتصاد فى المجتمع . ولا داعى بالطبع للتعمق فى النظريات الاقتصادية ، وإنما المطلوب هو الإجابة عن بعض الأسئلة البسيطة جداً. ومنها على سبيل المثال :

إذا كان معك ألف جنيه فائضة عن حاجتك ماذا تفعل بها ؟ وكيف تستثمرها ؟ وإذا زادت عن ذلك فما هى الفرص المتاحة أمامك ؟ وما هى أفضل تلك الفرص ؟ والأماكن التى تذهب إليها ؟ والطرق التى تسلكها ؟ والخطوات التى تتخذها ؟ وهكذا يتم نوع من تنشيط رؤوس

الأموال الصغيرة التى يمكنها أن تعد إضافة حقيقية للاقتصاد الوطنى . ولا ينبغى فى هذه الحالة أن ننظر للمبلغ الصغير باستخفاف ، بل على العكس ينبغى أن نشجع صاحبه تماماً كما نشجع صاحب المبلغ الكبير والضخم ، لأن ازدهار الاقتصاد لا يتحقق إلا بمشاركة واعية يسهم فيها حسب طاقاتهم جميع أفراد المجتمع ، وهذا يتطلب ضرورة إدراك عوامل انطلاقه وتعثره ، إلى أن تأتى اللحظة التى تعلن فيها النشرة الاقتصادية كل مساء مجموع ما حققه الاقتصاد المصرى خلال يوم واحد من تقدم ، أو توقف ، أو تراجع (لا قدر الله) . وهذا ما يجعل أفراد المجتمع يقفون على مدى الجهد الذى بذلوه ، وما تحقق نتيجة لذلك من عائد لهم وللمجتمع .

إن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة . وازدهار الاقتصاد فى أى بلد مرتبط بعوامل محددة ، أهمها تكاتف جهود الأفراد مع التنسيق بينها وتوجيهها للصالح العام، ومن المؤكد أن مشاركة الجميع لا تتساوى أبداً ومشاركة الأغلبية أو البعض . كما أن فعالية البعض لا تغنى شيئاً إذا وقفت الغالبية ساكنة . من هنا يبرز دور الوعى الاقتصادى العام كعامل أساسى فى المجتمع .

أخبرنى أحد أساتذة الاقتصاد أن ميزانية الدولة تشبه إلى حد كبير ميزانية الأسرة . وكما أن هذه الأخيرة تتطلب تعظيم الموارد باستمرار، فإنها تحتاج إلى ضرورة الترشيد المتوازن فى الاستهلاك ، وكما أن اعتماد الأسرة كلها على شخص واحد يعد من أكبر المخاطر ، فلا بد أن تتجه الأسرة إلى أن تعتمد على أكثر من شخص لتعظيم مواردها ، وبالتالي الارتفاع بمستوى المعيشة فيها .

المذاكرة والميكرفونات

يدرك المجتمع كله أن الدولة تضع التعليم على قمة الأولويات ، ومن أجل ذلك فإنها تزيد باستمرار من ميزانيته حتى أنها أصبحت تبلغ المليارات بعد أن كانت مجرد ملايين الجنيهات . والمستهدف من التعليم هو تكوين مجتمع متقدم ، يستطيع أن يستثمر إمكانياته الذاتية وموارده الطبيعية وأن يثبت في ميدان المنافسة العالمية دون تخلف عن إيقاعها السريع أو تردد في مغامراتها المتجددة . ولا شك أن التعليم شأنه في ذلك شأن أى قطاع في الدولة يعانى من بعض السلبيات التى تؤثر على تطوره المستمر ، واستجابته لحاجة العصر الحديث . ومن أهم هذه السلبيات : الدروس الخصوصية ، والأعداد الكبيرة . لكن المسألة والحمد لله لم تبلغ حد الخطر ، فالتعليم المصرى ما زال متماسكاً ، وهو يقدم للمجتمع الكثير من الكوادر البشرية التى يتطلبها سوق العمل فى كافة المجالات . وتحرص كل أسرة مصرية – مهما كانت ظروفها – أن تعلم أبنائها ، بل وأن توصلهم إلى التعليم الجامعى وتخرجهم منه بشهادة تتباهى بها أمام الجميع . لذلك فإن اقتراب موعد الامتحانات أصبح (موسماً) صعباً للأسرة المصرية، يسعى فيه كل فرد فيها إلى توفير وسائل الراحة (الممكنة) للتلميذ أو الطالب الذى يدرس فيها ، لكى يتهيا لامتحان . وكثيراً ما تغلق بعض العائلات البلكونة لكى تخصصها كحجرة مستقلة لمذاكرة الولد أو البنت حتى ينعم بالخصوصية اللازمة ، وبأكبر قدر من عدم الإزعاج . وطوال فترة المذاكرة تقوم الأم بإعداد السندوتشات وتقديم الشاي والقهوة لأبنائها حتى يظلوا

(مصححين) فى المذاكرة ولا يناموا فى أثنائها . لكن المأساة الأكبر تأتي عادة من خارج البيت ، وذلك حين يتوفى الله تعالى شخصاً فى الشارع ، فتقيم أسرته سرادقاً للعزاء ، ويستحضرون المقرئين الذين ترتفع أصواتهم من خلال الميكروفون على مدى ثلاث ساعات ، لا يستطيع أى تلميذ أو طالب ممن يصل إليه الصوت ، وكذلك الصدى ، أن ينعم بقدر من الهدوء ، أو التركيز اللازم للمذاكرة . ولا أنسى أبداً وأنا طالب أن مثل هذه الظروف المؤسفة كانت تحدث معى على مدى عدة ليالٍ متتالية فاضطر إلى الذهاب إلى أحد أصدقائى والمبيت عنده للمذاكرة . لكن إذا كان هذا مسموحاً به للفتى ، فماذا تفعل فتاة فى مثل هذه الظروف؟ أليس من العقل والحكمة ، وكذلك الدين ، أن نخفض أصوات الميكروفونات، وخاصة فى فترة المذاكرة التى تسبق الامتحانات، أو تصاحبها .

والواقع أننى مندهش من غلبة الصوت العالى على مجتمعنا فى الوقت الراهن . . من أين جاء ، مع أن أجدادنا من قدماء المصريين قد سجلوا لنا أنهم كانوا يفضلون الهدوء والصوت الخفيض ؟ والإسلام نفسه يدعو إلى عدم رفع الصوت - إلا فى الأذان فقط . وهناك صلوات بأكملها لا يسمع فيها صوت الإمام ولا المصلين ؟ ! أما حكاية ميكروفونات العزاء فقد زادت عن حدها بصورة لا معنى لها . الميت فى رحاب الله ، وأسرته حزيننة على فراقه . ومعارفهم جاءوا للتعزية بكلمات موسمية . فلماذا هذا الإزعاج لأهل الشارع والشوارع المجاورة؟!

عملية التعليم المتكاملة

يخطئ المندفعون إلى تطوير التعليم حين يدعون إلى طرح (الحفظ) تماماً من العملية التعليمية لكي يحل محله الإبداع والابتكار . . والواقع أن العملية التعليمية الصحيحة والمتكاملة هي التي تعتمد على عدة ملكات لدى التلميذ من أهمها الذاكرة ، والمحاكاة ، والخيال . أما الذاكرة فهي التي تحتفظ بالمعلومات الأساسية ، مثل جدول الضرب ، وبعض آيات وسور القرآن الكريم ، وكذلك بعض القصائد والأشيد التي تعود للسان على النطق الصحيح من خلال استخدام الكلمات . وهنا لا يمكن إغفال دور الذاكرة أبداً من عملية التعليم والتعلم . فهي تقوم بتخزين كل ما يحصله التلميذ من (معلومات) تتحول بمرور الوقت وبالأستخدام الجيد إلى (معرفة) يمكن تطبيقها في الحياة بعد ذلك . أما المحاكاة فهي التي تؤدي إلى قيام التلميذ بممارسة بعض الأعمال اليدوية ، واكتساب المهارات التي تقترب من التعامل مع الأشياء من حوله . وهنا يمكن التدرج في تعليم المهارات من رسم لوحة ، إلى وضعها في برواز ، إلى تعليقها على الحائط باستخدام شاكوش ومسمار، إلى استخدام نول ، وتقصير قطعة خشب بالمنشار . . وفي عصرنا الحاضر ، يصبح استخدام الأصابع على لوحة الكمبيوتر جزءاً من المهارات اليدوية التي يمكن اكتسابها من خلال محاكاة التلميذ لأستاذه ، ومناقشته في ذلك مع باقي زملائه . . أما الخيال فيأتي بعد

كل من الذاكرة والمحاكاة ليفتح ذهن الطالب على عوالم واسعة ،
واكتشاف أفكار أو رؤى جديدة . وهنا ينبغي أن نفتح المجال أمام
التلميذ لكى (يحلم وهو مستيقظ) بمعنى أن يقول ما فى نفسه دون
خشية من عدم معقوليته ، أو من اصطدامه بالواقع ، وهذا ما يمكن أن
يؤدى إلى الإبداع والابتكار . .

أما أن ننادى بإحلال الإبداع محل الذاكرة ، فهذا ما لا يوجد فى
أى نظام تعليمى فى العالم ، لأنه من المعروف أن التعلم عملية تراكم
(معرفى ومهارى) مستمرة ، وكلما أجادها الإنسان أصبح مؤهلاً لأن
ينطلق منها إلى مجال الإبداع والابتكار . وهذا هو نفس القانون الذى
ينطبق على مجال البحث العلمى . فالعالم الذى يخترع شيئاً أو يبتكره لا
يبدأ من فراغ ، وإنما يسبق ذلك عمل طويل يقوم على البحث والفحص
والنقصى والملاحظات والتجارب . وكل ذلك يعتمد أساساً على ذاكرة
قوية تحتفظ بأدق التفاصيل ، كما يمكنها أن تصنف المتشابهات ، وتميز
بين المتضادات . والذين يقولون بأن نيوتن قد اكتشف قانون الجاذبية
من رؤيته سقوط تفاحة من غصن شجرة على الأرض ، لا يلاحظون
أنه ظل طيلة حياته مشغولاً بموضوع الجاذبية ، حتى شاهد هذا المنظر
الذى كشف له عن قانونها . . أرجو أن يكون ذلك واضحاً لدعاة تطوير
التعليم ، الذين يتحدثون كثيراً عن الإبداع ! !

المكافحة الحقيقية للإدمان

تولى الدولة أهمية قصوى لمكافحة الإدمان . والمقصود طبعاً هو إيمان المخدرات بكل أنواعها لأنها تقضى على شباب الوطن وهم وقوف ، أى فى ريعان عمرهم . وطبعاً هناك تجارة رائجة فى هذا المجال ، يعمل بها أفراد وجماعات لا دين يمنعهم ، ولا ضمير يؤنبهم ، وفى استطاعتهم التحايل على كل القوانين ، والتسرب من كل الشباك . فإذا تركنا هؤلاء للأجهزة المعنية بالقبض عليهم ، وإجهاض محاولاتهم، فإننا نواجه الإنسان الذى وقع فى الإدمان ، وكذلك الإنسان الذى لم يقع فيه بعد . أما المدمن فإنه بحاجة إلى عملية إنقاذ سريع ، تتلوه مرحلة طويلة من العلاج ، حتى يبرأ ، فيحتاج أيضاً إلى مرحلة أخرى من المتابعة للتأكد من عدم عودته مرة أخرى إلى ظلمة هذا القبر اللعين . وهنا يمكن التساؤل : هل مصحات الشفاء من الإدمان تكفى كل الحالات المطلوب إنقاذها ؟ وهل هى مؤهلة أولاً ومجهزة ثانياً بكل ما يلزمها من أطباء وعلماء نفس ومرضىين ومتابعين ؟ الملاحظ هنا أن المصحات الموجودة لا تتناسب وحجم الظاهرة التى يجرى الإعلان عن أعداد المتورطين فيها من وقت لآخر . ولذلك لابد من أن تتجه الأنظار إلى إنشاء العديد من تلك المصحات فى سائر المحافظات ، وأن تكون كلها وبالتساوى مؤهلة ومجهزة بما يلزمها ، لكى تستوعب العدد

المطلوب إلحاقه بها .

أما التوعية فمجالاتها واسعة . لكننى أود أن أتنبه إلى أنها ينبغى ألا تقتصر فقط على الكلام والندوات التى لا يستمع إليها غالباً سوى أشخاص يقتصرون على شرب الشاى والقهوة ، وإنما ينبغى أيضاً أن تبدأ بإجراءات عملية . من ذلك مثلاً إجراء كشف طبى على تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات بصورة دورية لمعرفة من وقع منهم فى قبضة الإرهاب للعمل بسرعة على معالجته منه قبل أن يستفحل أمره . وفى هذا الصدد أقترح أن يتم إجراء هذا الفحص فى خلال السنة الثانية الثانوية ، على أن يتم إجراء فحص آخر مع التحاقه بالجامعة ، يليه فحص ثالث قبل دخوله السنة الثالثة بالكلية . أما بعد ذلك فينبغى على أى جهة حكومية أو مؤسسة خاصة أن تجرى مثل هذا الفحص للملتحقين للعمل بها ، وكذلك كل ثلاث سنوات لمن يعمل بها .

وفى كل الأحوال ، لا ينبغى أن يكون اكتشاف شخص مدمن سبباً لكى يفقد مكانه فى المدرسة أو الجامعة أو العمل ، وإنما هو السبيل الأساسى لكى يعالج خلال فترة معينة ثم يعود لممارسة مهنته . وفى تصورى أن مثل هذا الإجراء سوف يقوم بدور حاسم فى حل مشكلات الإدمان ، وبالتالي انحسار تجارة المخدرات .

الكتاب المدرسى

مرة أخرى ، راحت الهمهمات تدور حول الكتاب المدرسى : من يخصصه ؟ ومن يؤلفه ؟ ومن يطبعه ؟ ويبدو أن هذه الأسئلة الرئيسية الثلاثة أصبحت مترابطة ، وإذا حاولت أن تفصل بينها وجدت خيوطاً وحبالاً متشابكة ، كما أن الاقتراب منها يكاد يكون مقامرة محفوفة بالمخاطر . ومع ذلك لابد من ابداء الرأى فى الموضوع من أجل مستقبل الأجيال القادمة ، والتى إذا علمناها اليوم بصورة جيدة فسوف تتحمل المسئولية غداً على النحو المأمول . .

الملاحظ أن (الكتاب المدرسى) يخرج فى كل عام للتلاميذ ويوزع عليهم ، لكنهم ما يلبثون أن يتركوه فى ركن مهجور من البيت ، ويسرعوا بشراء (الكتب المساعدة) ، والتى أصبحت الآن متعددة . لماذا؟ لأن التلميذ يجد فيها نفس المادة العلمية التى توجد فى كتاب الوزارة ، مضافاً إليها المزيد من التبسيط ، والشرح ، والأسئلة والمصحوبة بإجاباتها الصحيحة ، وهنا أتساءل ، كما سبق أن تساءلت فى مقال سابق: لماذا لا يتم تقرير هذا الكتاب المساعد بدلاً من كتاب الوزارة ؟ ولماذا نصر على أن يظل لدينا وسيلتنا مواصلات تؤدى إلى نفس الهدف بدلاً من وسيلة واحدة أبسط وأسهل وأكثر وضوحاً ؟ ثم من الذى يؤلف الكتاب المساعد ؟ لو تأملت الأسماء لوجدتها لعدد محترم جداً من كبار الموجهين السابقين فى مختلف المواد المدرسية ، يعنى ناس عندهم خبرة وكفاءة وتجربة طويلة فى تقدير عقلية التلميذ ، ومعرفة ما يحتاج إليه وما لا يحتاج . . وفى نفس الوقت لو تأملت

كتاب الوزارة لوجدت أسماء مؤلفيه مجموعة من المدرسين ، والمدرسين الأوائل ، الذين اجتاز كتابهم المسابقة التي يحكم فيها كبار الموجهين بالوزارة ، وأحياناً من خارجها . يعنى لدينا هنا جهد مكرر يمكن أن يختصر ببساطة إلى جهد واحد ، وسوف يؤدى إلى نفس النتيجة ، ومن أقصر الطرق .

ليست المسألة تقف عند هذا الحد ، فإن (المدرس الخصوصى) قد أتقن هو الآخر مهنته ، وأصبح على معرفة كاملة بمفردات المقرر الدراسى ، بحيث يمكنه أن يلخصه للتلميذ فى ورقات معدودة ، ومن العجيب أن التلميذ يكتفى بهذا القدر ويدخل الامتحان وينجح . . وهكذا أصبحنا نجد أنفسنا أمام ثلاث مراحل : مرحلة كتاب الوزارة الذى يتم تسلمه وإهماله ، ثم الكتاب المساعد الذى قد يعتمد عليه بضع التلاميذ من ذوى الدخل المحدود ويساعدهم فى قراءته أولياء الأمور ، وأخيراً مرحلة الدروس الخصوصية التى تقفز فوق المرحلتين السابقتين ، وتقدم خلاصة المعرفة المدرسية للتلميذ فى شكل حبوب مركزة تشبه الفيتامينات !

إننى أمام هذه المأساة أكاد أقف حائراً . فلا الوزارة تستطيع إلغاء الكتاب المدرسى . ولا أى جهة غيرها يمكنها أن تمنع الكتاب المساعد . أما محترفو الدروس الخصوصية فإنهم قد أصبحوا مثل النمل أو الصراصير التى غزت المطبخ ، ولم يعد يوجد حل لها إلا فى التطهير الكامل للمكان ، بما فى ذلك رش جميع أركانه بالمبيدات !

دفاع عن الفنون

كتب لي شاب على الإنترنت رسالة يقول فيها : كيف تكتب عن الأفلام الهندية وخلافه ، وتهتم بالسينما ، وتضيع وقتك في الحديث عن مثل هذه الأمور ؟ وقد آلمني بحق أن بعض الشباب ينظر للسينما ، وبالتالي سائر الفنون ، نظرة عدا ، ويعتبرها - كلها - رجساً من عمل الشيطان ، مع أن الفنون جزء لا يتجزأ من حياة الإنسان ، وأنه بدونها يصبح مجرد كائن يأكل ويشرب ويعمل ويتعب وينام ثم يصحو بدون أن يلفظ حياته بما تقدمه له الفنون ، وطبعاً المقصود هنا هي الفنون الراقية ، التي تحرك ضمير الإنسان ، وترقق مشاعره ، وتخرجه أحياناً - وهذا هو المهم - من هموم الحياة ، ومشكلاتها التي لا تنقطع .

أنكر وأنا تلميذ ثانوي ثم طالب جامعي ، أنني كنت أذاكر جيداً ، ثم أذهب إلى السينما متخيراً أحد الأفلام الجيدة ، وكانت التذكرة أيامها بقروش قليلة ، لكنها كانت تتيح لي مشاهدة أشهر الأفلام العالمية . وكان يصحبني في ذلك الوقت زملاء أصبحوا الآن في مراكز اجتماعية مرموقة ، ولم تشعر في يوم من الأيام أن مشاهدة فيلم في السينما ضارة بجهدنا الدراسي ، بل على العكس ، كنا نخرج من السينما لننتحدث عن موضوع الفيلم ، ومستوى إخراجه ، وأداء الممثلين فيه ،

ونحاول أن نستخلص العبرة منه ، وهل نجح الفيلم في تصويرها أم لا..
لكن هذا كله لم يكن يحجب عنا متعة المشاهدة ولا السرور بروية شئ
يراه الناس في كل أنحاء العالم ، وهذا في حد ذاته جزء من الثقافة التي
ينبغي أن يتزود بها الإنسان المعاصر . وقد كنا ونحن صغار نجلس
أحياناً في السينما ونبكي من رؤية مشهد مؤثر ، ولا شك أن هذا كان
يقوم بدور من التطهير النفسي ، ويخرجنا ونحن أكثر تفاؤلاً واستعداداً
لمواجهة مسئوليات الحياة . . لم تكن من ممنى السينما ، ولكننا كنا
من المتابعين الجيدين لها. وأؤكد أنها زودتنا بالكثير من المعلومات عن
حياة الشعوب ، وأسلوب تعاملها ، وطريقة تفكيرها ، إلى جانب أنها
جعلتنا نقتنع بأن الناس في كل مكان يمرون بنفس مشاعر الحب
والبغض والتنافس والإيثار والتضحية والأمانة والوفاء . . لا أريد أن
أدافع عن السينما ، كما لا أريد أن أجبر شخصاً لا يحبها أن يذهب
إليها، لكنني مندهش ممن وضع في أذهان الشباب المعاصر فكرة
كراهية الفنون، وأوصاهم بضرورة مقاطعتها والابتعاد عنها . . إنه
بالضبط يشبه من زرع شجرة راحت تعلق ، ثم قطع عنها الماء فجأة ،
فأخنت تجف ، حتى إذا ما صادفتها ريح قوية كسرتها بدفعة واحدة !

ورقة الإجابة

جرى العرف فى كل مراحل التعليم عندنا أن التلميذ فى المدرسة والطالب فى الجامعة لا يجوز له أن يطلع على ورقة إجابته فى الامتحانات بعد تصحيحها . وكل ما يسمح به هو إعلان الرقم أو التقدير الذى حصل عليه . أما إذا أراد أن يعرف أين أخطأ ، ومتى قصر ؟ وإلى أى حد لم يكن موفقاً ؟ فإن هذه الأمور كلها ممنوعة ، ومحاطة بدرجة عالية من السرية التى لا تحظى بها وثائق وزارة الخارجية البريطانية أو الأمريكية ، لأن هذه الوثائق يجرى الإفراج عنها ، أى طرحها للقراء والباحثين بعد عدة سنوات محددة ، أما أوراق الإجابة عندنا والتى يودع فيها الطالب المسكين حصيلته من المعلومات التى تلقاها خلال العام الدراسى فإنها تحجب عنه إلى الأبد ، ولا يطلع عليها مهما كانت الظروف .

لماذا هذه السرية المطلقة ؟ فى تصورى أنه لا يوجد قانون تعليمى يمنع الإطلاع على أوراق إجابتهم بعد تصحيحها . وكما سبق أن أشرت أنه فقط مجرد (عرف) أى تقاليد توارثها الخنف عن السلف ، وجزى الله هؤلاء السلف الذين تعارفوا على ذلك ، واتفقوا أن يصونوا تلك الخطوط والتعليقات والأرقام التى يكتبها المصححون عادة باللون الأحمر ، واعتقد أنها تعدم بعد مرور خمس سنوات من تاريخ تصحيحها. لماذا ؟ لاحتمال أن تحدث شكوى قضائية فتطلبها المحكمة من المدرسة أو الجامعة لإثبات الحق ، أما بعد هذه المدة فإن الأمور تكون قد تلاشت ، وعفا الله عما سلف .

لكن الملاحظ في الآونة الأخيرة ، ومنذ عدة سنوات معدودة ، بدأت تملأ أصوات الشكوى من عدم دقة التصحيح ، أو عدم إتصاف المعلمين ، وذهب بعض الطلبة إلى القول بالصوت العالي : لقد أجبتنا على كل الأسئلة بصورة صحيحة ثم فوجئنا بالرسوب ! أجل بالرسوب وليس بتقليل الدرجات . وأمام هذا الادعاء سمحت وزارة التربية مؤخراً بإطلاق تلميذ الثانوية العامة على ورقة إجابته المشكوك فيها مقابل دفع مبلغ معين ، أما الجامعة فإنها تكتفى بالتأكد فقط من رصد الدرجات، وجمعها جمعاً صحيحاً ، ونقلها كما هي من ورقة الإجابة إلى بيان الطالب .

والأمر الذي يستحق الوقوف عنده للتساؤل هو : ماذا يجري لو أعدنا للطالب ورقة إجابته بعد تصحيحها ؟ ! يقول البعض : سوف يحدث فيها تزوير ، بمعنى أن يحاول الطالب إضافة بعض أجزاء الإجابة ثم يدعى أن المصحح هو الذي نسيها أو أهملها . والبعض الآخر يقول: سوف يفتح هذا علينا باباً من الجحيم ، فإن كل طاب سيأتى للأستاذ ويقول له : لماذا أعطيتنى هذه الدرجة مع أنني أستحق مثل درجة زميلي هذا أو ذاك ! !

وهنا يتبين أن أجدادنا ، عليهم رحمة الله ، عندما تعارفوا على سرية ورقة الإجابة قد أراحوا أنفسهم وأراحونا . لكن هل سوف يسمح نظام التعليم فى تطوره القادم ، إن عاجلاً أو آجلاً ، باستمرار هذه السرية ، وبالتالي بتلك الراحة ؟ !

العرب بين الماضي ومواجهة الحاضر

العرب يفضلون أن يعيشوا في الماضي . وهو بالنسبة إليهم أفضل الفترات . يرحلون إليه بأحلامهم ، ويقيمون فيه بتكريتهم . ويزعمون أن يحاول أي شخص أو أي حادث أن يخرجهم منه ، أو ينزعهم عنه . ولقد قرر في البداية أن الولوج بالماضي ليس عيباً على الإطلاق ، بشرط أن تكون الرحلة إليه خاطفة ، والعودة منه سريعة . أما أن يتحول الماضي إلى مكان للإقامة ، أو فترة زمنية يعيش فيها الإنسان بدلاً من أن يعيش في واقعه ، فإن الأمر يصبح حالة مرضية تستحق التشخيص والعلاج .

سؤال : هل العرب وحدهم هم الذين يفعلون ذلك ؟ كلا بالتأكيد . لكنهم من أكثر الشعوب إصابة بهذا المرض . سؤال آخر : ولماذا يفعلون ذلك ؟ لأنهم لا يقدرّون تماماً على مواجهة الواقع ، وكثيراً ما لا يجيدون فن التعامل معه ، وهكذا عندما يصعب عليهم التأقلم يهربون إلى ماضيهم للعيش فيه . إنه نوع من الاختباء في ركن يحميهم من الخطر ، تماماً كما تفعل السلحفاة في حالة تعرضها لحيوان مفترس . فهي تدخل رأسها وقدميها ورجليها داخل صدفتها بينما يقوم هو بتقليبها على كل الجوانب، ثم يتركها أخيراً ويمضي . . لكن هذا الأسلوب لا ينجح دائماً مع كل مفترس . فهناك من يثابر حتى يكسر من فوقها الصدفة ، ويلتهمها .

والواقع أن موقف الشعوب من ماضيها متنوع . فهناك شعوب كان لها ماض عريق ومزدهر مثل اليونان والإيطاليين ولكنهم تركوه تماماً وراحوا يعيشون حاضرم بكل مشكلاته وتحدياته . وهناك الشعب الأسباني الذي ما زال يقف متردداً بين القبول والإعجاب والرفض لفترة الحضارة الأندلسية التي عايشها أسلافه ، ومن أحشائها تبنقت الحضارة الغربية الحديثة . وهناك كل من الشعب الفرنسي والبريطاني الذي استطاع أن يحدث توازناً معقولاً بين ماضيه وحاضره . أما شعوب آسيا الكبرى فما زال الماضي يعيش فيها (ولا تعيش هي فيه) كالصين والهند

والويلان . وهكذا لا نكاد نجد سوى الشعب العربي هو الذى يفضل أن يعيش فى ماضيه بدلاً من مواجهة حاضره بكل مستجداته . فإذا اعترضته مشكلة أسرع بالبحث عن حلها فى جعبة الماضى ، وإذا ظهر أمامه جديد راح يبحث عن مثيل له لدى آبيه وأجداده ، وإذا تميز حوله شعب آخر راح يقول : وماذا فى ذلك . لقد سبق أن تميزت من قبل ؟ !

والسؤال الآن : كيف يمكن أن يخرج العرب من شرنقة الماضى التى يحبون دائماً أن يضلوا أنفسهم فيها ؟ ليس الأمر سهلاً على الإطلاق . لأنه يبدأ من التربية فى الأسرة ، والتعليم فى المدرسة والجامعة ، ويستمر مع الممارسة المهنية ، وكثرة الاحتكاك مع شعوب العالم ، ثم بفلسفة متكاملة تقوم على مجموعة من المراكز أهمها ، أولاً : الإنسان خلق ليعيش حياته ، وليس لكى يتقمص حياة الآخرين ، ثانياً : أن الإنسان لابد أن يواجه واقع نفسه ، وليس بمعونة آبيه وأجداده ، ثالثاً : أن العمل اليدوى هو الذى يصنع البيئة الصالحة لحياة الإنسان ، وليس مجرد الفكر النظرى ، واجترار الذكريات ، رابعاً : أن التعامل مع الواقع يبدأ بفهمه ولا يتوافر هذا الفهم إلا من خلال الملاحظة الجيدة فى مجمله وتفصيله . خامساً : أن الحركة دائماً أفضل من السكون ، والرحلة أفضل من الإقامة ، والإطلاع على تجارب التقدم يساعد على إكفاء شحنة التنافس . سادساً : أن الجديد ليس كله خطأ ، كما أنه ليس كله صواباً . لذلك ينبغي استقباله بهدوء ، ومنقشته بموضوعية . سابعاً : أن الإنسان لن يعيش فى هذه الدنيا مرتين . لذلك عليه أن ينتهز كل فرصة ممكنة للاستفادة الكاملة منها ، سواء فى إصلاح نفسه ، أو إصلاح المجتمع الذى يعيش فيه .

وأخيراً ، فإذا كان العرب يريدون لأنفسهم وللأجيال القادمة من بعدهم نقلة نوعية ، فلا بد أن يركزوا على معالجة حاضريهم ، فى نفس الوقت الذى يجب عليهم إعادة فحص ماضيهم للوقوف على ما فيه من جوانب القوة والضعف . أما الحاضر فإليه يتطلب منهم رؤية واقعية ، وأساليب حديثة فى الفكر والحوار ، واهتماماً أكبر بتبادل المصالح بعيداً عن المواقف والانفعالات .

3	تقديم.....
7	إنتاج الأفكار.....
9	لماذا أكتب ؟.....
11	التطور والتطوير
13	بماذا تتقدم المجتمعات ؟.....
15	النظام فى حياتنا
17	المواصلات والاتصالات
19	فن إدارة المؤسسات
21	التنفيذ والمتابعة
23	التغليف
25	التلفزيون التعليمى
27	مشروع المليار نخلة
29	مشروع السنايل
31	مشروع المطبات الصناعية
33	كتاب يعلم الانتماء.....
35	حى للسفارات
37	أفامهم وحقوقنا
39	أكاديمية للمرور
41	انطلاقة النشاط الاقتصادى
43	القطار العربى
45	مترو الأنفاق
47	معهد للتحوار الدولى
49	ألف باء التحديث

51	فن السباكة
53	جامعة للتميز العلمي
55	إنقاذ جامعة الدول العربية
57	أوقاف أم شئون دينية
59	مقرر الأمثال الشعبية
61	اتحاد للكتاب العرب
63	ازدواج الجنسية
65	استراحة الطرق السريعة
67	الأخبار وتحليلها
69	الإدارة . . الإدارة
71	إصلاح الدرجة الثالثة
73	الإرهاب والمقاومة
75	الارتقاء بالتعليم
77	الانتماء
79	أريد من الحزب الوطني
81	التدخين على الشاشة
83	وزارة تنمية الصعيد
85	التلفزيون ومواعيده
87	العقاب بالنقل
89	مليات التربية
91	الحج وآفاقه
93	الحزام أم العادم
95	الدراجات . . حل مقترح

97	الدروس الخصوصية ثانية
99	الدعم العام والخاص
101	الرياضيون وأخلاقهم
103	السياحة هي الحل
105	السيارات الميته
107	السياسة لخدمة الاقتصاد
109	الشاحنات المتهورة
111	الشعوب السياحية
113	الصوت المبحوح
115	الصيانة وآفاقها
117	الضجيج فى حياتنا
119	الضريبة والزكاة
121	الضريبة وثقة المواطن
123	الطريق إلى أكتوبر (1)
125	الطريق إلى أكتوبر (2)
127	محلات الخبز
129	العمود رقم 100
131	القربة المقطوعة
133	الفصل هو الحل
135	الفضائيات العربية
137	الفنيديو كليب
139	الفيزا كارت وتوابعها
141	القاهرة - الفيوم ، وبالعكس

143.....	القرية المنتجة
145.....	القصاص والنثر.....
147.....	القناة الثالثة . . عفواً.....
149.....	الكتاب المدرسى
151.....	الكتاب كهدية
153.....	الكتابة والاستجابة
155.....	الكلاخس
157.....	اللغة الأجنبية فى الابتدائى
159.....	آداب المحمول
161.....	المال فى عيوننا
163.....	المتنزهات العامة
165.....	المجلات الأسبوعية والشهرية.....
167.....	المصريون والمحمول
169.....	المذيع والإتقان
171.....	المرأة المصرية والخلع
173.....	المحمول فى المسجد
175.....	المرأة قاضية
177.....	المصريون
179.....	المعاملة الإنسانية بالبنوك
181.....	المقاومة وأصولها
183.....	المقهى النموذجى
185.....	الورد المستورد
187.....	النسبية

189.....	النظافة وشخصية المحافظات
191.....	النيل يا هو ه ا
193.....	الوسائل التعليمية
195.....	الولايات المتحدة العربية
197.....	بدلاً من دبليس
199.....	برامج آخر الليل
201.....	بريق الذهب
203.....	بماذا يبدأ العرب
205.....	بنديرة التاكسى
207.....	بنوك . . بنوك
209.....	بيت الزكاة المصرى
211.....	تشفير كرة القدم
213.....	تصنيع كمبيوتر مصرى
215.....	تطوير الحزب الوطنى
217.....	تواصل الحضارات
219.....	تطوير كليات التربية
221.....	تنقية المناهج الدراسية
223.....	تلفزه مجلس الشعب
225.....	تلاوة القرآن الكريم
227.....	تعليم الابتكار
229.....	ثقافتنا الغذائية
231.....	حال الترجمة الفورية
233.....	جوائز بدون إعلان

235.....	جمعية أصدقاء الشعب الفلسطيني.....
237.....	أنا والسودان.....
239.....	ثقوب في الإعلام الغربي.....
241.....	حجز الجنان.....
243.....	حضارتنا في ثقافتنا.....
245.....	حقوق المشاة.....
247.....	حقيبة المدرسة.....
249.....	حوار حول مجانية التعليم.....
251.....	حماية اللغات.....
253.....	حلم ليلة خريف.....
255.....	حوار مع خريج جديد.....
257.....	حول القطار العربي.....
259.....	رش الشوارع.....
261.....	رأيت فيما يرى القارئ.....
263.....	دولتان لا محالة.....
265.....	حول تطوير التعليم.....
267.....	رقابة أكثر وعياً.....
269.....	روائع القاهرة.....
271.....	روشته للنجاح.....
273.....	سر تقدم الأمم.....
275.....	ستريو السيارات.....
277.....	ريان يا فجل.....
279.....	رياضة الممارسة والمشاهدة.....

281	سوق الزواج
283	سوق العقارات
285	شركات للصيانة والنظافة
287	شبابنا والمشروعات الصغيرة
289	شبابنا والثقافة العالمية
291	سيارات السرفيس
293	سوق الورد فى هولندا
295	وصف مصر يا وزارة الثقافة
297	شكراً . . وزارة الثقافة
299	صناعتنا وتسويقها
301	صورة العرب والتحسين
303	عربات الكارو
305	عاداتنا وتقاليدينا
307	صيانة الخواجات
309	صورتنا الإعلامية فى الخارج
311	على المعاش
313	عملاتنا المعدنية
315	إلى دعاة المجتمع المدنى
317	فلسفة التغيير
319	فكرة لوزارة الثقافة
321	عودة للتعقل
323	فن الكتابة للأطفال
325	فنادق الدرجة الثانية

327.....	فى تحديث مصر
329.....	كدت أموت مثلهم
331.....	إغلاق ملف بايغ
333.....	قافلة اليوم الواحد
335.....	فى ميدان الحسين
337.....	كلام البنوك والرياضة
339.....	التليفزيون جهاز العصر
341.....	كيف يضعف القاتون
343.....	كيف يخرج العرب من حزنهم
345.....	كيف نسأل لنعرف ؟
347.....	كيف نحرك الركود
349.....	كيف تتغلب على الحزن
351.....	لا . . للثانوية الثلاثية
353.....	لا . . لإلغاء الامتحانات
355.....	متطلبات سياحية
357.....	أنا مع المترو
359.....	ليس بالاقتصاد وحده . .
361.....	لجنة التماثيل
363.....	محاربة أم مكافحة الإرهاب ؟
365.....	محلات الخبز . . ثانية
367.....	مذيعات الربط
369.....	مدينة رمسيس
371.....	مداخل القاهرة

373	مختصر تاريخ مصر
375	العمارات العالية
377	الصحافة مرآة المجتمع
379	مزيداً من حماية الطائرات
381	مشكلة تقييم الأداء
383	مسابقات المعلومات
385	مصارعة الثيران
387	مصر وقمحا
389	أين كتاب المسرح
391	أفلام الفن والتجارة
393	معضلة أى حكومة
395	معارض المحاربين القدماء
397	مطار القاهرة
399	مصرع طالب
401	مقرر دراسى لفلسطين
403	مقوماتنا السياحية
405	من أسرار التقدم
407	ملتقيات التوظيف
409	مكبرات الصوت
411	مكافحة الذباب
413	شياطين الإنترنت
415	مكافحة التراب
417	من التلفزيون وإليه

419	من البحيرات المرة إلى قارون
421	نماذج من علماء الخير
423	موعد النشرة
425	مواعيد المقاهى
427	موائد الرحمن
429	من الشباب وإليهم
431	هدوء يوم الجمعة
433	هدية لأهل السينما
435	يتفضل برفع يده
437	ياميش رمضان
439	يا أهل دار الكتب
441	شياطين الإنترنت
443	التطوير بين الشباب والشيخ
445	واجبات نقابة الأطباء
447	إعلانات السينما
449	أدعو إلى عيد للوقت
451	أسلوب بيع اللحوم
453	إسكان الشباب
455	أرقام التليفونات
457	المؤتمرات وتوصياتها
459	أطفال المرأة العاملة
461	أخطاء المقاومة
463	أعمدة النور

مؤلفات الدكتور حامد طاهر

أولاً : فى الفلسفة

- تحقيق ودراسة لكتاب روح القدس
فى مناصحة النفس لابن عربى
القاهرة 1974
- La structure logique de l'oeuvre de tirmidht
(Doctorat d'Etat de la Sorbonne 1981 Paris)
- المدينة الفاضلة بين أفلاطون والفارابى
القاهرة 1986
- الخطاب الأخلاقى فى الحضارة الإسلامية
القاهرة 1990
- منهج البحث بين التنظير والتطبيق
القاهرة 1994
- المنهج التجريبي: تاريخه ومستقبله
لرينيه ليكليرك (ترجمة)
- تمهيد لدراسة التصوف الإسلامى
القاهرة 1993
- الفلسفة الإسلامية : مدخل وقضايا
القاهرة 1991
- الفلسفة الإسلامية فى العصر الحديث
القاهرة 1991
- الدوائر المتداخلة (تحقيق التراث ، الترجمة ، التأليف)
القاهرة 1995
- الإسلام بين الحقيقة والادعاء
القاهرة 1996
- رد على الافتراءات الموجهة ضد الإسلام قديماً وحديثاً : إشراف وتحرير
القاهرة 2002
- حوارات سقراطية

ثانياً : فى الأكب

- ديوان حامد طاهر 1985 القاهرة
- ديوان قصائد عصرية 1989 القاهرة
- ديوان عاشق القاهرة 1992 القاهرة
- ديوان النبأى 1992 القاهرة
- الطواحين (قصيدة طويلة) 1999 القاهرة
- ديوان تراب القدس 2001 القاهرة
- ثلاث مسرحيات شعرية 2002 القاهرة
- نبش الذاكرة 2000 القاهرة
- المختصر فى الحب 2001 القاهرة
- قصص عالمية 2001 القاهرة
- قصص خاطفة (مائة قصة وقصة) 2003 القاهرة
- سلسلة شاعر ومختارات (1هاشم الرفاعى) 1998 القاهرة
- سلسلة شاعر ومختارات (2 صالح الشرنوبى) 1999 القاهرة
- سلسلة شاعر ومختارات (3 محمد الفيتورى) 1989 القاهرة

٢٠٠٣/١١٠١١	رقم الايداع
I.S.B.N. 977-241-505-4	الترقيم الدولي

مطبعة العمرانية للأوفست
الجيزة ت ٧٧٩٧٥٥٠

